جوهر الجمّوسي

الافتراضي والثورة

مكانة الإنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

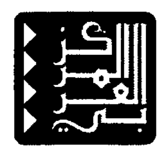
الافتراضي والثورة

مكانة الإنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي

الافتراضي والثورة

مكانة الإنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي

جوهر الجمّوسي



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الجمّوسي، جوهر

الافتراضي والثورة: مكانة الإنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي/ جوهر الجمّوسي.

224 ص. : ايض.، جداول ؛ 24 سم.

يشتمل على ببليوغرافية (ص. 207-216) وفهرس عام

ISBN 978-614-445-087-1

1. شبكات التواصل الاجتماعي - البلدان العربية. 2. الإنترنت - الجوانب السياسية - البلدان العربية. 3. الواقع الافتراضي - الجوانب السياسية - البلدان العربية. 4. الثورات - البلدان العربية - تاريخ - القرن 21. 5. البلدان العربية - أحوال سياسية - القرن 21. 6. المجتمع المدني - البلدان العربية. 7. البلدان العربية - أحوال اجتماعية - القرن 21. 8. البلدان العربية - سياسة وحكومة - القرن 21. أ. العنوان.

303.483309174927

العنوان بالإنكليزية

The Virtual and the Revolution
The Role of the Internet in light of the Emergence of an Arab Civil Society

by Jawhar al-Jammousi

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر



شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 00974 44199777 فاكس: 00974 44831651

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 11 4965 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 00961 1991839
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute. org
الموقع الإلكتروني: www. dohainstitute. org

الطبعة الأولى
بيروت، آذار/ مارس 2016

المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

الجدول

الأشكال

مقدمة

قَبْلَ قَرْنٍ على أيامنا هذه، كان أحد أعظم السوسيولوجيين الفرنسيين إميل دوركايم يَسير في هُدوئه المُعْتاد أمام طلابه في قاعة الدروس في جامعة السوربون الفرنسية، مُعْلِنا، بصياغة مُتْقَنَة دقيقة المعنى، وبأسلوب وَضْعِي حازم[1]، تلك الحقيقة الأبدية المُطْلَقة: «إذا تكلم ضميرنا، كان المجتمع هو المُتكلم فينا». وكان يُلَمح بذلك إلى أَثَر التنشئة الاجتماعية في الأفراد. ويُعَد هذا مفهومًا في زمانه، يُؤشر إلى حجم تأثير المدرسة والعائلة والمؤسسات الاجتماعية التقليدية في طرائق الأفراد في التفكير والشعور والسلوك.

في مجتمع الدولة – الأُمة الذي كان هو الأنموذج الذي اشتغل عليه دوركايم، سعى السياسيون، والسياسة أيضًا، إلى تقديم أنفسهم أدوات لتأطير الجماهير ذات الهُوية الاجتماعية الواحدة من أجل خدمة غايات الدولة القومية العظيمة. وهو الخطاب نفسه الذي مارسته علينا دولة الاستقلال وزُعماء التحرر الوطني في المجتمعات العربية الحديثة. وبشكل أكثر جلاء، في قمة اشتغال مُصطلحَيْ «الأمة العربية» في الستينيات والسبعينيات، و«الأمة الإسلامية» في الثمانينيات وحتى الآن.

لكن اليوم، وبعد مُرور أكثر من قَرْن بالتمام على دُروس دوركايم في السوربون التي ألقاها بين عامي 1902 و1907، هل بَقِيَ من مَعْنًى لمثل هذه

(1) Émile Durkheim, *L'Éducation Morale*, Avertissement de Paul Fauconnet; Préface de Serge Paugam, 2e ed., Quadrige. Grands textes (Paris: Presses universitaires de France, 2012), Quatrième leçon, L'Esprit de discipline.

التحليلات السوسيولوجية مع انقلاب أدوات التنشئة الاجتماعية، أو اختفائها أصلًا وحلول الافتراضي؟ وهل بقي معنى للفِعْل السياسي التقليدي مع تَفتت الهُويات الاجتماعية وانسحاب الأفراد إلى هُوياتهم الخَلَوية البيولوجية والعقائدية؟ ما الذي بَقِيَ صالحًا، اليوم، لفهم آليات التأثير والتوجيه والسيطرة بأشكالها القاسية والناعمة التي تُمارسها المؤسسات الاجتماعية، على تَنوعها، في الأفراد؟ هل بقي مُصطلح المؤسسة ذا جَدوى إجرائية في التحليل السوسيولوجي المعاصر؟ وهل أن خطابنا السوسيولوجي العربي تَمكن فعلًا من تَمَثل عُمْق الفجوة التي سَحَبَتْنَا إليها مَوْجَات التحولات الاتصالية المعاصرة في طرائق التنشئة والتفكير والقيادة والتواصل وإدارة الشأن العام، خصوصًا بعد التحولات الثورية العربية التي نعيشها؟ ولو كان إميل دوركايم يُحلل أنموذجنا الاجتماعي، فما هي الحقيقة السرمدية المُطْلَقَة التي سوف يَزْهُو بِقَوْلِها أمام طلابه في «الجامعات العربية والتونسية» اليوم؟

إننا لَنَتَخَيلُ الرجل نفسه في هُدوئه وإيمانه العلمي الوضعي العميق، وهو يقف أمام طلابه في إحدى قاعات الجامعة التونسية، أو في الجامعات العربية عمومًا، ورؤوسهم تختفي أمام حواسيبهم المحمولة، وهم بصدد تحليل «أثر الافتراضي في الثورات العربية». وبتلك الروح الواثقة نفسها، يَبحث معهم عن «خريطة الكنز» لفك لغز التأثيرات السوسيولوجية للمجتمع الافتراضي الذي نعيشه. ونَتخيل أيضًا أن مَدْخَلَهُ في درسه هذا سيكون جملة رشيقة لا تحتاج إلى الحتمية الوضعية نفسها من أجل إذاعتها، وهي «إذا ما تَكلم ضميرنا، كانت الشبكة هي المُتكلمة فِينَا»، وذلك كمُؤشر على حجم تأثير «حياتنا الرقمية» في نمط تفكيرنا وردات أفعالنا وطرائق فِعْلنا في الواقع.

تُعتبر مسألة الافتراضي والثورة قضية ذات أبعاد مختلفة، ما زالت تُسيل كثيرًا من الحبر في وسائل الإعلام، وعند المثقفين والفلاسفة والسوسيولوجيين والمفكرين بصفة عامة، لأن الجميع يَعرف أن من بين أسباب نجاح الثورات العربية، مثلًا، كان وسائل الاتصال الافتراضية. ولن نُواصل في هذا الكتاب ذلك النقاش في شأن تلك المعطيات، بل سنُحاول التعمق الجذري في مُتطلبات الافتراضي

ومُسْتَتْبَعاته، عندما ترتبط بالممارسات الاجتماعية المتصلة بالحياة السياسية والحياة المدنية. فالشبكة التي رسختها الإنترنت، أو «الشابكة» بمفهومها اللغوي والبنيوي الاتصالي اللامادي واللازماني واللامكاني، قضت على مفهوم الزعامة في السياسة والمجتمع. زَعامة المحبة والقوة، ومَحبة الجميع للزعيم القوي الذي يستند إلى حضوره وصورته، وإلى المرئي وأثره في الآخر. إن الشبكة التي حولتنا إلى مجتمع شَبَكي مُشَبك عبر الحواسيب والإنترنت والهواتف الجوالة وأجهزة التصوير والفيديو المُثبتة على هذه الأجهزة التكنولوجية المتطورة، ترتبط ضرورة بالمدني وباللامادة (اللاحضور المادي) واللامكان. وهذا، ما يَنفي آليًا مفهوم الزعامة والزعيم، بما يَكتنزه من «كاريزما» القائد ومُلْهِم الجماهير، وما يُلغي المرئي لأنه يَستند إلى اللامرئي والفاعل الغائب المُتخفي خَلْفَ الشبكات وخَفِي الاسم أيضًا (L'Anonyme).

يَتعاظم دور الافتراضي في مجتمع المعرفة والمعلومات في بلدان العالم المختلفة، سواء منها المتقدمة أم الانتقالية أم حتى المتخلفة. ويَتزايد تَخَوف الأنظمة الحاكمة في البلدان العربية من وَقْعِ الافتراضي وأثره في إنتاج القوة وإعادة توزيعها، ولا سيما بعد انكشاف دوره في الثورات العربية وما قبلها أيضًا. إذ استعدت الأنظمة الممسكة بخيوط اللعبة الدولية للافتراضي، حتى يبقى هذا الافتراضي «تكنولوجيا السلطة»، ولا يَتحول إلى «سلطة التكنولوجيا» المُنتجة للقوة والنفوذ والسلطة والديمقراطية التشَارُكِية البديلة بيد القوى المدنية. و«بدأت تبرز ملامح جديدة مع نشر استراتيجيا الأمن القومي الأميركي لعام 2010 التي تَرى أن أكبر الأخطار التي تُواجه الأمن القومي الأميركي هي شبكة الاتصال الافتراضية، وأن البنية المعلوماتية هي أولوية استراتيجية أمنية قومية»[2].

نُثير، هنا، في هذا الكتاب[3] صراع السياسي والمدني في المجتمعات العربية

---

(2) ظاهرة ويكيليكس: جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي، تنسيق وتحرير هدى حوا (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 33-34.

(3) قُدمت ورقة مختصرة عن هذا الكتاب ضمن أعمال المؤتمر السنوي الثالث للعلوم الاجتماعية والإنسانية الذي نظمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قمرت، تونس، 20-22 آذار/ مارس 2014.

الراهنة، وتحديدًا إشكالية العلاقة بين مساحة ما هو مدني وما هو سياسي في الفترات الانتقالية. ونَقف، خصوصًا، عند المثال التونسي. فأهم ما يُمكن مُعايَنَتُهُ، في هذا الشأن، وبشكل مُفارق، تعطيل السياسة على الرغم من تَوالُد الأحزاب وتَكاثُرها. إذ أُسّس في تونس أكثر من 217 حزبًا سياسيًا في شهور محدودة، مباشرة بعد ثورة 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 - 14 كانون الثاني/ يناير 2011. هذا، يَجعلنا نَستخلص وجود أحزاب سياسية، ولا وجود لسياسة. نَنْظر إلى السياسة، هنا، بمعناها البراغماتي الذي يَهتم بالاستخدام والفعل والبرنامج. ونَرى في تعريف ابنُ قَيّم الجَوْزِية للسياسة تَعريفًا ملائمًا، في هذا السياق: «السياسة تَدْبِيرُ الواقع بِحَسَبِ المُمكن». كذلك، كانت السياسة منذ أرسطو «التصرف في شؤون المدينة».

تَكْمُنُ المفارقة في انشغال جزء مُهم من الفاعلين الاجتماعيين بالتفكيك والهَدْم، بما هو مرحلة ضرورية في كل مُنْعَطَف تاريخي. وفي الوقت نفسه، عَيْنهم على السلطة وافتكاك المواقع بلا رُؤية سياسية. هنا، نَضع سؤالًا يبحث في العلاقة بين الثورة والسياسة. هل تَحتاج الثورة إلى سياسة ما؟ هل هناك ما يُمكن تَسميته «سياسة ثورية»؟ هل تحتاج الثورات إلى قادة سياسيين يؤطرونها، على غرار الثورة البلْشفية في روسيا القيصرية في تشرين الأول/ أكتوبر 1917، حيث فشلت ثورة 1905 بينما نجحت ثورة 1917؟

تَحولت السياسة، أولًا، إلى المجتمع المدني، لِتَخرج، بشكل مُحير، من أُطُرِهَا التقليدية، أي من الأحزاب السياسية إلى فضاءات[4] كانت نَفْيًا لها، وهي المجتمع المدني. ربما يكون هذا الانزياح حصل بوعي تلك الأحزاب أو بلاوعيها، بإرادتها أو من دون إرادتها. وربما تكون أحزابنا الفتية أُخذت على حين غرّة، لقلة خبرتها وضعف حيلتها، وسرعان ما سُحب من تحتها البساط، وصارت تُمثل تَكتلات سياسيين من دون سياسة حقيقية. في الواقع، انْزاح بعض الأحزاب السياسية عن وظيفته السياسية النمطية، لِيتْرُكها إلى أَنْسِجَة المجتمع المدني، مُرونة وذكاء منها

(4) «فضاءات»، كلمة متداولة تعمدنا رسمها بهذا الشكل، على الرغم من أن من المفروض أن تُرسم بشكل لغوي صحيح: «الأفضية». وهو جمع «فضاء». وخيرنا رسمها وكتابتها في هذا النص بالشكل المتداول، لأن الخطأ الشائع صار تقريبًا الرسم الصحيح للمصطلح.

لاكتساح مساحات جديدة عبر هذه الآليات الناشئة، بينما بقي بعض الأحزاب الأخرى يمارس الفِعْل السياسي ضمن أَنْسِجَة المجتمع المدني على النحو النمطي، غير قادر على زرع مُناضليها داخلها. ومن أبرز مَنظومات المجتمع المدني التي تَتصارع في شأنها الأحزاب السياسية في تونس، نَذْكُر الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والاتحاد العام لطلبة تونس وعمادة المحامين التونسيين وعمادة المهندسين التونسيين والاتحاد الوطني للفلاحين ونقابة الصحافيين التونسيين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ... وغيرها.

انتقلت السياسة، ثانيًا، إلى الفضاءات الافتراضية، ليُمكن الحديث عن قوى حزبية افتراضية ناشئة، وقوى سياسية افتراضية صاعدة، تَستند - في الأغلب - إلى خَفاء الاسم (Anonymity/L'anonymat) ومَجْهُولِيةِ الهُوِية. تَسرب المجتمع السياسي داخل تَنظيمات المجتمع المدني، من جمعيات وجماعات افتراضية، باعتماد خفاء الاسم ضمن الفضاء الافتراضي، وتحديدًا عبر الإنترنت. تَمَاهَى المجتمع السياسي مع خَفاء الاسم، مع المُستعار، مع أسماء مُستعارَة ووهمية، لإخفاء عجزه السياسي وغياب برامجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعدم قُدْرته على التأثير في عُموم المواطنين واستقطابهم للانضمام إليه، بعدما تَبيّن بقاء الأحزاب السياسية والقادة السياسيين على هامش «الثورات العربية»[5]. وهذا ما سمّاه الباحث الفلسفي المغربي كمال عبد اللطيف «ذُهول النخب في الثورات العربية وبعدها»، وهو ذُهولٌ على وَقْعِ سُرعة تَقدم الرقمي والافتراضي في الواقع اليومي العربي. ويُمكن القول، في هذا السياق، «إن الحيز العام الافتراضي مُتمثلًا بوسائل الإعلام التفاعُلية (نيوميديا)، تَقدمت بِوصفها مجالًا عامًا حقيقيًا نَافِيًا المجال السياسي القديم، وبفاعلية شديدة قادرة على إنتاج حالة إجماع على قِيَم ورُموز سياسية مُعينة...»[6].

(5) نأخذ، في هذا السياق، عبارة الثورة بدلالة إجرائية توصيفية بحذر نقدي شديد. ونُدرك أنها موضوع خلافي لم ينته الجدل فيه بعد.

(6) حمزة مصطفى المصطفى، المجال العام الافتراضي في الثورة السورية: الخصائص - الاتجاهات - آليات صنع الرأي العام (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 15.

هكذا، بَدأت هذه الظاهرة المُعاصرة بالتبلور في الفترة الراهنة، وأخذت تُسَيسُ المدني بتوظيف تكنولوجيات المعلومات والاتصال (الافتراضي الرقمي)، وتَحُل جَدَلًا كان قائمًا بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني منذ ألكسيس دي توكفيل مرورًا بأنطونيو غرامشي. فما هو سائد من أُطروحات، في هذا المجال، يُكرس فكرة الصراع بين السياسي والمدني. ويُحاول كل من الحقل المدني والحقل السياسي أن يَفتك مساحة من السلطة على حساب سلطة الطرف الآخر. أما اليوم، ومع هَيمنة الوسائط التقنية للاتصال، فحُلّ الصراع بتداخُل عميق بين العالَمَيْن، واستطاع المجتمع المدني أن يَخْلُقَ مجاله العام في اللامجال (Le Non lieu/Failure Place)، مثلما يُسَميه مارك أوجي، أي المجال الافتراضي الرقمي. وتَرجمة هذا المفهوم المركزي «اللامجال» عند أوجي، لا يَعني بالضرورة «اللامكان». فعندما نتحدث عن المجال نَربطه بالمعنى، لأن المجال يُنتج المعنى. أما المكان فَمُحَايِدٌ ومُرتَبِطٌ أكثر بالجغرافيا والطبيعة. واللامجال الرقمي هو المساحة الافتراضية التي لا واقع عينيًا لها ولا هُوية ثابتة، ولا بُعْدًا عَلائقيًا مُباشرًا، على اعتبار أنها فضاءات فِعْل سياسي لا تَتحدد بأي مجال أو مكان. فهل يَبقى للمدني وللاستقلالية من معنى في ظل مَزالق الشبكة العنكبوتية ومَآزقها، علمًا أنه من المُهم، هنا، الإشارة إلى وظيفية مَجاز العَنْكَبُوت الذي لا يَدُل على تَرابُط أجزاء «البيت» أو «السدادة»، وإنما على تَربّص الحشرة لِلْفَتْكِ بكل ما يَتهاوى في فضائها؟ وإلى أي حد ساهمت القوى المدنية العربية في إنجاز الثورات العربية باعتماد آليات حراك اجتماعي وسياسي جديد، أساسها الافتراضي الرقمي ووسائط الاتصال؟ وكيف تستمر هذه التقنيات المُسْتَحْدَثَة في التأثير في باقي التحولات الثورية التي تَتداعى إلى الآن؟

يُعادُ اليوم في مجتمعاتنا العربية، كما في أغلبية بلدان العالم، توزيع علاقات القوة بين المجتمع والدولة، وبين الفرد والدولة والمؤسسات، بتأثير وسائط الاتصال الحديثة ومصادرها المفتوحة. وهذا ما أكده الباحث باسم الطويسي في دراسته «المصادر الإعلامية الجديدة وإعادة توزيع القوة»[7] ضمن مُؤَلفِ

---

(7) باسم الطويسي، «المصادر الإعلامية الجديدة وإعادة توزيع القوة،» ورقة قُدمت إلى: ظاهرة ويكيليكس، ص 137-184.

جماعي ظاهرة ويكيليكس جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي، وما اسْتَعَانَ عليه بمفهوم الاختيار المعرفي الذي تُمكن منه الوسائل التكنولوجية الإعلامية. والفكرة المحورية مفادها أن الإعلام الجديد يُناقض فكرة مجتمع الجماهير، باعتبارهم مجموعة كبيرة من الناس تأتي من جميع مجالات الحياة، تُوحدها وسائل الإعلام التقليدية عبر تَدَفق أحادي وفي اتجاه واحد للمعلومات. هذه العلاقة مُعَرّضَة للزوال التدريجي في بيئة الإعلام الجديد بفعل عوامل عدة، أهمها التغيير الجذري في مصادر المعلومات الإعلامية وكَسْرِ الاحتكار الكبير للمعلومات وتَحويل الناس العاديين إلى مَصادر فاعلة ومؤثرة في إنتاج الحقيقة وزيادة حجم المعلومات ونوعها وبداية ظهور صحافة المواطن، أيْ الانتقال من الاتصال العمودي ذي الاتجاه الواحد إلى الاتصال الأفقي. يتلخص إعادة توزيع القوة في هذه البيئة في الأمور الآتية: تعميم المعرفة وتسهيل وصول المجتمعات والأفراد إليها والانتقال من التلقي إلى الاختيار والمشاركة والجاذبية الجديدة للوسائل مثل المُرونة وحدود الشفافية وانتقال القوة من الدول إلى المجتمعات والكيانات والتخوف من قراصنة الإنترنت الجُدُد وانتشار القوة حيث أصبحت المعلومات مُوزعة على نطاق واسع[8].

يَبْدُو أن نَقْل القوة وإعادة توزيعها وانتشارها داخل المجتمعات العربية خلال مرحلة «الثورات»، وما بَعْدَهَا، بِفِعْلِ الافتراضي تَجسّم عبر دور الإنترنت[9] في نشأة المجتمع المدني العربي الفاعل في الفِعْلِ السياسي والإعلامي والاجتماعي، دور مَا زال مُتواصلًا عبر الجمعيات والقوى المدنية والجماعات الافتراضية والكيانات الافتراضية التي فرضت حضورها في المواقع والنشاط والفاعليات والمنابر المختلفة.

لعل قراءة عزمي بشارة لهذه التحولات، وَلِتَشَكلِ جماعات وتنظيمات جديدة في واقع اليوم من خلال الإعلام الرقمي المُحَوْسَبِ بالمُدَونات الفردية

(8) ظاهرة ويكيليكس، ص 30-31.

(9) تختلف طريقة رسم كلمة «إنترنت» من باحث إلى آخر، ومن نص إلى آخر، وفق المنطقة الجغرافية تقريبًا. فإنْ كانت نصوصًا ترسمها «إنترنت»، ترسمها نصوص أخرى بالشكل التالي: «أنترنت» أو «أنترنات». لذلك، يبقى المعنى واحدًا على الرغم من الاختلاف في طريقة الرسم.

والشبكات الاجتماعية التفاعلية، ضمن دراسته «الحقيقة والسلطة وإعادة الاعتبار إلى الحقائق»[10]، يَنْصَبّ في الاتجاه نفسه. إذ يعتبر بشارة ظاهرة «ويكيليكس»[11] التي أسست لخُصوصية المَصْدَر المَفْتوح والمَدْفوعة بدوافع حركات الاحتجاج غير التقليدية، «تَقع على تَقاطع تُراثَيْن: أحدهما قائم، والآخر تَشَكلَ في سياق تطور أساليب جديدة وظواهر حديثة: التراث المعروف سابقًا هو التسريب للرأي العام لأسباب ودوافع نقدية من خارج المؤسسة، والتراث الجديد الذي يؤسِّس هو تُراث القرصنة المُسَيسَة (Hacktivism). وهو تَطوير للقرصنة الرقمية إلى فِعْلٍ سياسي قائم على الاقتناع بأن المرافق العامة مِلك للجمهور، ومن حق الجمهور معرفة ما يَدور فيها. وتفاعل التراثان في سياق جديد كليًا، وهو سياق مُؤلف من العناصر الرئيسة الآتية:

- واقع جديد لعالم الاتصالات تتجاوز الشبكات المعلوماتية الحدود الوطنية، ويصعب التحكم بها بموجب القانون الوطني المحلي، ويُديره وُكلاء من جنسيات عدة، كما يستفيد منه جمهور عابر للحدود الوطنية.

---

(10) عزمي بشارة، «الحقيقة والسلطة وإعادة الاعتبار إلى الحقائق،» ورقة قُدمت إلى: ظاهرة ويكيليكس، ص 47-74.

(11) ورد في: ظاهرة ويكيليكس، ص 23، تعريف «ويكيليكس» على النحو الآتي: «في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، بدأ موقع «ويكيليكس» -الذي يدعي أن من أهدافه العمل على تَسريب أكبر قدر من المعلومات المَخفية عن الجمهور - بالاشتراك مع صُحُف عالمية معروفة، مثل غارديان في بريطانيا ودير شبيغل في ألمانيا وآل باييس في إسبانيا ولوموند في فرنسا ونيويورك تايمز في الولايات المتحدة الأميركية، نشر الدفعة الأولى من أصل 251.287 برقية دبلوماسية جرى تَسريبُها، وهي عبارة عن مُراسلات بين 274 سفارة أميركية في العالم ووزارة الخارجية الأميركية، جَرت في النصف الثاني من القرن المُنصرم. وكان 6 في المئة فقط من هذه البرقيات الدبلوماسية مُصَنفًا تحت خانة «سري جدًا» (Top Secret)، و 40 في المئة مُصَنفًا تحت خانة «سري للغاية» (Confidentiel)، و54 في المئة غير مُصَنف. ونَقَلَ هذا الكم الهائل من التسريب موقَع ويكيليكس إلى أضواء الشُهرة الإعلامية، بعد أن كان إلى ذلك الحين مَوْقعًا مَغْمورًا انطلق على صفحات الإنترنت في عام 2006. جاءت التسريبات الدبلوماسية لتَسْتَكْمل سِلسلة من التسريبات وقَعت في عام 2010، ووضَعت موقَع ويكيليكس في خط تَصَادُمي مع النُخْبَة السياسية والعسكرية الأميركية بِدْءًا بتسريب فيديو بغْداد الذي أظهَر جَريمَة قَتْلٍ وَقَعَت في نيسان/ أبريل 2008 لِمَدَنيينْ عِراقيين على يَد القوات الأميركية، تَبِعَهُ في تَموز/ يوليو تَسريب 96.900 وثيقة تَتعلق بحرب أفغانستان، ثم تَسريب 400 ألف وثيقة من سِجِلات حرب العراق في نيسان/ أبريل».

- تَجاوز الإعلام التقليدي وحتى الإعلام الرقمي المُحَوْسَبِ بالمُدَونات الفردية والشبكات الاجتماعية التفاعلية التي لا تكتفي بتلقي المعلومة بل تَنشرها وتُعلق عليها وتَنتقي منها ما تراه مُلائمًا، وتُعيد توصيفها قبل نشرها مُجددًا، وهي المدونات والشبكات الاجتماعية التي ما عادت أداة اتصال فحسب، بل هي مكان افتراضي، أي مكان لقاء تَحْصُلُ فيه حوادث، وتَتَشَكلُ فيه جماعات وتنظيمات.

- في مُقابل ذلك، نَجد تَحولات في العلاقة بين المعلومة والسلطة الحاكمة، حيث صارت القوة غير مقتصِرة على احتكار المعلومة، بل انتقلت إلى القدرة على بث أكبر قدر من المعلومات والصور والمشاهد والتحكم بها، وتَحول النشر الواسع وغير المنضبط لا إلى أداة نقدية فحسب، بل إلى أداة هادمة للنقد أيضًا، وبهذا المعنى فهي مُحافظة»[12].

إن إعادة توزيع القوة، بفعل الافتراضي، وانتقال هذه القوة من الدول إلى المجتمعات والكيانات، وانتشارها وتوزيعها، ونشأة فضاءات وجماعات افتراضية وجمعيات وكيانات جديدة ومجتمع مدني اتسع حضوره وأَثَرَه بعد الثورات العربية، تَجعل دراستنا في مجال الظاهرة الاجتماعية لا تَنْهَضُ إلا إذا توافر لها جهاز نظري، يجري إعداده قَبْلِيًا وبشكل مُحْكَم. وعادة ما يُقْصَدُ بالإطار النظري جملة العدة المنهجية للبحث.

أولًا: فاعلية المجتمع المدني وبداياتها وأبعادها

نَعْمَدُ في هذه الدراسة عن «الافتراضي والثورة: مكانة الإنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي» إلى تناول المعطى الجمعياتي والمجتمع المدني وتحليله خلال بداية القرن الحادي والعشرين، وتحديدًا انطلاقًا من عام 2003، ثم عام 2010 موعد انطلاق الحراك الثوري العربي. وتَبدأ دراستنا بتاريخ موعد مشاركة المجتمع المدني العالمي في فاعليات القمة العالمية في شأن مجتمع المعلومات التي احتضنت مدينة جنيف السويسرية مرحلتها الأولى[13] ومدينة تونس مرحلتها

(12) بشارة، «الحقيقة والسلطة،» ص 62-64.

(13) انظر: القمة العالمية لمجتمع المعلومات، جنيف 2003 - تونس 2005،: «إعلان مبادئ=

الثانية[14]. ومن دونهما، لا يُمكن فهم الدور الحاسم للافتراضي الرقمي في المجتمعات العربية منذ اندلاع الثورات وفي أثناء أطوار التاريخ الانتقالي إلى اليوم. وتُعتبر مشاركة المجتمع المدني العربي في فاعليات القمة العالمية في شأن مجتمع المعلومات أول مشاركة للنسيج الجمعياتي في قمة أُممية كطرف رسمي. وهذا الأمر لا يَجعلنا نَتجاهل مرحلة مُشاركة الجمعيات والمنظمات في فاعليات سابقة لمنظمة الأمم المتحدة. ونَخُص بالذكر هنا المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC)، باعتبار أن هذه المشاركات أعطت مفاهيم وأبعادًا جديدة لمفهوم السلطة وتوزيع السلطة على المستوى الدولي، وداخل المجتمعات المحلية. كما سنُركز على نَحْو خاص على قراءة مساهمة المجتمع المدني العربي في الثورات التي شهدها عدد من البلدان العربية، في بداية عام 2011، ودوره في ما بعد في هذه الثورات وما يُمكن أن يَليها. فإذا ما اعتبرنا أن «خَلْقَ المجتمع المدني هو نجاح العالم الحديث»[15]، فَلَا بُد من أن نولي أهمية مركزية للدور الفاعل الذي قام به المجتمع المدني في تونس ومصر تحديدًا، قُبَيْلَ الثورة وبعدها، خلال ظرفية اقتصادية واجتماعية وسياسية غاية في الدقة، أفرزت بدورها رهانات حاسمة للمجتمع المدني من حيث نشأته الجديدة وأدواره كفاعل اجتماعي أتٍ على مَهَل.

لا يقتصر هذا التناول لمسألة المجتمع المدني على مجتمع دون آخر، وثقافة دون أخرى، بل يَتحقق في مُستوى العالم العربي والكوني كله، وليس

= جنيف - جنيف 3: بناء مجتمع المعلومات: تحد عالمي في الألفية الجديدة،» الوثيقة 12، WSIS-03/GENEVA/DOC/4-A، جنيف، كانون الأول/ ديسمبر 2003، و«خطة العمل،» الوثيقة 12، WSIS-03/GENEVA/DOC/5-A، جنيف، 12 كانون الأول/ ديسمبر 2003، <http://www.itu.int/net/wsis/>.

(14) انظر: القمة العالمية لمجتمع المعلومات، جنيف 2003- تونس 2005: «برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات - تونس 2005،» الوثيقة 15، WSIS-II/TUNIS/DOC/6 (rev.1)-A، تونس، تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، و«أجندة تونس لمجتمع المعلومات،» تونس، تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، <http://www.itu.int/net/wsis/>.

(15) G. W. F. Hegel, *Principes de la philosophie du droit: Texte intégral, accompagné d'annotations manuscrites et d'extraits de cours de Hegel*, Présenté, révisé, trad. et annoté par Jean-François Kervégan, Fondements de la politique. Série Textes (Paris: Presses universitaires de France, 1998).

بالضرورة وِفْقَ الحدود المكانية والزمانية والثقافية لرؤية الباحث[16]. ففي سياق مُفَارَقَة الزمن الحاضر والزمن الماضي، تَتَمَوْقَعُ الجمعيات أو المجتمع المدني والجماعات الافتراضية النابتة ضمن المظهر الجديد (New look/Nouveau look)، الجذاب المُثير والشفاف في ظاهره، والضبابي في باطنه. هنا، نُشير إلى التماهي الواقع بين مَفْهُومَيْ المجتمع المدني والجمعيات، باعتبار أن هذه الأخيرة تُمثل المُكَون المُهَيمِن للمجتمع المدني. فاستنادًا إلى التعريف الصادر عن المنظمة العالمية للتربية والعلوم والثقافة - اليونيسكو، فإن «المجتمع المدني هو مَجموع المنظمات غير الحكومية، التي ليست لها أهداف رِبْحِية»، يُضاف إليها - وِفْقَ ما توصلنا إليه في دراستنا هذه - القوى المدنية والجماعات الافتراضية التي أفرزتها الإنترنت.

تَتمحور إشكالية دراستنا حول مَسألة مَركزية تَرى أن السياسة في أثناء الثورات العربية وبَعدها، أصبحت مشاعة للجميع، ومن فعل الجميع، من خلال الجمعيات[17] والقوى المدنية التي تَستعمل وسائط الاتصال، ولا سيما الإنترنت، في تَحركاتها الميدانية داخليًا وخارجيًا، وفي فعل الانتفاض على السائد، والثورة على الأنظمة القائمة. وهذا ما يُثير جملة من التساؤلات المهمة، يُمكن أنْ نُحَوْصِلها كالآتي:

- هل خلقت تكنولوجيات الاتصال الثوري مُؤسسة سياسية جديدة لم تكن قائمة قبل هذا؟

- هل تُمثل المؤسسة المجتمعية الجديدة، ونعني بها الجمعية والجماعات

---

(16) تقوم الفترة الراهنة من وجهة نظر جان بودريار على الزيف والتضليل (Jean Baudrillard, *Simulacres et simulation*, Débats (Paris: Galilée, 1981))، على معنى الواقع وظله، والحق وشبه الحق، والعدالة وظلها. وإن هذا النظام الجديد الذي يقوم على أشباه الأشياء والظواهر والوقائع هو النظام الذي يحتكم إليه الزمن الحاضر (العولمة). أما الزمن الماضي فيشتغل على قيم معينة، ويحتكم إلى منطق ما، مثل المروءة والشرف والحق والعدل والحرية وغيرها، باعتبارها منظومة فكرية متكاملة.

(17) تختلف التسميات من بلد إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى. فمفهوم «الجمعيات» في تونس والمغرب العربي يصبح «المنظمات الأهلية» و«الجمعيات الأهلية» و«الجمعيات الخيرية» في مصر والشرق الأوسط والخليج العربي.

والكيانات الافتراضية التي سَمحت بظهورها الثورات، تَجاوزًا للمؤسسة السياسية التقليدية مُمَثلَة في الأحزاب السياسية ومجالس نواب الشعب[18]؟

- ألَا يُنْذِر هذا التحول الثوري لما هو جمعياتي ومدني في العالم السياسي بنهاية السياسي العربي التقليدي، فيُسْتَبْدَلُ بالمجتمع المدني؟

- ألَا يَعني هذا التحول النوعي في تَشَكل المشهد الاجتماعي والمدني والسياسي والافتراضي أن العالم العربي يَسير نحو تَسْيِيسِ المدني، ونحو ديمقراطية مُسْتَحْدَثَة ومُسْتَجَدة مَدارها ومِحورها تكنولوجيات الاتصال والافتراضي الرقمي؟

- هل نحن بصدد الانتقال من الديمقراطية السياسية إلى الديمقراطية الاجتماعية عبر الديمقراطية التشاركية أو ديمقراطية المشاركة (Démocratie du partage/Democracy Sharing)؟

- هل صارت القوى المدنية العربية غير المُهَيْكَلَة ضمن أُطُر تنظيمية قانونية جُزْءًا من الحراك الاجتماعي والسياسي البديل بفضل انخراطها في منظومة الوسائط؟

- هل تَحول الفرد الافتراضي إلى مركز قيادة سياسية ومركز «إنتاج للحقيقة»؟

هل يُعادُ اليوم في مجتمعاتنا العربية توزيع علاقات القوة بين المجتمع والدولة، وبين الفرد والدولة والمؤسسات، بفعل وسائط الاتصال الحديثة ومصادرها المفتوحة؟

- ما هي حدود أدوار الإنترنت في نشأة المجتمع المدني العربي؟

- إلى أي حد تُؤكد الثورات العربية مشروعية طرح هذه التساؤلات وإثارة مثل هذه الإشكاليات، من خلال ما تَحقق إلى حد الآن في البلدان المعنية بالثورات؟

---

(18) تختلف تسمية هذه المؤسسات المنتَخَبَة من بلد إلى آخر، وتُسمى في عدد من البلدان البرلمانات ومجالس المستشارين ومجالس الشيوخ والكونغرس.

- ثم ماذا ينتظر مجتمعاتنا العربية من تَحولات في ممارسة المجتمع المدني للفعل السياسي ما بعد الثورات العربية وما سبلها؟

تَنطلق هذه الدارسة أيضًا من فرضية أساسية: قوة اقتحام الجمعيات لما هو مجتمعي وسياسي أدت إلى ضَرْب جديد من العمل السياسي، يَنزع نحو إيجاد منظومة سياسية جديدة قوامها المجتمع المدني الذي يُوظف الافتراضي الرقمي بلا حدود، مُتجاوزًا عوائق محدودية الإمكانات المادية والبشرية. يدفع هذا باتجاه انكماش الأحزاب السياسية بمفهومها التقليدي، لِتَطْفو على الساحة ممارسة جديدة للسياسة تَرْتَهِنُ لما يتوافر من أُفُقٍ آخر لم يكن مُمكنًا من قبل. وهذا الأفق أفرزه التلاحم المتين بين عمل الجمعيات والقوى المدنية المختلفة من جهة، ووسائط الاتصال من جهة أخرى. فكل منهما يُوظف الآخر لتبرز على ساحة الحوادث العربية جماعات افتراضية واسعة الانتشار الجماهيري، ما سمح بارتياد زوايا قَصِية ما كان لسياسيي الأمس وحكومات الأمس ومؤسسات الأمس أنْ يَطالوها. فالتكنولوجيا تُعطي للعمل الجمعياتي والمجتمع المدني دفعًا عالميًا، بما تُوفره من قدرة على الحضور في الفضاء الاتصالي المعولم، وترويج صورته في أركان الدنيا كلها عن طريق الافتراضي الرقمي، وبالتالي التأثير في الواقع السياسي الجديد محليًا وعالميًا[19]. إذ تمثّل الوسائط العقل البشري، وبالتالي المواقف والرؤى المجتمعية.

ربما يَقْلَب هذا الاقتحام الجمعياتي والمدني لعالم السياسة المَشْهَد السياسي، ويُغير واقع المجتمعات السياسية في الأعوام الآتية. وما أنجزه الفاعل الاجتماعي الرقمي العربي، الممسك بزمام وسائط الاتصال في بلدان الثورات العربية، يُنبِئُ بمعادلة جديدة لتَشَكل القوى المدنية المؤثرة في المشهد الاجتماعي والسياسي لبلدانها، ويُثير مواقف مُتباينة في شأن مآل الثورات العربية ومدى تحقيقها الأهداف التي قامت من أجلها.

---

(19) جوهر الجمّوسي، «تقنين السياسة وتسييس التقانة،» إضافات، العددان 3-4 (صيف - خريف 2008)، ص 142-162.

اعتمدنا في هذه الدراسة مؤشرات ومُعطيات عامة عن النسيج الجمعياتي (Tissu associatif/Associative Fabric)، والتنافذ الحاصل بينه وبين المؤسسة السياسية والحكومية بأنواعها، إضافة إلى مُحاولة مَوْضَعَة ما هو ذاتي. واستندنا في ذلك إلى مُقاربة مَنهجية تَعددية انطلقت خصوصًا من جُملة من الدراسات السابقة في الغرض (من ذلك المنهج الوثائقي[20])، ومن التوَجه المَنْهجي الوَصْفي[21]، بهدف الإلمام بجوانب الموضوع المختلفة من زواياه المُتعددة والمنوّعة. واتجَهَ الجهد، في السياق، وفي بعض المواضع، إلى مُحاولة فَهْمِ الموضوع المَدْروس وتَفسيره. لذلك، سَعينا إلى بِناء جُملة من المُعايَنات الميدانيَة، وتَحَسس الاتجاهات والتحولات الراهنة للمسألة الجمعياتية والمدنية ولمسألة الثورات العربية، انطلاقًا من رُؤية الباحث وإدراكه لها، «فكُلٍ يَرى ما يَحمله قَلبه»[22]، كما يَقول ماكس فيبر. واقتربت هذه المُحاولات المَحدودة في الفَهْم والتفسير - قليلًا - من المُقاربة التفَهُمِية «الفيبرية» (L'Approche compréhensive/The Comprehensive Approach) التي يَنزع فيها الفَهْم إلى

---

(20) ينطلق التوجه المنهجي الوثائقي باعتباره شكلًا من أشكال الملاحظة غير المباشرة على اعتماد تحليل الوثائق، والاستفادة «من الوثائق المتاحة لتأسيس حقائق على تلك النتائج أو تعميمات سليمة على تلك النتائج». انظر: إدريس، علي، **مدخل إلى مناهج البحث العلمي لكتابة الرسائل الجامعية** (تونس؛ طرابلس: الدار العربية للكتاب، 1985)، ص 41.

(21) انطلقنا من التوجه المنهجي الوصفي «لدراسة الحقائق المتعلقة بظاهرة معينة، ومن ثم وصفها في فترة زمنية معينة لمحاولة تفسيرها وتحليلها». وتوفقنا من خلال هذا التوجه المنهجي الوصفي في وصف كمي وكيفي لظاهرة السياسة والمجتمع المدني في شكله الجديد بفعل تدخل الوسيط التكنولوجي. انظر: محمد العزيز نجاحي، **البحوث والرسائل الجامعية: قواعد ومناهج وتقنيات** (تونس: دار إسهامات في أدبيات المؤسسة، 1993)، ص 31. واعتمدنا أيضًا في بعض المواضع، المنهج الإحصائي الذي ينصبّ على تحليل النتائج عدديًا. وحاولنا من خلال ذلك رصد الأرقام والإحصاءات المتوافرة عن وسائط الاتصال المختلفة في العالم، ومجالات استخدامها من المجتمعات الحديثة، عَساها تُنير القارئ عن طبيعة العلاقات والتوازنات القائمة بين وسائل الإعلام المختلفة وعمل المجتمع المدني والجماعات الافتراضية، وذلك للإحاطة بجوانب الظاهرة المختلفة من خلال أرقام ونسب ثابتة. وامتدت هذه الدراسة إلى المنهج التاريخي الذي يمكّن من «الاستفادة من الماضي في فهم وتفسير الحاضر»، باعتبار أن المسألة الجمعياتية تتطور بشكل مرحلي في اتجاه تكثيف حضور المجتمع المدني وتقوية أثره في الفضاء العالمي المعولم. انظر: عبد الباسط محمد حسن، **أصول البحث الاجتماعي**، ط 6 (القاهرة: مكتبة وهبة، 1977)، ص 206.

(22) Max Weber, *Le Savant et le politique*, Trad. de l'allemand par Julien Freund; Révisé par E. Fleischmann et Éric de Dampierre; pref. de Raymond Aron, 10-18; 134 (Paris: Librairie Plon, 1994).

بُلوغ المعنى المقصود ذاتيًا من الفاعلين في أثناء مُمارستهم نشاطهم[23]. كما اعتمدنا في تقنيات البحث والدراسة الميدانية لإعداد هذه الدراسة العلمية تقنيات الاستبيان، وتقنيات المُقابلة المختلفة في مُتطلبات بحثنا[24]، لتقويم فَرضياتنا النظرية وامتحانها، ثم تَعديل ما تَقدم في الجانب النظري أو إثباته.

ثانيًا: الافتراضي وتَصوراته

يَفترض تناول موضوع «الافتراضي والثورة: مكانة الإنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي» تَوضيح الإطار النظري والمفاهيمي الداعم لهذه الدراسة، على غرار المجتمع المدني (Société civile/Civil Society)، والجمعية (Association) والمنظمة (Organisation) ومجتمع المعلومات (Société de l'information/Information Society) والجماعات الافتراضية باعتبارها جزءًا من المجتمع الافتراضي (Société virtuelle/Virtuel Society) والرقمي (Numérique)، والسيبرني (Cybernétique/Cyber)، والثورة (Révolution) ... وغيرها، وإن الحديث عن الجمعيات والمنظمات غير الحكومية (Organisations non gouvernementales/Non-Governmental Organizations)، أو المجتمع المدني مثلما أصبح مُتداوَلًا، يَفترض أيضًا تَعريف هذا المجتمع الناشئ الذي يَحتضن المُؤسسة المُجتمعية الجديدة، ويُوفر لها أرضية التحرك والعمل، على مَعنى تَسييس الظواهر. وهذا ما سنُحاول تَلَمّس بعضه من خلال هذه المقدمة، أو من خلال فُصول دراستنا المختلفة.

نَمَا مجتمع المعلومات من رَحِمِ الرقمي بما يَنفتح عليه من وسائط مُتعددة.

---

(23) Max Weber, *Economie et société*, Trad. de l'allemand par Julien Freund [et al.]; Sous la dir. de Jacques Chavy et d'Eric de Dampierre, 2 vols. (Paris: Librairie Plon, 1995), vol. 1: *Les Catégories de la sociologie*, pp. 28-29.

(24) اعتُمد في هذه الدراسة التقنيات البحثية الميدانية التي تنطلق من تقنية المقابلة، بعد تحديد الإطار المرجعي (إشكالية البحث)، ووحدة الاهتمام المتمثلة في الأطراف التي لها علاقة بمسألة «الافتراضي في الثورات العربية»، من متخصصين بالمعلوماتية ورؤساء جمعيات ومستخدمين لوسائط الاتصال وخبراء دوليين وإعلاميين وباحثين في القانون وفي علم الاجتماع... وأُجريت المقابلات بشكل مباشر مع المقيمين في تونس، وبشكل غير مباشر مع المقيمين خارج حدود تونس عبر الـ «سكايب» (Skype).

وهو بذلك مجتمع افتراضي (Société virtuelle/Virtuel Society)، يَرتبط بالواقع الافتراضي (Réalité virtuelle/Virtual Reality) الذي يتوافر في تطبيقات مُحَدَدَة وألعاب، ويُوَفر الفضاء مُتعدد الأبعاد. ويَنتقل هذا المجتمع من مَوْقع إلى آخر، ويَتواصل مع المجتمع الآخر في الطرف الآخر من العالم، بالكلمة حينًا، وبالصورة والصوت أحيانًا أخرى. إن هذا المجتمع الجديد الذي تَتَمَوْقَعُ في فضائه المنظمات والجمعيات غير الحكومية، هو مُجتمع شَبَكِي /Société réseautée) Networked Society) يُشبه شبكة العنكبوت، ويَتشابك في ما بينه، ويَرتبط عبر الشبكة، ويَتواصل عن بُعد عبر نُظُم تَواصُل جماعية[25]، ويَستوطن فضاءً سيبرنيًا (Cyber espace/Cyberspace) تَحول مع الأيام إلى مَسكن للجماعات الافتراضية[26].

إن ظهور مجتمع الـ «عن بُعد» الذي يَتطور فيه التواصل بين الأعضاء والأفراد من تَواصل نَظري (نص أو صورة ثابتة) إلى تَواصل شُعوري يَخوض في فضاء مُتعدد الأبعاد، أدى إلى ميلاد «المدينة الافتراضية السيبرنية»[27] ذات الفضاءات الوظيفية. وتَتنوع هذه الفضاءات بتنوع اللقاء الافتراضي المُعتمَد في عملية الاتصال والتواصل الافتراضي الخارق الواقع، القائم على اللامادة واللامكان واللازمان[28]، والمُستند إلى التفاعلية (Interactivité/Interactivity) باعتبارها تَمنح امتياز التفاعل والاختيار الحر.

يَتَمَحْوَر المَشْروع المجتمعي الذي نَحْنُ بِصَدَده حول مسألة أساسية: مجتمع مابعد الحداثة هو مجتمع اتصالي، له جُذور علمية وتكنولوجية هيأتْها الحداثة بطبيعة الحال، أي إنه مجتمع النشر والانتشار والتبليغ. وأبلغ مثال على العلاقة

---

(25) يتسم مجتمع المعلومات الذي يقوم وينهض في الإنترنت والفضائيات التلفزيونية الرقمية والهواتف الجوالة من الجيل المتطور بكونه مجتمعًا حرًا لا تحكمه قيود، ويتواصل من خلاله الشخص «افتراضيًا» مع الآخر أينما كان، وفي كل زمان، وأيًا كانت جنسيته أو هويته وعرقه وديانته.

(26) جوهر الجمّوسي، المجتمع الافتراضي، تقديم محسن بوعزيزي (تونس: نوفا برنت، 2007)، ص 15-17.

(27) Dan Schiller, «Internet happé par les spéculateurs,» *Le Monde diplomatique*, no. 551 (Février 2000), p. 51.

(28) جوهر الجمّوسي، الثقافة الافتراضية (تونس: جوهر الجمّوسي، 2006)، ص 59 و65.

بين الاتصال والحداثة هو حركة التنوير التي قدمت الوجود المدني للفرد الحر والعاقل في إطار عمومي، يقوم في جوهره على بنية تَواصُلية مع الآخرين. فهذا هو جوهر الاستخدام العمومي للعقل كما قدمه كانط في رسالته ما هي الأنوار؟ الدالة على انتشار أنوار العقل والمعرفة، وهذا هو مفتاح البحث في المسألة الافتراضية. «فالاتصال عملية اجتماعية أساسية، وحاجة إنسانية أساسية، وهو أساس كل تنظيم اجتماعي، وهو محور مجتمع المعلومات»[29]. الاتصال، إذًا، سيرورة اجتماعية وإنسانية أساسية قوامها الثقافة. بَيْدَ أن الميزة الأساس للنمو التاريخي لمفهوم الفضاء العمومي مر من الحداثة إلى مابعد الحداثة عبر تَناسُل ما نُطْلق عليه اليوم «الواقع الافتراضي»، في مُقابل فضاء المُباشرة والمادية المُمَيزَيْن لمفهوم الواقع بمعناه العمومي الحديث. اقترن هذا الحُدوث بقيام ثورة تكنولوجية في ميدان الاتصال هي ثورة المعلوماتية، أتاحت ثورة عملاقة في بنية التواصل الاجتماعي والثقافي والسياسي الحديثة. وَيَهُمنَا، في هذه الدراسة، عملية تَحَول الفضاء العمومي إلى فضاء سياسي يَمتلكه الجميع، ويَفعل فيه الجميع أيضًا.

تَغيرت الأدوار في مجتمع مابعد الحداثة. ومعها تَغَيّرَت وسائل التبليغ أيضًا، والقُدرة على الفعل فِعْلًا. ومُوازاةً لهذا التغيير، يُحيل التشكل الجديد للمعرفة في ضَوء التحولات السمعية - البصرية والإلكترونية، إلى واقع مُغاير بِصَدد التكون هو «الواقع الافتراضي» الذي اعتمده برنارد جوليفالت في عام 1995 في كتابه[30] *La Réalité virtuelle*. فالواقع الافتراضي مَنهج مُشتَق من الإعلامية و«الروبوتيك» (Robotique/Robotic)، يُضيف إلى الواقع فضاءً مُوازِيًا له من دون أنْ يَتفاعل معه. كما أن اكتشاف العالم الافتراضي عبارة عن فُسْحة في جهة غير مُحتمَلة ناتجة من مُعطيات افتراضية مَخزونة في الحاسوب. ويَعني الواقع الافتراضي، اشتقاقيًا، غير الواقع والخيالي واللامكان (Non lieu/Nowhere) عبر رحلة في اللامكان (Nulle part) والفناء واللاشيء واللاوجود (Non existance/Nonentity). وهذا ما يُسَميه مارك

---

(29) القمة العالمية لمجتمع المعلومات، جنيف 2003 - تونس 2005، «إعلان مبادئ جنيف،» ص 1.

(30) Bernard Jolivalt, *La Réalité virtuelle*, 2e éd. Corrigée, Que sais-je? (Paris: Presses universitaires de France, 1996).

أوجي «اللامجال»، ذاك الذي يَفتقد إلى الهُوية والبُعد العلائقي والتاريخ (إن هذا المُصطلح هو عبارة مُوَقعَة لأوجي). ويُحيل الواقع الافتراضي إلى غَير الواقع، أو فوق الواقع، بلغة جان بودريار. هذا الذي صار واقع مُحاكاة مُصْطَنَعًا (Simuler/To Simulate)، لأن واقعه غاب، ولم يَبْقَ إلا الرمز. أمر، ربما يجعلنا نتساءل عن فعل مدني وسياسي ناشئ بين الواقع وفوق الواقع، واقعه حاضر أم غائب، يَنتفي معه الرمز أم يَبقى حاضرًا باستمرار؟

ثم إن الافتراضي، وإنْ كان يَعني الخيالي، هو في الوقت نفسه ليس خياليًا لأن له صدى مَلْموسًا[31]. والواقع الافتراضي لم يَخلق العوالم الافتراضية، إذْ قام في بادئ الأمر بعملية المُحاكاة والتصنع[32] (Simulation)، ليتحول اليوم إلى ما يُعرَف بـ «الواقع الافتراضي»[33]. ويُبرز هذا التظاهُر والتصنع للواقع الافتراضي أن الثقافة السيبرنية نشأت عن الخيال العلمي (Science-fiction/ أو العلوم الخيالية الوهمية)، الذي أفرز بدوره التكنولوجيا الخيالية (Techno-fiction)[34] أو التكنولوجي الافتراضي. أما من الناحية العلمية، أي على صعيد العلوم الصحيحة والفيزيائية تحديدًا، فصار الكلام أكثر فأكثر عن اللامادة (Non matière/No matter) أو نَقض المادة (Anti-matière/Anti-matter). وهذا باب لا يدخل في اختصاصنا، فنكتفي هنا بالإشارة إلى تَساوُقه الزمني مع ولادة مفهوم الواقع الافتراضي.

يَعيش المجتمع الحالي، في كل مكان من العالم، تَحولات مهمة وجذرية، ونقلة كمية ونوعية غير مَسبوقة، هي نِتاج طبيعي لما يَشهده العالم من تَحولات معلوماتية، وإفراز آلي لتَبدل إدراك الناس للمادة والواقع والزمان والمكان، وبالتالي تَغير الروابط الاجتماعية والتعاملات الاقتصادية والسياسية. فـ «الآن» أصبح مَعيشًا حقيقيًا وافتراضيًا في الوقت نفسه، بفعل التكنولوجيا الرقمية الحديثة التي أنتجت زمنًا مُختزَلًا في صورة رقمية وبَث مُباشر، وأنتجت بالتالي زَمنًا

---

(31) Jolivalt, p. 3.

(32) Baudrillard, *Simulacres*.

(33) Jolivalt, p. 4.

(34) المصدر نفسه، ص 114.

سريعًا ومُختزَلًا في عالم مَضْغوط، وداخل فضاء تكنولوجي تَحْكُمُه الحواسيب والتلفزيونات وشبكات الإنترنت والأقمار الاصطناعية والهواتف الجوالة وغيرها، لتخلُق فضاءً افتراضيًا أضحى «مَنْفَذ نَجدة أو مَنْفَذ خُروج من العالم الفيزيائي»[35].

إن الممارسة الافتراضية، بمفهومها الشمولي الواسع، وبما تَحمله من مُستَحدَث في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والتعليمية والتربوية والسياسية، مازالت لم تَترسخ بَعْدُ في الأدبيات العلمية وفي الحياة اليومية للبشر، بشكل ثابت وعادل ومُنصف ومُتوازن، يَجمع كل البشر والمجتمعات أينما كانوا، ومهما كانت إمكاناتهم المادية والتعليمية والعلمية والتكنولوجية. ومع ذلك، فإننا نَفْترض، على نَحْو جَوْهَري، أن العالَم الرقمي الذي دَخلتْه البشرية منذ عشريتين، رَجّ أشكال الممارسات اليومية للفرد كلها، بالأَلِفِ واللام، وأَحْدَث تَحولات كُبْرى في ثلاث مَساحات: **أولًا**، البُعْد الاجتماعي للممارسة: أيْ التغيرات الاجتماعية التي أَحْدثتها التكنولوجيا الرقمية؛ **وثانيًا**، التغيرات الفَرْدية: أيْ الفرد والمجتمع في الواقع الافتراضي، بمعنى «الفَرْدانية السيبرنية» (Le cybersolipsisme/The cybersolipsisme)؛ **وثالثًا**، الصورة المُستقبلية للمجتمع الافتراضي (Société virtuelle).

ثالثًا: التغيرات الاجتماعية التي أَحْدثَتها التكنولوجيا الرقمية

أَرْبَكت سُرعة التدفق المباغت للمعلومات وسُهولته، سواءً أكانت مَرْئية أم مَسْموعة أم مَكْتوبة أم إلكترونية رقمية، فضْلًا عن الكم الهائل من المُنتَج تَعددي الوسائط (الملتميديا/ Le multimedia/Multimedia)، البنى الأساس للنسيج الاجتماعي في المجتمعات الحالية. ولا ضَيرَ من الاعتراف بارتباك المشهد الاجتماعي في سياق هَيْمَنة مُتْعة الانسياب في النسيج العنكبوتي للشبكات الرقمية للاتصال. ولعل سيطرة العالم الافتراضي، وما نَشأ عنها من أنماط مُجتمعية مُستحْدَثَة رَجّت أركان العلاقات الأُسرية والاجتماعية بشكل عام، تمثل

(35) Paul Virilio, *La Bombe informatique*, Collection l'espace critique (Paris: Galilée, 1998), p. 51.

التحدي الأخطر أمام الفاعلين الاجتماعيين على مُستوى كيفية التعامل مع الظاهرة الاتصالية ذات التدفق العالي. ويتعلق الأمر - حينئذ - بالهُوية والخصوصية المحلية، علاوة عن قواعد الروابط الاجتماعية الجَمْعية. وهكذا، ربما يؤدي خَطَر انكماش الروابط الاجتماعية بسبب الانْفِلات الطوْعي من الضمير الجَمْعِي، باتجاه الفضاءات الافتراضية المُستجيبة للرغبات الإنسانية الجَموحَة، إلى إحْراج المُؤسسات الاجتماعية، ويُجْبرها قَسْرًا على قَبول العالَم الافتراضي بغَثه وسَمينه.

رابعًا: التغيرات الفرْدية/ الفرد والمجتمع في الواقع الافتراضي نُشوء «الفَرْدانِية السيبرنية»

يُمثل العالم الافتراضي الجديد لكثيرين، المَلاذ الآمن للإشْباع غيْر المُتناهي، بعيدًا عن رقابة الضوابط والقِيَم والنواميس المُجْتمعية. ما يجعل الإنسان يَرْتَد عن طَبْعه، باعتباره كائنًا مَدنيًا بالطبع، فتَبرُز الفردانية والذاتية عند الناس، ما أجازَ وِلادَة مَفهوم إجْرائي يُوَصف بِدقة هذه الظاهرة، هو «الفَردانية السيبرنية»(Le cybersolipsisme/The cybersolipsisme). وعلى هذا النحو، تَتلاشى الوَشائج الاجتماعية التقليدية تِباعًا، لتَحُل مَحلها علاقات قائمة على أساس المصلحة الحينية والنفعية، وتَزدهر بالتوازي مع ذلك ثقافة المُتعة واللذة. وهكذا، يَتراءى المَشْهد الاجتماعي في عالَم تَتداخل فيه الثقافات والحضارات تَعَسفِيًا، ويَتيه الفَرد في ثَنايا الشبكات المُتشابكة للمعلومات والاتصال. ويَقود تَنامي استخدامات هذه الوسائل الحديثة، في حالات عدة، إلى بُروز ظاهرة الإدْمان والإنْزواء والعُزلة الاجتماعية التي قد تُؤدي أيضًا إلى تَوتر العلاقات الأُسَرية. على سبيل المثال، ربما يُؤدي تأثر المشاهدين ببرامج ما يُعْرف بـ «تلفزة الواقع»، في حالات أخرى، إلى صدام بين أفراد الأسرة الواحدة، وبين الفَرد وثقافة الآخر المُتَسربة عبر البرامج المُستَورَدة من وراء البِحار والمُحيطات.

تَتفكك، إذًا، روابط اجتماعية، وتؤسس أخرى على وقع الافتراضي، ما يَجعلنا نتحدث عن علاقات اجتماعية افتراضية ناشئة، وعن تَدخل الوسيط الافتراضي في حياة المجتمع. هذا الواقع الجديد يُكَيف العلاقات الاجتماعية التقليدية السائدة،

ورُبما يَنْفيها أيضًا، في اتجاه تَغيير مَعْنى الحياة ومَفهومها. وأثبت هذا الأمر أن الاقتحام المُباغت للاتصال الافتراضي للمجتمعات الانتقالية يَنجَر عنه تَطوير للوَهْم المُشترَك على حساب المعرفة. فَبَدَلًا من أن يُساعد الافتراضي في إنتاج المعرفة، وتَعميقها، ساهم في تَقوية الوَهم المُشْتَرَك.

خامسًا: الصورة المُستقبلية للمجتمع الافتراضي

يَنْهَض المجتمع الافتراضي، وَليد التكنولوجيا الرقمية، في الإنترنت وفي الحواسيب والفضائيات التلفزيونية الرقمية والهواتف الجوالة الذكية من الجيل المُتطور؛ يَقوم ويَنهض فيها، وبها أيضًا. إنه يُمثل أكبر شَبكة مُجتمعية عبر تاريخ البشرية، تَتنوع تركيبته من الأفراد إلى المنظمات والمؤسسات، يَتغير، يَتبدل، وهو دائمًا في نُمو وتزايد مُستمرين. ولَعل السمة الأساس التي تَطْبَع المجتمع الافتراضي هي قُدرته على أنْ يَصل شبكات مُجتمعية أخرى ضمن حركة الأقمار الاصطناعية التي تتزاحم في الفضاء لتَصِل الأفراد في ما بينهم على أرْض المَعمورة في لَمح البَصَر وفي سُرعة البَرْق. وهكذا، من الصعب رسم صورة ثابتة دقيقة للمُجتمعات المُقبلة، باعتبار هذا التحول المُتسارع الذي أشرنا إليه. ومع ذلك، يُمكننا الإشارة إلى أن دُخول البَشرية أكثر إلى العالَم الرقمي سيَحمل مُفاجآت لا يُمكن للعَقل الكلاسيكي تَصَورها، تُؤدي إلى تَحولات جِذرية في مَشْهد العلاقات الاجتماعية السائدة، وقِيَمِهَا وبناها ومَعاييرها الثقافية والسياسية. إننا، بالتأكيد، أمام وِلادة مفهوم «المجتمع الافتراضي»، غَيْر أننا على ما يَبدو ما زِلنا في خط البداية. وما حاولنا تَقديمه، بشكل مُختَصَرٍ يُمثل عناصر مهمة تُساعد في تَعريف مَفهوم المجتمع الافتراضي، المُرتَكِز على الممارسة الافتراضية في المجتمع والاقتصاد والثقافة والسياسة، وحتى في فعل الثورة ... ومن هذه العناصر تَغيير النظرة إلى الواقع الاجتماعي الذي يَنزَع نحو فقْدان ماديته، ليتحول إلى ما فوق الواقع، إلى ما يُمكن تَسميته مع جان بودريار «الخارق للواقع»[36]. هذا الواقع الذي لا واقع له، فلا تَرى إلا ظِله. وضمن هذه النظرة الجديدة للواقع المُتعالي، يَتغير معه وبه

(36) Baudrillard, *Simulacres.*

مفهوما الزمان والمكان. فالزمان تَكَثَّفَ، والمكان تَقَلَّصَ وتَمَيَّعَ[37]. ومن عناصر التعريف أيضًا تَفكك الروابط الاجتماعية التقليدية القائمة على العلاقات المباشرة وجهًا لوجه، بما فيها من تَفاعُل ومشاعر وأحاسيس، فالنسيج الاجتماعي التقليدي يَتحول بالتدريج إلى شبكات تقانية إلكترونية.

إن موضوع الاهتمام في المشروع الفكري الاتصالي السياسي الذي نحن بصدده، ليس الممارسة والسياسة في المُطلَق، بل يَتجه نحو تَحسس ملامحها الجديدة جراء تأثير تكنولوجيات المعلومات والاتصال، التي بدأت تَطغى على حياتنا الاجتماعية اليومية.

يختلف المجتمع المدني (Société civile/Civil Society) الذي نَعني به، في هذه الدراسة، أي المنظمات والجمعيات غير الحكومية في الأساس، نسبيًا عن المجتمع المدني في مفهومه الشمولي الواسع الذي كان يُطْلَقُ على المجتمع ككل في مرحلة زمنية معينة. ويَتسع المجتمع المدني، اليوم، إلى الجماعات الافتراضية والقوى المدنية المختلفة الأخرى، حيث شَكلت كيانات قوية، مُشَبكَة محليًا ودوليًا، مُتضامنة في ما بينها، وفاعلة في الحياة العامة والمجال العام أو الحيز العام. والحيز العام في الحداثة، بحسب عزمي بشارة في كتابه **المجتمع المدني دراسة نقدية**، هو «فضاء اجتماعي/ سياسي، قانوني/ ثقافي يَتسع أو يَضيق. وربما يكون له اهتمام بما يَجري داخل العائلة، كما قد يكون له اهتمام خارج الدولة. ومن دون ذلك لا معنى للحيز العام، كما أنه لا معنى للمجتمع المدني بالمفهوم الحديث»[38].

في سياق تَفاعل المجتمع المدني ضمن الثورات العربية، «وبالمُجمل، يَبدو واضحًا الآن أن المجتمع المدني كمجتمع تَعاقُدي بين أفراد ظَهر في الساحات بأجلى صُوره في تَوَتر ليس مع الدولة التي تَعتمد القَسْرَ فحسب، بل مع تلك التي

---

(37) نقصد بلفظ «تميع»، انحلال كثافة الظاهرة، وانخفاض تَركز الفكرة، واتخاذها مظهر الزئبقية والليونة المُفرَطة. ولا علاقة للفظ أو العبارة بالدلالة القيمية.

(38) عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، ط 6 (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 56.

تَخلت عن وظيفتها كدولة أيضًا، بعدما حَوّلت الحيز العام إلى حَيز خاص عبر نُشوء مَفهوم ومُمارسة الأُسَر الحاكمة، وعبر تَحويل المجال العام إلى مَزرعتها الخاصة. تَجلّى المجتمع المدني في صراع الجُموع مع الدولة على عودتها إلى الحيز العام، وظَهرت بَراعم المواطنة تَتفتّح في الفعل السياسي. لكنها في العُمق تُطالب بدولة تَتصرف كدولة وليس كملك خاص. لم تَكُن الثورات مناهضة للدولة. بل شَهدنا رَدة فِعل شِبه فطرية تُرحب بدور الدولة كحامية للثورة حين تُميز هذه الدولة نَفسها من النظام بصورة الجيش الوطني. ومن يَفهم نظرية المجتمع المدني يُدرك أن المجتمع من دون دولة ليس مجتمعًا مدنيًا، بل قد يَنهار إلى جماعات، وتَجربة العراق بعد عام 2003 مُباشرة ما زالت مَاثِلَة في الأَذْهَان»[39].

ظَهر المجتمع المدني في أوروبا بالتوازي مع ظهور الطباعة ونشأة الدولة القومية وتَفَجر الثورة الصناعية ونُمُو الرأسمالية الحديثة. ومَثّل، في تلك المرحلة التاريخية، رَدة فعل ضد سُلطة رجال الدين وطبقة النبلاء. كما كَرس مكانة الفرد داخل المجتمع، وحقه في المشاركة في الحياة العامة[40].

كان لتطور الطباعة وظهور الصحافة، ثم تَوَاتُر وسائط الاتصال الحديثة، دور بارز في كَسْر الاحتكار المفروض على المعلومة من الأقلية، وجعلها - بالتالي - في متناول عموم الناس. وتَمس المعلومة، بذلك، بنية الحكم المُطْلَق، وتُمكن المواطن من الاطلاع على شؤون الحكم والمشاركة فيه، والتعبير عن آرائه بكل حرية عن الشأن العام. وأصبحت المشاركة في الحياة السياسية، نتيجة ذلك، واقعًا يَتجاوز أحيانًا الحدود الجغرافية[41]، وتَطورت مفاهيم الديمقراطية والمُوَاطَنَة والمُشَارَكَة، وتَشَكلَ المجتمع المدني من خلال جملة من التنظيمات، تَضم إليها بصفة طَوْعية مجموعة أفراد يَتقاسمون الاهتمامات والمشاغل والأفكار والأهداف نفسها بعيدًا عن الأغراض الربحية.

---

(39) بشارة، المجتمع المدني، ص 11.

(40) محمد حمدان، «دور المجتمع المدني في إرساء مجتمع المعلومات، تونس،» وثائق معهد الصحافة وعلوم الإخبار، جامعة منوبة، أيار/ مايو 2008، ص 7.

(41) المصدر نفسه، ص 5.

لعل هذا الهاجس نحو الديمقراطية والحريات المنشودة على امتداد التاريخ، ولا سيما في عصر انتقال المعلومة والخبر بسرعة البرق، وتَجاوب العالم كله مع المُنتَفِض على واقعه وحكامه، هو الذي أعطى معاني جديدة للحراك الجماهيري والثورات. فكلمة ثورة في اللغة العربية جاءت من فعل ثار، يَثور، ثَوْرٌ، وتَعني في الأصل الهيجان، أو اشتداد الغضب والاندفاع العنيف. ثار أي هاج، ثارت أعصابه، أيْ فَقَدَ السيطرة على أفعاله. ومُصطلح الثورة، في اللغات الأجنبية، مُستعار من الفلك. ويُقصد به الدورة الكاملة لجسم مُتحرك حول مِحْوَرِهِ. «ولعل استخدام المُصطلح في المجال السياسي والاجتماعي، أكْسَبَهُ مَعاني جديدة، تُفيد التطور والنمو، مُتضمنًا الحركة والنشاط Evolution. وإضافة Re إلى Evolution، جعلها تُشير إلى تَجدد النمو والتطور والنشاط والحركة. وهذا، يَعني أن المصطلح صار يُشير إلى حالة تَحْدُث ضد السكون وتَوقف الحركة والتطور»[42].

تُعرّف موسوعة علم الاجتماع الثورة بأنها «التغييرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع. تلك التغييرات التي تَعمل على تَبديل المجتمع ظاهريًا وجوهريًا من نَمط سائد إلى نَمط جديد، يَتوافق مع مبادئ وقيم وأيديولوجية وأهداف الثورة. وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، وتَكون فُجائية سريعة أو بطيئة تدريجية»[43]. ويُعرف كرين برنتون الثورة في كتابه تَشريح الثورة: «إنها عملية حركية دينامية تَتميز بالانتقال من بنيان اجتماعي إلى بنيان اجتماعي آخر»[44]. وتُعرّف ناهد عز الدين الثورة بأنها «مُقدمة لعملية تغيير جذرية شاملة، تَسْتَتْبع إعادة صياغة كاملة لكل العلاقات والتوازنات التي سادت بين فئات المجتمع وطبقاته وشرائحه، بما يُسْفر عن صُعود جماعات، وهُبوط أخرى، وإعادة رسم الخرائط المُجتمعية، وتَصحيح الاختلالات لمصلحة البعض الذين

---

(42) رجب بودبوس، محاضرات في علم الثورة (القاهرة: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2011)، ص 27.

(43) شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة، ط 2 (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003)، ص 47.

(44) يوري كرازين، علم الثورة في النظرية الماركسية، ترجمة سمير كرم (بيروت: دار الطليعة، 1975)، ص 21.

قامت الثورة من أجل إنصافهم واسترداد حقوقهم، أو حتى فَرْزِ خريطة ومساحات جديدة تمامًا لانتشار القوة السياسية، وإعادة التوزيع لمصادرها وركائزها على نَحْوٍ مختلف»[45]. فهل هذه حال الثورات العربية التي نَهتم بها في هذه الدراسة؟ ما نَصيبها من دلالات المفهوم؟ وما مَوْقِعُهَا من ثورة المعلومات؟

«أدى الاستخدام الفعال لشبكات التواصل الاجتماعي في الثورات العربية إلى دَفْعِ العديد من الباحثين الغربيين والعرب إلى رَبطها بتقانات ثورة المعلومات التي أَنتجت وسائل التواصل الاجتماعي، ونَتج منها تَشكل كيانات اجتماعية جديدة تقنية. وَصَلَ هذا الربط إلى درجة الإفراط في تَفسير نجاح الثورات عبر كثافة استخدامها لتلك الشبكات، ما ساهم في تكوين ما يُمكن أنْ نَصطلح على وَصْفِهِ بـ «أُسطورة الفيسبوك» العربية التي تُؤَسْطِرُ حدود وظائف الفيسبوك الاتصالية التفاعُلية والتشابُكية اللامركزية، مُحوّلة إياه من أداة اتصالية إلكترونية افتراضية وَسيطة، إلى أداة «ثَوْرية» تَنْطوي على قيمة «تَغْييرية» في حد ذاتها»[46].

تَتجلى القيمة التغييرية لهذه الوسائط الرقمية أيضًا في دور الإنترنت في فِعْلِ الثورة، وفي نشأة المجتمع المدني العربي، وفي بلورة مُمارسات سياسية مُغايِرة، تَعتمد التشارُكية وجعل «المجال العام» تحت سَيطرة عُموم المواطنين بقيادة الجماعات الافتراضية والقوى المدنية. ويُنتظر أنْ يَتكثف هذا الدور الخطر والدقيق للإنترنت في سيرورة المجتمع المدني والعمل السياسي خلال الأعوام الآتية، مع انتشار استخدام «الجيل الآتي للإنترنت» أو «الإصدار السادس» من بروتوكول الإنترنت (IPV6) الذي يقود مجتمعاتنا إلى عالم آخر من عوالم الاتصال والترابط الافتراضِيَيْن.

المجتمع المدني مُقْدِمٌ على تَحولات مُتلاحقة، بَاتساع أدوار ومجالات الجمعيات ومُنظمات المُجتمع المدني، وبتنامي بُروز الجماعات الافتراضية،

---

(45) ناهد عز الدين، «خريطة محدودة: ثبات الفاعلين وتغير الأدوار بعد الثورات العربية،» السياسة الدولية، العدد 188 (نيسان/ أبريل 2012)، متوافرة على الرابط: <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/2344>.

(46) المصطفى، ص 13.

وتَطور استخداماتها للمعلوماتية والملتيميديا والإنترنت في السياسة والمجتمع، وَبِتكَثفِ إمكانات تَحالُف النسيج الجمعياتي على المستوى الدولي، بالتوازي مع تَغير مُستقبل الإنترنت بالكامل، بمُجرد انتقال الإنترنت إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت، عبر تهيئة كل مُستلزمات إنشاء شبكات الجيل الآتي المُوَحدة المُنْدَمِجَة: إنترنت الأشياء ورَبط المُدُن الذكية. وكل ذكاء يَقود إلى تَحولات لاحقة، تَنتقل من مجال إلى آخر، ولا سيما إذا كانت قنوات الربط والتواصل ذكية بدورها وبطبعها. فكيف ستكون رهانات الافتراضي الأكثر ذكاءً؟

الفصل الأول

التطبيقات في مجال الثورات العربية ورهان الافتراضي

الثورات العربية مُصْطَلَح إجرائي، نَقصد به جملة الانتفاضات والاحتجاجات الشعبية ذات الأهداف المطلبية، التي اندلعت مع حادثة إحراق محمد البوعزيزي نفسه في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 في مدينة سيدي بوزيد التونسية. تَرتبت عن هذا الحدث الأصلي زلازل سياسية، هَزّتْ المنطقة العربية مَغْرِبًا وَمَشْرِقًا، وامتدت إلى الدول المتقدمة في العالم بشكل حراك احتجاجي ميداني وافتراضي. من بين هذه الزلازل، على سبيل الذكر لا الحصر، التظاهرات الاحتجاجية ضد توتر النظام الاقتصادي الأميركي، وضد وول ستريت (Wall street) فيما اشْتُهِرَ تحت مُسَمى حركة «احتلوا وول ستريت». وعلى إيقاع هذا الحراك الاجتماعي لشباب الولايات المتحدة الأميركية، وامتدادًا لـ «ثورة شباب تونس الافتراضية»، وتجسيمًا لنشأة «روابط التضامن الافتراضي العالمي المُعَوْلَم»، شهد موقع الرئيس الأميركي باراك أوباما، خلال تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 موجة هجمات إلكترونية تونسية في شكل قصفٍ مُكثفٍ بالإنترنت، تزامنت مع قمع نظام أوباما للتظاهرات الاحتجاجية ضد «وول ستريت»، وقُدّرت بمئات الآلاف، ولفتت انتباه العالم لِمَا تضمنته من محتوى ساخر.

على الرغم مما أصاب تَجربة البناء السياسي التي عقبت هذه الحوادث في جميع «دول الثورات العربية» من إخْفاق وتَعَثر وحتى فَشَل، فإن ذلك لا يُلغي - في نظرنا - وُجود هذا الحراك في أصله وتَعبيره عن الفعل الثوري نفسه الذي حَدث قَبله عند كثير من أُمم العالم وشعوبه. لذلك، نَحرص مَنهجيًا على التمييز بين مرحلتين في أطوار التاريخ الانتقالية لدول الثورات العربية بين لحظة الثورة، ومسارات البناء السياسي التي عَقبتها.

القول إن للثورات العربية التي حَدثت، والمُمكنة الحُدوث مُستقبلًا، جُملة من الآليات تَشتغل بها مثل الافتراضي، يَدفعنا إلى البحث عن مظاهره وتَقدير

مدى وظيفيته في دفع الحوادث الثورية وتَأجيجها شعبيًا وإعلاميًا. فكيف تَجادل الافتراضي والثوري والسياسي والمجتمع المدني في الثورات العربية؟

أولًا: الافتراضي/ مثال الثورة التونسية

ذَهَبَ خُبراء ومُحللون وسِياسيون وسوسيولوجيون واتصاليون في قراءاتهم لثورة تونس 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 - 14 [كانون الثاني/ يناير] جانفي 2011، إلى القول إن هذه الثورة ما كانت لتتحقق لولا الدور المهم الذي قام به الإعلام البديل في التعريف بانتفاضة «سيدي بوزيد»، وما تَلاها من تحركات احتجاجية سرعان ما عمّت أغلب مناطق البلاد التونسية. مَثل الإعلام البديل، عبر شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية، مثل «فيسبوك» و«تْويتر» و«يوتيوب» و«سكايب» ... وغيرها، بَديلًا من الإعلام المُكَمم في تونس، الحكومي الرسمي أو الإعلام الخاص غير الرسمي. لذلك، صار المُدَون والصحافي - المواطن، خلال الثورة، آلية دَفْعٍ للحراك الجماهيري الاحتجاجي عبر ما تَنْشُره المواقع الإعلامية الإلكترونية والمواقع الشخصية للتعبير أو المُدَوّنات (Blogs)[1].

أضحت المُدَونات وسيلة من وسائل الاتصال على شبكة الإنترنت وشَكْلًا من أشكال الصحافة، يُنْشِئُها أفراد أو جماعات لتبادل الأفكار والآراء في شأن الأخبار والموضوعات ذات الاهتمام المُشتَرَك، التي يَطرحها الناشر على صفحات المُدوّنة، من دون قُيود على حرية القارئ في المُناقشة والتعليق على الرسائل المُتاحة بالنصوص أو بتَعَددي الوسائط.

---

(1) المُدَونة هي صحيفة شخصية تُوضع على الإنترنت. يقع تحيينها دوريًا من مستعمل التقانية. ولا يُشترط أنْ يكون هذا المُستعمل خبيرًا في التقنيات. يُعتبر إنشاء المُدونة، وتعهدها، عملية بسيطة، تقوم بها البرمجيات الحاسوبية المُعَدة للغرض، والمنتشرة على شبكة الإنترنت. الأمر الذي جعل عددًا من مستخدمي الشبكة يُنشئون مدونات خاصة بهم، تهتم بالمجالات المختلفة، وشكلت مجالًا للتعبير الحر. تُؤرخ المُدونات وتُرتب رسائلها ترتيبًا زمنيًا تصاعديًا يُنشر منها عدد محدد يتحكم به الناشر. كما يتضمن نظام المُدونات آلية لأرشفة المداخلات القديمة ليُمكّن القارئ من الرجوع إلى أي رسالة أو مداخلة في وقت لاحق، عندما لا تعود مُتاحة في الصفحة الأولى للمُدَونة، إضافة إلى تأمينه ثبات روابط المدونة مع مواقع أخرى على الويب. ساهمت هذه العناصر التقانية في تطوير آثار المدونات في المجتمع، وكان لها وقعها الخاص على المجتمعات العربية ما قبل الثورات وما بعدها.

تَجاوزت المُدونات، في الأعوام الأخيرة، وظيفة تَسجيل وقائع الحياة الشخصية وشَكْل المُذَكرات اليومية إلى تَجْسيد مفهوم الاتصال بمستوياته المتعددة من الشخصي إلى فئات القُراء المُتجانسين الذين يَتواصلون مع ناشر المُدوّنة في الأفكار والآراء عن مَوضوعات تَمَس المجالات المختلفة، ويُعبّرون عن اهتماماتهم في ظل الكَبْت ومُصادرة الرأي والحرية التي تَعيشها الشعوب المضطهَدة. فكانت المُدوّنات[2] وسيلة الشعوب في التعبير. وكانت دوافع التدوين سياسية تَقوم على النقد والتعليق، وأخرى ذاتية ذات طابع شخصي. ما أخرج مُدونين مُتمردين ساهموا في التمرد على الإعلام السائد وعلى أنظمة الحُكم في البُلدان العربية، لِيُنْجزوا ثورات بقيت تُراوح بين الافتراضي والمجتمع المدني، وبين الواقع والخيال، ويُفرزوا ساحة جديدة للديمقراطية تُؤسس لساعة الديمقراطية التشاركية والجماهيرية الحق. إنها ساعة الديمقراطية.

هَدَمَتْ الوسائط الجديدة أسطورة الاحتكار الإعلامي الرسمي، وكَسرت قيود المنع والحظر والانتقاء والتلاعب بالأخبار من وكالات الأنباء الرسمية والخاصة التي تَحكمها الحكومات الرسمية أو «اللوبيات» (مجموعات الضغط) السياسية والمالية في العالم. وشَكل توظيف الإعلام الاجتماعي في الثورة التونسية تحولًا ثقافيًا بارزًا في المجتمع التونسي. حَرر «جُمهور المشتركين، والجمهور عمومًا، من التواصل الفوقي أحادي الاتجاه الذي يرمي إلى التلاعب بالعقول

---

(2) تاريخيًا، نشأت المُدونات الإلكترونية على الإنترنت في عام 1992 على يد تيم بيرنرلي بمدونته الأولى عبر التاريخ «What's New». وبعده مباشرة كان مارك أندريس الذي رفع صفحة مُماثلة على المركز الوطني لتطبيقات الكمبيوتر الضخمة. في إثر ذلك، ومع انتشار خدمات الويب، بدأت المُدونات بالظهور في بلدان العالم المختلفة، ولا سيما في أوساط الشباب. ويُعتبر المدون جون بارغر أول من استعمل مُصطلح «المُدونة» في عام 1997. في بداية عام 1999 لم يتجاوز عدد المُدونات 23 مُدونة، وصار قُرابة الألف مُدونة بعد سنة واحدة. وبعد حوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، دخل الصحافيون مُعترك التدوين، وبدأت المُدونات تكتسب قدرتها على التعبير، خصوصًا بعد ظهور ما يُسمى «مُدَونات الحرب» في أثناء الغزو الأميركي للعراق. انظر: محمد عبد الحميد، المدونات: الإعلام البديل (القاهرة: عالم الكتب، 2009)، ص 48 و100. وفي النصف الثاني من عام 2004، اختيرت كلمة «Blog» لتكون أهم كلمة في هذه السنة، ودخلت المُفردة إلى قاموس *Webster*، وأصبحت من مُفردات اللغة الإنكليزية. انظر <http://www.blogherald.com>، تاريخ الزيارة: آذار/ مارس 2014.

وإدارة الإدراك، بما يخدم السلطات الرسمية والمالية، إلى تواصل أُفُقي تَفاعلي يَتساوى فيه الجميع، بحيث يُصبح كل فرد مُرسِلًا ومُتقبلًا ومُحاورًا مُشاركًا في آنٍ معًا، وصولًا إلى صناعة المواقف والقرارات، ما يُشكل مرحلة ولوج ديمقراطية الإعلام فعليًا، وهو ما يُضفي الشفافية على المادة الإعلامية. والأهم من ذلك أن الإعلام الاجتماعي، في سرعة تَناقل الأخبار والصور التي يُوفرها، أسس لقيام الذكاء الجماعي (Intelligence collective/Collective Intelligence)، الذي وفر وسائل التعبئة والحشد الجماهيري واستقطاب التأييد والمشاركة محليًا وعالميًا»[3].

بَرز الشباب التونسي، في هذا السياق، قوةً فاعلة في مجال الافتراضي الرقمي[4]، وتَحكم بنشر المعلومة، وفضح الأنظمة المُستبدة الساعية إلى تغييب العقل الشبابي المتحمس. فزادت الثورة قوة بحكم سهولة التواصل والتقبل بين الشباب، والتسابق في السبق الإعلامي. ما أحدث حراكًا سياسيًا، انتشر كالنار في الهشيم من مدينة إلى أخرى، وخلق حوافز عند الفئات العمرية كلها، حتى عند المتقدمين في السن من أبناء المجتمع لعلاقاتهم القوية بالشباب: علاقة الأب بابنه والأخ بأخيه. فانخرط الجميع في الفعل السياسي الهادف إلى التغيير. وانتقل الإعلام من إعلام فردي مُحْتكَر إلى إعلام اجتماعي واسع النطاق.

أدّى الإعلام الاجتماعي دورًا فاعلًا في ثورة تونس بشكل باغت الجميع، بمن فيهم السلطة السياسية نفسها التي وفّرت البنية الأساس الاتصالية اللازمة لتركيز خدمات الاتصالات عالية الجودة، وتَعميم خدمات الإنترنت ذات النطاق الواسع، وتَرويج أجهزة الحاسوب بأسعار مَعقولة نِسْبيًا عبر برنامج «الحاسوب العائلي» الذي انطلق تَركيبه وتَرويجه في تونس في بداية عام 2001. كما سنّت التشريعات

---

(3) مصطفى حجازي، «ثورة الشباب وتحولاتها الثقافية،» الآخر، العدد 2 (خريف 2011)، ص 21، وقد تم النشر عبر الرابط: <http://www.mawared.org/ar/content/thwr-lshbb-wthwlth-lthqfy>.

(4) كان عدد مُستخدمي الإنترنت في تونس، في عام 2010 حين انطلقت الثورة، 3.9 مليون مُستخدم لشبكة الإنترنت، و636 ألف اشتراك بشبكة الإنترنت، 90.3 في المئة منها ذات سعة عالية، وبمعدل عدد مُستخدمي الإنترنت 36.8 ساكن لكل 100 ساكن. انظر: الجمهورية التونسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، الإدارة العامة للاقتصاد الرقمي والإستثمار والإحصاء، «تطور أبرز المؤشرات».

القانونية المنظمة للقطاع بنصوص «في ظاهرها عصرية، وفي جوهرها مُعادية للحرية والاستقلالية»[5]، بما يَضمن تَحكم السلطة السياسية في مَداخل ومَخارج وسائط اتصالية تَتجاوز حُدود الجغرافيات وحُدود المكان والزمان بلا رقيب.

«كان الإعلام الإلكتروني في ظل النظام السابق يُعاني كذلك من الخِشْيَة والحصار والقمع، حتى إن تونس اعْتُبِرت من قِبَل عديد المنظمات الحقوقية والمختصة الدولية من ألَد أعداء الإنترنت بصورة عامة، والإعلام الإلكتروني بصورة خاصة»[6]. ما جعلها تضع الحكومة التونسية في موقف سياسي «مُحْرِج» دوليًا في أثناء احتضان مدينة «تونس» المرحلة الثانية من القمة العالمية عن مجتمع المعلومات في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، بعد أن احتضنت مدينة جنيف السويسرية المرحلة الأولى من القمة في كانون الأول/ ديسمبر 2003.

إن الحصار الذي فُرِض على الإنترنت، مع النظام السابق، «لم يَمنع هذا المُكون الحديث والعصري من اختراق كل الحواجز التي وُضعت، ليساهم بشكل قوي في إسقاط المنظومة الاستبدادية، وفتح آفاق جديدة وآمال كُبرى في تَحرر البلاد والشعب عامة، وتَحرر الإعلام والاتصال خاصة من كابوس القمع والتدجين والكَبْت»[7].

في خضم هذا الواقع الاتصالي و«الشابكي»[8] الخاص، وفي أثناء انطلاق الحركات الاحتجاجية في مدن تونسية عدة، تميز الشباب التونسي في استعمال تقنيات الهاتف المحمول وشبكات «الفيسبوك» و«التويتر» و«السكايب» و«اليوتيوب»، وأَبْهَرَ العالم بتوظيفه للافتراضي الرقمي في الفعل الثوري. ما أبهر حتى مؤسس «الفيسبوك» نفسه مارك زوكربرغ (Mark Zuckerberg). ففي إجابته عن

---

(5) الجمهورية التونسية، الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال، «التقرير العام،» نيسان/ أبريل 2012، ص 15.

(6) المصدر نفسه، ص 15.

(7) المصدر نفسه، ص 17.

(8) اشتق النعت «الشابكي» من كلمة «الشابكة» التي تُوازي كلمة الإنترنت باعتبارها شبكة اتصالات مُعَقدَة.

سؤال للصحافة الأميركية عن رأيه في دور «الفيسبوك» في الربيع العربي، شدد زوكربرغ على شعوره بأنه ساهم بشكل ما في الثورة التونسية، وأنه ما كان يتوقع هذه الوظيفة «الثورية» كلها «للفيسبوك» عالميًا، وأنه سعيد بأداء الشباب من تونس في «الفيسبوك» إبان الثورة.

بالفعل، ساهم الإعلام - المواطن، والصحافي - المواطن، في خدمة الثورة التونسية، ما إنْ انطلق في ترويج صورة محمد البوعزيزي وهو يَحترق حَد الشواء. يقول الصحافي المصري مجدي كامل عن هذا التجادل في العلاقة بين العالَمَيْن الافتراضي والواقعي في الاحتجاجات التونسية: «لقد بَدأ تَدَفق الدماء إلى شرايين الإنترنت التونسي في انتفاضة كُبرى قُبَيْل وأثناء وبعد إحراق بوعزيزي لنفسه، لتشتعل انتفاضة أكبر هي انتفاضة الشارع، عبر الشبكة. وبات من السهل ملاحظة كيف تُغذي كل انتفاضة منها الأخرى»[9]. وأضاف: «الكثير من مَشاهد الفيديو التي رفعها مواطنون من تونس على مواقع اليوتيوب، بعضها تم تصويره بهواتفهم النقالة، قد تُعبر عن جانب مُهم للغاية من المشهد التونسي. كما أن التعليقات وعدد المشاهدات تعكس الصورة العامة. ومن الواضح أن جنازة محمد البوعزيزي كانت محل اهتمام كبير. وعلى موقع يوتيوب، من المُمكن مُتابعة مَشاهد للجنازة التي تم تصويرها بهاتف نقال ورفعها مُستخدم يَحمل اسم (Canadacanada 1981)، والكثير من التعليقات التي تدعو له بالمغفرة وتعتبره شهيدًا». ثم يَستنتج الكاتب: «وأشار خبراء إلى نجاح ثورة الإنترنت والمُدونات والمواقع التونسية والفيسبوك، كان لافتًا في تَعميق الشعور بالاحتجاج لدى الشعب التونسي عبر نَشْر الأخبار والصور والفيديوهات لمشاهد الاحتجاجات وقمع الشرطة للمُتظاهرين وإطلاق الرصاص الحي عليهم. وهو ما كان يُنشَرُ على الفور على الإنترنت»[10].

كان نجاح ثورة الإنترنت والمُدونات[11] التونسية لافتًا في مواقف قادة

---

(9) مجدي كامل، ثورة الياسمين؛ بن علي.. ليلى.. بوعزيزي: 3 شخصيات تبحث عن مؤلف!! قصة بائع متجول يشعل ثورة وديكتاتور يهرب بملابس النساء وكوافيرة أصبحت حاكمة قرطاج (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2011)، ص 71.

(10) المصدر نفسه، ص 72.

(11) تعني كلمة «المُدَونَة»، من حيث الدلالة اللغوية، سِجِل الشبكة. واشْتُقت من فعل دوّنَ. =

الدول الكبرى في العالم، المنوّهة ظاهريًا بثورة شعب من أجل الحرية والكرامة. وهذا ما تُحوصله مقولة أوباما، في خطابه بتاريخ 19 [أيار/مايو] ماي 2011 عن «سياسات الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»: «إذًا، نحن نُواجه فرصة تاريخية. فأمامنا فرصة إظهار أن أميركا تُثمن كرامة البائع المتجول في تونس أكثر من القوة الغاشمة لطاغية مُتسلط...»[12].

ساهم الإعلام - المواطن، في هذا السياق وبهذا الشكل، في تحسيس الجماهير بانهيار أُسُس المنظومة الحاكمة التي يخشاها الجميع وبحتمية الثورة على النظام الاستبدادي الفاسد. مثلما ساهم في حثهم على المشاركة في الحركات الاحتجاجية وحَشْدهم وتحريكهم لإسقاط منظومة فساد انْتَبَهَ إليها العالم كله، وقادة العالم، وليس المواطنون التونسيون فحسب. إذ يشهد الصحافيون والكُتّاب الفرنسيون، مثلًا، في كتاباتهم أن الفساد الذي عرفته تونس في الفترة الأخيرة من حكم بن علي وأصهاره بلغ حدًا قياسيًا لم تَبلغه أي سلطة سابقة مرت على البلاد[13].

لعل المُبَاغَتَة التي أدّتها آليات الإعلام - المواطن، إبان انطلاق الحركات الاحتجاجية من ولايَتَي[14] سيدي بوزيد والقصرين، بداية، جاءت للجميع من انتقال مدونات ومواقع إعلامية قديمة العهد نسبيًا، ومُهتمة بالرياضة والتسلية

= وهناك كلمات عدة مُشتقة كمقابل لكلمة مُدونة، مثل: المذكرات الإلكترونية، المدونات الإلكترونية، يوميات الإنترنت، السجل الشخصي. كما تُسمى «الصحافة الإلكترونية»... وتتألف كلمة «Blogers»، الإنكليزية الأصل، من جزءين: الأول، يُمثل الحرف «B»، وهو اختصار لكلمة «بيوغرافي» التي تعني سيرة. أما الثاني، فهو مصطلح «لوغ» الذي تعني دلالته سِجِلًا أو جدولًا أو مُفكرة تُدَوَّنُ فيها الأشياء بأسلوب مُتسلسل. انظر: <http://www.blogherald.com>، تاريخ الزيارة: آذار/مارس 2014.

(12) انظر: خطاب رئيس الولايات المتحدة الأميركية باراك أوباما في 19 أيار/مايو 2011، تعريب المكتب الصحافي لوزارة الخارجية الأميركية، في: عميرة علية صغير [وآخ.]، الثورة في تونس من خلال الوثائق (تونس: جامعة منوبة، المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، 2012)، ص 331-332.

(13) Nicolas Beau et Jean-Pierre Tuquoi, *Notre ami Ben Ali: L'Envers du miracle tunisien*, Préf. de Gilles Perrault, Cahiers libres (Paris: Éd. la Découverte, 1999), et Nicolas Beau et Catherine Graciet, *La Régente de Carthage: Main basse sur la Tunisie* (Paris: La Découverte, 2002).

(14) «الولاية»، هي التسمية الإدارية التي تُوافق المحافظة، وتضم مجموعة من المدن والقرى متلاصقة جغرافيًا.

والفن[15]، إلى مواقع تَكشف الفساد السياسي والاقتصادي القائم، وتُروّج للثورة وإسقاط النظام السياسي الحاكم. هذا ما جعل السلطة المحلية غير قادرة على وضع استراتيجية تَصَد إعلامي جديد لهذا الوافد المُباغت، وما قد يكون دفع الأوساط العالمية إلى توظيفه، بما يَخدم مصالحها، ولا سيما ما يَتردد في بعض الكتابات من أن القوى المسيطرة في العالم هي التي أعدت المُدونين العرب لهذه المهمة الثورية[16] في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تَوْقًا لشرق أوسط جديد لا يُهدد مصالح إسرائيل، وتأسيسًا لممارسة سياسية جديدة يكون الجميع فاعلين فيها.

لا يمكن لهذه القراءة لطبيعة الحراك الثوري التونسي، بأي شكل من الأشكال، أنْ تَنفي عن الثورة التونسية صبغتها الثورية الحقيقية على مظاهر الظلم والقهر والإقصاء المتعمد ضد مناطق جغرافية بعينها وفئات عمرية معينة، على الرغم من تَمَسك قراءات مُحَددَة بأن الثورة التونسية عفوية وغير مُؤَطرة، قادها شباب عاطل من العمل وشباب مُتحكم بآليات التأثير الاتصالي الجماهيري الحديث بفضل الإنترنت، وجد نفسه خارج سياق المستفيدين من الثورة بعد شهور قليلة من سقوط نظام بن علي.

توصل صالح المازقي، الباحث في علم الاجتماع، إلى استنتاج أن السبب وراء إضاعة الثورة التونسية فُرصة تَولي مَقاليد البلاد يَكْمُنُ، بِنُيَويًا، في «انفصال اللاوعي عن الوعي الثوريْن، بسبب انعدام العامل الأيديولوجي المؤسس للاوعي الثوري الذي انعكس سَلْبًا على الوظيفة التاريخية للثورة»[17]. ويقصد الباحث أن العفوية التي هي الميزة الأساس للثورة، أدّت إلى غياب الاستراتيجيات القَبْلية التي يُتْقن تخطيطها أصحاب الأيديولوجيات، ما قاد في نهاية المطاف إلى ضَبابية

---

(15) مواقع «باب بنات» <http://www.babnet.net>، و«كورة تونسية» <http://www.facebook.com/kooratunisie>، و«معًا لنكتشف الحقائق الخفية» <http://www.facebook.com/Revolution.Verite./?fref=ts>، وغيرها...

(16) Mezri Haddad, *La Face cachée de la révolution tunisienne: Islamisme et occident, Une alliance à haut risque*, [Nouvelle] éd. complétée et enrichie ([La Courneuve] : Éd. Apopsix, impr. 2011).

(17) صالح المازقي، الثورة والدولة (تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2011)، ص 28.

النتائج. وما دام مسار الثورة حكمته العفوية، فمعنى ذلك أن ما قاده هو اللاوعي الثوري وليس الوعي الثوري (الأيديولوجيا السياسية الواضحة).

بقطع النظر عن هذه القراءات المختلفة والمتباينة أحيانًا، «وإذا كان لا بد من عنوان أو اسم لكل ثورة، فإن الثورة التونسية، على الأقل في ملامحها الأولى، تَبدو ثورة اجتماعية، تقودها حالة طبقية لم يَتبلور شكلها النهائي بعد في طبقة معلومة، لأن نمط الإنتاج فيها ليس واضحًا وغير مُكْتَمِلٍ، ويستوعب تشكلات وأنماط مختلفة. والعودة إلى مفهوم الحالة الطبقية يُبررها الوعي الواضح بالقهر والاستغلال الفاجر من قِبل عصابة تَجعل من السلطة غطاء لفسادها، ما أفضى إلى تَكَون علاقة عدائية يَعلمها السياسي، ويَعيشها أهل هذه المناطق بصمت»[18].

تحول هذا الصمت الذي تواصل لعقود طويلة في مناطق جغرافية تونسية بقيت مَحرومة من حقها في التنمية إلى مَنْطوقٍ ومُصَورٍ وثائر فاعل بفضل الممارسة السياسية الناشئة عبر الإعلام الاجتماعي البديل، حيث تَحرر الفرد أو المواطن من قيود الواقع، مثلما تَحرر السياسي المحلي من نَواميس انضباطه المُطْلَق لسلطة الأحزاب السياسية المهيمنة على الواقع اليومي وعلى أشكال الحراك الاجتماعي والتعبير عن الرأي والمشاغل والهموم. حاولت دراسة «تقنين السياسة وتسييس التقانة»[19]، المنشورة في عام 2008، أي قبل الثورة، أنْ تُبرز هذا الأمر من زاوية نظرية بحتة، تَبحث في أشكال الفعل السياسي الآتي، وتُقدم تَصوّرًا لتداخل مُنتظَر بين القوى المدنية والتكنولوجيا الرقمية، ما يُفرز ممارسة سياسية جديدة تَخرج عن سياقات الأُطُر الرسمية وتُفْلِت من رقابة السلطة.

«أدت قُوة اقتحام التقني التكنولوجي لما هو سياسي إلى ضَرب جديد من العمل السياسي، يَنزع نَحو خَلْق نُخَب سياسية جديدة قوامها التكنوقراط. يَدفَع هذا باتجاه انكماش السياسة بمفهومها التقليدي التي تعتمد الخبرة والحرَفية

---

(18) محسن البوعزيزي، فرضيات في الثورة التونسية، كراس الأنوار. مفاهيم؛ 1 (تونس: دار محمد علي الحامي للنشر، 2011)، ص 10.

(19) انظر: جوهر الجمّوسي: «تقنين السياسة وتسييس التقانة،» إضافات، العددان 3-4 (صيف - خريف 2008)، ص 142-162، و«رقمنة السياسي وتسييس التكنولوجي،» المجلة التونسية لعلوم الاتصال، العددان 51-52 (كانون الثاني/ يناير - حزيران/ يونيو 2009).

والخَطابة وغيرها من أشكال التعامُل مع فَن المُمكن، لتَطفو على الساحة ممارسة جديدة للسياسة تَرتَهن إلى ما تُوفّره التكنولوجيا من أُفُق أخرى لم تَكُن مُمكنة من قبل، من قبيل ارتياد زوايا قَصية ما كان لسياسي الأمس أنْ يَطَالها. فعلى سبيل المثال، يُؤكد التوظيف الدعائي للسلعة السياسية أن التكنولوجيا الرقمية تُعطي للسياسي دفعًا عالميًا، بما تُوفره من قدرة على ترويج صورته في كل أركان الدنيا عن طريق الافتراضي الرقمي»[20].

تَأكد، إذًا، الوعي المتنامي بنشأة فعل سياسي وسائطي جماهيري، وبتَغَير مفاهيم الإعلام وانفراط سلطة التكبيل خلال ثورة تونس، ولو ظرفيًا. وتأكد هذا الوعي أيضًا خلال ثورة مصر، حيث «كانت الكتابة على الإنترنت بشكل عفوي وغير منظم، صاحبة دور كبير في الثورة المصرية»[21]. لذلك، حرصت القوى السياسية التونسية بعد الثورة، كما عموم المواطنين، والصحافيين المكبلين في ممارسة مهنتهم الإعلامية الحرة، على سَن مَنظومة تَشريعية وتَرتيبية مُلائمة، من شأنها أنْ تَضمن استمرارية حرية التعبير وحرية الإعلام في البلاد بقطع النظر عن المنظومة السياسية السائدة. فثورة تونس رفعت شعارًا مركزيًا: «شغل، حرية، كرامة وطنية»، لا مجال لتجسيمه على أرض الواقع بعد الثورة، إلا بتكريس حرية الصحافة والإعلام وحرية الرأي والتعبير، لتتحقق فعلًا الكرامة التي يُلحّ عليها الثوار في شعاراتهم ومطالبهم. هذه المطالب التي سالت من أجلها الدماء، مثلما سالت من أجل الحق في الشغل. وهذا ما انْبَرَتْ تعمل على تحقيقه الهياكل المهنية المنظمة لقطاع الصحافة والإعلام، وحكومات مابعد الثورة والتنظيمات السياسية وقوى المجتمع المدني. فكان مشروع تطوير قانون الصحافة والإعلام[22] من يَؤكَدِ اهتمامات الهيئة العليا للإصلاح السياسي وتحقيق أهداف الثورة.

---

(20) الجمّوسي، «تقنين السياسة،» ص 143.

(21) وائل غنيم، الثورة 2.0: إذا الشعب يومًا أراد الحياة... (القاهرة: دار الشروق، 2012)، ص 72.

(22) انظر: «مرسوم عدد 115 لسنة 2011 مؤرخ في 2 نوفمبر 2011 يتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر،» و«مرسوم عدد 116 لسنة 2011 مؤرخ في 2 نوفمبر 2011 يتعلق بحرية الاتصال السمعي والبصري وبإحداث هيئة عليا مستقلة للاتصال السمعي والبصري،» الرائد الرسمي للجمهورية التونسية (4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011).

لعل هذا الوعي، أيضًا، جعل الأحزاب والمنظومات الحاكمة في تونس، وفي المنطقة العربية عمومًا، تَتفطن إلى خطورة المسألة، فَتَسْتَبِقُ بحوادث مُدَونات وصفحات ويب موالية لها، بتسميات وعناوين مُختلفة، مُسْتعارة في الأغلب، على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» وغيره، أَوْكَلَتْ لها مهمة الترويج لأطروحاتها الفكرية والسياسية، وكذلك بث «الادعاءات الكاذبة والإشاعات والافتراءات المغرضة» لتشويه الخصوم السياسيين بالنص والصوت والصورة المُقْتَطَعَة من سياقها أو المُرَكبَة والمُفَبْرَكَة باعتماد تقنيات الملتيميديا المتطورة. جَندت حركة «النهضة»[23]، على سبيل الذكر لا الحصر، وفي سياق توظيفها للإعلام الاجتماعي لخدمة أغراضها السياسية والانتخابية، أكثر من أَلْفَ وست مئة (1600) موقع ومُدَونة لتنفيذ أجندتها الخاصة في انتخابات 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2011[24]. وهذا تقريبًا التوجه نفسه الذي اعتمدته أحزاب سياسية أخرى، لكن بدرجات مُتفاوتة، باعتبار نسبة انتشار حركة النهضة جماهيريًا وحجم إمكاناتها المادية.

إن هذا التوظيف «الثوري» للإعلام الاجتماعي «أدخل مجتمعاتنا في مرحلة حضارية جديدة على الصعيد الإعلامي المنفتح والمشارك والمتفاعل، ما يُشكل ضمانة لعدم وقوعها من جديد في التضليل السياسي. أصبح المواطنون هم الحاضرين، وهم صانعي الحوادث، مُتحررين بذلك من حالات الارتهان المختلفة. وهو تحول ثقافي لا عودة عنه، ولا مجال لضبطه أو منعه. إنه التحرر

(23) النهضة هي الحزب الحاكم في تونس، بدءًا من انتخابات 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2011. وهي حزب أُسس في عام 2011. ومرجعيته إسلامية، باعتباره سليل حركة الاتجاه الإسلامي التي عرفها المجتمع التونسي منذ بداية السبعينيات باسم «الخوانجية».

(24) أوردت الوكالة العالمية للشؤون السياسية في نشرة أخبار القناة التلفزية «روسيا اليوم»، خلال [حزيران/ يونيو] جوان 2012، أن حزب حركة النهضة الفائزة بالأغلبية في انتخابات المجلس التأسيسي راهنت للترويج لأفكارها وبرامجها على أسطول مُتكون من 1600 مُدون فيسبوكي مَأجور يُشرفون على أكبر الصفحات على الشبكة الاجتماعية الفيسبوك. وقال التقرير إن المهام التي قام بها هذا الأسطول الضخم في تاريخ الحملات الفيسبوكية في تونس هو التأثير المباشر في عقول المبحرين على الشبكة الاجتماعية للدفاع عن حركة النهضة كلما وقع مهاجمة أفكارها وبرامجها، ولتشويه منافسيها كلهم بطرائق مُمَنْهَجَة ومَدروسة.

من أَسْر التجهيل والاتباع، وصولًا إلى الإخضاع»[25]. فهل تَخلّص المجتمع التونسي مابعد الثورة، فعلًا، من التضليل السياسي في خِضَم انتقاله إلى مرحلة ثقافية جديدة، قوامها تَحول إعلامي تَحرري في ظاهره، قد يكون باطنه مَسكونًا بأثر مجموعات الضغط السياسية والمالية (اللوبيات) في تشكيل الرأي العام والتلاعب بالعقول، على غرار ما توصل إليه الباحث هربرت أ. شيللر في كتابه **المتلاعبون بالعقول**[26]؟

ثانيًا: الجمعيات المدنية وسياقات التحولات الاتصالية والحراك الاجتماعي

أضحى العالم مَفتوحًا لا حدود له، تَتوافر في داخله وعلى تُخومه مجالات واسعة للتبادل والتفاعل على إيقاع التفاعلية التي تَحْكُم الإنترنت والملتيميديا المُعتمَدة بشكل واسع من الجمعيات. وتمكّنت الجمعيات في المجتمعات المتقدمة من استيعاب روابط القوة المُستجَدة، ومن التمَوْقُع ضمن هذا العالم الجديد، وفهم آليات اشتغاله وطرائق التعايش معه. فلا مجال للانعزال عن الذات والانغلاق عليها، في عالم يَنزع نحو التشبيك والتداخل. إن المجتمعات والدول التي تَقْوَى على المنافسة اليوم، وتَصمد أمام الرياح العاتية والظرفيات الصعبة، هي تلك التي تَتوفق في المزج والمراوحة بين السياسي الحكومي الرسمي من جهة، والسياسي الجمعياتي المدني المُقَنع من جهة أخرى. وهناك من يرى أن هذه السياسة الجديدة اسمها سياسة التضليل، وذلك على إيقاع الزمن الحاضر القائم على الزيف والتضليل وأشباه الأشياء والظواهر والوقائع، كما في عبارة جان بودريار التي سبق الإشارة إليها.

إن تناول موضوع «الافتراضي والثورة» مكانة الإنترنت في نشأة مجتمع

---

(25) حجازي، ص 22.

(26) هربرت أ. شيللر، المتلاعبون بالعقول: كيف يجذب محركو الدمى الكبار في السياسة والإعلان ووسائل الاتصال الجماهيري خيوط الرأي العام؟، ترجمة عبد السلام رضوان، ط 2، عالم المعرفة؛ 243 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999).

مدني عربي» هو نتيجة طبيعية لما نَشهده اليوم من تَطورات في تَشَكل المجتمع المدني، وتَغيرات في الممارسة السياسية وانكماش في دور الأحزاب السياسية العربية التي بدأت تَتراجع لفائدة بُروز فاعلين سياسيين جُدُد، يَعتمدون وسائط الاتصال الحديثة في تَحركاتهم، ويُؤثثون فضاءات جديدة لامكانية ولازمانية أساسها التمَوْقُع عالميًا عبر شبكات الاتصال، والتواصل مع الفاعل السياسي والاجتماعي الآخر، أيًا كانت اختياراته وتوجهاته وأينما كان تَمَوْقُعَه الجغرافي.

استنادًا إلى أن مُنظمات المجتمع المدني، ونعني بها الجمعيات، تَعمل على تَمثيل المُنضوين في إطارها والدفاع عن مصالحهم، دخل المجتمع المدني، اليوم، طرفًا فاعلًا في الحياة العامة وفي النضال الأممي والوطني للمساهمة في عملية التنمية بأبعادها المختلفة. فالثورة التي فَجرتها تكنولوجيا الإعلام والاتصال هي التي أدخلتنا، اليوم، في ما يُسَمى الحياة الجمعياتية الجديدة، وأسست بالتالي نسيجًا جمعياتيًا فاعلًا.

صارت تكنولوجيات وشبكات المعلومات والاتصال تُشكل القناة الأساس للتواصل ولتبادل المعلومات، وحتى لممارسة السياسة وللاحتجاج ضد السلطة، ولا سيما أن عدد مُستخدمي الإنترنت على المستوى العالمي تَجاوز 3 مليارات مُستخدم في عام 2014[27]. وتَولّدت من هذه الثورة المعلوماتية والاتصالية رهانات عدة، لعل من أبرزها رهان الحضور بكل كفاءة في الفضاء الاتصالي المُعَوْلَم، وكيفية فرض الذات ضمن الأُطُر الجديدة للعولمة، وداخل الحدود الجديدة للقرية الكونية التي يُطْلِق عليها «القرية الرقمية» أو «العالم - القرية».

تَسعى مُؤسسات المجتمع المدني إلى تَحقيق حضورها في الفضاء الاتصالي المُعَوْلَم، باعتباره فضاءً مُشَبكًا تَشَكلَ في سياق العَوْلَمَة. ويُعرّف صادق جلال العظم العولمة: «هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل

(27) Le Journal du Net, <http://www.journaldunet.com>, Rubriques: Chiffres clés, Répartition des internautes par continent (source: Internet Worlds Stats), Décembre 2014, pp. 1 and 3.

غير المُتكافئ»[28]. ويَنطبق هذا التحول العميق على المجتمع الحديث بتركيبته وتنظيماته السياسية والمدنية الأهلية. ويَنحـاز إسماعيل صبري عبد الله إلى مصطلح الكَوْكَبَة، ويُعرّفها بأنهـا «التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتداد يُذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء إلى وطن مُحَدد أو دولة مُعَيَنَة، ودون حاجة إلى إجراءات حكومية»[29]. تَضـم العولمة عنده، إذًا، مَعَاني مُتعددة بتعدد المجال الذي تُستعمل فيه. ففي مجال الاقتصاد، مثلًا، تعني علاقات خارج سيطرة الدولة الواحدة، وتُشير إلى سوق تجارية من دون حدود. وفي مجال الاجتماع، تقلّصت الضوابط التقليدية، وظهرت روابط جديدة تداخلت ضمنها المعطيات وتشابكت العلاقات والتنظيمات المجتمعية[30].

أصبحـت العولـمة حقيقة على أرض الواقع، وأصبح من غير المُمكن أنْ يتخذ مواطنو أي بلد قرارًا بمقاطعتها. فهي ليست حدثًا جديدًا طارئًا، بل نتيجة طبيعية لما شهده العالـم من تطور تكنولوجي واقتصادي. وتَدفع في الأساس إلى فتح الأسواق واحتكارها، وتَغيير مَشْهد تَشكل السوق وتَوسيع المبادلات بأشكالها وأنواعها المختلفة، ولا سيما التجارية منها. كما تَدفع إلى عدم الاقتصار على الحدود الجغرافية للبلد الواحد في الإنتاج والتسويق وتَشكيل المشهد العام، وفي تَشبيك النسيج الجمعياتي لتجعل من الجمعية كُلًا ومن المجتمع المدني كَوْنًا.

---

(28) صادق جلال العظم، «ما هي العولمة؟،» الطريق (بيروت)، السنة 56، العدد 4 (تموز/ يوليو - آب/ أغسطس 1997)، ص 26.

(29) إسماعيل صبري عبد الله، «الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية،» الطريق (بيروت)، السنة 56، العدد 4 (تموز/ يوليو - آب/ أغسطس 1997)، ص 46-47.

(30) العولمة من حيث الشكل، كما عرفها حاتم بن عثمان في كتابه بؤس العولمة، مفهوم مائع. فهي «لفظ جميل، صيغ بحكمة وبساطة، تستسيغه الأذن ويألفه اللسان وتستظرفه الأذهان، فهو كالحلم الجميل، راود أجيالًا من الساسة والمثقفين، يجعل من الجزء كلًا ومن الكائن كونًا ومن العالم حيزًا مفتوحًا للجميع. والأصوات المكونة للملفوظ تنم عن اجتهاد في الصياغة، غايته ألا يبدو اللفظ مستعارًا أو مستهجنًا في أي لغة من اللغات» (حاتم بن عثمان، بؤس العولمة (تونس: مركز النشر الجامعي، 2003)، ص 142-143). وعلى هذا النحو من اللفظ الجميل، صار الفضاء الجمعياتي مفتوحًا للجميع يألفه الإنسان أينما كان، وصارت الجمعيات المحلية مكوّنًا كونيًا تقتحم المحلي لتجعله عالميًا معولمًا يستسيغه السياسي بيسر من دون أن يظهر له مستعارًا أو مستهجنًا.

إن الفاعل الحقيقي الآن في المجتمعات هو ثقافة وسائط الاتصال المعاصرة، بما تَفرضه من نُظُم الأيديولوجيات، وبما تُسرّبه من رُموز وعلامات تُكرس هيمنة البنية الفوقية للمجتمع (Superstructure). وهذا، يَعني، طبقًا لمدرسة فرنكفورت[31]، أن التاريخ حاد عن مساره الصحيح، لأن أيديولوجيا الطبقة المُسيطرة نَجحت في تَكييف البنية الاقتصادية التحتية لمصلحتها، كما نَجحت في كسب ولاء الطبقة العاملة واحتوائها. وتَم هذا النجاح بواسطة الثقافة الجماهيرية التجارية الشائعة. فالرأي العام يَغزو البيت، وتُفتَح حجرة النوم بما هي مُحَرم (Tabou) لوسائل الاتصال الجماهيري، وتَتعدل النزاعات القديمة في قلب المجتمع. وفي هذه المعادلات كلها، تَجد المنظمات والجمعيات غير الحكومية والجماعات الافتراضية لها موقعًا.

في سياق تعريف الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، يُمكن التذكير بأن الحق في تكوين الجمعيات يُمثل «أحد أبرز مظاهر الحريات العامة في العصر الحديث، وذلك لما تَتميز به الجمعيات من وظائف اجتماعية في مَيادين مُتنوعة كالثقافة والرياضة والترفيه وغيرها، وما تُسهم به من بحث وابتكار، فضلًا عن كَوْنِها مَدرسة للديمقراطية باعتبار أن تنظيمها الداخلي واختيار هياكلها المُسَيرة يَقوم على طريقة الانتخاب الحر»[32]. وتُعتبر حُرية تكوين الجمعيات شرطًا أساسيًا لممارسة الأفراد والجمعيات لحقوقهم المدنية والسياسية. لذلك، اعتنت بها وكرّسها عدد من الصكوك الدولية. ونَصت المادة العشرون من الإعلان العالمي

---

(31) انظر: Hebert Marcuse, *L'Homme unidimensionnel: Essai sur l'idéologie de la société industrielle avancée*, Traduit de l'anglais par Monique Uritting et l'auteur (Paris: Éd. de Minuit, 1968); G. Bateson [et al.], *La Nouvelle communication: Textes recueillis et présentés par Yves Winkin*, Traduction de l'anglais de D. Bansard [et al.], Le Temps qui viendra (Paris: Éd. du Seuil, 1981); Edward T. Hall: *The Silent Language*, (Garden City, NY: Doubleday, 1959),

الطبعة الفرنسية: Edward T. Hall, *Le Langage silencieux*, Traduit de l'américain par Jean Mesrie et Barbara Niceall, Points; 160. Anthropologie-sciences humaines (Paris: Éditions du Seuil, 1984), and *The Hidden Dimension* (Garden City, NY: Doubleday, 1966).

الطبعة الفرنسية: Edward Twitchell Hall, *La Dimension cachée*, Traduit de l'américain par Amélie Petita; Postface de Françoise Choay, Intuitions; 3 (Paris: Éditions du Seuil, 1971), et 2e ed., Points: Civilisation; 9 (Paris: Éditions du Seuil, 1978).

(32) رضا خماخم، الجمعيات في تونس: دراسة حول الجوانب القانونية للنشاط الجمعياتي (تونس: شركة أوربيس للطباعة، 1999)، ص 13.

لحقوق الإنسان على أن «لكل شخص الحق في حُرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية، ولا يَجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما»[33]. كما جاء في المادة الثانية والعشرين من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية «لكل فرد حق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين... ولا يَجوز أنْ يُوضع من القيود على مُمارسة هذا الحق إلا تلك التي يَنُص عليها القانون وتُشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم»[34].

إن الثورة الرقمية[35] التي يشهدها مجتمع المعرفة والمعلومات خلال الأعوام الأخيرة حوّلت النسيج الجمعياتي إلى قوة لها تأثير كبير في الرأي العام الذي يَتدخل في الشأن السياسي للمجتمعات والبلدان. وهذا ما يَنسحب، بشكل مباشر، على المنطقة العربية. ويَشهد العالم ثورة فعلية، تَضطلع فيها الجمعيات بدور محوري واستراتيجي، ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في نشأة أبعاد جديدة لمفهوم العمل الجمعياتي والمؤسساتي، ولمفهوم الممارسة السياسية والاجتماعية والثقافية، وأنتجت جملةً من الرهانات والتحديات ذات خصوصيات ناشئة لم تَكُنْ مألوفة في الماضي القريب.

تَنامى عدد الجمعيات والمنظمات في كثير من المجتمعات، ولا سيما المتقدمة منها[36]، وتَزايدت «الأدوار الموكولة إليها في شتى الميادين، مما جعل

---

(33) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة العشرون.

(34) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة الثانية والعشرون.

(35) محمد بن عبد الله زايد، شبكات تراسل المعطيات: تراسل المعطيات، الشبكات الطويلة، الشبكات المحلية، الأنترنات والأنترانات (تونس: [د. ن.]، 1999)، ص 220.

(36) اختلف الباحثون في تحديدهم تاريخ تشكل المجتمع المدني وتكوين الجمعيات، والأدوار التي كانت تقوم بها. إذ يرى المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي في: Antonio Gramsci, «Petites notes sur la politique de Machiavel,» dans: *Cahiers de prison. 3, Cahiers 10, 11, 12 et 13*, Bibliothèque de philosophie (Paris: Gallimard, 1978)، أن المجتمع المدني هو الجهاز الذي يضم الكنيسة والمدارس والنقابات وغيرها. أما المؤرخ والفيلسوف الفرنسي دوتوكفيل Alexis Clérel De Tocqueville (1805-1859) فيرى أن نسيج المجتمع المدني يتكون من الجمعيات والنوادي التي ينضم إليها المواطنون بكل عفوية. وتكشف كتب الحضارة العربية الإسلامية، من جهتها، ما عرفه =

أغلبها تُصبح قوى فاعلة ومؤثرة، بل وحتى ضاغطة، لا فقط داخل مجتمعاتها، وإنما أيضًا خارجها. وهذا التنامي السريع للجمعيات، وتَنَوعِ أدوارها، وتَعاظم نُفوذها، يُقابله لا فقط انحسار وتَراجع للأدوار التقليدية والمألوفة للدول، وإنما أيضًا حتى للمؤسسات والهياكل الدولية نفسها، التي أصبحت تَشهد منذ سنوات حضورًا وعملًا مُكثفَيْن للمنظمات الحكومية وغير الحكومية، بما جعل تلك المنظمات تَشترك مع تلك المؤسسات والهياكل - بشكل أو بآخر - في صُنع القرار»[37]. وتَقلّص، اليوم، دور «دولة الرعاية» في المجالات الاجتماعية الحساسة، مثل التعليم والصحة، بما يُساهم أيضًا في إعادة توزيع القوة داخل المجتمع الواحد.

يَسرَتْ الوسائط الجديدة للاتصال والمعلومات تأمين استمرارية الاتصال والتواصل بين الجمعيات ومُنظمات المجتمع المدني في أي مكان من العالم من دون اعتبار لموقع الحضور الفعلي، وذلك باعتماد التكنولوجيات المُتنقلة كالإنترنت والهاتف الرقمي الجوال والفضائيات التلفزيونية[38]، ومن دون الحاجة إلى تَوافر المقرات الرسمية بما تَستلزمه من إمكانات مادية، ومن دون الحاجة أيضًا إلى البريد التقليدي بما يَحتاجه من وقت لضمان التواصل الذي يَفتقد إلى المباشراتية والتفاعلية. أصبح نظـام المعلومـة يَعيش ثَورة جذرية

=عدد من المجتمعات الإسلامية من مظاهر تأسيس التكايا والخيريات، اعتمادًا على مؤسسة الوَقْف. وهي تقترب شيئًا مما يطلق عليه اليوم باللغة الفرنسية Les Fondations، أي المبرات أو المؤسسات الخيرية (انظر: خماخم، ص 14).

(37) خماخم، ص 5.

(38) تطورت مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، في تونس مثلًا، حيث سُجل في خلال عام 2014 أكثر من 15 مليون اشتراك بشبكات الهاتف الجوال والهاتف القار بمعدل كثافة هاتفية جملية يبلغ 136 خطًا لكل 100 ساكن، و1.608 مليون اشتراك بشبكة الإنترنت كلها تقريبًا ذات سعة عالية، و5.7 مليون مستعمل إنترنت، و4.4 مليون صاحب حساب «فيسبوك» من مجموع 10 ملايين و800 ألف ساكن، وسعة ربط بالشبكة الدولية للاتصالات تبلغ 100 «جيغابيت» في الثانية، وقرابة رُبُع الأسر التونسية مُجهزة بحاسوب. انظر: الجمهورية التونسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، الإدارة العامة للاقتصاد الرقمي والاستثمار والإحصاء، «تطور أبرز المؤشرات الإحصائية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال (معطيات شهر جانفي 2014)،» آذار/ مارس 2014.
<http//www.mincom.tn>.

متواصلة مع ظهور الرقمي وتَعَددِي الوسائط (الملتميديا). وتُحْدث الإنترنت تَحولات جذرية في التواصل بين الجمعيات في العالم كله، وفي حضورها على الساحتين الإعلامية والسياسية معًا. ويبدو، حتى الآن، أن أنموذج الاتصال المُظفر هو الإنترنت بفضاءاته العمومية مُختلفة التسميات[39]، والفضائيات التلفزيونية بقنواتها المنوعة التي فَتحت شهية المجتمع المدني في سَعْيِه إلى ترويج خياراته وتسويق أفكاره وبرامجه واستقطاب الفاعلين والناشطين ضمن فضاءاته الجمعياتية. بينما في الحالة التونسية حدث أمر مُمَيز ولافت، إذ شهدنا ثورة في عدد الجمعيات ضاعفت رقمها. فمنذ ثورة الحرية والكرامة، وتحديدًا مع ظهور مرسوم الجمعيات الجديد المعروف بمرسوم جويليه [تموز/ يوليو] 2011، تَضاعف عدد الجمعيات من 9 آلاف جمعية منذ الاستقلال وما قبله، إلى أكثر من 18 ألفًا في مَطلع عام 2015.

يُمثل المشهد الاتصالي الجديد فضاءً رَحْبًا لِتَحَركِ الجمعيات والأحزاب السياسية في مناطق العالم كلها[40]، وساهم في تَوظيف تكنولوجيات المعلومات والاتصال لفائدة العمل الجمعياتي. وتُصبح هذه الآليات أشد تأثيرًا متى أُضيفت إليها عناصر الواعز الوطني والتملك اللغوي الشاسع، والحضور الدائم على الساحة وعلى الشبكة، والاندفاع والحركية والحيوية والنجاعة، والإضافة والخلق (Créativité).

---

(39) تُستخدم الإنترنت بشكل شخصي في البيوت والمكاتب، كما تُستخدم من عموم الناس في الفضاءات العمومية التي يُطلق عليها اسم «المقهى الإلكتروني» أو «مقهى الإنترنت» في بعض البلدان، ويُطلق عليها في تونس «المركز العمومي للإنترنت». تجاوز عدد الفضاءات التي تقدم خدمات الإنترنت لعموم التونسيين إلى حد عام 2014 أكثر من 2000 فضاء مُركز في المدن والقرى والفضاءات الثقافية والشبابية والاجتماعية والتربوية، إضافة إلى آلاف المقاهي وقاعات الشاي التي توفر خدمات الإنترنت مجانًا لحرفائها في مناطق البلاد المختلفة.

(40) إلى جانب الفضائيات، تنامت النطاقات ليبلغ عددها في موفى عام 2012 أكثر من 246 مليون نطاق مُسجل. انظر: «تقرير: الإنترنت في 2012 بالأرقام،» تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، موقع *pingdom* على شبكة الإنترنت: <http://www.pingdom.com>.

يقوم الموقع الإلكتروني pingdom، في نهاية كل سنة، بعرض الكثير من الإحصاءات والأرقام المتعلقة بكل ما له علاقة بالإنترنت، باعتبار أهمية هذه الأرقام للاستخدام في التقارير والبحوث والدراسات.

من خلال هذه الآليات، يَتجدد العمل الجمعياتي وتُخلق مساحات وفضاءات جديدة لممارسة هذا العمل الذي يَخضع بدوره للتغيير والتجديد بفعل بروز عناصر جديدة، خصوصًا اقتحام المجتمع المدني العربي، بعد الثورة مباشرة في تونس، لساحة العمل السياسي بأشكال متعددة ومنوعة، بعضها مُباشر وبعضها الآخر مُقنع[41]، الأمر الذي سمح بالحديث عن واقع فعلي ورمزي مُسْتَجَد، يُعيد توزيع القوة بين الدولة والفرد والمجتمع المدني، ويُبرز عولمة الجمعيات والمجتمع المدني بفعل الرقمي الذي هَشّم الحواجز وتَجاوز الحدود الجغرافية، وهَمّش الأعراف السياسية الاجتماعية السائدة.

صارت العولمة تَفرض على الجمعيات في أي مكان من العالم الانصهار ضمن شبكات جمعياتية عالمية (مُنظمة حقوق الإنسان، مُنظمة مُناهضة التعذيب، مُراسلون بلا حدود، «إيفكس»، أطباء بلا حدود...)، لتكتسب من خلالها مشروعية جديدة ومصداقية محليًا وعالميًا، ولتفرض حضورها ونُفوذها أينما وُجدت وحلّت. وبفعل الحينية الزمنية للحوادث التي فرضها التطور الاتصالي الرهيب، أنساق المجتمع المدني العربي وليد التشكل ضمن تَيار المواكبة السريعة للحوادث المحلية والعالمية، وذلك باتخاذ مَواقف من هذه الحوادث بصفة تكاد تكون حينية مباشرة، تُبَث عبر الفضائيات التلفزيونية الرقمية ومواقع الإنترنت[42].

---

(41) سمح المرسوم الثوري، الشهير بمرسوم جويلية 2011، للجمعيات في تونس بالتنظم بأقل ما يمكن من الشروط، ما خلق طفرة في عدد الجمعيات التونسية التي صارت اليوم تُعد بالآلاف، وتمثل الوجه الجديد للمسار الانتقالي في تونس. كما تُمثل وجه آخر للتنظم «الإرهابي»، حيث تشكلت جمعيات قامت الحكومة التونسية في صيف 2014 بحلها لاتهامها «بالتمويل المشبوه وبتمويل الإرهاب».

(42) إن التحاور المفتوح عبر شبكة الإنترنت، وعبر تبادل البريد الإلكتروني، يفسح المجال أمام الجمعيات، مثلها مثل الأطراف المختلفة، لتُمرر مواقفها دون التقيد بالضوابط المتعارف عليها. فبإمكان الجمعيات أنْ تَنشر ما تُريد، وأن تُبلغه بصفة تكاد تكون حينية إلى مئات الملايين من المرتبطين بالشبكة من دون تدخل أي طرف آخر، إذ يتجاوز عدد مستخدمي الإنترنت في العالم 2.7 مليار مستخدم في منتصف عام 2014 *Le Journal du Net*, <http://www.journaldunet.com>, Rubriques: chiffres clés, Répartition des internautes par continent (Source: Internet worlds stats), Octobre 2013, pp. 1 and 3.. وهو ما يمثل قرابة 33 في المئة من سكان العالم، وبنسبة تطور تضاعفت ست مرات عالميًا مقارنة بعام 2000. ويمثل هذا الارتباط الواسع بشبكة الإنترنت، والقدرة على النشر والتبليغ الحيني، أُفُقًا رحبًا لمزيد دعم العمل الجمعياتي.

يجعل الواقع الجديد الذي يُسجل تَطورًا لمفهوم المجتمع المدني ولدوره في المجتمع، الأفرادَ والمَجموعات المُنضوية ضمن نَواة جمعياتية مترابطين في ما بينهم عبر تَكتلات، وشَبكات تَأثير (Réseaux d'influence/Networks of Influence)، ومَجموعات ضغط (Lobbying)، وحَركات مُتعددة الاتجاهات والحساسيات، تَعتمد أولًا وأساسًا وسائط الاتصال الحديثة، وفي مقدمها الإنترنت. لكن هذا الترابط وهذا التشابك لا يعنيان بالضرورة سلامة النوايا ورغبة في خدمة الآخر ومساندته، بل فيهما من الصراع والمنافسة ولُعبة المصالح ما يَجعلنا نَحرص على فَهْمِ آليات اشتغال هذا النسيج العالمي الجديد، أو ما يُسَمى راهنًا «المجتمع المدني العالمي» و«المجتمع السياسي المُقَنع».

فَرض المجتمع المدني المُسْتَجَد تَحَركَهُ ضمن شبكات الاتصال العالمية، وتَحديدًا الإنترنت والفضائيات التلفزيونية. فثمة تَحَولٌ يَحْدُثُ على مستوى العالم بالتدريج نحو التشبيك، وتَقوية مَساحة الجمعيات التي تَحُل مَحَل الأحزاب السياسية، ولا سيما منها المعارضة، ويُطْلَق عليها اسم «المنظمات غير الحكومية» (Organisation non gouvernementale/ONG/Non-governmental organization/NGO).

يَتنزل هذا الانفتاح على مُكونات المجتمع المدني، من جمعيات ومُنظمات، في سياق اعتبارها طَرَفًا لا يُمكن الاستغناء عنه، كما نص على ذلك الفصل الحادي والسبعين (71) من ميثاق الأمم المتحدة، القاضي بضرورة استشارة المنظمات غير الحكومية. وأكدت الأمم المتحدة في مناسبات عدة وفي مواعيد دولية مختلفة، وفي مقرراتها، أهمية المنظمات الحكومية وغير الحكومية ومكانتها ووزنها على الساحتين الوطنية والدولية، وقيمة الأدوار الجديدة التي أصبحت تَقوم بها على الصعد المختلفة[43].

---

(43) تجسيمًا لكل ذلك، واعترافًا بحجم هذا المكون المجتمعي الجديد، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 على قرار الإعلان عن عام 2001 باعتباره العام الدولي للمتطوعين، «وذلك لمزيد إلقاء الضوء على أهمية العمل التطوعي في العالم، والسعي لبناء شراكة بين المنظمات والجمعيات التطوعية والحكومات. ولا شك في أن هذا المشهد الجديد للعمل التطوعي والنشاط الجمعياتي، والذي ساهمت التكنولوجيا ووسائط الاتصال الحديثة في بلورته على النحو الذي هو عليه الآن، ما زال مرشحًا للمزيد من التشكل» (خماخم، ص 5)، ولمزيد من التساؤل عن حقيقة التطوع في مفهومه اللغوي النبيل، وفي مفهومه الإنساني السامي المقدس.

يجسم هذا الواقع المحلي والأُممي في شأن الأدوار الجديدة للجمعيات والقوى المدنية صراع السياسي والمدني في المجتمعات العربية الراهنة تحديدًا، ويُعقد العلاقة بين مساحة ما هو مدني ومساحة ما هو سياسي في الفترات الانتقالية، حيثُ يُعادُ - اليوم- توزيع علاقات القوة بين المجتمع والدولة، وبين الفرد والدولة والمؤسسات بتأثير من الوسائط الافتراضية ومَصادرها المفتوحة. فـالشبكات الاجتماعية الرقمية جَمعت بين جانبين: الجانب التكنولوجي، والجانب الاجتماعي - المُجتمعي بما فيه من تَحولات اقتصادية وسياسية. وأضحت هذه الشبكات الاجتماعية، بالتالي، «مَجموعة هُويات اجتماعية يُنشئها أفراد أو منُظمات لديهم روابط نتيجة التفاعل الاجتماعي بينهم، وتُمثل هَيكلًا أو شَكلًا ديناميًا لجماعة اجتماعية»[44]، لها نُفوذها الذي يُصارع الأحزاب السياسية في معركة افتكاك المواقع والقوة والسلطة. ويُؤكد هذا الأمر دور الإنترنت في نشأة المجتمع المدني العربي.

ثالثًا: ضُعف الأحزاب السياسية أمام تَنامي نُفوذ القوى المدنية

بَدأت أغلبية الوسائط السياسية العربية، المُتكونة من الأحزاب أساسًا وبعض التنظيمات المهنية الكبرى، والوسائط الإعلامية والثقافية التقليدية، تَفقد جُزءًا مهمًا من صدقيتها. تَجاوزتها، بشكل مُفاجئ، قُوة وزَخَم الحراك المجتمعي خلال الثورات العربية، فلم تَعُدْ تَمتلك الآليات الفكرية والمادية والتكنولوجية التي تَسمح لها بمُسايرة وضبط صيرورة التغيير السياسي والاجتماعي داخل مجتمعاتها، بما يُمَكنها من فَهْم وتَدبير ديناميات التغيير التي نَعيشها اليوم في العالم العربي، في مُقابل نَجاح الوسائط الرقمية الجديدة (الإنترنت، والمنتديات الاجتماعية...) في التفاعل الإيجابي مع سِياقات الحراك العربي المختلفة، ونَجاح الجماعات الافتراضية والقوى المدنية في توظيف هذه الوسائط بشكل مُكَثفٍ، من أجل خَلْقِ مَجالٍ عام جديد تَتَمَوْقَعُ فيه إيجابيًا الجماعات الافتراضية والجمعيات النابتة.

---

(44) مرسي مشري، «شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية نظرة في الوظائف،» المستقبل العربي، السنة 34، العدد 395 (كانون الثاني/ يناير 2012)، ص 159.

يَعتقد الباحث المغربي محمد سعدي، في تَناوُله هذه المسألة خلال الثورات العربية وما سَبقها وما لَحقها، «أن القاسم المُشترك الأكبر لهذا الحراك هو أن صدارة المشهد الاحتجاجي التغييري لم يَكُنْ من نَصيب الوسائط السياسية والإعلامية التقليدية كالأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والقنوات الإعلامية التلفزية الرسمية وغير الرسمية. كما أن غالبية النخب المُثقفة لم تتمتع بقوة الاستباق بِقَدْرِ ما اكْتَفَتْ باللحاق المُتأخر بِرَكْبِ حَراك التغيير، وهذا يُجسد في العمق أزمة النخب السياسية والإعلامية والثقافية. فقد ارتكز الفعل الاحتجاجي على تحركات شعبية عفوية وسِلمية غير مُؤَطرَة داخل أي إطار سياسي أو ثقافي أو أيديولوجي مُحَددٍ. ولعبت وسائط الاتصال الجديدة، خصوصًا الإنترنت والمنتديات الاجتماعية (الفيسبوك، تويتر...) دورًا مهمًا في هذا الحراك. وتَحول الفضاء الرقمي الرحْب إلى أداة فعالة للاحتجاج والتنسيق والتعبئة من أجل إرساء ثقافة جديدة للتغيير، قوامها إنهاء ثقافة الزعامة والاستبداد والتطلع نحو ثقافة الحرية والمُواطَنَة. وهذا سيكون إيذانًا بِبُزوغ ثقافة سياسية جديدة، يُعاد فيها طرح العديد من الأسئلة بخصوص إشكاليات النخب السياسية والثقافية والهُوية، الدولة والمواطن، الدولة والدين، وحقوق الإنسان...»[45].

في سياق ثقافة الحرية والمُواطنة وانتهاء رَمْزية الزعامة التي كرستها ذروتها الثورات العربية، وبشكل سابق زَمنيًا نوعًا ما، بَدأت الأحزاب السياسية في العالم العربي مُنذ التسعينيات تَتراجع، وبَدأ دورها يَنكَمِشُ ويَتقلص داخل المجتمع، في مُقابل بُروز تنظيمات مُجتمعية مَدنية جديدة، تَنمو وتَتطور لِتَحُل مَحل السياسي المباشر، وتُرافق - بالتالي - التنمية والدولة. وتَعمل هذه الشبكات والمجموعات والحركات، التي تَشتغل في عمومها داخل جُبة الأنظمة الحاكمة، على مُعالَجَة

(45) محمد سعدي، «الحراك العربي: أزمة الوسائط وبُزوغ ثقافة جديدة للتغيير،» ورقة قُدمت إلى: المؤتمر الدولي السابع عشر في موضوع: ثقافة التغيير، الأبعاد الفكرية والعوامل والتمثلات، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 6-8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، متوفرة على الرابط: <http://www.philadelphia.edu.jo/arts/17th/day_three/session_ten/sadi.doc>، ص 1، تاريخ الزيارة: 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2014.

موضوعات مُختلفة ومُنوعة لا يُمكن للحكومات والهياكل الراجعة لها بالنظر مُعالجتها في إطار مسالك عملها المعهودة. وتَرتكز، في ذلك، إلى إطار عالمي جديد، تَحْكُمُه العَوْلَمَة، وتَطور تكنولوجيات المعلومات والاتصال، وبُروز عوامل جديدة على الصعيد الدولي.

ربما يَكون هذا التوجه العالمي في طبيعة عمل المجتمع المدني، بما يَستخدمه من آليات عمل وتَرويج، مَنَحَ الريادة إلى صِنف مُعَينٍ من الجمعيات، نَسَجت اليوم نَسيجًا جمعياتيًا مُعَوْلَمًا، خصوصًا منظمات حقوق الإنسان وجمعيات نشر الثقافة الرقمية... فهذا العمل الجديد للنسيج الجمعياتي العالمي يَتقدمه - الآن - المجتمع المدني المُختص بالحريات والمعلوماتية والاتصال. وهذا ما سجّل، بطبيعة الحال، في عدد المواعيد الدولية التي شَهدها العالم بِدْءًا من القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها، جنيف 2003 وتونس 2005[46].

بَرزت خلال الأعوام الأخيرة من خلال تَدَخل المجتمع المدني في الفضاءات والمنابر السياسية بأنواعها[47]، مُقاربات جديدة في مجال الدبلوماسية العصرية، تَعتمد أكثر فأكثر على نشاط الجمعيات والشبكات الجمعياتية الوطنية

(46) انظر: مصطفى المصمودي، المجتمع المدني العربي في زمن الثورة الرقمية (تونس: مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات [إفادة]؛ دار البستان للنشر، 2009)؛ القمة العالمية لمجتمع المعلومات، جنيف 2003- تونس 2005: «إعلان مبادئ جنيف - جنيف 3: بناء مجتمع المعلومات: تحد عالمي في الألفية الجديدة،» الوثيقة 12، / WSIS-03 /GENEVA /DOC /4-A، جنيف، كانون الأول/ ديسمبر 2003؛ «خطة العمل،» الوثيقة 12، / WSIS-03 GENEVA /DOC /5-A، جنيف، 12 كانون الأول/ ديسمبر 2003؛ «برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات - تونس 2005،» الوثيقة 15، WSIS-II /TUNIS /DOC /6 (rev.1)-A، تونس، تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، و«أجندة تونس لمجتمع المعلومات،» تونس، تشرين الثاني/ نوفمبر 2005. <http://www.itu.int/wsis>.

(47) انظر: مجالس حقوق الإنسان بمنظمة الأمم المتحدة في جنيف، خلال الفترة الممتدة من شهر نيسان/ أبريل إلى شهر حزيران/ يونيو 2008 و2009 و2010 و2011 و2012 و2013؛ اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية (CNUCED)، جنيف، نيسان/ أبريل - حزيران/ يونيو 2008؛ أيار/ مايو 2009؛ 2010؛ 2011؛ 2012 و2013، والمنتديات الدولية لحوكمة الإنترنت (IGF)، شرم الشيخ بمصر 2009، وفيلنيوس بلتوانيا 2010، وكينيا 2011، والبرازيل 2012، واسطمبول بتركيا 2014.

والإقليمية والعالمية، بما ساهم في تطوير العمل السياسي بنشأة وتَطور دبلوماسية مُوازية، تُساند - في الواقع - عمل الدبلوماسية الحكومية، وتُعطيها طابعًا مُعَوْلَمًا من خلال شبكاتها الواسعة المُمتدة كنسيج العنكبوت عبر شبكة الإنترنت. فـ«بعد انتهاء الحرب الباردة، وتَبدل طبيعة الصراع بين الدول، وإلغاء العولمة الاقتصادية مجموعة من الحواجز الدولية، وبُروز فاعلين غير دولتيين، وكذلك بُروز تأثير تكنولوجيات المعلومات التي قَدمت وَفْرة وانكشافًا مَعلوماتيًا غير مَسْبوق؛ بدأت الكتابات في شأن الدبلوماسية تَنتعش. حَثتْ التغييرات المهمة الراهنة على توسيع نطاق الكتابة عن الدبلوماسية، ومعها دَخلت مُصطلحات جديدة القاموس الدبلوماسي لتُعبّر عن علاقات دبلوماسية أبعد من العلاقات بين الدول. لكن هذا الاتساع في الكتابة عَبر، كما يُشير المحللون، عن تَنَوع كبير، وافتقر إلى الأرضية النظرية القوية، ويُمكن تَصنيفه ضمن المدرسة التقليدية ومدارس ناشئة تُعطي اهتمامًا لِلاعبين غير الدولة في العمل الدبلوماسي... كما يَرى البعض أن كثرة المعلومات تَزيد من أهمية دور الدبلوماسي، وتُقَوي حوافز التشْبيك لدى المسؤولين في الحكومة مع المجتمع المدني»[48].

تَطورت الدبلوماسية وشَهدت تَحولات عَميقة، باعتبار تَطور التمَوْقُع الجيوستراتيجي للبلدان. فاليوم، تَستفحل فَوارق التقسيم بين بلدان الشرق وبلدان الغرب، وتَبرز تَقْسيمات وتَصْنيفات جديدة (شِق قار أو خارج العولمة) بِحُكْمِ تَطور عدد البلدان الصناعية وتلك الراغبة في التطور. كما ظهرت على الساحة العالمية مَنظومة جديدة للسيطرة المُتشددة على موضوع الحقوق العالمية للدول. بهذا، خُلقت الحاجة إلى التطويع الرسمي (الدولة) لمنظمات المجتمع المدني، وللمؤسسات الاقتصادية العالمية والتيارات الدينية والنقابات والأشخاص باعتبارهم فاعلين جُدُدًا مثل اللاجئين والمُهاجرين.

فَرضت هذه التحولات على الدبلوماسية التقليدية التعامل بأساليب جديدة مع العوامل الناشئة. فالسياسة الخارجية لا تَقتصر على الدبلوماسيين فحسب،

---

(48) ظاهرة ويكيليكس: جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي، تنسيق وتحرير هدى حوا (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 37-38.

وإنما تَأخُذ في الاعتبار العوامل العالمية القائمة، والاقتصادية منها بالخصوص وحُسن تَوْظيف المهارات وتَدْويل الملفات واستخدام المنظمات المعنية. وهكذا، تَترسخ الدبلوماسية المُوازية - شيئًا فشيئًا - على الساحة الدولية.

تُعَرف الدبلوماسية الموازية بِكَوْنِهَا دبلوماسية موازية للدبلوماسية المهنية، التي يُمَارَسُها الدبلوماسيون وفق ما نصت عليه اتفاقية «فيينا». وهي موازية أيضًا للدبلوماسية الحكومية التي هي دبلوماسية رسمية لكنها تستعمل طرائق موازية للدبلوماسية المهنية. يُمكن الإشارة، مثلًا، إلى الدبلوماسية السرية والدبلوماسية الشعبية (La Diplomatie publique/Public Diplomacy) التي تُمارَس عبر وسائل الإعلام، والدبلوماسية الاقتصادية على غرار الدبلوماسية الغازية والنفطية والرقمية، والدبلوماسية الرياضية[49]. وهكذا، يتضح أن الدبلوماسية الحكومية تستخدم طرائق وأساليب موازية، وفضاءات تطبيقية مختلفة.

تُناظر الدبلوماسية الموازية الدبلوماسية الحكومية، لتبدو دبلوماسية غير حكومية. وتقسم ثلاثة أصناف: الصنف الأول، دبلوماسية غير حكومية، لكنها رسمية في الآن نفسه. وتتمثل في الدبلوماسية البرلمانية من خلال التجمعات البرلمانية، ومجموعات الصداقة، وتشريك البرلمانيين ضمن الوفود التي تحضر اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

أما الصنف الثاني فالدبلوماسية شبه الرسمية. وتتمثل في جمعيات الصداقة بين البلدان، ومنظمات من نوع مؤسسة «فريديريش نومان» و«مؤسسة أديناور»[50] (Fondation Friedrich Naumann, Fondation Adenauer)، ومؤسسة «القذافي» العالمية للجمعيات الخيرية والتنمية في ليبيا[51] (Fondation Internationale Kaddafi pour

(49) نستحضر، في هذا السياق، العلاقات الأميركية - الصينية ودورة كرة الطاولة، وكذلك ظاهرة حمل شعلة الألعاب الأولمبية التي انتظمت بـ «بيجين» العاصمة الصينية في آب/ أغسطس 2008، وما رافقها من ضغط إعلامي وجمعياتي دولي على الصين بحجة أنها تنتهك حقوق الإنسان.

(50) تموّل هذه المنظمات أو المؤسسات، في ترجمة لكلمة Fondation/Foundation، من الصندوق الاجتماعي: ميزانية Les Fondations Adenauer et Friedrich Elbert 100 مليون أورو في السنة، وتشغل 1500 عامل، وتُعتمد مقراتها في الخارج للتبادل شبه الرسمي.

(51) يُطرح، في هذا السياق، نوعية القانون الأساسي لمؤسسة «القذافي» للجمعيات الخيرية =

la Charité et le Développement en Libye/Gaddafi International Charity and for Development in Libya) إلى حد عام 2011، تاريخ سقوط نظام معمر القذافي.

الصنف الثالث هو الدبلوماسية الموازية غير الحكومية التي تُستعمل من المنظمات والجمعيات الوطنية والدولية والمجتمع المدني. ويُمكن أنْ نذكر من بين هذه الدبلوماسية غير الحكومية وغير الرسمية، المؤسسات الاقتصادية الوطنية والعالمية، والجاليات في الخارج، ووسائط الاتصال والإعلام، والمنظمات المختلفة التي ترسم واقعًا دوليًا جديدًا يصعب تحديده في بعض الأحيان، على غرار «اللوبيات» ومجموعات الضغط وزعماء الرأي.

أضحت دينامية تَطَور دَوْر الجمعية واقعًا مُتجذرًا في الحياة اليومية لعدد المجتمعات. ويَبقى هذا التطور مُرتبطًا بطبيعة المهام التي يبدو أن الحكومات في عدد من البلدان، وكذلك المنظمات الدولية، تُسندها إلى الجمعيات غير الحكومية، لتبرز هذه الأخيرة طرفًا فاعلًا في العالم، فتجد من خلالها الحكومات والمنظمات الدولية مَنْفَذًا يُمكّنها من تمرير مواقفها. وهكذا، تتخلص من القواعد المعمول بها في العمل الحكومي والعُرْف الدبلوماسي، بما تفرضه من نواميس وقيود، وتُعيد توزيع القوة بأشكال مُبطنة تحمل أبعادًا مدنية تَحررية ديمقراطية تَقدمية.

= والتنمية، وطبيعة نشاطها وتحركاتها خلال فترة حكم معمر القذافي لليبيا، ثم مليارات الدولارات التي دفعتها بين عامي 2003 و2011 في عملها متعدد الأوجه، وفي عمليات التعويض لفائدة ضحايا سقوط طائرة «البانام» الأميركية في لوكربي/ سكوتلندا وغيرها. وتتعدد الأسئلة عن هذا الهيكل «الجمعياتي» الذي أُحدث في عام 2003 في مدينة جنيف السويسرية، وعن الأموال الطائلة التي كان يتصرف فيها. فميزانية التصرف لهذه المؤسسة تتجاوز 3.5مليون دولار، وتأتي خصوصًا من الحكومة الليبية، وكانت موضوعة تحت تصرف المؤسسة أو الجمعية التي يرئسها سيف الإسلام القذافي ابن الرئيس الليبي السابق. ويُفيد بعض المعطيات أن هذه المؤسسة كانت تؤدي دور الواجهة للنظام الليبي آنذاك. وتُدير، على هذا الأساس، الكثير من المبادرات الدبلوماسية، إلى جانب استخدامها كغطاء لإنجاز عمليات مالية في الخارج، بينها المشروعات الخاصة بعائلة القذافي. انظر في هذا السياق: «Fondation Internationale Kadhafi pour la charité et le développement,» 4 Janvier 2012, <https://fr.wikipedia.org/wiki/Fondation_internationale_Kadhafi_pour_la_charit%C3%A9_et_le_d%C3%A9veloppement> p.1.

يَذهب بعضهم إلى أن ثمة ضربًا من المراهنة على الجمعيات غير الحكومية غربيًا في اتجاه توظيفها سياسيًا، والتلاعب بها، من خلال تمرير المواقف والاتجاهات. ويتم ذلك عبر التمويل وقوة المال. الأمر الذي نُعايِنه، حاليًا، في التاريخ التحَولي الراهن في عمر الثورات العربية. وبهذا الشكل، تفرض الدول النافذة مَحاور وقضايا اهتمام لتحجب أخرى. فكل خيار هو بالضرورة نَفْي لخيار آخر[52]. وكل خيار يَحمل في داخله تشكيك في نزاهة الطرف الآخر المعارض له، مع تعدد أشكال الصراع في شأن كسب الانتخابات والوصول إلى سدة الحكم في بلدان الثورات العربية. تحول العمل الجمعياتي المختص بمُراقبة الانتخابات التونسية، مثلًا، إلى شِبْهِ مُنافسة بين الجمعيات المعنية، مثل «عتيد» و«مراقبون» و«مرصد شاهد» و«أنا يقظ»، حيث قدمت وأنجزت هذه الجمعيات مشروعات مختلفة ومتطورة من أجل إنجاح الانتخابات التشريعية والرئاسية لعامي 2011 و2014. «ولئن عملت كل الجمعيات على التعريف بمشاريعها إعلاميًا، إلا أن أغلبها عملت على التكتم حول مصادر تمويل هذه المشاريع وقيمتها المادية، رغم أهمية هذه النقطة في تحديد نزاهة المنظمات المذكورة من عدمها»[53].

في مستوى آخر، من هذا التساؤل المَشوب بالحيرة في شأن توظيف منظمات المجتمع المدني لحساب أجندات خارجية، يُسجل - اليوم - بصفة مُتواترة، ولا سيما في البلدان الغربية، وقبل كل اجتماع دولي -تقريبًا- يَهم مسائل تتعلق بمجتمع المعلومات وبحقوق الإنسان، انعقاد اجتماعات ولقاءات علنية في بعض الأحيان بين الحكومات والجمعيات غير الحكومية، وذلك تنسيقًا للمواقف وتوزيعًا للأدوار وتَقاسُمًا للمسؤوليات بشكل مُتناغم. وتنقلب أحيانًا الأدوار بين

---

(52) يستند تعامل بعض الحكومات الغربية مع عدد من الجمعيات على إسناد الجوائز، وتوجيه الاستضافات والهبات المالية في شكل تذاكر سفر وإقامات في النزل الفاخرة وهدايا، ووعود بالمشاركات المتواصلة في المؤتمرات الإقليمية والدولية، ومهمات الخبرة (Les Missions d'expertise) خالصة الأجر.

(53) «جمعيات مراقبة الانتخابات في تونس: مشاريع ضخمة وصمت حول مصادر تمويلها،» موقع نواة، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2014، <http://www.nawaat.org>، تاريخ الزيارة: 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014.

الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، فيتحول الفاعل من مسؤول جمعياتي إلى مسؤول حكومي في وزارة الخارجية أو غيرها لإحدى الحكومات، والعكس صحيح أيضًا[54].

إضافة إلى الحضور المعهود والمُكثّف لحكومات البلدان الغنية في المواعيد الدولية المختلفة، تَتوافر لمُكونات مجتمعها المدني الإمكانات المادية والبشرية للحضور والمساهمة بكثافة إلى جانب حكوماتها، خدمة لمصالح هذه الأخيرة ومواقفها الرسمية. وفي المقابل، تجد البلدان الفقيرة، أو حتى تلك الصاعدة، نفسها غير قادرة على تأمين مثل هذا الحضور حتى على المستوى الحكومي في بعض الحالات. وغالبًا، ما يَتغيب المجتمع المدني لهذه البلدان عن الحضور إلى جانب حكوماته، باعتبار عامل الإمكانات المادية والبشرية، بقطع النظر عن تَعَمد بعض البلدان الكبرى اللجوء إلى الجمعيات المحلية في عدد من البلدان السائرة في طريق النمو، لكسبها بطرائق غير مشروعة، وتمويل مشاركاتها في المواعيد الدولية بغرض دعم مواقف تلك البلدان الكبرى. ويَذهب بعض القراءات إلى اعتبار هذا الموقف الجمعياتي شكلًا من أشكال تَنكر الجمعيات والمنظمات لمسؤولياتها الوطنية، فتنقلها بذلك السلطة الحاكمة إلى خانة الجمعيات «المُناوئة» لبلدانها تحت ضغط الأجنبي وبدافع «الارتزاق». وهي مسألة نسبية يَصعب الحسم فيها، باعتبار التجاء عدد من الحكومات الدكتاتورية في العالم إلى إلْصاق هذه التهمة بأي جمعية ذات تَوجه فكري أو اجتماعي أو سياسي يُخالفها الرأي والتوجه.

في الوقت نفسه الذي يُسجل فيه تطور ملحوظ في مهنية عمل المجتمع

---

(54) شهدت القمة العالمية في شأن مجتمع المعلومات، جنيف 2003 وتونس 2005، حراكًا جمعياتيًا كبيرًا ومُتميزًا يُنبئ بأدوار مستقبلية للمجتمع المدني. وبرزت بالضرورة شخصيات وأسماء مسؤولة عن الجمعيات. وسجل الملاحظون مباشرة بعد انتهاء فاعليات القمة تحول مسؤول جمعياتي إلى مسؤول سياسي سام في وزارة الخارجية لإحدى البلدان الأوروبية. وهناك من يعتقد أن هذا المسؤول عاد إلى مهمته الحكومية الحقيقية مباشرة بعد انتهاء مهامه الجمعياتية في مناسبة القمة. ولعل الطريف في الأمر أن هذا المسؤول أصبح يشارك في التظاهرات المخصصة لمتابعة فاعليات القمة ضمن الوفد الحكومي لبلده. ويمكن لمزيد من التدقيق الرجوع إلى قائمات المشاركين في التظاهرات التي ينظمها الاتحاد الدولي للاتصالات (UIT) بين عامي 2002 و2013، لمعرفة تفصيلات أخرى، انظر: موقع الاتحاد الدولي للاتصالات: <http://www.itu.int/net/wsis/>.

المدني، وفي حرفية الجمعيات غير الحكومية، يَتساءل الملاحظون عن صدق بعضها، ومدى شرعيتها وشرعية قيامها ووجودها، ومدى تمثيليتها لمجتمعاتها، وغير ذلك من التساؤلات... ويُسجل الملاحظون، في سياق التشكيك غير المباشر، أن نشاط مكونات المجتمع المدني على الساحة الدولية لا يخلو من ارتباط في نوعية الموضوعات المُتبناة وكيفية معالجتها بمسالك تمويل نشاطها، ما يجعل بعض الجمعيات أداةً في خدمة أطراف أخرى داخلية أو خارجية، حكومية أو غير حكومية، وتُستغل لتمرير مواقف وآراء، اعتمادًا على القوة الناشئة والمساحات الجديدة التي اكتسبها المجتمع المدني على حساب الأنظمة الحاكمة والأحزاب السياسية.

رابعًا: استقلالية المجتمع المدني أمام التشبيك الجمعياتي الكوني

يُحيل تناول المسألة، بهذا الشكل، إلى أن مفهوم الجمعية المُستقلة أو المُحايدة ربما يكون سرابًا وأسطورة، وأمرًا غير واقعي، في تقدير بعض الخبراء للأمر. وهو لم يكن كذلك في الحرب الباردة، ولا في حاضرنا اليوم مع العولمة. ومَنطقيًا، لا يُمكن القول بوجود جمعية من دون خلفية سياسية. فالجمعيات يُؤسسها أفراد، ولكل فرد خلفية سياسية، حتى وإنْ كانت تلك الخلفية غير بارزة أو مُعْلَنَة، كما في التحليل الأخير لعلاقات السلطة عند ميشيل فوكو. وإذا تناولنا السياسي بمفهومه العام (Le politique/The political)، يُمكن تعيين أربعة فصائل سياسية رئيسة: من يُمارس السلطة، من يَسعى إلى السلطة ويُريد الوصول إلى الحكم، من يُتابع السلطة، ومن لا يَهتم بالسياسة (a-politique/a political). لكن السياسة تَهتم بهذا الأخير أيضًا، فيُدرَج في حلقة العمل السياسي. وترتكز الحملات الانتخابية في المعارك الانتخابية الكبرى عليه، أي على هؤلاء ممن لا يهتمون بالسياسة كما يدعون، وذلك لكسب وِدِّهِم وضمان أصواتهم يوم الاقتراع.

إن المفهوم الجديد لمنظومة الجمعيات والديمقراطية وحقوق الإنسان و«حرب الفاكسات» ثم «حرب البريد الإلكتروني» جعل الأحزاب الكبرى في

العالم تُحدث حولها شبكة من الجمعيات، تَتحرك أغلبيتها بطريقة مُقنعة وِفْق برنامج عمل لا يكشف الحزب المُتبَني والمدعم في الخفاء. كما تُوظف هذه الأحزاب الجمعيات لاستقطاب طاقات بشرية جديدة. فالجمعيات هي الفضاءات الأكثر تَهَيْكُلًا من الفضاءات الأخرى، مثل المقهى والشارع والتجمعات. ويَحتاج التعامل مع هذا الوضع إلى كثير من الموضوعية والواقعية، مع إدماجه كمعطى أساسي في نظرة الجميع إلى الدور الحقيقي للمجتمع المدني.

تَتحالف الجمعيات غير الحكومية في ما بينها عن طريق شبكاتها الخاصة، وعلاقاتها محليًا وإقليميًا ودوليًا، حتى يَتوسع مُحيط تأثيرها في معالجة الموضوعات المطروحة، وتُمرر مواقفها بدورها إلى باقي الأطراف. ويُعتبر حضور الجمعية في المجتمعات المختلفة مُتفاوت الفاعلية والنجاعة بتفاوت نُضج المجتمعات، وتأهلها سياسيًا واجتماعيًا، وبتباين الثقافات والتقاليد فيها. كما يَرتبط هذا الحضور بمدى استعداد الحكومات لاستخدام الجمعيات وتَوظيفها بصفة مُباشرة أو غير مُباشرة في العمل السياسي العلني أو الخفي، وبمدى تَوفر البنية الأساسية الاتصالية وآلياتها التي تُعتبر آلية عمل الجمعيات لسرعتها وسهولتها ونجاعتها ومجانيتها.

إن لهذا التطور في دور المجتمع المدني، وفي حضوره على المستويات المحلية والإقليمية والدولية المختلفة، مزاياه. لكنه لا يخلو أيضًا من تداعيات تحتاج إلى تفكير مُعَمقٍ، وتَضع أكثر من سؤال. فمن أهم هذه التداعيات تَفَاقُم الفجوة في ما يخص المساهمة الكمية والنوعية للمجتمع المدني بين البلدان الغنية والبلدان السائرة في طريق النمو في المناسبات الدولية المهتمة بتكنولوجيات الاتصال وغيرها من مجالات التنمية، وتحديدًا موضوعات الفجوة الرقمية وإدارة الإنترنت، لما لهذه المسألة من حساسية عند القوى الاقتصادية والسياسية العالمية، وفي مقدمها الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا والصين[55]. يُحيلنا هذا الأمر إلى تَمَوْقُع المنظمات المدنية في سياق التحالف الكوني، باعتباره من أبرز

(55) انظر: وثائق الاجتماعات التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، جنيف 2003 وتونس 2005، <http://www.itu.int/wsis>.

محددات أطوار التاريخ الانتقالي لمجتمعات العالم، ومن بينها مجتمعاتنا العربية المُشَتّتَة بين الحداثة والديمقراطية وبين المحافظة والتفرد بالسلطة والاستبداد.

يَندرج المجتمع المدني، اليوم، ضمن المنظومة الأممية، حيث تتحرك الجمعيات من الجنسيات المختلفة في إطار فضاء عالمي واسع، وتقوم بمهام متعددة ومنوعة مَنحتها مَشروعية مُتجددة أسست بمقتضاها تحالفًا كونيًا جديدًا. نص الفصل الحادي والسبعون (71) من ميثاق الأمم المتحدة على أن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الحق في اتخاذ ما يراه مناسبًا من إجراءات لاستشارة المنظمات غير الحكومية في مجالات اختصاصاتها، مباشرةً بالنسبة إلى المنظمات ذات الطابع الدولي، أو بعد استشارة الحكومات إن كانت منظمات محلية. وتجدر الإشارة، في سياق تنامي دور المجتمع المدني، إلى أن نسبة تتراوح بين 20 و30 في المئة من ميزانيات الأمم المتحدة تُنفذ عبر المنظمات غير الحكومية، وأن ثُلُث ميزانية منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» (UNICEF) - مثلًا - يأتي من هذه المنظمات.

دَعْمًا من المنظومة الأممية لهذا التوجه المجتمعي، زاد عدد الجمعيات التي تحظى بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC) من 800 جمعية في عام 1990 إلى 2400 جمعية في عام 2004. ويتواصل ارتفاع هذا العدد بعد نشر تقرير لجنة «كردوسو»؛ إذْ تجاوز 3000 جمعية خلال عام 2014[56]. ويُوجد، إضافة إلى هذا الإطار المؤسساتي، فضاء آخر للتعاون مع منظمة الأمم المتحدة من خلال قسم برنامج الإعلام للجمعيات بالإدارة العامة للإعلام (DPI-NGO-Section 4)، حيث يُمكن للجمعيات المختصة بالإعلام اكتساب صفة «الملاحظ» لدى هذه الإدارة. وتَجاوز عدد الجمعيات المعنية بالمسألة 1500 جمعية في خلال عام 2014.

في سياق دفع المنظومة الأممية للنسيج الجمعياتي، تَشكلت لجنة «كردوسو»

---

(56) *Le Sommet mondial sur la société de l'information et après?: Perspectives sur la cité globale: Actes du colloque de Strasbourg, 18-19 Mai 2006*, Sous la direction de Michel Mathien; Avec la collaboration de Rocio Amador-Bautista [et al.]; Colloque organisé par le CERIME, Médias, sociétés et relations internationales; 6 (Bruxelles: Bruylant, 2007), p. 35.

من 12 خبيرًا دوليًا، وكلفها الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بتقديم المقترحات الملائمة لتكثيف علاقات المنظمات الأممية بمنظمات المجتمع المدني. وأكدت هذه اللجنة في تقريرها ضرورة تشريك المنظمات غير الحكومية في مختلف مراحل تحقيق أهداف الألفية للتنمية. وتبنى أمين عام الأمم المتحدة جل اقتراحات هذه اللجنة بهدف ربط الواقع المحلي بالواقع الدولي. وأكد في بيانه عن الموضوع أمام الجمعية العامة في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2004 أن الأمر يتطلب الإقدام على مجموعة من الإجراءات المتكاملة بهدف المزيد من تشريك الجمعيات في نشاط الأمم المتحدة على المستويين الدولي والوطني في آن واحد[57]. ويَندرج هذا الإجراء في نطاق تَوَسع صلاحيات المُنتظَم الأممي، وتنظيم علاقاته بالبلدان المشاركة فيه، من خلال تكثيف شبكة العلاقات مع المجموعات التي يتكامل نشاطها مع حكوماتها. ولدقة المسألة، وحساسيتها المحلية والدولية، ركز تقرير لجنة «كردوسو» للخبراء الدوليين على سَبْعِ سُبل يتعين توخيها لرفع الالتباسات في مستوى العلاقات بين الأطراف المعنية، وتأمين نجاعة المشاركة الجمعياتية في النشاط التنموي الشامل.

تَتمثل هذه المبادرة في تكثيف مشاركة المجتمع المدني في المنظمات الدولية، وإنشاء صندوق من موارد خاصة بهدف تشريك ممثلي المجتمع المدني بالبلدان النامية في النشاط الدولي المختلف، وتحسين آليات الاعتماد لتنمية مردود الجمعيات الناشطة على الساحة الدولية. كما تتمثل عناصر العمل الواجب اعتمادها في توسيع قنوات الحوار بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وتكثيف مشاركة المجتمع المدني في نشاط الأمم المتحدة على المستوى المحلي في البلدان المختلفة المعترف بها من المنتظم الأممي، وكذلك توسيع مكتب الشراكة في الأمم المتحدة إلى مُمثلي مُكونات المجتمع المدني، وإيجاد هيكلة إدارية جديدة لوضع هذا البرنامج موضع التنفيذ في المنظمات الدولية المختصة المختلفة.

أكد تقرير لجنة «كردوسو» للخبراء الدوليين في الأمم المتحدة في المجال

(57) المصمودي، المجتمع المدني.

الجمعياتي، ضمن أبوابه المختلفة، على الآفاق الواسعة التي تُتيحها شبكات الاتصال الحديثة للنشاط الجمعياتي من جهة، وللدور المتميز الذي يُمكن أن تُؤديه المنظمات غير الحكومية في بناء مجتمع المعرفة والمعلومات من جهة أخرى. هذا الأمر يعكس مدى الترابط والتلازم بين العمل السياسي وعمل المجتمع المدني من جهة، وتطور وسائط الاتصال، خصوصًا الإعلامية والإنترنت والفضائيات التلفزيونية من جهة أخرى.

حاول المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة منذ زمن بعيد تصنيف المنظمات غير الحكومية التي سعت إلى كسب الصفة الاستشارية في منظمة الأمم المتحدة، أو لدى المنظمات الدولية المختصة مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم «اليونيسكو» والاتحاد الدولي للاتصالات (UIT). وتوصلت المساعي إلى تقريب وجهات النظر من دون الحسم المطلق في الأمر، أو الاهتداء إلى صيغة موحدة للتنظيم. وتجلى هذا التشعب في تصنيف المنظمات غير الحكومية عند اعتماد الجمعيات التي تقدمت بطلب للمشاركة في القمة العالمية عن مجتمع المعلومات؛ إذ تَقتصر الأمم المتحدة على ستة أصناف: المنظمات الشعبية المهتمة بشرائح اجتماعية معينة مثل الشباب والطفولة والجمعيات المهنية والنوادي الثقافية والمؤسسات الجامعية والأكاديمية والمنظمات الخيرية والحركات الاجتماعية. لم يكن هذا التصنيف مُلائمًا بما فيه الكفاية لوضع المنظمات التي ترشحت للمشاركة في أعمال القمة العالمية في شأن مجتمع المعلومات. ولِتَعَقدِ مسألة التصنيف، تَألف، في نهاية الأمر في جنيف، مجلس يضم ستة عشر نائبًا عن العائلات الجمعياتية بحسب نوعية الاختصاص. وتَشمل هذه العائلات الأوساط الأكاديمية والمجموعات العلمية والتكنولوجية ومنظمات الإعلام والاتصال ومنظمات الإبداع والنشاط الثقافي والمجموعات البلدية والمحلية والجمعيات الإنمائية والبيئية ومنظمات الشباب والمنظمات النسائية ومؤسسات التطوع والمجموعات الأصلية وشبكات الشراكة والمؤسسات الخيرية ومجموعات التفكير والاستشراف وجمعيات المعوقين والشبكات والتكتلات والاتحادات المهنية[58].

(58) المصمودي، المجتمع المدني.

اللافت في تصنيف المنظمات غير الحكومية التي سعت إلى كسب الصفة الاستشارية في الأمم المتحدة، أو عند المنظمات الدولية المتخصصة، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم «اليونيسكو» والاتحاد الدولي للاتصالات (UIT)، أن بعض العائلات المضافة إلى المكتب الدولي غائب في تصنيف الأمم المتحدة للمجتمع المدني، مثل البلديات ووسائل الإعلام والاتصال. ما يجعل الحوار مفتوحًا في المجال، ولا سيما أن هيكلة المجتمع المدني هي الآن بصدد التطور خلال مراحل بناء مجتمع المعرفة والمعلومات المختلفة، الذي قد يكتسي مَسْحَة إنسانية لم يعرفها الإنسان في المجتمع الصناعي.

يكفي هذا الاعتبار وحده لتبرير أسباب دعوة المجتمع المدني إلى المساهمة في إرساء المجتمع الجديد[59]. وهي مسألة جِد حاسمة في التاريخ الانتقالي للمجتمعات العربية مابعد الثورات، ولا سيما مع تَطَوِرِ مفهوم التحالف الكوني الاستراتيجي المدني والجمعياتي، وتَكَثُفِه في المجتمعات العربية. ويسعى المجتمع المدني، من خلال هذا التحالف الاستراتيجي والكوني، واستنادًا إلى قوة الإنترنت الموضوعة تحت سُلطانه، إلى مواصلة زَحْفِهِ على الأحزاب السياسية لاحتلال مواقعها، وتقليص أدوارها وقوتها المُكْتَسَبَة تاريخيًا.

يُعتبر التحالف الكوني والاستراتيجي المدني الجمعياتي الذي تنصهر في سياقه منظمات المجتمع المدني والقوى المدنية والجماعات الافتراضية في البلدان العربية كما في بلدان العالم المختلفة، بديلًا استراتيجيًا من العمل الجمعياتي المُنفرد على المستويين المحلي والدولي. ويسعى هذا التحالف، الناشئ محليًا وإقليميًا ودوليًا، إلى تركيز ترابط تكاملي، وتحقيق أهداف مشتركة لجهتين أو أكثر، ليست بالضرورة كلها جمعيات ومنظمات غير حكومية. والتحالف الكوني المدني والجمعياتي ظاهرة حديثة بعد تَغير أشكال التحالف

---

(59) Mustapha Masmoudi, «Les Sphères théoriques de la communication au sommet mondial sur la société de l'information,» Papier présenté à: Communication et changement social: Les Sphères théoriques, médiatiques et francophones, Pré-conférence de l'International communication Association (l'ICA) organisée par Christian Agbobli, Montréal, 22 Mai 2008.

نُشرت في كتاب: *Quelle Communication Pour Quel Changement?: Les Dessous du Changement Social*, Sous la direction de Christian Agbobli (Québec: Presses de l'université de Québec, 2009).

الدولي، لها انعكاسات حساسة ومُؤثرة في المشهد الجمعياتي المدني، وفي السياسات المحلية للبلدان والمجتمعات الخاضعة لضغط قوى سياسية ومالية و«لوبيات» فاعلة في العالم، تُخفي في جوانب منها أبعادًا استعمارية جديدة ونزعة إمبريالية.

يَنهض التحالف الكوني الاستراتيجي على سَعْي طرفين أو أكثر نحو تكوين علاقة تكاملية تَبادُلية، تُثمن الاستفادة المشتركة من المعلومات المتوافرة لطرف دون آخر، وتُوظف الموارد المشتركة في بيئة مدنية واجتماعية وسياسية دينامية تنافسية، بهدف استيعاب مُتغيرات بيئية حدثت محليًا أو دوليًا، وتتمثل في الفرص والتحديات التي تواجهها قوى مدنية في بلد بعينه. كما قد تأتي استجابة لِمُتغيرات حدثت، ولاستباق مُتغيرات مُتوقعَة، فتقتنص الفرصة المتنبأ بها، وتستعد لها ماديًا وبشريًا وإعلاميًا لتوظيفها ضمن سياقات وأغراض الأطراف الشريكة في التحالف الكوني لقوى المجتمع المدني المُهيكَلَة ضمن جمعيات وجماعات افتراضية يتصاعد حضورها باستمرار في مجتمعاتنا الافتراضية.

يُؤدي التحالف إلى السيطرة على المخاطر والتهديدات لقوى وجماعات تتحرك باسم المجتمع المدني، وإلى تحقيق مكاسب ملموسة. فهذا التحالف الجمعياتي الكوني الاستراتيجي هو بمنزلة مشروع مشترك في شكل مشاركة بين جمعية أو جماعات محلية من جهة، ومن جهة أخرى بين جمعية أخرى أو منظمات دولية أو جماعات افتراضية من بلدان مختلفة عادة. ولهذه المشاركة أهداف محددة مُتفَق عليها، تُرسي علاقات متينة على الأمد الطويل.

تَحول هذا التحالف، اليوم، إلى عِبارة عن علاقة قوة أو علاقة سلطة أو علاقة تفاوض. ويرتكز على ثلاثة محاور رئيسة: المشروع والعلاقة والعقد.

المشروع، باعتباره الركن **الأول** لهذا المُثَلث، هو عبارة عن رؤية عامة مشتركة، واستراتيجيا بصدد الإنجاز، تهدف إلى تحقيق مصالح اجتماعية واقتصادية وتكنولوجية وسياسية مشتركة في هذا المشروع الجمعياتي، وتَتجسد في تبادل الموارد البشرية والمهارات التكنولوجية وتقنيات الاتصال والتواصل وكيفية تقديم الخدمات الإنسانية. ويرتبط أطراف التحالف في ما بينهم بخصوص

النشاط المدني المشترك، مع محافظتهم على استقلاليتهم في نشاطهم الخاص الذي ينتظم خارج سياق التحالف.

أما ثاني محاور هذا التحالف الجمعياتي الكوني الاستراتيجي، فهو محور العلاقة، ويقوم على ما يربط بين المتعاملين. وهذه العلاقة ليست بالضرورة مادية، بل هي أساسًا إنسانية في ظاهرها، وربما لها خلفيات وخفايا سياسية في باطنها. لذلك، تُبنى هذه العلاقة على الاتصال وتبادل المعلومات، وتوفير الدعم المادي للطرف الذي يحتاجه، بما يَستجيب للأهداف المتوسطة وطويلة الأمد القائمة بين أطراف العلاقة التحالفية، وبما يُحقق - ظاهريًا - الفائدة المتماثلة لهم جميعًا.

أما المحور الثالث لهذا التحالف الجمعياتي الكوني الاستراتيجي، فيتمثل في العقد. وعادة تكون التحالفات في شكل اتفاقات ومعاهدات ثنائية، تتخذ شكل العقد الذي يُخفي الطابع المُعَقد والغامض للتحالفات، على الرغم مما يُكْسبه من قوة قانونية للأطراف المتعاقدة ضمن تحالف كوني.

صار التحالف الجمعياتي الكوني الاستراتيجي أمرًا واقعًا لا يمكن للمنظمات المحلية والجهوية والإقليمية والدولية والأنظمة الحاكمة تَجَاهُلَهُ. فالجمعيات اليوم، في ضوء عَوْلَمَة كل شيء، لا تستطيع العيش أو البقاء في عُزلة وانفرادية، أو في استقلالية تامة بنشاطها الاجتماعي والإنساني، حيث لن تقودها العزلة إلا إلى محاصرتها من الأنظمة الحاكمة، ثم الفشل ما دامت الجمعيات المدنية والجماعات الافتراضية تتدخل - بشكل أو بآخر - في الشأن العام.

يتميز هذا التحالف الجمعياتي المدني الكوني بجملة من الخصائص، أولها، وضع بنود اتفاق تضبط الإطار العام للتحالف والتعاون، لتحقيق أهداف الأطراف المتحالفة، ولتدارك المخاطر كلها التي يُحْتَمَل ظهورها خلال فترة التحالف. وثانيها، انطلاق هذا التحالف الاستراتيجي من تقارب ثقافات المتحالفين، وتداخل وتكامل توجهاتهم السياسية واختياراتهم الأيديولوجية وتكاملها. وهذا، من شأنه أن يُسهل التواصل بينهم، ويُكثف تبادل وجهات النظر، ويُعمق إحساسهم بأنهم مجموعة مدنية وإنسانية واحدة ذات مصالح مشتركة تسعى إلى هدف محدد. وثالثها، التوازن الظاهر في السلطة والصلاحيات المُسنَدة لكل طرف، وفي المردودية المُنتظرة منه.

ورابع هذه الخصائص، تَغَير التحالف باستمرار وفق مُتغيرات بيئية اجتماعية سياسية مستمرة. فالتحالف المدني الكوني، يختلف بحسب نوع العلاقة ودرجة العقلانية والتفاهم وحجم المخاطر والمعلومات والمصالح والأحوال البيئية المحيطة. أما خامس هذه الخصائص، فيتمثل في أن التحالفات المدنية ثُنائية أو متعددة الأطراف في ظاهر الاتفاقات والأشياء. كما قد تكون، في حقيقة الأمر وبشكل مَخْفِي، على شكل احتواء طرف كبير لطرف آخر ضعيف، أو مظلة كبرى كاحتواء جمعية واحدة قوية ونافذة لعدد من الجمعيات والجماعات الافتراضية. وسادس هذه الخصائص يتعلق بزمن التحالف وتكافئه، بمعنى أن التحالفات المدنية الكونية قد تكون في فترة زمنية مُحددة أو غير مُحددة. وقد تكون قصيرة الأجل أو مُتوسطة الأجل أو طويلة الأجل. والتحالفات المدنية قد تكون متكافئة في المخاطر والمصالح، من أجل العمل على تحقيق هدف مُحدد في الزمن.

يَشترط بناء تَحالف مدني كوني، الإيمان بالتعاون مع الآخر في عالم تعددت ضمنه المشاغل والمشكلات، وكَثُرَتْ المخاطر والأزمات. فالتعاون يفسح المجال واسعًا للسيطرة على التحديات القائمة والمتغيرة باستمرار، ويضمن توفير الاحتياجات من المهارات والموارد البشرية والمالية والخبرة اللازمة، لفرض حضور القوى المدنية في الفضاء العام بأنواعه، وردع سلطات الأنظمة الحاكمة ونفوذها وسطوتها ودكتاتوريتها، ولا سيما في البلدان غير الديمقراطية، ومنها أغلبية البلدان العربية.

تَحتاج القوى المدنية والجمعياتية المُتحالفة كَوْنيًا واستراتيجيًا إلى إنجاز جُملة من التحركات، بينها تحقيق تكامل اجتماعي وإنساني، واقتحام فضاءات جمعياتية وجماعات وتحالفات جديدة، ثم إيجاد مواتية لإبراز أفكار جديدة ونشاط بديل ورَفع مستوى التظاهرات. كما تَحتاج هذه القوى المدنية إلى فتح آفاق إعلامية واسعة، ككسب قنوات تلفزيونية وفضاءات افتراضية جديدة، وضمان تغطية أفضل لنشاط القوى المدنية المختلفة، وتَدعيم صدقية الأطراف المتحالفة، ومُضاعفة أثرها ضمن مُجتمعها المحلي وضمن المجتمع الدولي أيضًا، ولا سيما في حال فتح أبواب الصراع مع السلطة والأحزاب الحاكمة.

تَختلف طبيعة التحالف المدني الكوني الاستراتيجي بحسب طبيعة نشاط الأطراف المتحالفة، إنْ كان علميًا أو ثقافيًا أو تكنولوجيًا أو إنسانيًا تكافليًا أو سياحيًا... كما تختلف طبيعة التحالف بحسب البُعد الزمني، سواءً أكان قصير الأجل أم متوسطه أو طويله. وتختلف، أيضًا، بحسب النطاق المحلي أو الوطني أو الإقليمي أو الدولي أو العالمي، وبحسب المخاطر الاجتماعية والسياسية، سواءً أكانت محدودة أم متوسطة أم كبيرة. وتختلف بحسب الأهمية النسبية، من تقليدي وعملي واستراتيجي.

تَتحدد قوة التحالف المدني الكوني الاستراتيجي بحسب نوعية الشريك في هذا التحالف، بما يُحدد، من البداية، مساره وأهدافه وقدرته على فرض حضوره، محليًا وإقليميًا ودوليًا. هذا الأمر يمنح أهمية خاصة لمعايير اختيار الجمعيات أو الجماعات الافتراضية الشريكة في التحالف. ومن بين هذه المعايير أنْ يكون لكل طرف ميزة خاصة، بهدف تحقيق التكامل المنشود، وتفادي الصراعات والنزاعات كلها. وهذا، يتحقق، أيضًا، بتوازن مساهمات كل الأطراف المتحالفة، وإدراك نقاط قوة الشريك ونقاط ضعفه ومتغيرات التسيير عنده مقارنة بتلك المتوافرة لديك، والاتفاق المُسبق على استراتيجية العمل والنشاط والتعاون المُزْمَع اتباعُها على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

إن الجمعيات والجماعات الافتراضية، المُنْصَهِرَة ضمن سياقات التحالف المدني الكوني الاستراتيجي، تَفتك لها اليوم مَواقع مُتقدمة في المجتمع التونسي مابعد ثورة 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010- 14 [كانون الثاني/ يناير] جانفي 2011. وتَجسم هذا التحالف عبر عدد من المبادرات. من بينها ما أنجزه عدد من الجمعيات من تحالف حمل اسم «المجلس الوطني للجمعيات»، سعى إلى ترشيح قوائم مُستقلة للانتخابات التشريعية في تونس في تشرين الأول/ أكتوبر 2014، باعتبارها بَديلًا من قوائم الأحزاب السياسية.

من بين هذه المبادرات أيضًا، تَجَمع عدد من الجمعيات لمراقبة سير الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس في تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر 2014، مُتخلصة بذلك من القيود القانونية

والرقابة التي سلّطها عليها النظام السابق، لِيُحررها المسار الثوري، فتُصبح قُوة ضَغط ورقمًا فاعلًا في مُعادلة مُستقبل البلاد، وطَرفًا مُهما في الحياة السياسية، ساهم في كتابة دستور تونس 2014، وفي صوغ عدد من القوانين المهمة من بينها القانون الانتخابي الحالي، وفي التنسيق مع المواطن أينما كان لإيصال صوته إلى أصحاب القرار. ومن أهم وأبرز الجمعيات المختصة بمراقبة الانتخابات، «عتيد»، و«مُراقبون»، و«مَرصد شاهد»، و«أنا يَقظ».

أدّت مُؤسسات المجتمع المدني، خلال الانتخابات التشريعية - تشرين الأول/ أكتوبر 2014 والرئاسية - تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر 2014، وقبلها خلال انتخابات 2011، دورًا مهمًا في ملاحظة سير العملية الانتخابية على الرغم من حداثة ومَحدودية تجربتها في المجال. وساهم عدد كبير من المراقبين الدوليين والتونسيين خلال الانتخابات «في توعية المواطنين بأهمية المشاركة في عملية الاقتراع وكيفيتها، والتصدي لمحاولات الغش والتلاعب بالأصوات وتَجاوز قانون الحملة الانتخابية واستخدام المال السياسي. كما كان لهذه المنظمات دور مهم في نشر الوعي عند شريحة مهمة من التونسيين في اختيار مُمثليهم بالمجلس التأسيسي. هذا، بالإضافة إلى اعتماد عدد هام من الشبان التونسيين في عملية مراقبة العملية الانتخابية، وتدريبهم على آليات المراقبة، ودَمْجِهِم في العمل الجمعياتي الرقابي، وتأطيرهم للمناسبات الانتخابية القادمة»[60]. واستخدمت هذه الجمعيات المدنية، النظم المعلوماتية والإنترنت في إنجاز أعمالها والتعريف ببرامجها، وفي استقطاب الناشطين ضمنها والمراقبين لسير العمليات الانتخابية، فارضة بذلك وجودها وحضورها ونفوذها الرقابي ثم أثر مواقفها وقراراتها في الأحزاب السياسية المترشحة للانتخابات.

اعتمدت جمعية شبكة «مُرَاقِبُون»، مثلًا، أكثر من 4000 مُلاحظ في يوم الاقتراع وأيام الفرز بـ 4833 مكتب اقتراع ضمن 27 دائرة انتخابية داخل الجمهورية التونسية وخارجها. وتَستعد «مراقبون» لاعتماد تقنية جديدة، تَتمثل

(60) «جمعيات مراقبة الانتخابات في تونس».

في نظام الخريطة الرقمية. ويساهم هذا المشروع في مساعدة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على توزيع مراكز الاقتراع، مع الأخذ في الاعتبار المعطيات الجغرافية والمسافة بين المجموعة السكانية، إلى جانب الإعداد اللوجستي ليوم الاقتراع وتخصيص الموارد البشرية الكفيلة بإدارة الانتخابات[61].

شرعت الجمعية التونسية من أجل نزاهة وديمقراطية الانتخابات «عتيد» في استغلال نظامها الخاص للملاحظة[62]، إلى جانب إرساء جهاز مُتطور للاتصالات بمقر الجمعية من أجل جمع المعلومات وتحليلها. وغطت شبكة «عتيد» 27 دائرة انتخابية من جملة 33 دائرة بـ 2000 ملاحظ في تونس و100 ملاحظ في الخارج.

في السياق نفسه، قامت جمعية «أنا يقظ» بمراقبة سير عملية الاقتراع والمراقبة داخل مراكز الاقتراع وخارجها، وسَيْر عملية الفرز وإعلان النتائج، إضافة إلى مراقبة حياد أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، ومراقبة مردود كل من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والأحزاب السياسية، ولا سيما في يوم الانتخاب إلى حين الإعلان النهائي عن النتائج بمراحلها كلها[63]. كما قامت جمعية «أنا يقظ» بإطلاق البوابة الإلكترونية المُخَصصَة لتدريب وتكوين الملاحظين المحليين إلكترونيًا. وهي البوابة الأولى من نوعها في العالم المتخصصة بهذه المسألة[64].

هذا، وقام «مرصد شاهد لمراقبة الانتخابات» بتكوين 5000 مُلاحظ لمراقبة الانتخابات في جانبها المالي والإعلامي، ومواكبة عملية الفرز والنتائج

---

(61) يُؤَمنُ الخريطة الرقمية قُرابة 100 شاب وشابة باعتماد تكنولوجيا مُتطورة. وهي تمكن منظمات المجتمع المدني والأطراف ذات العلاقة بالمسار الانتخابي من الحصول على معطيات جغرافية، تُساعدهم في التنسيق في ما بينهم، وتَرشيد عملية المراقبة والملاحظة، وتَجنب تَمركز كثيف للمراقبين بمكاتب اقتراع على حساب أخرى.

(62) تم تطوير هذا النظام الخاص بالملاحظة من قبل كفاءات تونسية، ويقع تسييره انطلاقًا من مكتب الجمعية في تونس العاصمة. ويُمكّن هذا النظام من نشر وتسيير شبكة مهمة من الملاحظين في تونس والخارج، تم تكوينهم من خبراء الجمعية وبعض الاختصاصيين التونسيين والدوليين.

(63) أعلنت جمعية «أنا يقظ» عن إطلاقها لمشروع جديد خاص بالانتخابات الآتية، سيعمل على إنجاحه أكثر من 1000 ملاحظ في 24 ولاية مُقَسمَة ستة أقاليم.

(64) تحوي هذه البوابة تقنيات وأدوات بيداغوجية، تسمح بإشراك المواطن في العملية الانتخابية، وتجعل عملية المراقبة أسهل وأقل تكلفة وأكثر ربحًا للوقت.

الأولية والطعون المُقدمة. وعمل «مرصد شاهد» على تحسيس المواطنين بأهمية الاقتراع، والمساهمة في جعل نسبة العزوف على الانتخاب في حدها الأدنى. وكان «مرصد شاهد» قد كشف عملية تزوير التزكيات التي قدمها المترشحون للانتخابات الرئاسية، من خلال التفطن إلى وجود إخلالات في أرقام بطاقات تعريف المُزكين وهُوياتهم، ما أنتج مراجعة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لهذه القوائم، واعترافها بوجود تزوير، وتَعهدها بمتابعة الفاعلين، ما أثر في صدقية مرشحي الأحزاب والمستقلين، وأربكهم قبل انطلاق حملاتهم الانتخابية، وأبرز - بالتالي - السلطة الفاعلة للمجتمع المدني على الأحزاب السياسية.

على مستوى آخر، يُؤكد تَحالف مُؤسسات المجتمع المدني بناء على أهداف مُحددَة، تَم خلال الانتخابات التشريعية 2014 تكوين جبهة شباب داعم للديمقراطية، تَضم خمس جمعيات من أجل تَرسيخ المشاركة الفاعلة للشباب التونسي في الانتخابات، وتَفعيل دوره على الساحة السياسية. ومن بين مُكونات هذه الجبهة، نَذْكُرُ الاتحاد العام التونسي للطلبة (التنظيم الطالبي القريب من حزب حركة النهضة)، وشبكة الديمقراطيين في العالم العربي (فرع تونس)، ومنظمة الشباب التونسي، وجمعية الشباب القيادي[65]. وهي جمعيات مستقلة في ظاهرها، ومشحونة بالانتماء السياسي في داخلها.

بعد كل هذا العرض والتحليل لنشأة المجتمع المدني العربي ودور الإنترنت في ذلك، خلال الثورات العربية وبعدها، هل يحق لنا طرح السؤال التالي مُجَددًا؟ أي معنى لاستقلالية المجتمع المدني أمام التشبيك الجمعياتي الكوني؟ وهل بقي من معنى لهذه الاستقلالية؟

---

(65) «جمعيات مراقبة الانتخابات في تونس».

الفصل الثاني

تَطَور الافتراضي الرقمي
والفَرضيات المُمْكنة لثقافة المطلبية والاحتجاج

تَبين لنا من خلال الفصل السابق أن ظاهرة الرقمي دينامية الجوهر. وهي ثقافة مُتحركة ومُتفاعلة ومُتشابكة مع الظواهر الثقافية والاجتماعية والسياسية الأخرى. كما تبين لنا أن الافتراضي صار فاعلًا اجتماعيًا خطرًا منذ وُضِعَ في الفضاء العمومي والمجال العام، حتى بات من المستحيل اليوم فَهْمَ أي حراك اجتماعي محلي أو عالمي من دون تقدير دوره ضمنه. وهكذا، تكونت لدينا صورة عن «كائن ثقافي حي» وُلِدَ وَنَمَا وتَطور بسرعة. وكانت له آثاره الاجتماعية الحاسمة أينما حل. ويَجوز لنا، الآن، أنْ نتساءل عما يُمكن أنْ يكون عليه مستقبل هذه الظاهرة، وعن آفاق توظيفها، وعن المآلات المُمكنة لعلاقة الافتراضي بالاجتماعي عمومًا. وهي قصة طريفة، لا يُحركنا إليها خيالنا الجامح وحده، وإنما جملة الوقائع الحالية التي تسمح ببناء جملة من الافتراضات القريبة جدًا من المنطق ومن الممكن.

يَجعلنا تَطور الافتراضي والفرضيات المُمْكنة لثقافة المطلبية والاحتجاج نُفكر في الحراك الآتي للمجتمع المدني العربي، باعتماد آليات احتجاج وفعل افتراضي مستقبلية وفضاءات افتراضية جديدة، وبما يُبرز حجم التحولات الرقمية السياسية في أثناء الثورات وبعدها. «فماذا عن المجتمع المدني العربي اليوم وثوراته؟ هل يُمكن الحديث اليوم عن «عودة جديدة» للمجتمع المدني العربي؟ لكن هذه المرة عبر قوى اجتماعية جديدة، ليس هَرَبًا من «السياسي» وليس تَعويضًا من غياب السياسة عبر خطاب عام ومراكز أبحاث وندوات، لكن عبر حراك فِعْلِي سياسي (ثورة) يُلح ويُصر على «التحول الديمقراطي»؟»[1].

(1) عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، ط 6 (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 12.

أولًا: آليات الاحتجاج المستقبلية والفعل الافتراضي للمجتمع المدني

أَي مآل للحراك المدني العربي مابعد الثورات العربية، في ضوء انهيار الحواجز التقليدية للسلطة والهيمنة والدكتاتورية، وفي ظل تثبيت آليات الاحتجاج الاجتماعي، وأغلبيتها ذات طابع افتراضي رقمي بحسب ما أكدته ثورتا تونس ومصر بشكل خاص، حيث اختفت الرموز والقيادة السياسية، وتَقلص حُضور الأحزاب السياسية التقليدية ونُفوذها، وبَرز على السطح قادة آخرون افتراضيون أساسًا مؤلفون من شباب لا خبرة لهم ولا تَجربة في العمل السياسي؟ كيف يُمكن لهؤلاء الفاعلين الجُدُد في المجتمع والسياسة أنْ يَنخرطوا في الحراك المدني العالمي، وأنْ يَتمكنوا من آليات الفعل الجديدة، بما يُكسبهم أكثر نُضْجًا وفاعلية ونَجاعة لمواصلة دَورهم الحساس في تَثْوير مجتمعاتهم إيجابيًا؟ وهل اسْتكملت الثورات العربية تَحقيق كيانها وتَأدية أدوارها؟

يُمثل الإطار العالمي الجديد للعمل الجمعياتي وللعمل السياسي الداخلي والخارجي إحدى المجالات التي يَتعين على المجتمع المدني في المجتمعات النامية أو الانتقالية، ومن بينها المجتمعات العربية، الاهتمام به، والحرص على الحضور فيه، دعمًا لعمل الدبلوماسية الرسمية، وتكريسًا لمواقفها ذات البُعد «الوطني» المَحَلي، وحِفاظًا على مصالح بلدانها ومكاسبها، وتَعزيزًا لحضورها وإشعاعها في مجتمع المعلومات المُعَوْلَم.

يَعمل المجتمع المدني في هذه المجتمعات على الانصهار مستقبلًا، وبشكل أكثر كثافة، ضمن الواقع الجديد، بحسب تَوجهات يُمكن تحديدها من خلال عنصرين أساسيين: يَتمثل العنصر الأول لعمل المجتمع المدني في مواصلة العمل، وطنيًا وإقليميًا ودوليًا، على تأمين دَيْمُومَةِ حضور القضايا المهمة وأهدافها ونتائجها في ذاكرة الجميع. الحضور وطنيًا، من خلال دعم الوعي العام بها، وبدور تكنولوجيات المعلومات والاتصال في خدمة التنمية والتضامن والسلم والاستقرار والنفاذ الشامل والمنصف والعادل للجميع، من دون وصاية أو تهميش. والحضور، إقليميًا ودوليًا، من خلال تعزيز حضور كل بلد في مسار إرساء

مجتمع معرفة ومعلومات كوني عبر الاستمرار في تثمين العلاقات والصداقات التي رُبطت مع مكونات المجتمع المدني دوليًا، والعمل على إثرائها.

يَتمثل العنصر الثاني لعمل المجتمع المدني في مُتابعة مُقررات القمة العالمية عن مجتمع المعلومات، ولا سيما ما يتعلق منها بإحداث منابر حوار دولية وإقليمية، نذكر منها التحالف الكوني (Global alliance) ومنتدى إدارة الإنترنت[2]، لأن أدوارها حاسمة ليس في المجالات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والصحية فحسب، بل كذلك وأساسًا في مجال التحولات الاجتماعية والسياسية وفي نشأة المجتمع المدني العالمي والعربي وتطوره. يعمل عدد من البلدان، في هذا السياق، على تأمين حضور جمعياتي فاعل في هذه المنابر[3]، والمواكبة الدقيقة للمستجدات المتعلقة بها، والتحلي باليقظة في شأن الموضوعات التي يتم تناولها، لاستباق الحوادث والمواقف، والتهيؤ لها وطنيًا، لما لها من انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على مجالات الحياة كلها.

يبدو أن مفهوم التحالف الكوني لا يَزال عامًّا، يُفترض تفكيك آليات اشتغاله علميًا، والاستعداد له استراتيجيًا، لأنه مربوط بروابط من القوة، ويُخفي نزعة من الهيمنة والنفوذ. فهل صحيح أن ثمة تحالفًا كونيًا، وأن هذا المصطلح بريء من كل خلفية؟ هل صحيح أن الرغبة في الهيمنة على الآخر ربما تختفي وتحتجب عند الأشخاص والمجموعات والبلدان؟ وهل يُمكن اعتبار ما أنجزه المشتغلون الافتراضيون، العرب والأجانب، على الإنترنت من فعل ساهم في فعل الثورات العربية ينصهر بالضرورة ضمن مفهوم التحالف الكوني؟

أصبحت القمة العالمية في شأن مجتمع المعلومات مَرْجَعًا في مسارها من

---

(2) القمة العالمية في شأن مجتمع المعلومات، جنيف 2003- تونس 2005، «برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات - تونس 2005،» الوثيقة 15، WSIS-II /TUNIS /DOC /6(rev.1)-A، تونس، تشرين الثاني/ نوفمبر 2005. <http://www.itu.int/net/wsis/>.

(3) تُنظم منظمة الأمم المتحدة سنويًا، «المنتدى الدولي لحوكمة الإنترنت» (Internet Governance Forum /IGF)، وذلك بين عامي 2006 و2015. وينتقل هذا المنتدى في كل عام إلى بلد آخر يُعبّر عن رغبته في احتضانه.

حيث كيفية المشاركة في أشغالها، إذْ كانت أول قمة أممية متعددة الأطراف، سجلت فِعْلًا مشاركة الأطراف كافة بممثلين عن الحكومات، وعن الهيئات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. فشاركت الجمعيات أول مرة في قمة أممية كطرف رسمي، وقامت بدور مُواز للحكومات والمنظمات الدولية[4]. وشَكلت هذه المناسبة الأممية مرحلة جديدة نحو التوجه الجمعياتي والأهلي الحامل لأكثر من مَعنى، والمُقبل على عديد التغيرات والتطورات في اتجاه تجديد العمل السياسي العالمي[5]. جاءت مُساهمة المجتمع المدني العالمي في أشغال القمة العالمية في شأن مجتمع المعلومات نتيجة للتطورات المهمة التي شهدها العالم، ولما يزلْ، من حيث تَقاسُم الأدوار بين مُكونات المجتمع المختلفة، وفي المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والثقافية والاجتماعية كلها. ومن أبرز هذه التطورات، التمَوْقُع الجديد للجمعية بصفتها نواة المجتمع المدني في النظام العالمي الجديد. هذا النظام الذي أضحت فيه الجمعية مُؤسسة قائمة الوجود، باعتبارها من المكونات الأساس للمجتمع.

إن المُتَمَعن في واقع المشاركة والممارسة العامة في عدد من الدول، ولا سيما الغربية منها، يُلاحظ ما أصبح عليه المجتمع المدني من حضور فاعل. إذ أضحى النسيج الجمعياتي، في هذا الواقع المجتمعي الناشئ، يُمارس أدوارًا تُعتبر امتدادًا لجهد الدولة، وكانت سابقًا من المسؤوليات الأساس للحكومات والهياكل الحكومية، من ذلك توفير خدمات اقتصادية واجتماعية وتربوية وثقافية، والتكفل بدور مهم في تكريس سياسات التعاون الدولي وضمن مسار العلاقات الدولية.

أما في ما يتعلق بواقع المشاركة والممارسة العامة في الدول العربية، فَيُلَاحَظُ

---

(4) انظر: القمة العالمية في شأن مجتمع المعلومات، تونس 2005، «فضاء المجتمع المدني،» أيلول/ سبتمبر- تشرين الأول/ أكتوبر 2005. <http://www.smsi.net>.

(5) *Le Sommet mondial sur la société de l'information et après?: Perspectives sur la cité globale: Actes du colloque de Strasbourg, 18-19 Mai 2006*, Sous la direction de Michel Mathien; Avec la collaboration de Rocio Amador-Bautista [et al.]; Colloque organisé par le CERIME, Médias, sociétés et relations internationales; 6 (Bruxelles: Bruylant, 2007), p. 35.

ما أصبح عليه المجتمع المدني من حضور فاعل. فـ «مناخ المجتمع المدني في منطقة الإسكوا بات يكتسب طابعًا عالميًا أكثر فأكثر، وبات أكثر تَوزعًا من الناحية الجغرافية، وأكثر شمولًا في المضمون. ونتيجة لذلك، تشهد دائرة الفُرقاء المعنيين بالمجتمع المدني اتساعًا ملحوظًا يُعزز عَوْلَمَة المجتمع المدني. ويزيد ذلك الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة من العولمة عمومًا، ويُؤدي إلى تنشئة مجتمعات أكثر وعيًا اجتماعيًا، وأكثر تنوعًا ثقافيًا»[6].

في هذا السياق الذي يَشهده عدد من البلدان العربية، ولا سيما خلال الأعوام الأخيرة، «تُساهم مجموعة من التطورات الهامة في نمو استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ضمن المجتمع المدني، الذي يُسخرها لتعزيز الاندماج بين الأفراد والمنظمات والمؤسسات. ومن هذه التطورات، النمو المُتسارع في أعداد مشتركي الهاتف النقال، وأنظمة الكابلات البحرية والاتصالات عبر الأقمار الاصطناعية (الساتل) التي تُوفر نفاذًا واسع النطاق إلى الاتصالات، والنفاذ المجاني إلى الإنترنت، وزيادة في أعداد نقاط الاتصال المحلي باستخدام تكنولوجيا «واي فاي»/ «ويفي» (Wifi)، وسهولة النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة، وتَخَطي بعض الحواجز من خلال زيادة حلول البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر»[7].

يُعيد المجتمع المدني، في هذا السياق، فرض الحقائق الجديدة، وتَثمين أدوار الإنترنت في نشأة المجتمع المدني، وافتكاك مساحات واسعة على حساب الأحزاب السياسية والأنظمة الحاكمة. وهذا ما أكدته الثورات العربية وما لحقها من تَحولات جراء أثر الافتراضي فيها.

إنْ كانت القراءات تختلف في شأن دور منظمات المجتمع المدني في الثورات العربية بين مُقلص من قيمته ومُعظّم له، وفي شأن آليات الاحتجاج المستقبلية والفعل الافتراضي للمجتمع المدني، يرى عزمي بشارة في كتابه

(6) نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي آسيا، العدد 17 (2012)، ص 34.
(7) المصدر نفسه، ص 35.

المجتمع المدني: دراسة نقدية[8]، أن «ظروف الثورات العربية وفاعلية المواطنين والنقاش الدائر اليوم تُعيد المجتمع المدني إلى الواجهة. ولكن بتحدياته الجديدة. فالجميع يَفهم الآن مَحدودية دور ما يُسَمى المنظمات غير الحكومية على أهميتها، وهي التي حاول بعض اليسار السابق في التسعينات أنْ يَختزل تعريف المجتمع المدني فيها. لقد بينت الثورات العربية غير المُنْتَهية أن المجتمع المدني كمجتمع مُواطنين لا يَتبلور بِمَعْزَلٍ عن مسألة الدولة، بل من خلال عملية تفاعل معها»[9].

ربما تَقودنا هذه القراءة إلى إبراز دور الجماعات الافتراضية كَكِيَاناتٍ وهياكل تنظيمية مدنية ناشئة ونابتة في المجتمع، ودور الإنترنت كوسيلة تَواصلية ومُؤسسة احتجاجية جديدة، في الثورات العربية وفي نشأة المجتمع المدني العربي. «لقد ساهم شباب أحزاب المعارضة في الثورات، كما ساهمت فيها الأحزاب نفسها. ولا شك في أن بعض الشباب قد تَلقى تدريبًا على النشاط في قضايا حقوق الإنسان في جمعيات غير حكومية مَدْعومة غربيًا. ولكن هذا لا يُفسر خروج مئات الآلاف والملايين من أبناء الشعب الذين اقتحموا المجال العام بقناعة راسخة لا يُزعزعها الرصاص بأنه آنَ الأوان أنْ يتغير النظام السياسي، وأن عليه أنْ يذهب. والجهود في بناء الديمقراطية ما لَبثت أنْ تَجلّت في صراع وحوار قوى اجتماعية، ونُخَب وأحزاب وتيارات فكرية حول طريقة إدارة الدولة. وهو نقاش لا يَتجاهل قضية الدولة، بل يَضعها في مَرْكَز عملية تَشَكلِ مجتمع مدني حقيقي، إنها عملية بِناء المجال العام الذي يَصنع التقاطُع بين المجتمع والدولة. وهو مجال تَوَسع بفعل النشاط الإعلامي وشبكات التواصل الاجتماعي، وغيرها مما كُتِبَ وقيل فيه الكثير»[10]. وهو مجال عام، أيضًا، يُشكل اللبنة الأساس والأَمْكِنَة الجديدة والفضاءات المتطورة للمجتمع المدني باعتماد الافتراضي أساسًا.

---

(8) بشارة، المجتمع المدني.

(9) المصدر نفسه، ص 12.

(10) المصدر نفسه، ص 13.

ثانيًا: الفضاءات الافتراضية الجديدة للقوى المدنية

أصبح المجتمع – العالم، الشبيه استعارة بالشبكة العنكبوتية[11]، وقوامه الجمعيات المدنية والجماعات الافتراضية، واقعًا فعليًا مُجَسمًا في المجتمع العالمي والعربي مابعد الثورات. وإن لتكنولوجيات المعلومات والاتصال قدرة فائقة على تفعيل دور المجتمع المدني العربي، من خلال توفير فضاءات إضافية افتراضية على الإنترنت، تُساهم في دعم حضور واسع له، وتُطور مُشاركته كمًا وكيفًا في الشبكات الجمعياتية الدولية ومنظمات المجتمع المدني (مثل: منظمة العفو الدولية ومنظمة مناهضة التعذيب والمنظمات الحقوقية الدولية...). فمواقع الواب تُوفر إطارًا لمزيد التعريف بنشاط الجمعيات، ومجالًا مهمًا لدعم حضورها وإشعاعها. ومن خلال ذلك تحقيق إشعاع كل بلد. ويُوجد، اليوم، على شبكة الإنترنت ملايين المواقع وصفحات الواب التي تَخص العمل الجمعياتي، ومُنجَزَة من قبلها. كما أن آلاف المواقع تُنْشَر كل يوم بكل اللغات، موازاة للحركية الكبرى التي يَشهدها النشاط الجمعياتي في العالم عبر المواقع الإلكترونية، بما يُساهم في توسيع وتدعيم إمكانات الاتصال والتواصل بين مُمثلي المجتمع المدني و الأطراف الأخرى المختلفة في كل بلدان العالم عن طريق البريد الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية مثل رسائل «الفيسبوك» وتغريدات «تويتر» واتصالات «السكايب» و«الواتس آب» و«الفايبر»...، وذلك اختصارًا للوقت والمسافات[12].

---

(11) جوهر الجمّوسي، «مفهوم «مجتمع افتراضي»،» في: الموسوعة العربية لعلم الاجتماع: نُخبة من علماء العرب في علم الاجتماع (تونس؛ طرابس؛ القاهرة: الدار العربية للكتاب، 2010)، ص 714-721.

(12) في مستوى آخر من مساهمة التعبيرات الحرة في إيجاد فضاءات افتراضية جديدة للقوى المدنية، وضمن تناولنا مسألة الجمعيات في سياق التحولات الاتصالية والعالمية، تتأكد حاجة المنظمات إلى توظيف التكنولوجيات الرقمية لتطوير عملها الجمعياتي، من خلال تطوير ممارساتها اليومية، وتكثيف تدخلاتها الاجتماعية ونشاطها الإنساني، وربط قنوات الاتصال والتواصل مع منخرطيها عن بُعد، واستقطاب المنخرطين الجُدُد عبر الشبكة. ويُمكن لهذه الجمعيات أنْ تُوظف النظم الإعلامية والإنترنت في إحداث وتحديث بنوك المعطيات المتعلقة بالانخراطات وعناوين الجمعيات في الداخل والخارج، مع الاهتمام بمواقع الواب الراجعة لها بالنظر، وتطويرها باستمرار، حتى تصير أكثر نجاعة وفاعلية في تحركاتها الجماهيرية بأنواعها.

تُمثل المواقع الإلكترونية، في نهاية الأمر، مَساحة رَقْمِية واسعة، تَنْسجها الجمعيات والقوى المدنية ضمن الأطلس الرقمي العالمي، يُعبر فيها ومن خلالها المجتمع عن نفسه ثقافة وفكرًا وفنًا واقتصادًا وسياسة وتراثًا وتاريخًا وحضارة. إنها تعبيرات حرة تَصوغها الأنسجة المدنية المتعددة في إطار العمل الديمقراطي الحر، الذي يَفتح آفاقًا رحبة لجميع الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين في بلدان العالم المختلفة. وتُساهم هذه التعبيرات الحرة في إيجاد فضاءات افتراضية جديدة للقوى المدنية، تَفطنت لها السلطة السياسية في البلدان العربية ماقبل الثورات بشكل مُتأخر نسبيًا، وفي فترات زمنية كان يَصعب معها غَلق مَنافذ التواصل الإلكتروني والفعل الجماهيري الاحتجاجي الواسع عبر وسائط الاتصال.

هذا بدا واضحًا من بدايات الحراك الجماهيري في مصر سنوات قبل الثورة، وتحديدًا خلال عام 2008 عندما نَفذ عمال شركة «غزل المحلة» إضرابًا في السادس من نيسان/ أبريل. فـ «قرر ناشطون على الإنترنت مُساندة إضراب غزل المحلة، وتَبني اقتراح من المعارض البارز مجدي أحمد حسين بأنْ يَمتد الإضراب ليشمل مصر كلها. إحدى صفحات الإضراب على الفيسبوك انضم إليها أكثر من سبعين ألف مُشترك. الرقم كان كبيرًا وغير مُتَوَقع. فمعظم التظاهرات المعارضة لا يَزيد أعداد المشاركين فيها على بضع مئات»[13].

إن هذا الواقع الاحتجاجي الجماهيري الجديد الذي وفرته الإنترنت، وباغت تَوَقعات واستراتيجيات الحُكام العرب في خَنق كل أشكال التحرك الجماهيري، سواءً أكانت هياكل تَمثيلية أم قيادة رَمزية، بَدَأَ يُنبئ بخلق مُعادلة جديدة في تَعبئة الشارع، وعلى الأقل تَعبئة الرأي العام في مرحلة أولى. ففي مصر، مثلًا، «لم يُصدق الأمن ظهور هذا التيار الشبابي المعارض لسياسات الدولة، والذي لا يَتْبَع أحزابًا سياسية ولا تيارات إسلامية كما هو المُعْتاد...»[14]. وكان يوم 6 نيسان/ أبريل 2008 «إنذارًا للنظام باقتراب الثورة عليه، وتَنْبيهًا للجميع أن الإنترنت

---

(13) وائل غنيم، الثورة 2.0: إذا الشعب يومًا أراد الحياة... (القاهرة: دار الشروق، 2012)، ص 65.

(14) المصدر نفسه، ص 67.

أصبح لاعبًا جديدًا في الساحة. كردة فعل على ما حدث، طوّر الجهاز الأمني فرعًا خاصا للإنترنت، وكوّن الحزب الوطني لجنة إلكترونية تَحوي عشرات أو مئات الشباب الذين تَوظفوا مُقابل أجور جيدة، هدفها التأثير على رأي الشباب على الإنترنت عن طريق الكتابة في المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي، ووضع التعليقات المؤيدة للحكومة والحزب على مواقع الأخبار بَدَلًا من تحقيق إصلاحات حقيقية على الأرض»[15].

امتدت الفضاءات الافتراضية الجديدة للقوى المدنية، في كل من تونس ومصر، في بداية عام 2011 لتشمل بلدان عربية أخرى، وأساسًا اليمن وسورية، قبل أنْ تَتدخل عوامل أُخرى في لُعبة الصراع في المنطقة، أساسها تَدخلات قوى دولية وجماعات ذات تَوجهات مُعينة لا علاقة لها بـ«الافتراضي والثورات العربية»، وإنْ كانت وظفت الافتراضي بشكل أو بآخر لتحقيق أهدافها الاستراتيجية الخاصة. ويقول الباحث حمزة مصطفى المصطفى في كتابه **المجال العام الافتراضي في الثورة السورية؛ الخصائص - الاتجاهات- آليات صُنع الرأي العام**[16]: «بعد انطلاق الثورة السورية مُتأثرة بأدوات ووسائل الثورتين المصرية والتونسية، كان من البديهي أنْ يكون لمواقع التواصل الاجتماعي والصفحات الناشرة التي تَبلورت مع بدء الحراك النصيب المهم في التأثير في الحراك... إلا أن الإطار العام المُوسع للصفحات الناشرة، عدا محدودية عدد مُتصفحي الإنترنت في سورية، أديا إلى افتراق بين الحراك الشعبي على الأرض، والفاعلين الرئيسيين في المجال العام الافتراضي بداية الثورة. ونتيجة استمرارية الاحتجاجات وتَوَسعها جغرافيًا وعدديًا لجهة المنخرطين فيها، كان من الطبيعي أنْ تُفرز بُؤَر الاحتجاجات قيادة محلية أَخذت على عاتقها تَنظيم الحراك ونَقل معطياته الإعلامية عبر «اليوتيوب» أو على مواقع الصفحات الناشرة لتنقل إلى وسائل الإعلام وفق حركة دائرية لِيُعاد ضَخها كرموز جديدة في المجتمع»[17].

---

(15) غنيم، ص 66.

(16) حمزة مصطفى المصطفى، **المجال العام الافتراضي في الثورة السورية: الخصائص - الاتجاهات - آليات صنع الرأي العام** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

(17) المصدر نفسه، ص 145.

في ما يتعلق بطريقة تَشكل القادة المحليين ضمن الفضاءات الافتراضية الجديدة للقوى المدنية، وأساسها الإنترنت والشباب، يَرى المصطفى أن «العفوية» حكمت الحراك الشعبي كَسِمَةٍ رئيسة في بداية تَبلوره، وأنه «ضمن هذا التنسيق الوظيفي للشباب المُحتج قامت هذه المجموعات بإنشاء صفحات لها على الفيسبوك، لضخ المعلومة القادمة من قلب الحدث وبصورة مباشرة، فكانت هذه الصفحات هي الجناح الإعلامي لهذه المجموعات التي سَمّتْ نَفسها «تَنسيقيات»، وقرنت كل تَنسيقية اسمها باسم الحي أو البلدة أو المحافظة»[18].

في تَناوله للفضاءات الافتراضية الجديدة للقوى المدنية في «الثورة السورية»، يُضيف المصطفى: «قُبَيْلَ انطلاق الثورة في سورية، وَجدت صفحات افتراضية مُناوئة للنظام الحاكم كصفحة «الثورة السورية» التي أُنشئت في 18 كانون الثاني/ يناير 2011، بعد نجاح الثورة المصرية، وشبكة «شام» التي انطلقت بداية آذار/ مارس، وتَمَوْضَعَ فريق عمل هذه الصفحات في الخارج. وضَمت بقسمها الأكبر عَوائل المُبْعَدين السياسيين الذين يَنتمون إلى التيار الإسلامي. مع انطلاق الثورة وانعدام وجود حَيزٍ واقعي، وَجد الناشطون في سورية في الفضاء الافتراضي ملاذًا لنقل وقائع احتجاجاتهم وقيمهم السياسية في غياب قوى سياسية مُعارِضة مُنظمة قادرة على تأطير الحراك الشعبي على الأرض. ازداد الزخم الثوري وازداد تَضييق النظام على المعلومة، غاب الناقل الميداني وحَل الناشط الافتراضي وانتقل بَعدها من مرحلة النقل والتغطية إلى صُنع الحدث وتَنظيمه وتَوجيه الجمهور. ونَظَرًا إلى أحوال وسائل الاتصال وطبيعتها في الداخل السوري وغياب المجال العام لتداول النقاشات السياسية، بَرز دور المُغْتَرِبين السوريين، إذ إن سُهولة وُلوجهم إلى شبكة الإنترنت مَكّنتهم من إيجاد الهيئات والتنظيمات الافتراضية التي احتضن بعضها نقاشات الداخل. وغَدَتْ هذه الصفحات ناقلة للخبر.. صانعة للقيم.. ناشرة لها»[19].

هكذا، كان أمر نشأة الفضاءات الافتراضية الجديدة، وانتقال الناشط

(18) المصطفى، ص 146.

(19) المصدر نفسه، ص 164-165.

الافتراضي من مرحلة النقل والتغطية عبر الإنترنت وتَجاوز رقابة الأنظمة الحاكمة إلى مرحلة صُنع الحدث وتَنظيمه وتَوجيه الجمهور. أما في تونس، ومن خلال ما ورد في قراءة المؤرخ الهادي التيمومي للدور البارز الذي اضطلعت به تكنولوجيات المعلوماتية (الفضائيات التلفزيونية مثل القناة القطرية «الجزيرة» أو القناة الفرنسية «فرانس24»، خصوصًا المواقع الاجتماعية مثل «الفيسبوك») في الثورة التونسية ضمن كتابه تونس في التاريخ من جديد 14 جانفي 2011، فإن نظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي وَجد صُعوبة بالغة في تَعطيل هذه «الأسلحة الافتراضية المُوَجهة ضده، لأنه يَصعب تقنيًا تَعطيل مواقع الاتصال هذه، وكانت وراءها شركات أميركية عملاقة وذات نُفوذ، ولأن أي مَنع لأية وسيلة اتصال معلوماتية من شأنه تَعطيل الاقتصاد والحياة في البلاد بصفة عامة»[20].

اكتسبت الفضاءات الافتراضية الجديدة للقوى المدنية قاعدة جماهيرية شعبية واسعة في المجتمع المحلي، ومشروعية دولية كاسِحة لكل الجغرافيات، كاسِرة كل الأنظمة الحاكمة والقوى السياسية كلها التي قد تُفكر في، قبل أنْ تسعى إلى، تعطيل مسار الافتراضي في الحراك الاجتماعي ماقبل الثورة التونسية والثورات العربية، وحاضرًا، ومستقبلًا بالتأكيد. فما حدث في تونس، في موفى عام 2010 وبداية عام 2011، كان فيه دور رئيس للتكنولوجيا والإنترنت، وتحديدًا مواقع التواصل الاجتماعي، باعتبارها المحرك الرئيس لفعل الثورة محليًا ودوليًا. تَحولت هذه المواقع أو الشبكات الاجتماعية إلى قنوات إعلامية تَتجاوز آليات الرقابة وحدود الإعلام التقليدي وتبعيته للسلطة الحاكمة. كما تَحولت إلى فضاءات وأماكن افتراضية للاجتماع والتنظيم والتخطيط. ويَتم اختصارها بـ «التويتر» و«الفيسبوك» و«اليوتيوب». وتُوجد آلاف المواقع التي تعتمد أسلوب هذه المواقع الشهيرة نفسه.

يَرى المصطفى أيضًا[21]: «إن مُحاربة الأنظمة الاستبدادية والتضييق عليها

---

(20) الهادي التيمومي، تونس في التاريخ من جديد: 14 جانفي 2011، كراس الأنوار. أحداث؛ 9 (تونس: دار محمد علي الحامي للنشر، 2011)، ص 3-6.

(21) المصطفى، المجال العام الافتراضي.

ومَنعها من الوجود مَيدانيًا لتغطية الاحتجاجات، أدى إلى اعتمادها على مَصادر أُخرى تَستعيض فيه من حالة غيابها. هُنا، بَرز دور وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، يوتيوب)، لكن هذا الدور اختلف تأثيره بحسب الأحوال الموضوعية وخصوصية الثورات العربية في كل بلد وبحسب درجات الاستبداد في هذه الأنظمة. فخلال الثورة التونسية مُنِعَتْ القنوات الإعلامية من تغطية الاحتجاجات منذ بدايتها في سيدي بوزيد في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2011، فاستعاض منها الناشطون بتقنية اليوتيوب التي ساهم الفيسبوك في نشرها وبالتالي تعميمها عبر القنوات الإعلامية العربية وأبرزها الجزيرة، وفرانس24. وفي الثورة المصرية، وعلى الرغم من قرار المنع الذي اتخذته السلطات المصرية خلال الثورة، تَمَوْضَعَتْ الاحتجاجات في نقاط مُحددة كميدان التحرير في القاهرة، أو مسجد القائد إبراهيم في الإسكندرية، الأمر الذي مَكن القنوات الإعلامية من نقل الحدث بطرائق غير رسمية من خلال تقنية البث المباشر المَوْضِعِي، في حين تَم نَقْل الحوادث، ولا سيما حوادث إطلاق النار ودَهْسِ المُحْتَجين وِفْقَ الطريقة ذاتها في الثورة التونسية من خلال تقنية اليوتيوب وصفحات الفيسبوك والشبكات التعبيرية (كلنا خالد سعيد، ثورة الغضب، شبكة الرصد). وتَمَاثَلَتْ الحالة اليمنية مع الحالة المصرية. أما في الثورة الليبية، فقد ساهم وُجود مَناطق مُحَررَة خارج سيطرة نظام «القذافي» كما في حالة «بنغازي» في تَمَكن المُراسلين من نقل الحدث وتغطيته ميدانيًا»[22].

يُفْرِدُ الباحث المصطفى لرصد الثورة السورية وقراءتها وتحليلها، مُبرزًا خلقها لمجالات وفضاءات افتراضية وآليات رقمية تَتحكم بها القوى المدنية. ويُحَوْصِلُ ذلك عند مُقارنتها بالثورات العربية الأخرى، بقوله: «افْترقت الحالة السورية عن الثورات العربية الأخرى على الرغم من التقاطعات العديدة، وأبرزها المنع الإعلامي من قِبَلِ الحكومة السورية واللجوء إلى وسائل التواصل الاجتماعي لتغطية الحوادث. لكن الحيز الافتراضي في سورية لم تَقتصر مهمته على نَقل الحدث وتَغطيته فحسب، بل أضحى مُجتمعًا تَدور فيه النقاشات وتَنقسم الأفكار، وبالتالي أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي لا تُمثل وسيلة اتصال

(22) المصطفى، ص 163-164.

فحسب، وإنما فضاءً يَجتمع فيه الشباب من دُون الحاجة إلى تَرخيص ويَتبادلون وجهات النظر المختلفة في الشأن العام. وما يُميز الحالة السورية أيضًا، أن هذا الفضاء أضحى المكان الوحيد خارج سيطرة الدولة بعدما مَنعت مَنْهَجَة العُنف إنتاج اعتصامات أو حَيزٍ عام واقعي يُمكن أنْ تَنتج منه التفاعلات مُباشرة، ويَصنع الأدبيات والرموز السياسية كما حصل في ميدان التحرير في مصر، والاعتصامات النقابية في تونس العاصمة، أو في ساحة التغيير في اليمن. أمام هذا الواقع كان لا بُد من تَوَافُر وسط داعم للثورة وحَيزٍ تُتَبَادَلُ فيه التفاعلات بحرية ومن دون رقابة، ويَتميز بسرعة في نقل المعلومة وطريقة الاستجابة؛ فكان هذا الحَيز هو وسائل التواصل الاجتماعي وبخاصة الفيسبوك»[23].

بعد عرضنا أبرز مَحطات التلاقُح بين الافتراضي والثورات العربية، وما نَشأ من فضاءات افتراضية جديدة وآليات رقمية (على غرار المُدونات، وصفحات «الفيسبوك»، و«تغريدات» «تويتر»، و«فيديوات» «يوتيوب»، التي أججت الاحتجاجات في تونس ومصر) تَتحكم بها القوى المدنية والجماعات الافتراضية لإنتاج الاحتجاج والتملص من رقابة الأنظمة العربية الحاكمة وإنتاج القوة ونقلها وإعادة توزيعها، وبالتالي تَكَثف دور الإنترنت في نشأة المجتمع المدني العربي، تَبرز إحصاءات وأرقام على مستوى بلدان العالم، تُجَسمُ هذه القوة المدنية الناشئة عبر الإنترنت ومن خلالها، وتَحمل في داخلها أكثر من دلالة ورَمْزية. فنسبة 47 في المئة من مُستخدمي الشبكة الاجتماعية «فيسبوك» في العالم هُم من النساء، ومُعدل سن مستخدمي هذه الشبكة لا يَتجاوز 40 عامًا، ما يُفسر حركيتها الكبيرة، حيث يوضع يَوميًا وضع 2.7 مليون ضَغطة لزر الإعجاب. وإلى جانب «فيسبوك»، يَفرض «تويتر» حضوره الواسع ضمن شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية، حيث تَجاوز 200 مليون مُستخدم نَاشِط شهريًا، يَبلغ مُعدل أعمارهم 37 عامًا. ويَتقدم لينكدان (Linkedin) بسرعة مَلحوظة، إذْ بَلغ عدد مُستخدميه 200 مليون مُستخدم، مُعدل أعمارهم 44 عامًا[24].

---

(23) المصطفى، ص 164.

(24) انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.pingdom.com>، 10 كانون الثاني/ يناير 2013، ص 4-5.

تَحولت القوة، بفضل الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية ومن خلال مُعدلات أعمار مُستخدميها، إلى القوى المدنية، وتحديدًا إلى الشباب الذي يُنتج القوة ويُعيد توزيع القوة والنفوذ بينه وبين الجمعيات والأحزاب السياسية والمؤسسات الحاكمة في البلدان العربية، كما في بلدان العالم كلها.

صار لمواقع التواصل الاجتماعي مكانة خاصة كمفهوم ونوع وطبيعة، ولم تَعُدْ تَقتصر على موقع إلكتروني مُحدد. لذلك، تَقوم الحكومات بِحَجْبِها لخطورتها. هذا ما فعلته، مثلًا، السلطة التونسية المُنْحَلة[25] حين سيطر الشباب عبر شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية، على مساحة افتراضية حرة غير قابلة للمراقَبة والمعاقَبة. جندت السلطة عيونها الافتراضية كلها، وتشريعاتها القانونية، وآليات الحجب الإلكتروني، لإسْكات الأصوات الحرة، وتَلْجيم الأَفْوَاه: أَفْواه البشر، وأَفْواه الإلكترونيين، وأَفْواه الإلكتروني بحد ذاته. وكلما زادت السلطة في مُراقبتها ومُعاقبتها لأصحاب هذه المواقع الإلكترونية، زاد اتساع رُقْعة الاحتجاج الافتراضي حتى سَقط النظام الحاكم وهو يَصيح بصوت بن علي، في آخر خطاب له مساء 13 جانفي 2011، وبشكل موازٍ لمقولة: «لا رئاسة مدى الحياة»، «لا مجال لغلق أي موقع إلكتروني، بما في ذلك Youtube». هذا الموقع الاجتماعي للتواصل الإلكتروني الذي كان هاجسًا مُرعبًا بالنسبة إليه، ما جعله يَتنازل تحت ضغط الشارع فيفتحه لعامة الناس في لحظات انهيار نظامه. خلف الحاجز الإعلامي الحديدي لنظام بن علي، كان ناشطو الإنترنت يُؤسسون مُدونات ومجموعات على فيسبوك وقوائم وقنوات إخبارية على تويتر، وأسماء وَهْمِية ومُستعارة حتى لا يَتوقف البث لحظة بلحظة لما يَجري في تونس، بمُدُنها وقُراها المختلفة.

تَشكلت مجموعات ناشطة على الإنترنت، تُعْرَفُ باسم «هاكتيفست» (Hacktivists)، وهو أي شخص يَجمع بين تكنولوجيات المعلومات والقرصنة الرقمية والنشاط السياسي، تَولت دعم نشر وثائق «ويكيلكس»، وشَنت عمليات قرصنة انتقامية ضد المواقع التي حَجَبَتْ خدمات الاستضافة والتمويل. ومن

(25) أسقط الشعب التونسي في 14 كانون الثاني/ يناير 2011 نظام حكم الرئيس زين العابدين بن علي الذي انطلق في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987.

أبرزها مجموعة «المجهولون» (Anonymous)، التي بادرت بالتواصل مع من بَدأ بنشر أخبار (تويتات) الاحتجاجات من داخل تونس عن طريق موقع «تويتر». وعند تَكَون فريق في الداخل، وآخر في الخارج، أطلق «المجهولون» (أنونيموس) عملية بعنوان «عملية تونس»[26]، هدفها لَفْتِ أنظار الإعلام العالمي إلى ما يَحدث داخل تونس. وتتضمن هذه العملية مُهاجمة مواقع حكومية تونسية، ونَشر الصور ومقاطع الفيديو المُسَربة من داخل تونس، إضافة إلى رصد وسائل الإعلام عن طريق إنشاء موقع إلكتروني يَنشر بيانات المجموعة، ويُوَثق الأخبار التي تكتبها الصحافة عن حوادث تونس، مع حوادث قناة محادثة (دردشة IRC)، يَجتمع فيها مئات الناشطين يَتكلمون في الوقت نفسه ويُناقشون الوضع والأهداف والنتائج. وشَكلت قناة المحادثة هذه فضاءً افتراضيًا جديدًا للقوى المدنية التي لم يَكُنْ بإمكانها مُطْلَقًا تنظيم اجتماع جماهيري لمجموعة أشخاص في أي موقع من أرض تونس، إلا بشكل سري للغاية، عادة تكون أجهزة الأمن والاستخبارات أول من يَعلم بسريته قبل الأشخاص المدعوين إليه. وبعد نجاح «المجهولون» (أنونيموس) في «عملية تونس» بإيقاف 13 موقعًا تونسيًا من أهم المواقع الحكومية، بدأ خبرها وأخبار الاحتجاجات في تونس بالانتشار إعلاميًا. وكان الناشطون يُتابعون بشغف المئات من وسائل الإعلام العالمية ليُشاهدوا ما فعلوه بالنظام التونسي الحاكم المنيع لعقود. وفي 4 [كانون الثاني/ يناير] جانفي 2011، أذاعت قناة «الجزيرة»، وعدد من المواقع الإخبارية، الخبر. وبعدها، قامت جريدة لوموند (*Le Monde*) الفرنسية، وهي من أبرز الصحف الإعلامية الفرنسية وعَدُوة نظام بن علي، بذكر الخبر، لتتهافت المواقع والقنوات التلفزيونية غير الحكومية على ما بَقي من تَداعيات الخبر من دون أدنى فكرة عما يَحصل على أرض الواقع حقيقةً.

وَظفت الفضاءات الافتراضية الجديدة للقوى المدنية، بشكل خاص، أجهزة الهاتف الجوال الذكية المُتطورة باستمرار، وشبكة الإنترنت، لتوثيق الحدث الاحتجاجي والثوري، ولنقله مباشرة إلى الآخر في تونس والخارج. وهذا ما

(26) تمت هذه العملية الإلكترونية قبل الثورة، وتحديدًا في 2 كانون الثاني/ يناير 2011.

اعتمده أبرز القنوات التلفزيونية العالمية في مادتها الإعلامية المَبْثوثة والمنشورة، وهي القنوات التي كانت السلطات التونسية الحاكمة تَمْنَعُها من الوصول إلى موقع الحوادث لنقل الصدامات بين المواطنين وأجهزة الأمن. تَمكنت الفضاءات الافتراضية المُتحركة، والمَفتوحة على المواطن مُباشرة وعلى العالم كله وعلى قنوات الإعلام العالمية، من نَقل صور قَنْصِ المواطنين المُحْتَجين في الرأس والصدر، ونَقل مقاطع فيديو من داخل المُستشفيات لنساء يَصْرُخْنَ ولممرضات يَبْكِينَ على أطفال سَقطوا في الاحتجاجات. ساهمت هذه المشاهد في الضغط على وسائل الإعلام العالمية، وجماعات حقوق الإنسان التي تَحركت بعد أيام من بدء الاحتجاجات ونَقْل الصور والفيديوات، لتُمارس سُلطتها المدنية في الدفاع عن الإنسان التونسي.

أَضْفَتْ التحركات الدولية على الاحتجاجات الشعبية التونسية طابع الرسمية، وأصبحت بعدها محل تعليق وتحليل المسؤولين الحكوميين والمعارضين، بين مُؤَيد ومُعارِض. ما أدى إلى حال من الانفجار الداخلي والخارجي من خلال انضمام نقابات[27] واتحادات[28] وأحزاب[29] إلى الاحتجاجات الشعبية، وتَنظيم وقفات احتجاجية في عواصم عالمية، أمام السفارات التونسية[30]، ونشر بيانات لمنظمات دولية تَنتقد مواقف الحكومة التونسية. ساهم هذا الضغط في إخراج الأمور عن سيطرة الحكومة. وتحت ضغط قوى المجتمع المدني، وفضاءاتها الافتراضية الجديدة، تَخَبطَ ما يُسمى «إعلام العالم الحر» فترة طويلة قبل أنْ يَرْضَخَ للتغير الجديد في طريقة وصول المعلومة عن طريق «تويتر» و«فيسبوك». فظل لفترة صامتًا، يُحاول أنْ يَجد التعريف الصحيح للصدقية والموضوعية في ظل وكالات أنباء عالمية أضحت مُتَرَهلَة وبَطيئة، مُقارَنة بقنوات «تويتر» و«فيسبوك»، وغيرها من وسائط الاتصال الرقمي التي غيرت مفهوم نَقل الخبر

---

(27) الاتحاد العام التونسي للشغل بكل هياكله الوطنية والجهوية والمحلية المنتشرة في مناطق الجمهورية التونسية المختلفة.

(28) عمادة المحامين التونسيين، ونقابة الصحفيين التونسيين، مثلًا.

(29) في مقدمتها الحزب الديمقراطي التقدمي، وحزب العامل التونسي.

(30) ولا سيما في باريس وكندا وبون وبروكسال وروما...

والمعلومة، وطَرحت تَساؤلات عن مدى حاجة المجتمعات الجديدة لوكالات الأنباء، باعتبارها بقيت عقودًا طويلة تَحتكر الإعلام وتَغطية الحوادث بأنواعها في مَواقع العالم المُختلفة.

هذا الوعي بخطورة المواقع الإلكترونية جعل نظام الحكم في تونس يُتابعها بدقة، باعتبارها فضاءات افتراضية سريعة النشر بقدرات رهيبة، لا يُمكن معها لأي شكل من أشكال الرقابة أن يُسايِر نَسَقَها المباغت. لكن الصدمة الكبرى التي تعرض لها النظام الحاكم أتت من مَوقع «ويكيليكس» الذي كان له دور واضح في ما حصل في الداخل التونسي، على الرغم من انحصار دوره، في الأصل، في هز الصورة المستقرة للنظام في الخارج، لأن مُعظم ما نشره ما كان جديدًا على التونسيين بقدر ما كان جديدًا على الإعلام العالمي.

حقق موقع «ويكيليكس» سَبْقَيْنِ أساسيْن قياسًا على أعمال تسريب سابقة ذات طابع سياسي شهدها عدد من بلدان العالم. أول هذين السبْقَيْن: الكم الهائل من الأوراق المُسربة والسهولة النسبية لعملية التسريب، فهذه كانت أول عملية تسريب كُبرى تَحْصُل في عصر المعلوماتية والإنترنت، أثارت تساؤلًا في شأن ما إذا كان من المُمْكن، في العصر التكنولوجي الحالي، الإبقاء على المعلومات سرية في ملايين الأوراق الحكومية الأميركية غير المخصصة للاطلاع العام، والموجودة في الإنترنت للتداول الخاص بين مئات الآلاف ممن يَحق لهم الوصول إليها (تَوسعت القائمة إلى 3 ملايين شخص في عهد جورج بوش الابن). طَرَحَتْ هذه المعضلة على بساط الحديث من جديد موضوع الشفافية والسرية في عصر انفجار المعلومات. إذ أحيت تَسريبات ويكيليكس بحث حرية الإعلام ودور الصحافة الذي يُراوح بين التقصي وتحميل المسؤولية من جهة، وخدمة الأغراض السياسية والإثارة من جهة أخرى. أما السبق الثاني الذي أنجزه موقع ويكيليكس فهو أنه «قدم هدف التسريب على أُسُس مبدئية موضوعًا أساسًا له، لم يهدف إلى فضح حالة معينة بالتحديد. لم تكن الحالات المتشابهة غائبة، لكن موقع ويكيليكس يَطرح نفسه أكثر من حالة، بل صيغة لمنظمة دائمة تتعلق أهدافها ومبادؤها بالسعي الدائم إلى كشف الحقائق وإماطة اللثام عن

أسرار السلطات للجمهور من أجل ما يَراه الموقع شلًا لقدرة هذه السلطات على التآمر»[31].

في سياق هذا الواقع المعلوماتي التسريبي الجديد، ونشأة الفضاءات الافتراضية الجديدة للقوى المدنية، وبعد نشر موقع «ويكيليكس»، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2010، برقية للخارجية الأميركية بعنوان «الفساد في الحكومة التونسية: ما هو لك هو لي»، وتَبين فساد الحكومة أمام العالم كله، وانكشاف تَسلط وفساد عائلة بن علي وزوجته وعائلتها، قامت السلطات التونسية بِحَجْبِ موقع «ويكيليكس» وكل موقع آخر ينشر وثائق «ويكيليكس»[32]. فتَسَربَ خبر الحَجْب كدليل على صحة الوثيقة وخطورتها، وانطلق تَهافُت الجميع على قراءة محتوى الوثيقة أينما نُشرت عبر الإنترنت. وبَدأت الاضطرابات بعد حَرْقِ «البوعزيزي» نفسه في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010. وانتشر، في هذه الأثناء، خبر حَجْب المواقع وأنباء متناثرة عن الاضطرابات في سيدي بوزيد ثم القصرين، حتى وصل الأمر إلى اللاعب وراء الكواليس في حوادث تونس، أي «ناشطو الإنترنت» الذين كشفوا للإعلام العالمي فساد نظام يُروج عن ازدهار تونس وحكمة حكومتها ودعمها للحريات، فتم اختصاره في وثيقة «ويكيليكس» بما حوته من غرائب عائلة تَحْكُمُ وطنًا.

يُعتبر موقع «ويكيليكس» ظاهرة تَختصر بدايات الافتراضي في الثورات العربية، وتُبرز دور الإنترنت في نشأة المجتمع المدني العربي، حينما كانت من أُولى المواقع التي نشرت المَسْكوت عنه سياسيًا والفساد المالي للأنظمة العربية. «وهذه الظاهرة لا تقتصر على ويكيليكس، بل تَشمل المواقع المُماثلة التي انبثقت منه أو من خارجه. ويَطرح افتراض أن ويكيليكس ظاهرة، ضرورة النظر في عدد من الأمور: البيئة الحاضنة والسياق التاريخي والمعنى الاجتماعي والسياسي.

---

(31) ظاهرة ويكيليكس: جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي، تنسيق وتحرير هدى حوا (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 24.

(32) قامت السلطات التونسية، مثلًا، بحجب موقع جريدة الأخبار اللبنانية (4 كانون الثاني/ يناير 2011) لنشرها بعض المعلومات من وثيقة «ويكيلكس».

لا شك في أن البيئة الافتراضية هي الحاضن الأساس، واسمه المُركب الذي يجمع كلمة «ويكي» للدلالة على تصنيف المصدر المفتوح وكلمة «ليكس» المرادفة للتسريب، يُعطي أهمية للمصدر المفتوح في عالم الإنترنت، مع أن موقع ويكيليكس تحول عن ذلك في وقت لاحق. في الواقع، كان من الصعب تَصَور حالة ويكيليكسية من دون ثقافة الإنترنت وما تُشيعه من حق الوصول إلى المعلومة والشفافية اللذَيْن أصبحا بواسطة هذه الوسيلة مُمْكِنَيْن أكثر من أي وقت سابق، وكذلك من دون ثقافة المصدر المفتوح التي تتخطى المعلومة في اتجاه التفاعل والعمل الجمعي. ولم تَنشأ ظاهرة ويكيليكس من العالم الافتراضي صدفة، بل إن لها تاريخًا، وجاءت نِتاج عقود من العمل التعاوني بين الأشخاص المعروفين بالمتسللين (Hackers)، والعاملين على تطبيق «قرصنة» الكمبيوتر لأسباب سياسية، استنادًا إلى المبدأ القائل إن اكتناز المعلومات شر، وعند الحاجة، وتحت ضغط السلطات الرسمية، جاء لنجدتها عشرات الآلاف من أمثال هذه العقول لاحتضان الموقع»[33].

ساهم «ناشطو الإنترنت»[34]، عبر الفضاءات الافتراضية الجديدة للقوى المدنية، ومن خلال قرصنة الحاسوب لأسباب سياسية، في أداء دور حاسم في قيادة ثورة تونس، في غياب قوى سياسية فاعلة وقائدة للحراك الجماهيري. فـ «التويتر»[35]، مثلًا، اسْتُثمِر في المرحلة الأولى للاتصال بالتونسيين في الداخل،

(33) ظاهرة ويكيليكس، ص 24-25.

(34) من بين أبرز الفاعلين على شبكة «تويتر»، المُدون والناشط الحقوقي التونسي «سليم عمامو» <https://twitter.com/slim404>، الذي اعتقله أجهزة النظام الحاكم في 6 كانون الثاني/ يناير 2011 في أثر اندلاع حوادث الثورة بتهمة إنتمائه إلى مجموعة «أنونيموس» التي مارست القرصنة الإلكترونية ضد مواقع الحكومة التونسية، وأُفرج عنه في 13 كانون الثاني/ يناير 2011 قبل سُقوط النظام بيوم واحد. ثُم تم تعيين سليم عمامو كاتب دولة (وزير دولة) مكلف بالشباب لدى وزير الشباب والرياضة والطفولة في الحكومة الأولى بعد الثورة إلى حد 25 أيار/ مايو 2011 تاريخ استقالته.

(35) (Twitter) هو ثاني أشهر مواقع ما يُعرف بالتواصل الاجتماعي (Social Networking Websites) بعد «فيسبوك». يستطيع مستخدموه نشر نص (تويت/ تغريدة) مُكون من 144 حرف إنكليزي. وهناك يدعو إلى التدوين الجزئي (Micro Blogging). وفي بداية حوادث ثورة تونس، كان «تويتر» الفاعل الأساس، وليس «الفيسبوك»، ولا حتى «ويكيليكس».

ودعوتهم للانضمام إلى مجموعات عالمية قدمت خبرتها في الاحتجاجات والدعاية الإعلامية الاحترافية. وهو ما يُثير أكثر من تساؤل عن هُوية هذه الأطراف الخارجية، وعمن حركها ويُحركها، وعن أهدافها الحقيقية ما دامت بقيت خفية الاسم. وهذا الدور أَغْفَلَتْهُ وسائل الإعلام، واستخدم في المرحلة الثانية لتسريب الأخبار لحظة بلحظة إلى العالم، وإلى قنوات الإعلام العالمية.

اقتصرت إذًا التحركات، في بداية الأمر، على دعوات عن طريق «تويتر» لبعض الناشطين والأشخاص العاديين للانضمام إلى ناشطين مَجْهولين، وتكوين مجموعة إلكترونية تَدعم المُحتجين. فعموم الناس لا يَعلمون شيئًا عما يَجري على الإنترنت، على الرغم من تَفاعل مئات الشباب وتَطوعهم للمساعدة افتراضيًا. وعند اشتداد الاحتجاجات، تم نشر رسائل (تويتات/ تَغْريدات) عن طريق «تويتر» لكيفية التعامل مع الغازات المسيلة للدموع، وكيفية كسب تعاطف قوات الجيش. واستخدم أيضًا في نشر مواقع القناصة الذين استهدفوا المحتجين، ودعوات للتبرع بالدم، وأماكن الاشتباكات الدامية، وأسماء المعتقَلين. ووصل عدد رسائل «التويتر» (التويتات) التي نُشرت في «تونس» أو «سيدي بوزيد» أو «عملية تونس» (#tunisia - #sidibouzid - #optunisia) إلى 28 رسالة في الثانية الواحدة. وبعد ظهور خبر هروب الرئيس «بن علي»، كان عدد الرسائل منذ بداية الحوادث بلغ 196000 رسالة لحائط (#tunisia)، و103000 رسالة لحائط (#sidibouzid). كما بلغ العدد الإجمالي للرسائل التي تناولت تونس 329 مليون رسالة، وصلت إلى 26 مليون مستخدم[36]، ساهم ببث الرسائل وإعادة نشرها 50000 مُستخدم لشبكة «تويتر»[37].

إلى جانب «تويتر» كفضاء افتراضي جديد للقوى المدنية، شَكل «فيسبوك» ساحة للتأييد الشعبي العالمي بشكل عام، والعربي بشكل خاص، إضافة إلى

(36) هذا العدد لا يشمل الأشخاص الذين تلقوا الخبر من الإعلام أو «الفيسبوك»، بل الأشخاص الذين وصلهم الخبر عن طريق حساب «تويتر» خاص بهم.

(37) نشر موقع تويتر هذه الإحصاءات والأرقام خلال [كانون الثاني/ يناير] جانفي 2011 على شبكة الإنترنت، وأخذتها عنه وكالات الأنباء العالمية.

مُساهمته في تجميع وسائل الدعاية والإعلام ونشر الأخبار. وهناك من يُشير إلى دوره، أيضًا، في تنظيم بعض الاحتجاجات التي خَلَتْ من الألوان الحزبية، واتسمت بالعفوية وعدم الانتماء، بفضل تنامي عدد مُستخدمي «الفيسبوك» في تونس، حيث تَجاوز 4.4 مليون صاحب حساب «فيسبوك» في موفى شهر [أيار/مايو] ماي 2014، مُعظمهم من الشباب[38]. إضافة إلى 5.7 مليون مُستخدم لشبكة الإنترنت من مجموع 10 ملايين و800 ألف ساكن، و1.608 مليون اشتراك بشبكة الإنترنت كلها تقريبًا ذات سعة عالية في تشرين الأول/أكتوبر 2014. كان عدد مُستخدمي الإنترنت في تونس في عام 2010 حين انطلقت الثورة 3.9 مليون مُستخدم، بمعدل 36.8 مُستخدم لكل 100 ساكن. وكان عدد الاشتراكات بشبكة الإنترنت 636 ألف اشتراك، 90.3 في المئة منها ذات سعة عالية[39].

وَجَدَ الفضاء الافتراضي «فيسبوك» و«تويتر»، إلى جانبه خلال فترة الثورة فضاءً آخر أكثر تَخَصصًا في «فيديوات» الثورة، هو موقع «يوتيوب». وكان أهم وسيلة لنقل صور الاحتجاجات إلى الخارج، ومحاربة الدعاية الحكومية (البروباغندا)، والرد عليها. فأصبح تلفزيونًا رسميًا للثورة الشعبية، حيث وضع داخله أكثر من ثلاثة آلاف فيديو يحمل سمة «سيدي بوزيد sidibouzid»، المدينة التي انطلقت منها شرارة الاحتجاجات[40].

سَنُحاول، في سياق هذه الفضاءات الافتراضية الرقمية للمجتمع المدني، أن نعرض بعضًا منها. إذ أسس سامي بن غريب، وهو تونسي مُقيم في ألمانيا،

---

(38) قام الآلاف من مستخدمي المواقع الاجتماعية بتغيير صور جدرانهم وملفاتهم الشخصية إلى العلم التونسي، تعبيرًا منهم عن دعمهم المعنوي للمحتجين، وتعاطفهم معهم.

(39) الجمهورية التونسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، الإدارة العامة للاقتصاد الرقمي والاستثمار والإحصاء، «تطور أبرز المؤشرات الإحصائية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال (معطيات شهر جانفي 2014)،» آذار/مارس 2014. <http//www.mincom.tn>.

(40) العدد أكثر من ذلك بكثير، لأن هناك عددًا من السمات غير «سيدي بوزيد»، نشر ضمنها مئات مقاطع الفيديو. ويكفي زيارة موقع «يوتيوب» للتأكد من ذلك.

مُدَونَة «نواة» (nawaat.org) لجمع ونشر الأخبار، التي أصبحت، إضافة إلى مواقع وصفحات إلكترونية أخرى شهيرة[41]، من المصادر المُهمة لوكالات الأنباء العالمية وللمُتابعين.

كما أسس 16 ناشطًا على الإنترنت داخل تونس مجموعة «SBZ NEWS»، التي اعتُبرت أقوى مَصدرًا للأخبار من داخل تونس. وكانوا يَستخدمون «البْرُوكْسِيَات» (Proxis) المُشفرة، و«الشبكة الافتراضية الخاصة» (VPN) كبرامج - tor - ultrasurf ssltunnel، ليتصلوا بالإنترنت مهما أُغْلِقَتْ المَنافذ المُؤَديَة إليها. وهي تقنيات تَمَرسَ مُعظم الشباب في استخدامها داخل الدول التي تعتمد سياسة الحجب أداةً لـ «حماية عقل المواطن من أي انحراف».

إن «البْرُوكْسِي» تَطبيق يُركّب على خوادم تُسمى «خوادم البروكسي». ويعتمد عليه مُزودو الخدمة كوسيط بين المستخدمين والإنترنت، حيث يُساهم في توفير الحماية والسرعة والأمان، فضلًا عن عَزله للشبكة عن الشبكة الخارجية العالمية. وتَعتمد كل دولة تقريبًا (أو مُزود خدمة) على «بروكسي» مُعين. فماذا لو قام أي مُستخدم بتغيير هذا «البروكسي» إلى «بروكسي» دولة أخرى؟ لا شك في أن هذا المُستخدم سيتمتع بخصوصية وأمان تامين في أثناء تَصفحه الإنترنت، لأنه سيأخذ «عنوان الإنترنت» تابع لدولة أخرى. وبالتالي، سيتغير موقعه وهُويته على الإنترنت بحسب هذا «البروكسي» المُستخدَم، فيستطيع حينها فتح أي مَوقع إلكتروني مَحجوب من سلطة الرقابة. وكانت آلية

---

(41) يُمكن أن نذكر من بين أبرز المواقع وصفحات «الفيسبوك» التي كان لها مساهمة ملحوظة في ثورة تونس، مجموع عشرة مواقع تقريبًا:
<http://www.facebook.com/touwenssa> (Tunisia _ تونس _ Tunisie);
<http://www.facebook.com/MoochNormal> (الشارع السياسي التونسي);
<http://www.facebook.com/mayfootekchay> (www.mayfootekchay.com);
<http://www.facebook.com/Revolution.Tunisie> (La Révolution Tunisienne | الثورة التونسية);
<http://www.facebook.com/ebtasem> (ابتسم كثيرًا فأنت لست من سيدي بوزيد);
<http://www.facebook.com/koooratunisie> (kooora Tunisie);
<https://www.facebook.com/ba7dhek.fi.devoir> (ba7dhek fi devoir);
<https://www.facebook.com/TuNisiE-%E2%84%82-%D8%AA%D9%88%D9%86%D9%80%D9%80%D9%80%D8%B3-%E2%84%82TuNisiA-118423148189891/> (TuNisiE ℂ* تونس ℂ*TuNisiA), and <http://www.facebook.com/Revolution.Verite./?fref=ts> (معًا لنكتشف الحقائق الخفيه).

الرقابة والحجب تُسَمى في تونس، قبل الثورة، «عَمار 404». ويتم الحصول على «البروكسي»، قاهر آليات الحجب، من خلال برمجيات مَفتوحة مُتوافرة في الإنترنت.

أما الشبكة الافتراضية الخاصة (VPN) فتكتسي أهمية كبيرة عند مُستخدمي الإنترنت، لما لها من مزايا، مثل القدرة على وُلوج المواقع المَحظورة في منطقة مُستخدم الإنترنت، أو تَصفح الإنترنت بكل أمان في نقط «ويفي/ وايفي» (Wifi) العامة... لذلك، تَدْعَمُ مُعظم أنظمة التشغيل خاصية الشبكة الافتراضية الخاصة، مثل «ويندوز» (Windows). فعندما يُرْبَط الحاسوب بخدمة الشبكة الافتراضية الخاصة، تُرسل الخدمات أو «الترافيك» كلها مشفرة إلى مُوَزع الخدمة الخاص الذي أنشأه المُستخدم، أو إلى أي مُوَزع آخر. هذا ما يَجعل الحاسوب يَتصرف كأنه مُتصل الشبكة نفسها، ما يُتيح إمكان تَصَفح الموقع الإلكتروني بكل أمان وسرية. وتَتمثل الميزة الأخرى لهذه الخدمة في أن الحاسوب يَتصرف كأنه مَوْجود في مكان وُجود مُوَزع «الشبكة الافتراضية الخاصة» نفسه. وتَكْمُن أهمية هذه الخاصية في القدرة على وُلوج المواقع المحظورة في بلد مُستخدم الإنترنت.

تَمكنت قوة «خوادم البروكسي»، وقُوة «الشبكة الافتراضية الخاصة (VPN) من هزيمة قُوة الأجهزة التنفيذية لدولة الرقابة والدكتاتورية، لتَبْرُز الإنترنت، بتقنياتها المُتطورة الذكية، قُوة ناعمة نافذة، قالبة للمشهد السياسي، وقائدة للحراك الاجتماعي وللثورة.

إلى جانب الفضاءات الافتراضية الرقمية للمجتمع المدني المُعرفَة والمَعْلومة، التي سَبق ذِكرُها، ظهرت فضاءات وَجِهات مَجهولة وخَفِية الاسم، مثل (@anonnews @optunisia @anonymous)، كانت تقوم بتجميع المُستخدمين في «تويتر» ضمن قوائم لتتم مُتابعة أخبارهم، وتَتفرد بنشر بعض الأخبار مُوَثقة بالصورة والفيديو. وكانت تُعَد مَصْدَرًا للكثير من تَصاميم الدعاية للاحتجاجات، وللبرامج التي استُخدمت في التهَرب من الرقابة الحكومية على الإنترنت، إضافة إلى نشر بعض التعليمات لإنجاح الاحتجاجات.

شَكل الإعلام الرقمي البديل في تونس، ونهاية نظام حُكْم بن علي، بدايةً لنهاية الإعلام التقليدي المُوجه وحتى غير المُوجه، وبداية لمرحلة جديدة من التكنولوجيا والإعلام، أو الحرب الإلكترونية بطابعها الشعبي الجماهيري. فالقنوات الإعلامية الجديدة، المَمْسوكة من عموم الناس والمنظمات الأهلية المدنية، لا تخضع لقانون، ولا لِرَقِيب، ولا لِتَوَجه واضح المعالم وثابت الاختيار. ومعها، ومن خلالها، ظهرت أفكار ومجموعات مُنَظمَة وجماعات افتراضية، لا تخضع لحدود الجغرافيا أو محدودية الثقافة السائدة، وتتوافر على قدرة تأثير جماهيري رهيب، وفعل سياسي ثابت الخُطى، وهذا ما يُؤكد إشكالية دراستنا وفرضياتها، من حيث أن السياسة أصبحت مشاعة للجميع، ومن فعل الجميع، من خلال الجمعيات والقوى المدنية التي تستعمل وسائط الاتصال الحديثة، ولا سيما الإنترنت، في تحركاتها الميدانية داخليًا وخارجيًا. وكذلك، من حيث دور التكنولوجيا في إيجاد مؤسسة سياسية جديدة لم تكن قائمة قبل هذا، هي المؤسسة الإلكترونية أو الفضاءات الافتراضية الناشئة، تتجاوز المؤسسة السياسية التقليدية مُمَثلة في الأحزاب السياسية ومجالس الشعب، وتَسير بالعالم نحو تَشْييسِ المدني، ونحو ديمقراطية مُسْتَحْدَثة ومُسْتَجَدة. فصارت القوى المدنية غير المُهَيْكَلَة ضمن أُطُر تَنظيمية قانونية جُزْءًا من الحراك الاجتماعي والسياسي البديل بفضل انخراطها في منظومة الوسائط.

ثالثًا: تساؤلات الراهن والآتي في حراك المجتمع المدني

كَشف تَناولنا موضوع «الافتراضي والثورة؛ مكانة الإنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي» أن بعض الجمعيات في عدة مواقع من العالم، بينها عالمنا العربي، هي في الحقيقة غير موجود فعليًا إلا افتراضيًا. فقوته وقدرته ونَفاذه وأثره المحلي والعالمي سمات مُستمَدة جميعها من مجموعة محدودة من الأشخاص، أو ربما من شخص واحد يُجيد استعمال الحاسوب والإنترنت بشكل فوري، ويُبْدِعُ في التمَوْقُع الإلكتروني ضمن شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية مثل «فيسبوك» و«تويتر» و«يوتيوب»، ويُتقن الارتباط بالشبكات الجمعياتية العالمية

والمنظمات الدولية والفضاءات العامة، ويُتقن أيضًا إخفاء حقيقة الدور السياسي الذي يقوم به، مثلما يُجيد طَمْس أثر الطرف السياسي التقليدي الدافع له والممول لهذا العمل الخفي الذي قد يكون في حقيقته «مُعارضًا» أو «مُناوئًا» لمسيرة الفاعل السياسي التقليدي. وكشفت الثورات العربية كيف تحول بعض هذه الجمعيات، غير واضحة المعالم، إلى فضاءات افتراضية أدت دورًا واضحًا في القيادة الافتراضية للثورة على الأنظمة العربية الحاكمة.

يُثير هذا الأمر تساؤلات عن قانونية هذه الجمعيات والمنظمات، ومدى تمثيلها مجموعات بشرية وفئات اجتماعية معينة، في ضوء أحادية بعض الجمعيات والمنظمات بسبب رؤاها الأحادية والقطاعية وأدوارها المُبْهَمة في المجتمع. فالهيمنة كانت مباشرة تاريخيًا. أما اليوم، فتمر عبر هذه المنظمات والجمعيات، لأن ما يحوم حولها قد يكون مُضللًا، وربما خاطئًا، ولا سيما في سياق مسار الحراك الجماهيري العربي. فمسألة استقلالية النسيج الجمعياتي قابلة للنقاش، ما دام عدد من الجمعيات يقوم بمهمات ووظائف ليست دائمًا «محمودة ونظيفة» من منظور الأنظمة القائمة، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية.

عمد بعض الحركات السياسية، وتحديدًا غير المُعْتَرَف بها قانونيًا، خلال الأعوام السابقة للثورة وبعدها إلى توجيه فاعليه ومناضليه نحو إنجاز المُدونات التي يستخدمها في ترويج أفكاره، ونقل حوادث مُحاكمات بعض عناصرها الممنوع بثها وتداولها في الإعلام الرسمي[42]. وبذلك يُوظف وسائط الاتصال لخدمة أغراض سياسية واجتماعية ليست بالضرورة «بريئة» في مُبْتغاها. ولعل المشهد الأكثر إبهارًا، بفضل طابعه القوي المباغت في تحرك المجتمع المدني الواسع إلكترونيًا، ما أنجزته ثورة تونس في كانون الأول/ ديسمبر 2010/ [كانون الثاني/ يناير] جانفي 2011 من نقلة نوعية في اعتماد الرقمي، وتحديدًا

---

(42) «حركة الإخوان المسلمين» في جمهورية مصر العربية ركزت جهودها، في بداية عام 2007، على تكثيف حضورها الإلكتروني على الشبكة، ولو بشكل غير مباشر، وذلك من خلال المدونات أو مواقع الواب الشخصية للتعبير التي يصعب محاصرتها قانونيًا.

الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية وأجهزة التصوير والفيديو للهواتف الجوالة، لحوادث الثورة السياسية والاجتماعية بقطع النظر عن مساهمة الأحزاب السياسية والجمعيات التي تجاوزتها الحوادث على إيقاع الرقمي. اعتبر الهادي التيمومي، في كتابه تونس في التاريخ من جديد: 14 جانفي 2011، أن المواقع الاجتماعية مثل «الفيسبوك» تحولت إلى «هايد بارك» تونسي. «وقد اضطلع الحراك التفاعلي بين مستخدمي موقع «الفيسبوك» السري الثوري بدور هام في ترويج أخبار الانتفاضة وصور القتلى والجرحى، وفي تأجيج حماس المُنتفضين. وتُعد تونس من أول الدول العربية في مجال الاستعمال المكثف للمواقع الاجتماعية (قرابة المليوني مشترك في «الفيسبوك» بالنسبة إلى 10 ملايين ونصف المليون ساكن)»[43]. تَضاعف هذا الرقم، في عام 2014، ليتجاوز 4.4 مليون صاحب حساب «فيسبوك» من مجموع 10 ملايين و800 ألف ساكن تونسي[44].

انتقلت الثورة الإلكترونية التونسية، على هذا النحو الثوري الجماهيري الرقمي، إلى مصر وليبيا وبلدان أخرى في قارات العالم المختلفة، ما كرس مفهوم «الرقمي وتسييس المجتمع المدني»، وفعل مزايا وسائط الاتصال على مستوى التحرك الجماهيري في الشارع وعلى أرض الواقع. ويتواصل، اليوم، حراك المجتمع المدني العربي في سياق هذه الثورات، ليُنْبِئ بما هو آتٍ سريعًا بعد هذه الثورات.

إن التطلع إلى معرفة مآل الثورات العربية في ظل الانفجار الإعلامي المتتابع، وبُروز فئة شبابية مُتحكمة بالرقمي، هو استشراف لمستقبل الثورات العربية. وهذا، ما يَقودنا إلى رسم جُملة من الاستنتاجات، من خلال مُعايشتنا لهذه الثورات، وما يُمكن أنْ تَؤول إليه:

- فجرت الثورات العربية واقعًا مُترديًا، وكشفت عن المسكوت عنه،

---

(43) التيمومي، ص 3-6.

(44) الجمهورية التونسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، الإدارة العامة للاقتصاد الرقمي والاستثمار والإحصاء، «تطور أبرز المؤشرات».

وانتزعت من عقول أبناء المجتمع الواحد حالة الرعب والخوف وانْحباس الكلمة. وليس مُمْكنًا مُطلَقا، بعد اليوم، العودة إلى ماقبل الثورات.

- افتك المجتمع، بكل طوائفه، من السلطة، ليس المنتهية صلاحياتها بل الحالية، حرية التعبير، وحق الكلمة والإعلام، وما تبع ذلك...

- إن مستقبل الثورات العربية، وعلى اختلاف مضامينها، رهين الوعي الخلاق لأبناء المجتمع، وتحمل المسؤولية، وحمايتها من الانحراف داخليًا. ونحن نشهد ملامح هذا الانحراف في بعض الأقطار العربية، كأنه خارجي متمثل في تدخل القوى الكبرى، من خلال توجيه المسار الثوري إلى خدمة مصالحها، كالحاصل في حكومات بعض الثورات العربية. وهو الأخطر.

- يبقى لتكنولوجيات المعلومات والاتصال وللإعلام الإلكتروني، بكل تلويناتها، الدور الرئيس في تحقيق أهداف الثورات العربية التي رسمها أبناؤها بدمائهم وأرواحهم. فـ «...الطرق السريعة للمعلومة في طريقها لتكوين نسيج اجتماعي عالمي جديد»[45]، تنسجه الملتيميديا والإنترنت.

بغض النظر عن الاستنتاجات الوارد ذكرها أعلاه، يضاعف الطور الانتقالي لمابعد الثورات العربية أهمية الدور الرقمي العربي، ويُضاعف بالتالي دور النخبة والمُثَقفين و«الأَنتِليجِنْسِيَا» والمجتمع المدني والمنظمات الأهلية في قيادة المجتمع العربي نحو تغيير مجتمعي وسياسي حقيقي، يتجاوز البُعد المظهري للثورة، بما قد تُخفيه من عودة القوى الحاكمة السابقة والقديمة في شكل ومظهر متجددين، إلى البُعد الجوهري المبدئي العميق.

يجعلنا هذا الواقع المُفخخ والمُلغم لبناء الطور الانتقالي لمابعد الثورات العربية نتساءل عن دور النخَب السياسية والثقافية والمجتمع المدني في حِفْظ أمانة المُنْجَز الإعلامي الرقمي العالمي للثورة، لتكون نُخَبًا مُؤْتَمَنَة فعلًا على قيادة الثورة نحو أهدافها. ويبدو، من خلال إرهاصات الحراك السياسي والاجتماعي والثقافي

---

(45) Nicholas Negroponte, *L'Homme numérique*, Trad. de l'américain par Michèle Garène (Paris: R. Laffont, 1995), p. 226.

التونسي خلال الأعوام الثلاث الموالية للثورة، بما اكتنفها من انهيار اقتصادي وانفلات أمني واغتيالات وعُنف سياسي وصراع اجتماعي، أن العقل السياسي التونسي بَدأ يَتوفق، ولو جُزئيًا، إلى أنْ يرسم لنفسه خريطة طريق واضحة، تنتهي به إلى شاطئ الأمان السياسي والاجتماعي. وهكذا، يقدم التحول التونسي نفسه على أنه ثورة رائدة في التحول الديمقراطي، مثلما قدّم كرائد عالمي في التحول الثوري.

لعل هذا الأمر لا يَنفي القراءات المراهنة على فشل الحالة التونسية في تحقيق أهداف الثورة والديمقراطية ومُقاومة الفساد والدكتاتورية والطغيان، بما يَجعل المجتمعات العربية في بناء الطور الانتقالي لمابعد الثورات العربية تَسْتَنْسِخ حالات الفشل التي حَدثت في عالمنا المعاصر، على أنموذج الحالة الرومانية عند سقوط نظام نيكولاي تشاوشيسكو. ففي سياق هواجس الخوف من الالتفاف على الثورة نفسه، والمَصير المَجهول لمجتمعاتنا العربية، وعدم جاهزية النخَب لمخاض التحولات ولقيادة الطور الانتقالي، تَقول الكاتبة والصحافية كارمن فيران (Carmen Firan) بمرارة مُبرزة عوامل الفشل في رومانيا: «ومع الأسف قد اكتشفنا أن مُثقفينا ما زالوا لم يَتأقْلموا بعد مع الظرفية الجديدة. ما زالوا في مرحلة النضال ضد الدكتاتورية، والكتابة ضد الطاغية وجهاز البوليس السياسي،... لكن ماذا عن معارك اليوم؟ ماذا عن مرحلة البناء والتحرر؟... لقد تَركوا الساحة خالية لليمين العُنصري ولجماعات المافيا. والأخطر، أنهم سمحوا للمُجرمين السابقين وأعوان تشاوسيسكو بإعادة التمَوْقُع، حيث تَقاسموا المَقاعد القيادية فيما بينهم!!».. ونَجح أعوان تشاوسيسكو بإعادة تَسويق أنفسهم في شكل جديد، من خلال التحكم في وسائل الإعلام، بفضل تَعاملهم مع المافيا، وقُدُراتهم المالية الهائلة... والنتيجة، أن رومانيا لم تَتحول، اليوم، إلى بلد ديمقراطي. وهو ما حاولتُ أنْ أُحذر منه في كتاباتي الأخيرة»[46].

تَلتقي هذه المقولة عن انتكاس ثورة رومانيا، ولو نسبيًا، مع قراءة الباحث

---

(46) سامي الشريف الشايب، الإعلام وسفينة التايتنيك: خريطة طريق للثورة الإعلامية (تونس: المغاربية لطباعة وإشهار الكتاب، 2013)، ص 122.

التونسي في علم الاجتماع، صالح المازقي، للثورة التونسية كأنموذج للثورات العربية الحديثة. فهو يرى أن القراءة الوظيفية تقول إن الثورة التونسية أخلت بوظائفها التاريخية والسوسيوثقافية في حوادث التغيير السياسي الملائم لظرفها وسياقها الثوري. «لقد عجزت الثورة، أو تخلت، عن إرساء دولة ثورية على أنقاض الدولة المنتهية. أما النظرية البنيوية، فإنها تؤكد على افتقار الثورة التونسية للاوعي الثوري. فبدت وكأنها مقدمة بلا خاتمة، لم تُحْكَمْ دوائرها. لذا، وُصفت بالعفوية مرة، وبالتلقائية مرة أخرى. ظهر جليًا انفصال الوعي الثوري/ الجماعي عن اللاوعي لدى الشباب التونسي طيلة مراحل الثورة. فحال ذلك الانفصال دونهم وجَنْيِ الثمرة الرئيسية، أي انتزاع الدولة من مخالب الشريحة الحاكمة التي لم تفقد إلا زعامتها، لتبقى محافظة عمليًا على لُحْمَتِها رغم وَهَنِها، لتلتقط أنفاسها، وتتجمع مدافعة عن مصالحها الطبقية في الداخل وتحالفاتها في الخارج»[47]. ثم يُضيف مُوضحًا: «لقد ضيعت الثورة التونسية فرصة تولي مقاليد البلاد، وسمحت لبارونات السياسة المتسللين للساحة السياسية بتوجيه مسار الثورة»[48].

يَبرز، في سياق هذه القراءة لمسار الثورة التونسية، أمر على غاية من الأهمية، يتمثل في تأمل العلاقة التاريخية بين المواطن التونسي والدولة. فالتونسي لم يُسْقط الدولة خلال قرون عدة من تاريخه الاحتجاجي، على الرغم من عُمْقِ الهزات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها تونس على مر التاريخ، وإنما كان يكتفي في الأغلب بإسقاط الحكومة. إن مسألة علاقة التونسي بالدولة، والثورة على الدولة، هي، إذًا، في جذورها ثقافية. وهذا ما يُفسره قول صالح المازقي: «لقد تَحصنت الدولة بمكانتها السامية في المِخْيال الجماعي للتونسيين. فحَفظَها هذا الأخير، وجنّبها السقوط. فاحتضنتها الثورة على حسابها. وهذا، في تقديري، الجواب العلمي والموضوعي الذي قد يُفسر ما يَعُده بعض المثقفين في الداخل والخارج، فشل الثورة التونسية في تحقيق أهدافها المباشرة. استنتاج ينحدر من

(47) صالح المازقي، الثورة والدولة (تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2011)، ص 26-27.
(48) المصدر نفسه، ص 26-27.

التصرف الحضاري للثوار الذي أصبح مثالا يُحتذى. إذ على الرغم من الجرائم التي ارتكبها حُكام تونس وأذنابهم في حق التونسيين باسم الدولة، فإن العلاقة بين المجتمع والدولة لم تَهتز»[49].

إن العلاقة الثنائية لمعادلة المواطن/ الدولة في تونس، أو في غيرها من الدول العربية التي اجتاحتها الثورات أو هي جاهزة لمثل هذا الاجتياح، تَبقى المُتحكم الرئيس في مَسار أطوار التاريخ الانتقالي للمجتمعات العربية. فالثورة عندما تنطلق، يصعب التحكم بمسارها، والتكهن بمصيرها ومآلها وحدودها الزمنية والجغرافية، لأنها تُشْبِه سُيول المياه الجارفة حين تهجم على الأخضر واليابس. ويَبدو أن تَوَقع ما ستشمله هذه الثورة التي انطلقت من مدينة سيدي بوزيد بتونس، لا تزال غير واضحة بعد أعوام من انطلاقها، باعتبار مبدأ التواشُج بين مجتمعات الدنيا، واجتماعها حول القيم الثورية نفسها. ونَستحضر، في هذا السياق، ما كان قد صرح أحد النواب اليمينيين الفرنسيين به إبان الثورة التونسية قائلًا: «ومع أن الثورات لا يمكن تصديرها، غير أنها مُعْدِية كفيروسات الأنْفلونزا، يُمكن لها الانتشار عبر الهواء الملوث، بشُيوع الظلم، وغياب العدالة الاجتماعية، وانتهاك الحريات العامة»[50].

تُحيلنا فكرة عدوى «فيروس» الثورة اللاإرادي، وتحملنا مقولة الكاتبة عن ثورة «رومانيا» خلال عام 1989 وما آلت إليه من ارتدادات في بدايات تسعينيات القرن الماضي، وتقودنا تحليلات الباحث التونسي لثورة تونس بِبُعدها المبدئي المحافظ على كيان الدولة ومؤسساتها إلى التساؤل بحيرة عن تَحول المراحل الزمنية بين العهود السياسية والمجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في البلدان العربية، خصوصًا مع توظيف ثورة المعلومات في إنجاز الثورات العربية من دون إدراك مساهمتها الحقيقية في تحقيق أهداف هذه الثورات.

---

(49) المازقي، ص 36.

(50) ورد ضمن: مجدي كامل، ثورة الياسمين؛ بن علي.. ليلى.. بوعزيزي: 3 شخصيات تبحث عن مؤلف!! قصة بائع متجول يشعل ثورة وديكتاتور يهرب بملابس النساء وكوافيرة أصبحت حاكمة قرطاج (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2011)، ص 75.

تُحيلنا هذه القراءات المختلفة، أيضًا، إلى مواقف القوى العظمى المُتحكمة في العالم، من مسارات الثورات العربية. وهذا ما يُسْتَكشَف من خلال خطاب ألقاه الرئيس الأميركي باراك أوباما في 19 [أيار/ مايو] ماي 2011 في شأن «سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، حيث قال في فقرته الأخيرة: «ويجب ألا يُراود أحدًا شك بأن الولايات المتحدة الأميركية تُرحب بالتغيير الذي يدفع لتقرير المصير والفرص. لكن، ستواكب هذه اللحظة الواعدة أخطار. وبعد عقود من قبول العالم كما هو في المنطقة صارت لدينا فرصة بالسعي للعالم كما ينبغي أن يكون. وبالطبع، بينما نفعل ذلك، علينا أن نمضي بإحساس من التواضع. فأميركا ليست هي التي دفعت الناس إلى شوارع تونس والقاهرة، بل الشعوب نفسها هي التي أطلقت هذه الحركات. والناس أنفسهم، هُم الذين يَتعين أن يُقرروا نتائجها... يُمكننا أن نتكلم، وسوف نتكلم، دفاعًا عن مجموعة من المبادئ الجوهرية. وهي المبادئ التي أرشدت ردنا على حوادث الأشهر الستة الماضية. فالولايات المتحدة تُؤيد مجموعة من الحقوق العالمية تشمل حرية الكلام، وحرية التجمع السلمي، والحرية الدينية، ومساواة الرجال بالنساء في ظل سيادة القانون، وحق اختيار زعمائكم سواء كُنتُم تُقيمون في بغداد أو دمشق أو صنعاء أو طهران. ونحن ندعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي يُمكن أن تُلبي الطموحات المشروعة للناس العاديين في طول المنطقة وعرضها...»[51].

رابعًا: حجم التحولات الاتصالية الرقمية ذات البُعد السياسي عبر صيرورة الثورات العربية

إن تَساؤلات الراهن والآتي في حراك المجتمع المدني العربي في سياق الثورات العربية، استنادًا إلى التحليل المُتباين الذي تَوقفنا عنده، والمواقف الدولية من كل ذلك، تَجعلنا نَسعى إلى مُحاولة بحث فَهْم وتَوظيف ثورة

(51) انظر: خطاب رئيس الولايات المتحدة الأميركية باراك أوباما، 19 أيار/ مايو 2011، تعريب المكتب الصحافي لوزارة الخارجية الأميركية، في: عميرة علية صغير [وآخ.]، الثورة في تونس من خلال الوثائق (تونس: جامعة منوبة، المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، 2012)، ص 331-332.

المعلومات في تَسيير الزمن الانتقالي على المُستوى التنظيري والميداني، وإدراك رُؤية الفاعلين الاجتماعيين لمسارات الثورات العربية وصيروراتها، وطبيعة الدور المُرتَقَب للفعل الرقمي وللمجتمع المدني في كامل المنطقة العربية، وليس في تونس فحسب.

انتهينا إلى هذا الأمر في استقرائنا نتائج الاستبيان[52]، ونتائج مُقابلاتنا المُختصَرة للإجابة عن مجموعة من الأسئلة المباشرة، وَوَجدنا له حُضورًا خاصًا في الأجوبة عن الأسئلة المفتوحة التي انطلقنا منها في بَحثنا الميداني. من خلال سعينا إلى تقويم فرضياتنا النظرية وامتحانها، ذهبنا إلى قراءة العمل الميداني عبر بَحْثٍ مُحَددٍ في الزمان (بين عامي 2013 و2014) والمكان (تونس ولبنان)، يَهدف إلى تَعديل أو إثبات ما تَقدم في الجانب النظري، استنادًا إلى تَقْنِيَتَيْ الاستبيان والمُقابلة. واعتمدنا في تقنيات الدراسة الميدانية، المُقابلة التي شملت باحثين أكاديميين ومُتابعين بدقة للتحولات الإعلامية والوسائطية. ودَققنا، من خلال الكُشوفات، على أن يَكونوا من الفاعلين المُنخرطين والناشطين في الحقل المدني التونسي والعربي الحالي، أيْ من المُساهمين والمُشاركين في صيرورة التحولات السياسية والاجتماعية. وضَمت المُقابلات رُؤساء جمعيات وناشطين بها ومُدونين وجامعيين وإعلاميين... وغيرهم[53].

في ما يأتي تَمَثلات وإدراكات المُستجوَبين عبر الاستبيان في شأن التحولات الاتصالية الرقمية ذات البعد السياسي خلال الحراك الاجتماعي الذي شهدته مجتمعاتنا العربية.

---

(52) تتركب العينة (عينة قصدية) التي تناولناها بالبحث والدرس عبر الاستبيان، من مئة فرد من المُدونين والناشطين بالجمعيات ومنظمات المجتمع المدني والباحثين الأكاديميين والإعلاميين... واختيرت العينة من خلال القاعدة البانية التي توافرت لنا لهذه الشريحة الفاعلة في هذا المجال.

(53) انتهينا في هذه الدراسة إلى اعتماد جُملة من المُقابلات شملت ثمانية فاعلين (تم انتقاؤهم بشكل قَصْدِي وِفْقَ تمثيليتهم للكُتلة النقدية، التي اعتمدناها في بحثنا هذا). يَتشكل هؤلاء من مُدونين وناشطين في الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني وباحثين أكاديميين وإعلاميين...

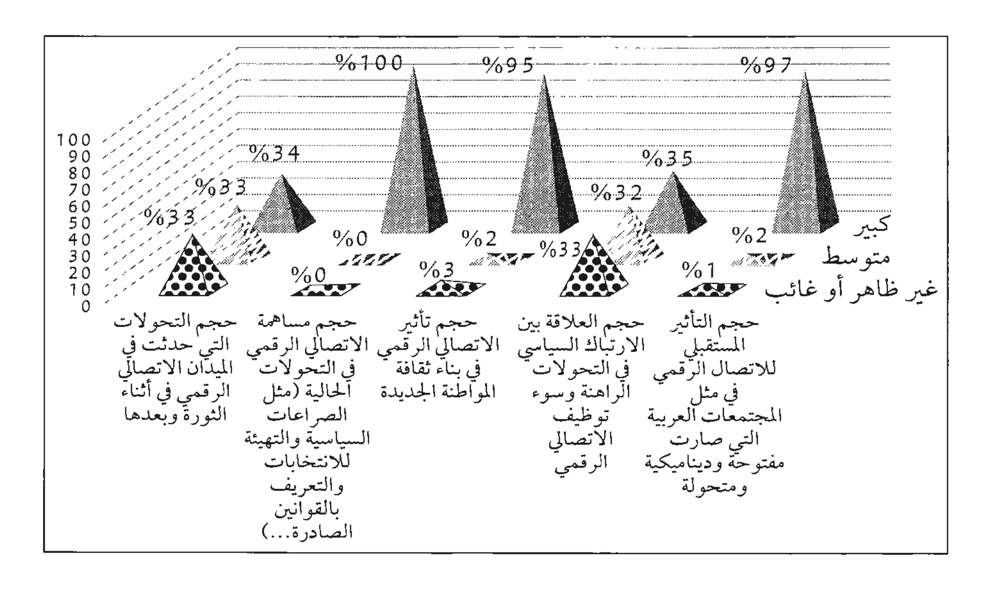
الجدول (2-1)

حجم التحولات الاتصالية الرقمية ذات البُعد السياسي عبر صيرورة الثورات العربية

عدد السؤال	حجم التحولات وطبيعتها	كبير (النسبة مئوية)	مُتوسط (النسبة مئوية)	غير ظاهر أو غائب (النسبة مئوية)	النسبة العامة المئوية
1	حجم التحولات التي حدثت في الميدان الاتصالي الرقمي في أثناء صيرورة الثورات العربية	34	33	33	100
2	حجم مساهمة الاتصالي الرقمي في التحولات الحالية (مثل الصراعات السياسية والتهيئة للانتخابات والتعريف بالقوانين الصادرة...)	100	0	0	100
3	حجم تأثير الاتصالي الرقمي في بناء ثقافة المواطنة الجديدة	95	2	3	100
4	حجم العلاقة بين الارتباك السياسي في التحولات الراهنة وتوظيف الاتصالي الرقمي	35	32	33	100
5	حجم التأثير المستقبلي للاتصالي الرقمي في المجتمعات العربية المَفتوحة على الدينامية المُتحولة	97	2	1	100

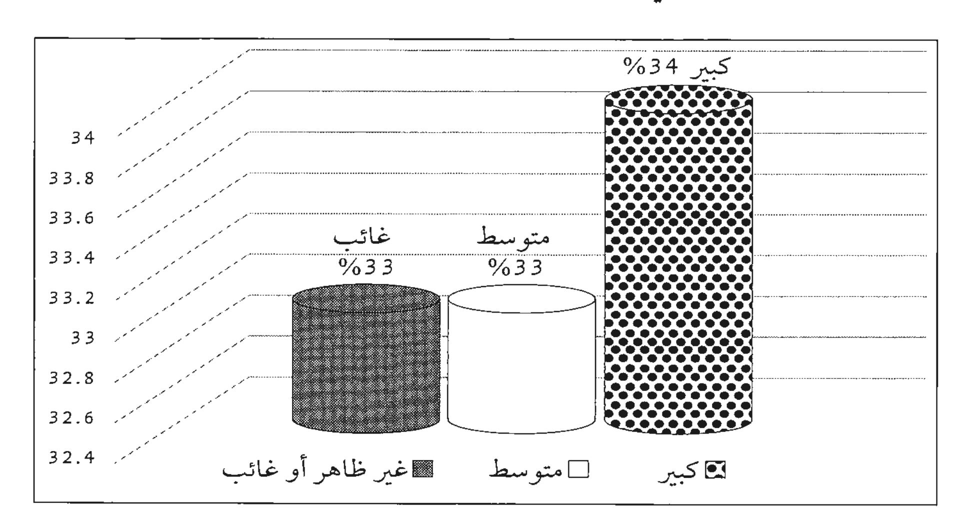
الشكل (2-1)

حجم التحولات الاتصالية الرقمية ذات البُعد السياسي عبر صيرورة الثورات العربية



الشكل (2-2)

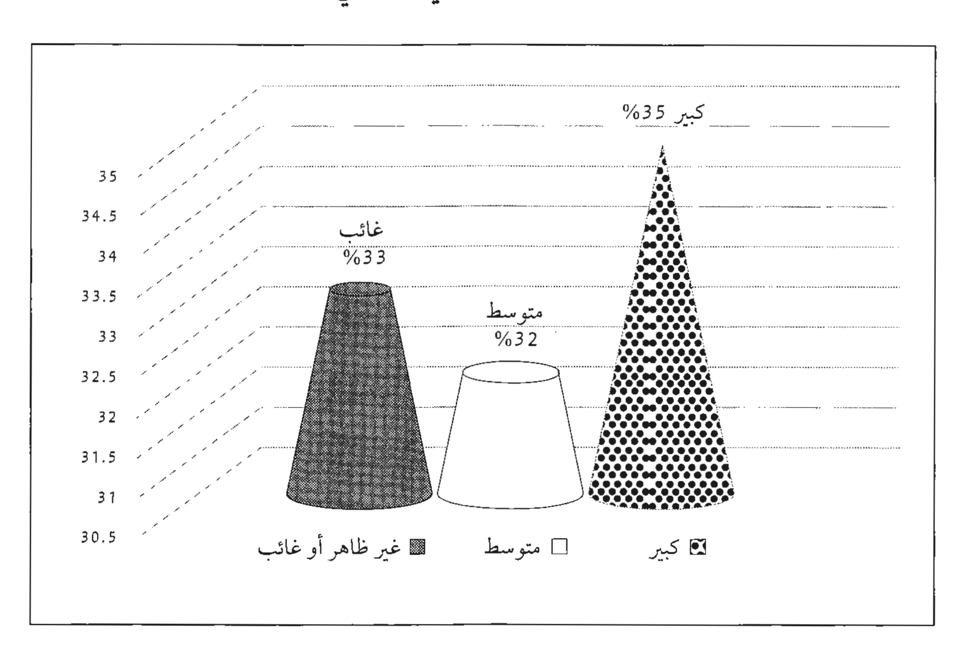
حجم التحولات التي حدثت في الميدان الاتصالي الرقمي في أثناء صيرورة الثورات العربية



انتهى المُسْتَجْوَبُون، من خلال إجاباتهم، إلى أن حجم التحولات التي حدثت في الميدان الاتصالي الرقمي في أثناء صيرورة الثورات العربية (في السؤال الأول/ الشكل (2-2))، وحجم العلاقة بين الارتباك السياسي في التحولات الراهنة وتوظيف الاتصالي (في السؤال الرابع/ الشكل (2-3))، يَتراوح مُناصفة بين الاحتمالات الثلاثة المقترحة عليهم. وهي كبير ومتوسط وغير ظاهر.

الشكل (2-3)

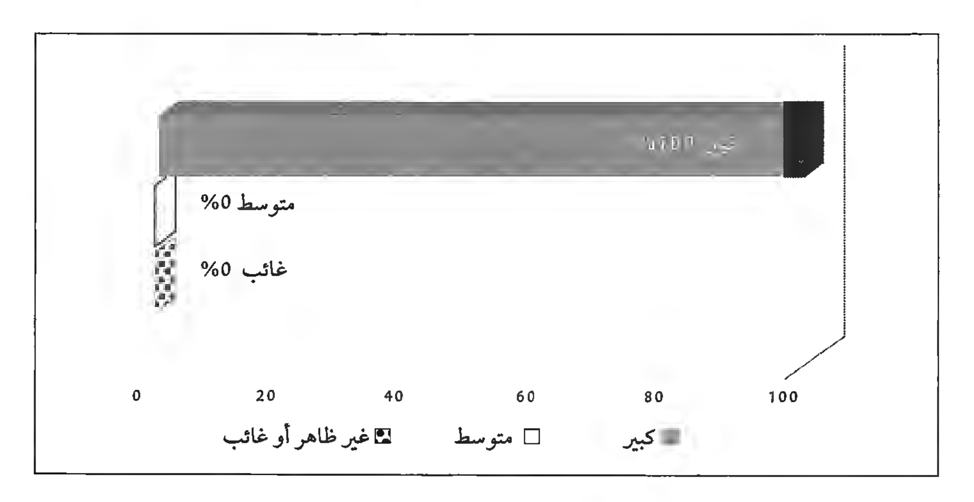
حجم العلاقة بين الارتباك السياسي في التحولات الراهنة وتوظيف الاتصالي الرقمي



شدد أصحاب الموقف الأول في إجاباتهم عن السؤال الأول على أن حجم التحولات في الاتصال الافتراضي الرقمي كان كبيرًا على مستوى الصراعات السياسية لا غير. وهو موقف يَنم عن حيرة وعدم ارتياح لما يَتسم به الاتصال الافتراضي الرقمي على مستوى الفاعلين فيه، وعلى مستوى السلطة الحاكمة الساهرة على توفير البنية التحتية والبيئة القانونية المُنظمة له.

الشكل (2-4)

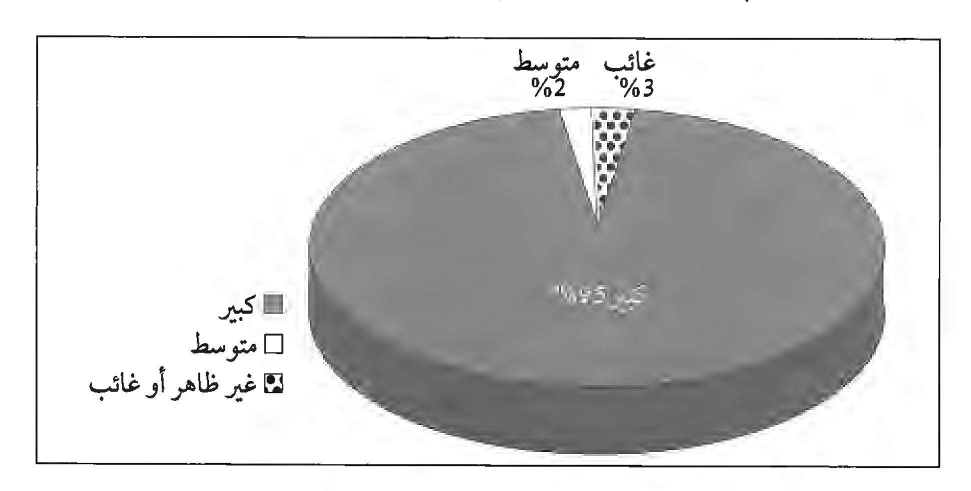
حجم مساهمة الاتصالي الرقمي في التحولات الحالية



هذا، وأجمع المستجوَبون (في السؤال الثاني/ الشكل (2-4)) على كِبَرِ حجم مساهمة الاتصالي الرقمي في التحولات الحالية، من صراعات سياسية، وتهيئة للانتخابات، وتعريف بالقوانين الصادرة.

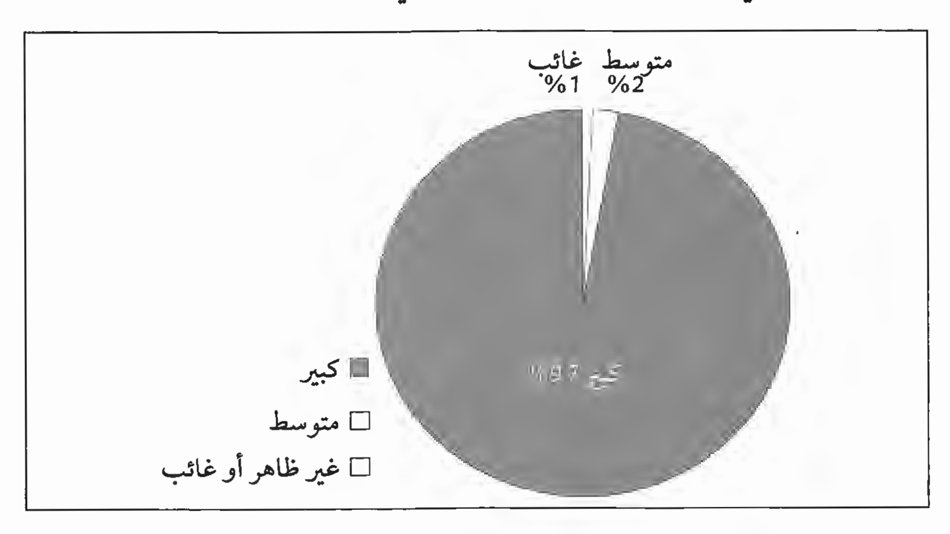
الشكل (2-5)

حجم تأثير الاتصالي الرقمي في بناء ثقافة المواطنة الجديدة



اعتبرت أغلبية المُستجوَبين (في السؤال الثالث/ الشكل (2-5)) أن حجم تأثير الاتصالي الرقمي في بناء ثقافة المواطنة الجديدة، كبير، مع استثناء نسبة ضعيفة جدًا تراه متوسطًا أو غير ظاهر.

الشكل (2-6)
حجم التأثير المستقبلي للاتصالي الرقمي
في المجتمعات العربية المفتوحة في الدينامية المتحولة



كما أجمع المُستجوَبون مرة أخرى (في السؤال الخامس/ الشكل (2-6)) على كِبَرِ حجم التأثير المستقبلي للاتصالي الافتراضي الرقمي في المجتمعات العربية المفتوحة في الدينامية المُتحولة، مع شِبه نَفْي لاحتمالَيْ مَحدودية هذا التأثير وغيابه، بما يُحمل الفاعل في الاتصال الافتراضي الرقمي مسؤوليات جِسام، ربما لا يكون بالضرورة واعيًا بها، ولا جاهزًا لأدائها مهنيًا وأخلاقيًا. فمهنة الاتصال والإعلام لها قيمها وأعرافها ونواميسها وأخلاقها، مثلما لها قوانين تحمي حرية الإعلام والإعلامي، وتُنظم تَدخله في الشأن العام والشأن الخاص للأفراد وحماية المعطيات الشخصية وعدم التعدي على حقوق الآخرين وثلبهم.

لعل ما أجمعت عليه أغلبية المُستجوَبين، مرة أخرى، من خلال السؤال المفتوح، المُعتمَد أساسًا في المقابلة، عن مآل الثورات العربية وطبيعة الدور

المُرْتَقَب من الوسائط الاتصالية الرقمية والمجتمع المدني في أطوار التاريخ الانتقالي للمجتمعات العربية، هو الصبغة التشاؤمية لمستقبل البلدان العربية مابعد الثورات، مع تَبَايُنٍ في جعل ثُنائية الافتراضي الرقمي والمجتمع المدني عاملًا إيجابيًا في خدمة المجتمع العربي حينًا، وعامل تَوَاطُؤٍ في خدمة الغرب أو «العدو» أحيانًا أخرى، وذلك لما تَحمله هذه الثنائية الناشئة بين تكنولوجيات المعلومات والاتصال والمجتمع المدني والمنظمات الأهلية من رهانات في زمن التحولات الثورية العربية. سنعرض نماذج من هذه الأجوبة عن السؤال المفتوح، بما يُبرز أهم الأفكار التي تم تأكيدها.

لعل ما يُثبت حجم القلق من مآل الثورات العربية مُناداة نسبة كبيرة من المجتمع التونسي بالعودة إلى ماقبل الثورة، تعبيرًا منها عن استيائها من عدم تحقيق أهداف الثورة، ومن ضبابية المستقبل السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد. وعلى الرغم من شَكنا في مَنهجيات سبر الآراء لعدم توافر قاعدة بَيانية يُمكن اعتمادها في أي عملية سبرٍ، فإننا نعتقد أن نتائج مُؤسسات سبر الآراء، في مثل هذه الحالة، تَقريبية لا غير[54]. قال هشام القرفالي، مدير عام مؤسسة 3C للدراسات: «إن سبر الآراء لشهر كانون الأول/ ديسمبر 2013 أظهر أن 35.2 في المئة من التونسيين عبروا عن ندمهم لسقوط نظام بن علي؛ وأن 56.7 في المئة غير نادمين على ذلك، في حين رفض 8.2 في المئة الإجابة؛ وأن الـ8.2 في المئة الذين رفضوا الإجابة هم أقرب إلى التونسيين الذين ندموا على إسقاط النظام، لأن الشخص الذي لم يندم على شيء لن يكون له إشكال في إعلان ذلك صراحة؛ وأن نسبة التونسيين الذين ندموا على سقوط «نظام بن علي» أكبر من النسبة التي أظهرها سبر الآراء، وذلك بسبب إخفاق الطبقة السياسية الحالية في الخروج من الأزمة»[55].

(54) يكفي، هنا، الإشارة إلى عمليات السبر المختلفة التي سبقت انتخابات 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2011. فأي من مؤسسات السبر لم تبرز، على سبيل الذكر لا الحصر، مكانة حزب العريضة الشعبية الذي توفر على المكانة الثانية من حيث حجم المقترعين، والمكانة الثالثة في المجلس الوطني التأسيسي.

(55) توجد المعطيات الإحصائية لسبر الآراء على موقع المجمع العلمي للدراسات، المقياس السياسي الشهري، الموجة، 24 كانون الأول/ ديسمبر 2013، <http://www.3cetudes.com>. مع تصريح هشام القرفالي، المدير العام للمجمع، لبرنامج «ميديشو» لإذاعة «موزاييك أف أم» التونسية في 6 [كانون الثاني/ يناير] جانفي 2014.

ربما تكون لحظة القلق هذه من مآل الثورة التونسية والثورات العربية عُمومًا مُرتبطة بما عاشته تونس من انفلات أمني وانهيار اقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة حتى [كانون الثاني/ يناير] جانفي 2014، تاريخ مُغادرة حكومة «الترويكا» بقيادة حزب حركة النهضة للحكم، حيث سار الوضع العام في البلاد إلى حال أفضل نسبيًا بعد انطلاق حكومة «الحوار الوطني» التي فرضتها مُنظمات المجتمع المدني على الأحزاب الحاكمة وأحزاب المعارضة معًا، وتواصلت أعمالها إلى [كانون الثاني/ يناير] جانفي 2015، مَوعد مُباشرة الحكومة الجديدة لمهامها في أثر الانتخابات التشريعية تشرين الأول/ أكتوبر 2014 والانتخابات الرئاسية بِدَوْرَتَيْها/ تشرين الثاني/ نوفمبر- كانون الأول/ ديسمبر 2014. ولعل لحظة القلق هذه، تَجد امتدادها، أيضًا، في ما يَنشأ من رُعب بعد كل عملية إرهابية[56] تَشهدها المناطق الحدودية بين تونس والجزائر، حيث تكثفت عمليات الإرهاب خلال عام 2014 في جِبال «الشعانْبِي» و«سَمامَة» و«وِرْغَة» بجهات «القصرين» و«الكاف» و«جندوبة»[57].

كشفت نتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية في عام 2014 مواقف مُتعددة للتونسيين من أداء المجتمع السياسي بعد الثورة، ومن التشكيلية السياسية التي أخذت شكل «الترويكا»، وتَولت مَقاليد السلطة بعد هذه الانتخابات. تَراجعت أحزاب كانت في المقدمة[58]، وتَقلص حجم حضور أحزاب[59]، واختفت أحزاب أخرى بشكل مُدَوٍ من مجلس الشعب[60]، وبَرزت في المقابل أحزاب ناشئة في ظرف زمني قياسي، جَلب لها اهتمام العالم كله حين صارت في طليعة المشهد السياسي التونسي[61].

(56) الإرهاب، من خلال بحثنا الميداني، يعبر عن أقصى ممارسة العنف المنظم.

(57) وهي مناطق حدودية جبلية وَعِرَة، تقع على الحدود بين تونس والجزائر، وتنعدم فيها التنمية، وتتفاقم مظاهر الفقر والبطالة.

(58) حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، مثلًا.

(59) حزب العريضة الشعبية، مثلًا، الذي تغير اسمه في مرحلة موالية إلى تيار المحبة.

(60) حزب التكتل من أجل العمل والحريات، مثلًا.

(61) حزب نداء تونس، مثلًا، الذي أُسّس في عام 2012، ولم يعقد مؤتمرًا لانتخاب هياكله وقيادته، وفاز على الرغم من ذلك بالأغلبية في مجلس نواب الشعب. كما فاز مرشحه السيد الباجي قائد =

ذكر الأستاذ الجامعي، المتخصص بالسمعي البصري، وسيم القُربي، في المقابلة التي أجريناها معه ومع مجموعة أخرى من الفاعلين في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال والمجتمع المدني: «بكل الأسف، صار تَحويل وجهة الثورات العربية من المَطالِب الاجتماعية إلى المُطالَبة بالعودة إلى التفرقة الطائفية، أو الرجوع إلى الدكتاتورية. وفي كل هذا، هناك أيادٍ غريبة، بصدد تحريك دُمَى الظل للسيطرة على العالم العربي. وهو ما يُمكن اعتباره صيغة جديدة من الاستعمار الجديد. في ظل هذا الحراك الديمقراطي، وفي حين أَثْبَتَتْ القوى السياسية الجديدة تَشَبثها بالسلطة وصراعها الأزلي، كان الفضاء الافتراضي الرقمي وسيلة المجتمع المدني لتبادل الأفكار، وإثبات الذات، والتعبير الحر عما لم يَكُنْ من المُمْكن تحقيقه على أرض الواقع. الافتراضي الرقمي، اليوم، هو وسيط للمجتمع المدني، يحمل في أغواره التقنية الجديدة، ومناهج تواصلية تتطلب التحديث يوميًا، نظرًا إلى سرعة نسق التطور التكنولوجي. وهو صيغة التعبير عن المواطنة، مما يَفْرض البحث في ثُنائية الافتراضي الرقمي والمجتمع المدني، لِمَا تَحمله من رهانات في زمن الثورة العربية»(62).

في سياق يلتقي مع اتهام الثورات العربية بتحقيق أهداف عكسية لا تخدم مصالح المجتمع العربي، ويختلف في جعل وسائط الاتصال الحديثة محل اتهام وربما «خيانة»، كانت إجابة كنانة رشيد، الباحثة في القانون وعضو المرصد العربي للأمن السيبراني، إذ جزمت بأن «الثورات العربية لن تُنتج إلا مزيدًا من الفوضى المتنقلة من دولة إلى أخرى، بسبب غياب غايات واضحة لدى المجتمع الشاب الذي اشْتَعَل غَضَبًا على واقعه الاقتصادي المتردي والسياسي الأحادي. وهذا ما كان ليتحقق لو لم ينجح الغرب في التسويق لفكرة الثورة، بالاستناد إلى وسائل الاتصال الحديثة بكافة أنواعها، وتسهيل نقل المعلومات بين مختلف دول العالم. وهدف الغرب في ذلك تفكيك البنية المجتمعية العربية، والقضاء على الأنظمة العربية التابعة عن طريق إنهاء هيكلية الدول العربية، وتَقسيم المُقَسم، وتَجْزِئة

= السبسي برئاسة الجمهورية. وهي سابقة فريدة من نوعها في تاريخ الأحزاب السياسية في العالم.

(62) مقابلة مع وسيم القربي، أستاذ جامعي تونسي متخصص بالسمعي البصري ومخرج سينمائي، بتاريخ 30 كانون الأول/ ديسمبر 2013، بمدينة تونس.

المُجَزأ. وبذلك، تُصبح الدول العربية برُمتها دُوَيْلات وإمارات وطوائف، يَسْهُل على الغرب التحكم فيها، وسلب خيراتها، وجعلها مناطق نفوذ تابعة له إلى الأبد. وسيلعب الافتراضي الدور الأبرز في تحقيق ذلك، مُسْتَعيضين به عن حروب الواقع التي تُكبد مُنْشِئها خسائر مالية وبشرية كبيرة. أما المجتمع المدني، فلن يُؤدي دوره المطلوب إلا إذا تمخض عن بنية مجتمعية شابة ومثقفة، تسعى إلى بلوغ أهدافها من خلال التخطيط البناء والمشاركة الاستراتيجية في تنمية وتطوير المجتمع، مبتعدة في عملها عن المحسوبيات والانقسامات الطائفية والمذهبية التي نعيشها، وهي الوحيدة الكفيلة بإمكانية إنقاذ مجتمعنا العربي فيما لو سارت باستقامة نحو الغاية»[63].

من جهتها، تُواصل الباحثة في علم الاجتماع، نزيهة مصباح سعداوي، في اتجاه عدم الارتياح لمسار الثورات العربية، وفي الوقت نفسه تُعلق آمالًا على وسائط الاتصال والمجتمع المدني للقيام بدور آتٍ. فهي تعتقد أن هذه الثورات «تُحقق أهدافًا صهيونية بامتياز، لن يكون لها سوى انعكاسات وخيمة على مستقبل الدول العربية. ولن يتجاوز دور الافتراضي والمجتمع المدني حد التنبيه لهذه المخاطر، والعمل على تنمية الحس الوطني لا غير»[64].

في اتجاه مُخالف لهذا الرأي، تقريبًا، يرى المدوّن سفيان شورابي[65] أن

(63) مقابلة مع كنانة رشيد، باحثة لبنانية في القانون، وعضو المرصد العربي للأمن السيبراني، بتاريخ 25 كانون الأول/ ديسمبر 2013، في مدينة طرابلس/ لبنان.

(64) مقابلة مع نزيهة مصباح سعداوي، باحثة تونسية وأستاذة جامعية في علم الاجتماع، بتاريخ 29 كانون الأول/ ديسمبر 2013.

(65) المدون سفيان شورابي، صاحب مدونة «تونس أخرى»، التي أحدثها في شهر [حزيران/ يونيو] جوان 2008، تنقل إلى سيدي بوزيد عند اندلاع الحراك الجماهيري في كانون الأول/ ديسمبر 2010، في إطار عمله صحافيًا في جريدة الطريق الجديد، وقام بتغطية إعلامية لتطور الحوادث. إذ استغل وجوده الفاعل في الفضاء الافتراضي ليمرر المعلومة بصفة أسرع وأكثر نجاعة، باعتبار أن الجريدة التي ينتمي إلى أسرة تحريرها نشرية أسبوعية محدودة الانتشار ونخبوية الجمهور، عكس الفضاء التدويني الإلكتروني (Le Blogosphère) المفتوح للجميع. فعدد مستعملي الإنترنت يفوق كثيرًا قراء الصحف، بما يجعل مدونته الإلكترونية الوسيلة الأفضل لتناول المعلومة بشكل آني. ويقول شورابي: «تنقلت إلى سيدي بوزيد لأُغطي الحوادث هناك، ولتُنشر في ما بعد بالجريدة. ذهبت يوم 18 كانون الأول/ =

«أهم مكسب تحقق بفضل الثورات العربية هي الحرية. غير أن انتفاء السلطة السياسية، التي كانت تمارس الضغط على تلك الحرية وعلى الداعين إليها، لا يعني أنها لم تعُد مُهددة بتاتًا. فهناك قوى دينية ولوبيات مالية وجزء محافظ من المجتمع، يترصدون الفرصة للتقليص من الهامش الواسع من الحريات. ومن هنا، يبرز دور المجتمع المدني بشكل خاص في الذود عنها والدفاع عنها»[66]. ويبدو أن هذا الاقتناع دفع شورابي إلى تأسيس «مركز تونس للحريات» الذي يهدف إلى حماية الحريات الشخصية والعامة في القانون وفي الممارسة، ويسعى إلى رصد جميع انتهاكات الحريات، خصوصًا في الإعلام ، والضغط من أجل التصدي لها.

تَعتقد الباحثة في فنون الملتيميديا، خولة بن سعيد، أن الحرص على حماية الحريات وتكريسها، يحتاج إلى «دور خاص ومتقدم من الفاعلين في الإنترنت والوسائط الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية، إضافة إلى المجتمع المدني، بهدف تثقيف وتوعية المجتمع العربي ما بعد الثورات، ليصبح قادرًا فعلًا على مكافحة التوجهات والعقليات الظلامية التي تُشكل، اليوم، خطرًا كبيرًا على فئة الشباب أساسًا. وهو الحل المرحلي الأول، ليؤدي الِاتصال الافتراضي دورًا كبيرًا في دفع المجتمع نحو الديمقراطية، وتوعية الشعب لممارسة حقوقه، والِالتزام بواجباته، والتمسك بقيمه الإنسانية والحضارية»[67].

= ديسمبر 2010، قُمت بتصوير التظاهرات الاحتجاجية، وتحدثت إلى بعض المتظاهرين، حيث سجلت شهادات حية على هامش التظاهرات مع شبان أصيلي المنطقة...». وبعد حصول سفيان شورابي على المادة التي يحتاجها من صور فوتوغرافية ومقاطع سمعية بصرية مُصورة وحوارات، وعند عودته إلى تونس العاصمة، نشر مقاطع فيديو للاحتجاجات، شكلت فاصلًا أساسيًا في مسار الثورة التونسية باعتماد خدمات الإنترنت الاجتماعية. والمدون والصحافي التونسي سفيان شورابي خُطف في أيلول/ سبتمبر 2014 من جماعات إرهابية في ليبيا، وبقي مخطوفًا إلى حد الانتهاء من تأليف هذا الكتاب في مُوفى شهر [كانون الثاني/ يناير] جانفي 2015، حيث تعددت الروايات في شأن إعدامه 9 [كانون الثاني/ يناير] جانفي 2015، وتم تكذيب هذه الروايات التي قُدمت في شكل أخبار وصور مُركبة مُفَبْرَكَة.

(66) مقابلة مع سفيان شورابي، صاحب مدونة «تونس أخرى» التي أحدثها في حزيران/ يونيو 2008، ورئيس مركز تونس للحريات، بتاريخ 5 كانون الثاني/ يناير 2014 في مدينة تونس. ويُعتبر سفيان شورابي من أبرز المدونين التونسيين قبل الثورة، وخلالها، وبعدها.

(67) مقابلة مع خولة بن سعيد، باحثة تونسية وأستاذة جامعية في فنون الملتميديا، بتاريخ 3 كانون الثاني/ يناير 2014، في مدينة تونس.

في اتجاه موقف سفيان شورابي نفسه، تتمسك المُدَونة التونسية لينا بن مهني[68]، صاحبة المُدَونة الشهيرة «بُنَيَة تونسية»، باستبشارها بمآل الثورات العربية على الرغم من ضبابية الموقف في المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية، حيث تقول: «لا أعتقد أن بوسع أي كان أن يُحدد مصير الثورات العربية. ففي هذه اللحظة، تتسارع الحوادث، وتتعدد المفاجآت والمفاجعات أيضًا. لكن على الرغم من أن الحاضر يبدو قاتمًا، إلا أنني أرى أن المستقبل لن يكون كذلك ما دامت الشعوب العربية لم تَرْمِ المنديل ولا زالت تُقاوم بعد». وفي تقديرها لدور وسائل الإعلام في إنجاز الثورات العربية، تُحاول أحيانًا التقليص من حجمه وقيمته، وتقع أحيانًا أخرى من دون أنْ تشعر في تأكيد دوره الحاسم في إنجاز هذه الثورات، مُستدلة بأمثلة من الثورة التونسية، وهي التي ساهمت فيها بشكل ملحوظ على الميدان مباشرة أيام القمع والرصاص. وتقول المدونة بن مهني، في هذا السياق: «أظن أن الكثير من المبالغة أحاطت بدور وسائل الإعلام الحديثة خلال ما عُرف بالثورات العربية. فالثورات لم تُفَجر على الإنترنت كما يُسَوّق. ففي تونس، بدأت الثورة قبل عام 2010، وتحديدًا مع احتجاجات الحوض المَنْجَمِي في عام 2008، وتواصلت منذ ذلك الوقت. إذ عاشت تونس بعد ذلك تحركات احتجاجية اجتماعية عدة، عُتّم عليها. ولم يَنجح المدونون وقتها في إيصال المعلومة كما فعلوا خلال عام 2010، وذلك لأسباب عدة، أهمها عدم خبرتهم الكافية باستعمال الشبكات الاجتماعية. وكانت تبقى أغلبية النصوص والمنشورات على المدونات، ولم يكن بوسعنا نشرها كما هو عليه الأمر باستعمال الفيسبوك أو التويتر. لكن خلال عام 2010 اكتسبنا خبرة كافية لتجاوز الحجب والرقابة، وأَتْقَنا استعمال الشبكات الاجتماعية. وهكذا، نجحنا في نقل الحقيقة وإيصالها إلى جمهور عريض. فكان الدور الأول للإنترنت هو نقل المعلومة والإعلام في ظل تضييق كبير على

---

(68) مقابلة مع لينا بن مهني، باحثة تونسية وأستاذة جامعية وصاحبة المُدَونة الشهيرة «بُنَية تونسية» (Tunisian Girl) التي كان لها مساهمة واضحة في ثورة تونس، بتاريخ 6 كانون الثاني/ يناير 2014 في مدينة تونس. وسبق لعدد من الدوائر العالمية أن رشحت لينا بن مهني لنيل جائزة نوبل للسلام في عامي 2012 و2013. La page de la blogueuse Lina Ben Mhenni, <http://fr.wikipedia.org/wiki/ Lina_Ben_Mhenni>, and <http://fr.wikipedia.org/wiki/lina_Ben_Mhenni>, Blog personnel: 76239 personnes aiment.

الصحافة والصحافيين ومُوالاة أغلبيتهم للأنظمة الدكتاتورية. وكان الدور الثاني مُتمثلًا في حَشْد الجماهير، حيث تمت الدعوة إلى عدد من التظاهرات من خلال شبكات التواصل الاجتماعي. أما اليوم، فصار المشهد أكثر تعقيدًا. أدرك الجميع قوة الإنترنت، ووظفوها لمصالح مُتباينة. منها ما يَخدم مصالح الثورات العربية، ومنها ما يُمثل قوى الثورات المضادة، وذلك من خلال استعمال شباب مُرْتزَقَة يَنشرون الإشاعات و«بروباغندا» من يُمولونهم ويَمُنون عليهم بالهبات». وعلى الرغم من إبراز المدونة لينا بن مهني دور الإعلام الاجتماعي الجديد في الحشد للثورة، إلا أنها تعود لتحاول الحد من قيمته ودوره الحاسم، مُعللة ذلك بأن «الإنترنت بصفة عامة، والشبكات الاجتماعية بصفة خاصة، أصبحت سلاحًا ذا حدين. فهناك الكثير من المبالغة في ما يخص دورها ونجاعتها. إذ عوّل عليها عدد من الأحزاب والجمعيات خلال الحملات الانتخابية، مُتجاهلة دورها السياسي الميداني المباشر، فلم تصل أصواتها إلا إلى قلة قليلة من المواطنين. نَسِيَ الجميع أن تغطية الإنترنت لا تَصل إلى جميع المواطنين، وأن العمل الحقيقي يكون من خلال الاتصال المباشر والعمل الميداني، ما أعطى نتائج عكسية»[69].

تُحيلنا هذه المُقابلات المُتتالية مع مُدوّني الثورة والأفراد الافتراضيين والباحثين الجامعيين ومُمثلي النسيج الجمعياتي وغيرهم إلى الأدوار المُنْتَظَرَة من المجتمع المدني والمجتمع الافتراضي في المجتمع العربي لتحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورات في زمن مجتمع المعرفة والمعلومات. ويَنسجم هذا الأمر مع تحليل الصحافي بالقناة التلفزيونية الفرنسية الثانية جون كلود آلانيك (Jean Claude Allanic)، في تقديمه لكتاب **المجتمع المدني ووسائطه** (La Société civile et ses medias/Civil Society and Media) للباحثة الفرنسية في سوسيولوجيا الوسائط «أوريلي أوبار» (Aurélie Aubert). فهو يَرى أن «هذه الأسئلة تُساعد في التفكير في مستقبل الصحافة، وتُمهد الطريق للتأملات حول دور الوسائط في الديمقراطية، في اللحظة التي تَبدو فيها التشاركية مُغْرِية للميديا ولرجال السياسة»[70].

---

(69) مقابلة مع لينا بن مهني، 6 كانون الثاني/ يناير 2014 في مدينة تونس.

(70) Aurélie Aubert, *La Société civile et ses médias: Quand le public prend la parole*, Penser les médias ([Lormont]: Le Bord de l'eau; [Paris]: Institut national de l'audiovisuel, 2009), p. 292.

لِأَن أمر قراءة الثورات العربية ومآلها غاية في الأهمية، في ضوء تحولات الإعلام العالمي، وبحسب المتخصصين المستجوَبين في المقابلة، يشدنا ما ورد في تصريحاتهم إلى فرضيات دراستنا وإشكالياتها. لذلك، نواصل عرض بعض هذه المقابلات.

توقف المُدَون سلامة حجازي، من جهته، عند جملة من المُتحولات، واستطرد يُشكك في الثورة، قائلًا: «أحدثت الثورات العربية، أو ما سُمي بالثورات العربية، تحولات عدة على حياة المواطن العربي. أهمها، كان التحول الاقتصادي والاجتماعي، بانقسام المجتمعات، التي شهدت ثورات أو ما شابهها، قسمين ظاهرين للعيان: قسم تَوحش ماديًا، استغل الانفلات الحاصل على مستوى مؤسسات الدولة لِيَتَغَول ويَسْتَكْرِش. وقسم آخر، أصبح يُعاني ضعف ما كان يُعانيه قبل حدوث الثورات، أو ما سُميَ بهذا الاسم. والمُتحول الثاني الذي هَز دول ما يُسمى «الربيع العربي»، هو المُتحول التواصلي. فالقطيعة حصلت بين ما كان سائدًا على مستوى انتشار المعلومة والخبر، وما أصبح عليه بعد ما يُسمى بالثورات. أصبح المواطن، اليوم، على بَينَة بما يحصل في بلاده بكل التفصيلات، قبل حتى أن تعلم بها السلطة الحاكمة أحيانًا. وهو انقلاب في الأدوار قد يَحد من بَسط أي نُفوذ للحكومات الآتية على أراضيها. وهذه المُتغيرات هي من ستتحكم في مُستقبل الشعوب العربية خلال الأعوام الآتية. كل هذه الشعوب، أو دول «الربيع العربي»، كما يُريدون تَسميته، تُعاني، اليوم، عدم القدرة على توفير الاستقرار لإصلاح ما وقع إفساده خلال العقود الماضية، والتي تَميزت بالفساد السياسي والمالي والاجتماعي. وأثبت ما يَجري، اليوم، في هذه الدول أن إسقاط الأنظمة أسهل بكثير من بنائها، وأن ثمن ما جرى هو الفوضى والعنف وعدم الاستقرار. فالقاعدة تقول إنه من المُستحيل أنْ يَجني الثوار ثمرة ثورتهم. الراكبون على الثورات، هم من سيستفيد أكثر من غيرهم. وهؤلاء، يُسَمونهم، اليوم، «الانتهازيين». وعادة، ما يَجلبون معهم خيبة أمل الشعوب في ثوراتهم. فَيَحِنّون إلى جلاديهم، أو ما كانوا عليه قبل الثورات. وهو ما يَحدث، اليوم، في أغلبية البلدان التي شهدت ثورات، أو ما شابهها...»[71].

---

(71) مقابلة مع سلامة حجازي، مُنسق ورئيس تحرير صفحة «سَيب تونس» على شبكة التواصل =

في تقديره لدور تكنولوجيًا المعلومات والاتصال ما بعد الثورات العربية، الذي يُراهن على أنه سيكون ارتداديًا وضد تَيار الثورة الحقيقية، يرى حجازي أن هذا الدور «سيكون غير ما كان عليه قبلها. فهو ساهم إلى حد بعيد في إشعال فَتِيلِ كل ما وقع ببلدان ما سُميَ «الربيع العربي». لكنه أصبح اليوم أداة قد تكون نتائجها عكسية تمامًا على هذه البلدان. فبالسلاح التواصلي نفسه، سيحاول الذين أُفتُكتْ منهم آلة الحكم الرجوع إلى الساحة، بإعلانهم حروبًا تشويهية وانتقامية على خصومهم. تتطور آليات التواصل لتصبح أداة تخريب، عوض أنْ تكون أداة بناء وإعادة إعمار. وهذا، ما نُعايِنُه، اليوم، في هذه البلدان. فالمشهد التواصلي السيبراني، انقسم إلى من هم مع السلطة، ومن هم ضدها. ثم انقسم بحسب التنظيمات السياسية، وغيرها من التنظيمات. وأعلنت هذه المكونات لهذا الفضاء الافتراضي كلها، الذي لا حدود له، الحرب على خصومها. خلاصة القول، أصبح الفضاء الافتراضي ساحة حرب واسعة، لا غالب فيها، ولا مغلوب...»[72].

في تقدير لطفي حجلاوي، رئيس المركز العربي للتربية والديمقراطية، «سوف يبقى الافتراضي قَدَر المجتمعات المُعاصرة والمُستقبلية، يُحدد لها إيقاعها الداخلي، ويَرْسُم لها اتجاهاتها الثقافية وآراءها السياسية. وليس إلا عَوْد على بَدْء أنْ نقول: إن هذه الرؤية هي التي تشتغل الآن في تفاعل بين ثقافة السياسي وسياسة الثقافي، على نحو يُصَرف المراحل الانتقالية الحالية في اتجاه مصائرها المفتوحة داخل المجتمعات العربية الثائرة»[73].

لدقة دور الافتراضي في سياق الثورات العربية، وأهمية دور الفاعلين في فضاء الميديا والوسائط، وهم عادة المدونون من قوى المجتمع المدني والجمعيات، فإن مُكونات هذا المجتمع المدني، بحسب حجازي ، «ستتحول إلى لاعب وشريك أساس في التأثير في سياسات التنمية الدولية الاجتماعية

= الاجتماعي الإلكترونية «فيسبوك» <https://www.facebook.com/groups/382486748517653/>، ومُتخصص في «الديزاين» وتصميم الأعمال الغرافيكية، في 3 كانون الثاني/ يناير 2014، في مدينة تونس.

(72) مقابلة مع سلامة حجازي، 3 كانون الثاني/ يناير 2014، في مدينة تونس.

(73) مقابلة مع لطفي حجلاوي، باحث وأستاذ جامعي في الفلسفة، ورئيس المركز العربي للتربية والديمقراطية، في 3 كانون الثاني/ يناير 2014، في مدينة تونس.

والاقتصادية والسياسية، في إطار ما أصبح يُعْرَف بالمشاركة في إدارة شؤون العالم (Gouvernance international/International Governance). لذلك، ربما يكون دور المجتمع المدني في أطوار التاريخ الانتقالي للمجتمعات العربية أساسيًا إنْ لم نَقُل رئيسًا. فانحسار دور الدولة بعد الثورات العربية ترك هامشًا كبيرًا للمجتمع المدني للتحرك وبسط آلياته. وترتكز مكونات المجتمع المدني، أساسًا، على التطوعية والإرادة الذاتية الحرة. وتُمثل الإرادة والمبادرة الذاتية جوهر العمل التطوعي، حيث تَضُم مكونات المجتمع المدني، من جمعيات ومنظمات، مجموعات من الأفراد الراغبين في التجمع مع غيرهم من أجل أهداف مشتركة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها. الأمر الذي يُميز هذه التنظيمات من غيرها تخضع لروابط سياسية وأجندات أخرى، قد لا تلتقي مع فلسفة ومنهجية العمل التطوعي. هذا ما تعيشه تونس اليوم، من خلال ما يُسَمى بـ «الحوار الوطني»، باعتباره مَثل المَنْفَذ الوحيد الذي أَخْرَجَتْ من خلاله بعض التنظيمات المدنية النخبة السياسية من مأزق سياسي كاد يَعْصِفُ بالبلاد إلى ما هو أسوأ، مع ضغط شعبي مُواز للحوار مَارَسَهُ الإعلام الحر والإعلام البديل والمجتمع المدني وشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية بتوجيه مسؤولية خراب البلاد إلى الحزب السياسي المُتَعَنت في الحوار الوطني، وهذا ما لم يتوافر في غير تونس من البلدان العربية الأخرى، لعدم تَجذرها على مستوى العمل الجمعياتي والتنظيمات التطوعية، التي تُشكل أحد أهم روافد المجتمع المدني»[74]. ومن أبرز هذه التنظيمات المدنية، الراعية للحوار الوطني المقرر للمصير والمستقبل السياسي لتونس، والخاضعة لقانون الجمعيات والمنظمات، الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة (منظمة الأعراف) وعمادة المحامين التونسيين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان.

إن هذا الأمر الذي تَوصلنا إليه، وهذه الاستنتاجات التي انتهينا إليها في عملنا الميداني من خلال بحثنا المُحدد في الزمان والمكان، والْتجأنا إليه لتقويم وامتحان فرضياتنا النظرية بهدف تَعديل أو إثْبات ما تَقدم في الجانب النظري،

---

(74) مقابلة مع سلامة حجازي، 3 كانون الثاني/ يناير 2014، في مدينة تونس.

يَزيد في تأكيد فرضيتنا البحثية الأساسية التي انطلقنا منها، ومفادها أن قوة اقتحام الجمعيات لما هو مجتمعي وسياسي أدت إلى ضَرْبٍ جديد من العمل السياسي، يَنزع نحو خَلْق مَنظومة سياسية جديدة قوامها المجتمع المدني الذي يُوظف تكنولوجيات المعلومات والاتصال بلا حدود. كما أدت إلى انكماش الأحزاب السياسية بمفهومها التقليدي، لتطفو على الساحة مُمارسة جديدة للسياسة، تَرتهن إلى ما يَتوفر من أُفق آخر لم يَكُنْ مُمْكنًا من قبل. وهذا الأفق أفرزه التلاحم المتين بين عمل الجمعيات ووسائط الاتصال. وتأكد افتراضنا الذي يقول: «إن هذا الاقتحام الجمعياتي والمدني لعالم السياسة قد يقلب المشهد السياسي، ويُغير واقع المجتمعات السياسية في الأعوام الآتية، وإن ما أنجزه الفاعل الاجتماعي الافتراضي العربي، الماسك بزمام وسائط الاتصال، في بلدان الثورات العربية، يُنْبئ بمعادلة جديدة لتَشَكل القوى المدنية المُؤثرة في المشهد الاجتماعي والسياسي لبلدانها»[75].

(75) انظر فرضيات الدراسة في مقدمة هذا الكتاب.

الفصل الثالث

المُسْتَحْدَث الافتراضي والسياسة

لم تَعُدْ السياسة، بما هي فن إدارة النظام الاجتماعي، مُستقلة عن تأثيرات الظواهر السوسيو - ثقافية. ذلك هو عالمنا الجديد. فكل قرار سياسي، يَأخذ في حساباته آثاره الاجتماعية بشكل مباشر. كما أن مبدأ اتخاذه يَخضع إلى عوامل مُختلفة، أهمها اتجاهات الرأي العام. والافتراضي، لم يَعُدْ، كما رأينا في الفصول السابقة، مُجردَ فضاء للتعبير عن الرأي العام، بل صار صانع هذا الرأي العام نفسه. لذلك، لا غَرابة في أنْ نسمع - اليوم - بعض الاتجاهات الجديدة في السياسة تَقول إن أهم السياسات الدولية تُصْنَعُ بالنظر إلى ما يَتم تَناوُلَه في الافتراضي، وتَتفاعل مع شُخوص الافتراضي حتى قبل تَوجهِهَا إلى الشخوص الطبيعية.

إن هذا التحول من اختزال السياسي في برامج الأحزاب إلى جعله مَفتوحًا على المؤثرات كلها في الرأي العام، يدفع الافتراضي إلى احتلال مَوْقِع المركز في السياسي، أو يَصير هو قلب السياسي نفسه.

انتهت الحكومات البرلمانية الطبيعية، وانتهى الناخب الفيزيائي المستقل، وانتهى الخطاب الدعائي والدعاوي الانتخابي، وانتهى القائد والزعيم السياسي بـ «كاريزماته» الخطابية المُذهلة، وانتهت الشعارات الوطنية الكبرى، وانتهى، مع كل ذلك، السلوك السياسي التقليدي، إذ حل السياسي الجديد المُلَون بالافتراضي، أو أُعيد تَشكيله.

أولًا: مكانة الافتراضي في تحولات المجتمع السياسي

يَقود الافتراضي، ضمن المجتمع المُعاصر، تَحولات عميقة في المجتمع السياسي، عبر آلياته وتجهيزاته وبرمجياته وتطبيقاته المنوعة، وعبر الحواسيب والإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية وتَعَددِي الوسائط. وتُعتبَر

الوسائط المُتعددة، ذات القُدرات الهائلة وغير المحدودة، إحدى أقوى الأشكال في نقل الأفكار، والبحث عن المعلومات، وتَجربة الأفكار الجديدة، وتَأسيس عالم افتراضي لا يَحتكم إلى قواعد الزمان والمكان. وهو عالم جغرا - ميتافيزيقي (Géo-métaphysique) ، يَقطَع مع المعنى الكلاسيكي للجغرافيا والقارات. فَـ«واقع الحوادث لم يَكُف عن تِبْيان خَسارة المُقَوم الجغرافي للقارات لمصلحة هذه القارات - التلفزيونية للاتصال العالمي الذي أصبح شِبْه لَحْظوي»[1]. ويتميز «تعدُدي الوسائط» من التلفزيون والأفلام والرسم الفني والكتب والمجلات والراديو والرسوم المتحركة بكَوْنِه يُمَكنُ من إضافة عُنصر التفاعلية (Interactivité).

في ظل التحولات المتسارعة، أصبح المجتمع الحديث فضاءً اتصاليًا يَقوم على الاتصال الشبكي. وأصبحت السيبرنطيقا «جهازًا علميًا الغاية منه التحكم بآليات التواصل كما تَتحقق عند الآلة وعند الحيوان»[2]. والسيبرنيطيقا هي السيبراني اختصارًا للكلمة. وإذا وَضعنا في الاعتبار سلسلة الاشتقاقات المُمكن تَوليدها استنادًا إلى الأصل اللاتيني لكلمة «Cybernétique»، التي تَعني التحكم والقيادة والمراقبة، يَكون بإمكاننا تَوسيع دائرة التحكم لتشمل عالم الكائنات البشرية ذاتها. حينها، تَنجلي أمامنا حقيقة جديدة، تَتلخص في أن السيبراني، أو الفضاء السيبراني بكل مُكوناته، قادر على التحكم بالسلوك الإنساني، وتَوجيهه، من خلال رجع الصدى أو التغذية الاسترجاعية (Feedback)، التي تُمكن النسق من إعادة إنتاج حاجاته من القواعد والضوابط. وهذا يعني التحكم بالسلوك الاجتماعي، والسلوك السياسي للفرد، من خلال ما يُشبه البرمجة المُسْبَقَة لردّات الأفعال والذوق والوجدان. فلا شيء يَجب أنْ يَنْفَلِتَ من سُلطة الرقيب السلطوي في مجتمع المعلومات، ولا أحد يَستطيع أنْ يَبْني مَلَكُوتًا سلوكيًا خارج إكْراهات النسق الاجتماعي والسياسي[3].

---

(1) Paul Virilio, *La Bombe informatique*, Collection l'espace critique (Paris: Galilée, 1998), p. 18.

(2) G. Bateson [et al.], *La Nouvelle communication: Textes recueillis et présentés par Yves Winkin*, Traduction de l'anglais de D. Bansard [et al.], Le Temps qui viendra (Paris: Éd. du Seuil, 1981).

(3) جوهر الجمّوسي، المجتمع الافتراضي، تقديم محسن بوعزيزي (تونس: نوفا برنت، 2007)، ص 15.

يبرهن هذا الأمر مرة أخرى على أن الفضاء السيبراني مَسْكُونٌ في داخله بالتحكم والقيادة والمراقبة، يَعني بالقيود والحدود الأخلاقية، وبالتالي بالمُمارسات والنصوص التشريعية المُشرعة للغلق والحجب والقمع والترهيب قبل التنظيم والتقنين. هنا، تَتدخل سُلطة الفاعل السياسي لتستمد من المفهوم أبعادًا أخرى لِمَد سُلطانها السياسي والاقتصادي والمالي على كل ما يتعلق بتشريع التواصل الإلكتروني، وبالممارسات السياسية في أطوار الثورة وما بعد الثورة. وفي هذه الحالة، تَلتقي «البراغماتية» السياسية بنفوذ المفهوم.

يُثير الحديث عن المجتمع الافتراضي مَدْخَلًا اتصاليًا، تَتحدد فيه الأبعاد النظرية والعلمية كلها، خصوصًا في هذه المرحلة التي تَشهد بَوادر تَغَير من مَفهوم مجتمع المعرفة والمعلومات، الذي ساد خلال الأعوام الأخيرة، إلى المجتمع الافتراضي الذي يَتطابق ويَتكامل مع مفهوم اقتصاد المعرفة. ويَبدو أن نَسق هذا التغيير من مفهوم مجتمع المعلومات إلى مفهوم المجتمع الافتراضي يَتزامن مع سرعة التحول خلال العشرية الأخيرة للقرن العشرين من مفهوم المجتمع المدني إلى مفهوم مجتمع المعلومات، الذي كان مَحَط ومَركز التنظيرات الاجتماعية والثقافية لفترة من الزمن، ما يَجعلنا نُعيد النظر في مفهوم المجتمع ببُعده السوسيولوجي، استنادًا إلى ما وَقَعَ من تَغَيرٍ في الوسائط الاتصالية، وفي مقدمها الإنترنت والفضائيات التلفزيونية الرقمية والهواتف الجوالة الذكية والمتطورة.

إن هذه اللحظة التاريخية المُتحفزة، التي ارْتَبَكَتْ فيها - قليلًا أو كثيرًا - المعايير، واختلت مَوازين القوى الدولية، وتَبَدلَ إِدْرَاكُ الناس للمادة والزمان والمكان، وتَكثفت الزمنية، وتَموجت الحدود الجغرافية حتى بَدَت كأنها رمال مُتحركة، تستدعي مُجددًا عودة الوعي بأهمية السؤال عن الواقع والمجتمع والثقافة والاقتصاد والسياسة في علاقتها بوسائط الاتصال المُعتَمَدة في المجتمع الحديث. وهو مجتمع تَصُح تَسميته بـ«مجتمع المعرفة والمعلومات» و«المجتمع الافتراضي». فحين نَتحدث عن الاتصال وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، نُقر - رغمًا عنا- بأن المعاملات الإنسانية تَتم - اليوم - عبر وسائل إلكترونية غير مادية، قوامها وأساسها اندماج التكنولوجيات، وتَنامي ذكاء الشبكات،

وتَطور سَعتها، وسُهولة استعمالها، وتَدني كلفتها، وتَأمين استمرارية الاتصال باعتماد التكنولوجيات الجوالة[4] (Mobils' technologies/Les technologies mobiles). وستشهد تَطورات دقيقة مع تَطور هذه التكنولوجيات، واتساع مجالات خدماتها في الأعوام الآتية، ومن بينها الممارسة السياسية.

تَعمل هذه الملامح الجديدة على تَمرير ثقافة جديدة بمفهومها الشمولي، ونَماذج سلوك وتَصور جديدين، وممارسات اقتصادية واجتماعية وإعلامية وسياسية مُسْتَحْدَثَة مُتَحَركة ودينامية، لم يَعُد فيها ومعها الحديث عن الكيان المُتَجانس والخُصوصيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية أمرًا مُسَلمًا به. فالاتصال الافتراضي، وعلى الرغم من مُحركه التكنولوجي، ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية وإعلامية في المقام الأول. ومن غير المعقول - اليوم - التركيز على المسائل التكنولوجية البحتة لظاهرة تكنولوجيات المعلومات والاتصال، ولظاهرة الاتصال الافتراضي مُتعدد الأبعاد، بمعزل عن بيئة تُوطنها. ومن غير المعقول أيضًا حَصْر النقاش في النواحي الفنية، تَحاشيًا للدخول - قصدًا أو عجزًا - في مَتاهات الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والإعلامية والاقتصادية والسياسية.

تتدخل وسائل الاتصال الحديثة بعُمق في تشكيل وعي الناس، وتَتسرب إلى أدق تفصيلات حياتهم اليومية، بعد أنْ فَقدت المؤسسة الثقافية والاجتماعية والسياسية التقليدية حرارتها، وهَجرها رُوادها الذين احتواهم الافتراضي، بعد أن أغراهم. فالوسائط الاتصالية الجديدة تتميز بعدم خضوعها لنمط واحد، إذ تتعامل مع فضاء اتصالي عالمي تحكُمه تكنولوجيات المعلومات والاتصال التي وَفرت اللامادة من حيث تَجريد الأشياء والمعلومات من أبعادها المادية، واللاتَزامُن (اللازمان) من حيث عدم التقيد بأبعاد زمنية مُحددة لنشر المعلومات وللحصول على المعلومات وللتواصل مع الفاعل المدني والسياسي الآخر،

---

(4) يستند استعمال مصطلح «التكنولوجيات الجوالة» إلى ارتباطه بالهاتف الجوال وما يقدمه من خدمات تشمل التكنولوجيات الجديدة، وتمس مجالات الحياة المختلفة. والمعلوم أن مستخدم التكنولوجيات عبر الهاتف الجوّال يتعرف مباشرة إلى منبع صدور المكالمة والخدمة، في حين لا يمكن لمتلقي البريد الإلكتروني معرفة مصدر الرسالة الإلكترونية عندما يكون عنوانها عابر القارات، على غرار yahoo.com أو gmail.com مثلًا.

واللاتَمَوْقُع (اللامكان) من حيث عدم الحاجة إلى الحضور في المَوقع والمكان نفسه لبث المعلومة السياسية أو تَرديد الإشاعة، أو من خلال التمَوقُع عالميًا عبر شبكات الاتصال، ومُمارسة الفرد مختلف أشكال حياته اليومية وعرض المعلومة والتواصل مع الفاعل السياسي الآخر عن طريق وسائل الاتصال الحديثة والإنتاج «تَعَددِي الوسائط» (ملتيميديا).

مُحَصلَةُ ما سَبَقَ بَيَانه، ضمن عناصر هذه الدراسة المختلفة، إثارة سؤال قبل الإجابة عنه، تتعلق بعلاقة التقاطع بين السياسي والرقمي[5]. ثَمةَ آليات عمل جديدة، وفرص لم تَكُنْ مُتاحة قبل ما أجازه الرقمي من إمكانات يُوظفها السياسي. أتاحت الانتخابات الأميركية في عام 2008 للمحلل فرصة التعرف إلى بعض منها، إذْ مَكّنت «الرجل الأسود» من وُلوج البيت الأبيض أول مرة في تاريخ أميركا. استطاعت الآلة الدعائية التي أجادت توظيف الإنترنت والفضائيات التلفزيونية، إيجاد قوة ضغط غير مسبوقة، فقلبت موازين القوى السائدة منذ عشرات الأعوام، وجعلت من ثقافة الأقلية السوداء المَقْصِية سابقًا ثقافة مُهيمِنة مُتحكمة في البيت الأبيض، تَعِدُ بمُقاربات سياسية وأيديولوجية جديدة. ساهمت الآلة الدعائية الرقمية، قبل ذلك، في صعود رئيس غير فرنسي ليحكم فرنسا. إنها سلطة الرقمي وسطوته الذي يَصنع أيديولوجيا ويُطيح أخرى، ويَصنع رمزيات ويَمحو أخرى. والرقمي في السياسة كذلك، يَصنع رئيسًا، ويُطيح آخر.

تُمثل التكنولوجيا الرقمية - اليوم - فضاءً جديدًا للعمل السياسي، إذْ تُتيح المشاركة اليومية المباشرة في الحياة السياسية والاجتماعية. وتُمكن، عبر شبكات الاتصال المتطورة، من تكثيف العلاقات التفاعلية (Interactive/Interactif) الحينية بين المواطنين من جهة، وهياكل الدولة من جهة أخرى، لحل الإشكاليات الظرفية، والاستجابة السريعة لطلبات المواطن. وتُبرهن هذه التحولات العميقة على أن ممارسة الحياة السياسية تتأثر اليوم إلى حد كبير بتطور تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

---

(5) جوهر الجمّوسي، «تقنين السياسة وتسييس التقانة،» إضافات، العددان 3-4 (صيف - خريف 2008)، ص 142-162.

إن اقتحام ما هو مَدني تكنولوجي لعالم السياسة ربما يَقلب المشهد السياسي في الأعوام الآتية، ويَأتي بالمُستحدَث في السياسة، ما يَجعل السياسة، ربما، مشاعًا للجميع عبر شبكة الإنترنت، وملكًا للعامة والخاصة من الناس، وبما يَجعل التكنولوجيا تَخلق نُخَبًا سياسية جديدة، وتَرَاتُبيات لم تَكُن قائمة قبل هذا. المتأمل في تاريخ الأحزاب السياسية في العالم، وفي سَيرورة نشاطها السياسي عبر التاريخ، يُسجل مدى تطور آليات عمل هذه الأحزاب، وكيفية تَأَقْلُمها مع الواقع المستجد، ومع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، والتكنولوجية أيضًا، التي يَشهدها العالم والمجتمعات بصفة خاصة. أصبح العالَم اليوم، بما فيه من اقتصاد وثقافة وسياسة، مفتوحًا رَخْوَ الحدود، يتيح إمكانات واسعة من التبادل والتفاعل والمنافسة، ومن روابط القوة التي لا يَتحملها من ابتعد عن مسالكها وجَهَل تقنياتها. وهذا يَفترض تَصورًا آخر، مُختلفًا عما كان سائدًا من مُمارسة سياسية تَعتمد الخطابة وبَلاغتها وكفاءة السياسي /Le politicien) The politician) و«كاريزميته». فالسياسة في الفضاء الرقمي نَتيجة مَنطقية لما تَعيشه البلدان المتقدمة من اندماج فاعل في منظومة العولمة، وفي الخريطة العالمية لمجتمع المعرفة والمعلومات وللاقتصاد اللامادي.

إن الخصائص المُتحكمة بمجتمع المعلومات، بما فيها من صناعات معلوماتية وكفاءات عاملة في المعلومات، حَولت المعلومات إلى قوة لها تأثير كبير في تكوين الرأي العام، الذي يَتدخل في الشأن السياسي، ويُحاسب الحكام، ويُقرر مصائر البلدان. وهذا ما يُشكل آليات الاحتجاج الافتراضي المُستقبلية للمجتمع المدني. أدركت البلدان النامية خطورة هذه الحقيقة في مجتمع المعلومات، فأصبحت تَتعمد أحيانًا الاحتفاظ بالمعلومات لنفسها، وتَستعملها عند الضرورة لمصالح عامة وخاصة.

لئن ساهمت مُجْمَل هذه التطورات والتحولات التكنولوجية في بُروز أنماط اتصالية جديدة ومُتشابكة، حيث كَرست واقعًا مَشْحونًا، تَحتل فيه الصورة مَوْقِعًا مُتقدمًا بفعل القَصْف المتواصل للوسائط الاتصالية المرئية بالخصوص لكل ما هو كائن في المجتمعات الحديثة. يَقول عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو، في

هذا السياق: «إن أكثر ما يُرعب في الاتصال هو لاوعي الاتصال»[6]. وأصبح نظام المعلومة يَعيش ثورة جذرية مع ظُهور الرقمي وتَعددي الوسائط، بما يُكسب آليات الاحتجاج الافتراضي أبعادًا سياسية وتقانية تَتجاوز حدود التوَقع.

يُحْدِثُ تَعَددِي الوسائط (الملتيميديا) والإنترنت قطيعة من شأنها تَغيير حقل التواصل. ويَبدو حتى الآن أن أنموذج الاتصال المظفر هو الإنترنت أو «الشابكة». فهذه الشبكة العالمية من أجهزة الحاسوب المُترابطة في ما بينها، يُمكنها أنْ تَتحاور وتَتبادل المعلومة. إذ فَتحت الإنترنت شَهية المؤسسات والتجمعات الاقتصادية التي تَسعى إلى جَذْب مُستعمليها وتَسويق صناعاتها. وفَتحت الإنترنت أيضًا شَهِيةَ القوى المدنية التي خرجت من قُمْقُمِها لِتَسْطُو على الفضاء العام بشكل لم يَسْبق له مثيل تاريخيًا، مثلما فَتحت شَهِية الأحزاب السياسية التي تَقود حملاتها الانتخابية، وتُروج لبرامجها، وتُدافع عن أطروحاتها، وتَستقطب المنخرطين فيها. ولعل هذا التحول المهم في المشهد الاتصالي الإعلامي والاجتماعي والثقافي والسياسي دَفع الصحافة المكتوبة إلى أنْ تَرتبط، بدورها، بشبكة الإنترنت، للحصول على المعلومة، ولنشر الجريدة أو المجلة إلكترونيًا عبر الشبكة أيضًا، وللقيام بعملية الطبع عن بُعد، والانخراط في الفضاء السياسي العام الجديد. وتُعتبر المعلومة في المشهد الصناعي العام بضاعة داخل السوق تُباع وتُشرى ويُتنافس في شأنها[7]. وهناك من يَصف الإنترنت - اختصارًا - بـ «القرية الكونية» (Global Village/Village global)، و«الطريق السيارة للمعلومات» (Super High Way)، وكل «مصادر المعلومات المُتاح عبر شبكة الحاسوب»، و«المجتمع الافتراضي» (Virtual Community)[8].

تَطرح القمة العالمية في شأن مجتمع المعلومات، كغيرها من القمم السابقة،

---

(6) Ignacio Ramonet, *La Tyrannie de la communication*, Collection L'espace critique (Paris: Galilée, 1999), et Pierre Bourdieu, *Raisons pratiques sur la théorie de l'action* (Paris: Éditions du Seuil, 1994).

(7) جوهر الجمّوسي، الصحافة المكتوبة: محمل الهويات (تونس: مطبعة إيتيغراف، 1998)، ص 80.

(8) Eric Gagnon, *What's on the Web* (Fairfax, VA: Internet Media, 1995), p. 20.

حُرية جولان المعلومات من دون مراقبة أو قيود، إذْ إن مُراقبة حركة التواصل وحركة المعلومة يَتعارض - أصلًا - مع جوهر الإنترنت، القائم على فكرة سرعة جريان المعلومات في أركان الكون كلها. أما المُراقبة والمُعاقبة في شأن أو على المعلومة فتلك مُمارسات تَرتبط بالدولة الوطنية بحدودها التقليدية الصلبة. إن كَبْحَ جِمَاح المعلومة قد لا يُفضي إلا إلى تَدَفقِها في غير قنواتها الرسمية الواضحة، وقد تَبحث عن مَنافذ في غير الرسمي واللاشكلي (L'Informel/informal)، وتُطِل لتُثير فَزَعَ المؤسسي، وتُؤسس لآليات احتجاج افتراضي ناشئة. تَنبهت بعض الدول، خصوصًا الديمقراطية منها[9]، إلى أهمية العلاقة بين السياسة وشبكة الإنترنت والمجتمع المدني والمجتمع السياسي، فنقلت تَصوراتها وخطاباتها وبرامجها ومشروعاتها ومعاركها أيضًا إلى مساحة الافتراضي، لكن من دون خطاب أحادي الجانب يُكرس فكرة الشمولية، ويُلغي التعدد والاختلاف. ولعل ما أنجزته حركة «حماس» الفلسطينية، خلال الغزو الإسرائيلي لقطاع غزة في كانون الثاني/ يناير 2009، خير مُعَبرٍ عن قدرة الوسائط الإلكترونية، وتَحديدًا الإنترنت، على فَضْح جرائم الحرب ضد الأطفال والنساء والشيوخ، وبالتالي كَسْب التعاطف الشعبي الدولي الكبير. فتلك هي آليات الاحتجاج الافتراضي الجديدة، التي بَدأت تَتشكل في فلسطين المُحتلة ضد العدو الصهيوني، قبل أنْ تَتبلور بشكل أكثر وُضوحًا وكثافة وتَضَخم داخل المجتمع المحلي الواحد، وتَحديدًا في بُلدان الثورات العربية.

في سياق التحولات العالمية والتكنولوجية المتواصلة والمسترسلة، وتَبَلْوُر الآليات الجديدة للاحتجاج الجماهيري افتراضيًا طَغت الصورة على وسائط الاتصال الحديثة المختلفة، واكتسبت سُلْطة مُطلقة وسَطْوة نافذة في مجتمع المعرفة والمعلومات. فبين من يعتبرها وسيلة فنية للتعبير، أو مَطِية للكسب المادي، أو أداة ترفيهية، أو آلية ثقافية وتربوية، أو عُنصر دعاية سياسية وتَسريب أيديولوجي، تَتأكد الحاجة إلى هذه الصورة التي دخلت في أعماقنا وفَعَلَتْ فِعْلَها فينا مثلما تَشاء.

---

(9) مثل الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وألمانيا وباقي دول الإتحاد الأوروبي، ولا سيما بعض الدول التي ما زالت ترزح تحت وطأة الاحتلال مثل السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة التي غالبًا ما تلجأ إلى الشبكة العالمية لفضح الممارسات الإسرائيلية المتعسفة. وفطن الزعيم الراحل ياسر عرفات إلى قوة الإنترنت وسلطته، فجعل منها حليفًا لكسب التعاطف الدولي لفائدة القضية الفلسطينية.

«فالصورة في مجتمعاتنا الحديثة أصبحت مصدرًا لصناعة وإنتاج القيم والرموز، وتشكيل الوعي والوجدان والذوق والسلوك. وتَستمد المجتمعات الحديثة نُفوذها من إنتاج مَعرفي مُقَننٍ للصور التي تَبثها في كافة أرجاء الأرض لتكريس منطقها، وفرض قوتها وسطوتها، سواء كانت سياسية، عسكرية أو ثقافية»[10].

حولت الصورة، في زمن الاتصال الافتراضي، حقل الإعلام إلى حقل حرب، تُشَكل من خلاله الواقع. هذا الواقع يُكرس مَنْطق «القطيع» الذي تحدث عنه آلان ديهاميل، ويُفرز ردة الفعل المتجانسة عند مُتَلَق جماعي تقليدي، مُزَودٍ بِوَصْفات نفسية قياسية وحساسية مُنَمطة. فأصبحت أغلبية الناس، في المجتمعات كلها تقريبًا، تُشاهد الصور نفسها وتَتعاطاها وتستهلكها بطريقة «الجرعة جرعة»، أو بطريقـة القصـف المُتواصل (Bombardement par serie/Bombardment Series) تمامًا كالمدفع الرشاش، وبشكل لا يترك مجالًا للتفكير. وتَحمل هذه الصور «فكرًا مُعينًا وأيديولوجيا معينة هي أيديولوجيا وفكر النظام العالمي الجديد أو المُعَوْلَم. وهذه كلها مُصطلحات لا تخلو من تَجذر أيديولوجي. والأيديولوجيا ليست جديدة على الصورة بكل أشكالها الثابتة والمُتحركة»[11].

لعل ما زاد في استخدام الصورة في الفعل السياسي تَكَثف تَبادُل المجتمع المدني للصور عبر شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية، وتَوظيفها سياسيًا لخدمة طرف سياسي مُعين، أو ضَرْب سياسي آخر مُعادٍ. وهذا ما تأكد خلال الثورات العربية، بِدْءًا بصورة محمد البوعزيزي وهو يحترق، التي اخترقت العالم كله تقريبًا، على الرغم من أن بعض من حَضر واقعة الاحتراق حد الشواء في مدينة «سيدي بوزيد» يُؤكد أن هذه الصورة المُروجة عبر الإنترنت غير حقيقية، وأنها مُصْطَنَعَة باعتماد تقنيات التواصل تَعددي الوسائط والبرمجيات المعلوماتية المُتطورة، وأن من أنجزها تقنيًا وأعطى إشارة نشرها وترويجها، مَجهول الهُوية وخَفي الاسم، ولا يُستغرب أنْ لا يكون تونسيًا أَصْلًا.

---

(10) مخلوف حميدة، سلطة الصورة: بحث في أيديولوجيا الصورة وصورة الأيديولوجيا (تونس: دار سحر للنشر، 2004)، ص 7.

(11) المصدر نفسه، ص 9.

ثانيًا: تقنيات الاتصال وتطور الفعل السياسي

تَسعى الأحزاب السياسية العربية مابعد الثورات، في سياق تكريس المُمارسة الديمقراطية وإنْ اختلفت تَوجهاتها الأيديولوجية، إلى تنشيط الحوار السياسي في داخلها وتطويره، وخارج هياكلها أيضًا، في إطار الضوابط القانونية، بحثًا من جهة أولى عن مجالات وإمكانات تطوير قُدرتها على الفعل والتأثير والاستقطاب في ضوء تَراجع تأثير السياسي في المجتمع المذهول من فعل الثورة غير المُؤَطرة حزبيًا وسياسيًا، ودعمًا من جهة ثانية لمكاسب مجتمعاتها وتحقيقًا لأسباب رَفاهها ونُموها. ومن الأهداف الأساسية لكل حزب سياسي عربي أو حزب سياسي في العالم ككل، في إطار هذه الضوابط القانونية نفسها، الوصول إلى سدة الحكم، والحصول على السلطة التي تُمكنه من تنفيذ برامجه ومشروعاته، وتحقيق الأهداف التي انتُخب على أساسها من مواطنيه، ومن ثمة المحافظة على تلك السلطة، وإدامتها إلى أقصى فترة مُمكنة. وهي تبقى غاية كل حزب سياسي في مجتمعاتنا المعاصرة. والسؤال المطروح، في هذا السياق: «كيف يمكن الوصول إلى تحقيق هدف ممارسة السلطة والمحافظة عليها؟».

تَتطلب عناصر الإجابة قراءة نَقدية للعلوم السياسية بمقارباتها السائدة اليوم، إذ تغيرت الممارسة السياسية الراهنة، وأشكال المحافظة على السلطة، في زمن انتشار الافتراضي. فَلَمْ تَعُدْ «كاريزما» القائد هي الضامن لِدَيْمُومَة سُلطة الحزب، ولا قُدرته الخطابية أو التهييجية هي التي تُضفي على الحزب شرعية الوجود. تراجعت المفاهيم التي كانت سائدة على أيام هتلر من قبيل «قائد الجماهير». إذ لا يكون القائد اليوم فردًا أصلًا، بل مُجرد أَيْقونة (Icône)، تصنعها التقانة وتتلاعب بوعي الناس وبلاوعيهم. ولم يَعُدْ ثَمةَ، اليوم، مجال لشعار «المجاهد الأكبر». فالجهاد أصبح تَسويقيًا تقنيًا، يَعتمد الصورة وفنية إخراجها. كانت السياسة تُعرف بفن التصرف في المُمكن، أما اليوم، فتدخل فيها العنصر التقاني بقوة، مثلما تدخل فيها المجتمع المدني، فصار أحد عناصر تعريف السياسة: فن التصرف في الصورة وفي المعلومة، وكيفية معالجتها وإخراجها، ومصادر ترويجها، ومواقع نشرها افتراضيًا وطبيعة النسيج المدني المُتدخل في الأمر.

يبدو أن إدارة «البيت الأبيض الأميركي» تعي هذا جيدًا، إذْ أن الدبلوماسية الأميركية بآلتها الدعائية «المُرْعِبَة» مَعْنِية بصورة الرئيس أكثر من الرئيس نفسه. كما أن عملية الترشح للانتخابات الرئاسية الأميركية (تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، مثلًا) مَعْنية أيضًا بمسألة الصورة وأثرها في الرأي العام وفي الناخب السياسي تحديدًا. والأمثلة على إيلاء الصورة مكانة خاصة جدًا كثيرة عند المرشحين عن الحزب الجمهوري أو الحزب الديمقراطي الأميركيين. وسنكتفي، في هذا السياق، بذكر مثالين اثنين: **المثال الأول**، تمثل في صرف أكثر من 2.2 مليون دولار أميركي في مقابل إعداد المرشح الديمقراطي والرئيس الأميركي المنتخب باراك أوباما لومضة إشهارية تتعلق بحملته الانتخابية مدتها نصف ساعة، وبثت عبر خمس قنوات فضائية تلفزيونية رقمية أميركية خلال الأسبوع الأخير من تشرين الأول/ أكتوبر 2008.

تَمثل **المثال الثاني** في إنفاق الحزب الجمهوري أكثر من 150 ألف دولار على اقتناء ملابس فاخرة وعلى قيافة وتجميل مرشحته سارة بالين لمنصب نائب الرئيس الأميركي، بهدف تقديمها في صورة أجمل مما هي عليه، وأكثر إبهارًا وجاذبية، على الرغم من أنها ملكة جمال ولايتها. وهذه الأموال كلها، وغيرها الكثير، أُنْفِقَتْ من أجل الصورة: صورة الشخص التي لها وَقْعٌ كبير على الرأي العام، والصورة يَصْنعها المظهر العام والتقانة والمؤثرات بأنواعها. لذلك، فإن الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين، على السواء، في بلدان الثورات العربية، وفي أطوار التاريخ الانتقالي، مَدْعُوُون إلى استيعاب آليات الفعل السياسي الجديدة، باعتبار أن الصورة الافتراضية دخلت في مجرى الدم، وصارت عنصر إقناع وإبداع، تُستخدم آلية تسريب فكري وآلية احتجاج جماهيري تنتقل من حدود الصورة إلى حدود الأيديولوجيا.

يَعتمد النشاط السياسي لكل حزب في بلدان الثورات العربية، بشكل أساس، على التطوير المتواصل لعمله السياسي من ناحية، ودعمه من ناحية أخرى بتحرك ميداني طبقًا لما يقتضيه واقع المناخ السياسي للبلاد، ونوعية المواعيد والمناسبات الوطنية والإقليمية والدولية. لكن يعتمد نشاط الحزب السياسي أيضًا، على قُدرته

على تَسويق الخطاب السياسي تقانيًا. وهذا هو المُتَغَير الجديد الذي تُراهن عليه الأحزاب، وتَعتمده أحيانًا لتتوارى عن الأنظار خلف جماعات مدنية افتراضية تُحقق من خلالها أغراضها السياسية من دون أنْ تَكشف وجهها السياسي الحقيقي، بفضل ما تُوفره لها التقانة والشبكات والبرمجيات المعلوماتية من مزايا التخفي والاستعارة وخفاء الاسم. فالعمل السياسي المتواصل هو أساس البناء لموقع أي حزب في الخريطة السياسية، ولكسب التأييد الشعبي والمساندة والتعاطف، وبالتالي اقتحام الفضاء المدني الافتراضي العام، ولاكتساح الفضاء السياسي، وحشد المناصرين، ودعم قاعدة المنخرطين فيه.

إنْ كان الإعلام والاتصال يُعتبران منذ أقدم العصور من أهم الآليات التي ارتكز عليها العمل والتحرك السياسي، فإن التطورات التكنولوجية التي عرفتها البشرية في القرنين الأخيرين أثرت بصفة ملحوظة في كيفية ممارسة هذا النشاط داخل هياكل الحزب السياسي الواحد، وفي علاقة الحزب بالمواطنين، وعلاقته بباقي الأحزاب والجهات، سواءً أكانت موالية أم معارضة أم مناوئة. ومثّل تطور الإذاعة المسموعة في مرحلة أولى، ثم المرئية (التلفزيون) في مرحلة ثانية، خطوة إضافية في تطوير آليات عمل الأحزاب وتحديث الخطاب السياسي، باعتبار أن الصوت ثم الصوت والصورة معًا أداة فاعلة لتبليغ هذا الخطاب إلى شرائح أوسع من المجتمع، والتأثير فيها. ويَكفي التذكير - في هذا المجال - بما كان للخطابة من دور في التبليغ والتأثير السياسي في المجتمعات خلال فترة ما بين الحربين العالميتين[12]، وفترة الحركات الاستقلالية للشعوب بعد الحرب العالمية الثانية. ففن الخطابة السياسية تَطور بشكل خاص مع انطلاق البث الإذاعي عبر العالم.

---

(12) مثلما حدث إبّان بروز حزب الوحدة الشعبية في ألمانيا، الذي استعمل الإذاعة لتمرير خُطَب أدولف هتلر الأيديولوجية. عيّن هتلر غوبلز وزيرًا للإعلام متفرّغًا للإذاعة التي تركز على الخطاب السياسي دون غيره. ويُمكن أن نذكر أيضًا موسوليني في إيطاليا، ولا سيما الجنرال الفرنسي شارل ديغول، حينما تحول إلى بريطانيا لمقاومة الاحتلال النازي لفرنسا. وبقيت الإذاعة المسموعة حينها الخيط الرابط بينه وبين الشعب الفرنسي، خصوصًا من خلال برنامج يومي اسمه «فرنسا الحرّة» (La France libre)، يُعاد بثّه مرات عدة يوميًا. وكان يستمع لهذا البرنامج الإذاعي الخطابي السياسي عموم الشعب الفرنسي، وكذلك المقاومون في ساحات القتال أيضًا. ما جعل الحس الوطني متقدًا حتى تحرير فرنسا.

أمام ما نَشهده، اليوم، من تَطور مُذْهِل ومُتَسارع للفضاء الاتصالي نتيجة للتطور التكنولوجي، شهد نشاط الأحزاب السياسية، «العمل القاعدي» أو «التحرك السياسي»، تغيرات جذرية أيضًا، ما دفع أحزابًا كثيرة في عدد من البلدان إلى إعادة تركيز هيكلة كلية لآليات وأساليب عملها، مُعتمدة في ذلك على التكنولوجيات الحديثة، من دون التخلي نهائيًا عن وسائل العمل التقليدية، مثل الاجتماعات العامة المباشرة مع الهياكل والقواعد والاتصال المباشر والصحافة المكتوبة الحزبية أو القريبة من الحزب ووسائل الإعلام التقليدية بما فيها الإذاعة والتلفزيون. وتبقى هذه الآليات والوسائل المعهودة، بدورها، من الآليات الفاعلة في العمل السياسي. وتبحث الهيكلة الجديدة لآليات العمل السياسي عن مراكز النفوذ الجديدة عبر الوسائط الرقمية. فمفهوم النفوذ السياسي تَغير، ووسائل السلطة تَبدلت، ومفهوم القوة والسلطة العلوية انسحب بالتدريج من كل ما هو نفوذ، لتبرز آليات الاتصال الجديدة كفاعل رئيس.

ربما يَبْدو تِعْداد هذه الآليات شائعًا وبسيطًا لتداول استعمال وسائل الاتصال الحديثة بين عموم الناس. لكن الإضافة والتميز عند الأحزاب السياسية يَكْمُنان في الحركية والحضور الفاعل والنجاعة وتفعيل الآليات المتاحة، بما يَخدم أهدافها السياسية. فلا يَكفي أنْ تَتوافر عند الأحزاب السياسية الحواسيب والإعلامية والإنترنت والهواتف الجوالة الذكية، بل يَتحتم توظيف هذه الآليات، ثم الخلق (La Creation/Creation) والتجديد (L'Innovation/Innovation).

قوة طُغيان التقانة هي التي تدفع المجتمعين المدني والسياسي إلى استغلال تكنولوجيات المعلومات والاتصال، وإلى المبادرة بالفعل والخلق، وعدم انتظار الخصم السياسي للرد عليه والتصدي له عندما يُهاجمك. فمن السهل، اليوم، أنْ يَعْمَدَ المناوئ السياسي إلى بعثرة «أجندات» الأحزاب السياسية، من خلال الإشاعات والادعاءات المغرضة والافتراءات والأكاذيب والأراجيف والعنف اللفظي والعنف المُصَور، فتختلط الحقيقة بغير الحقيقة، ويَتيه الفرد الافتراضي بين هذا وذاك.

كان هذا الأمر مَحل اهتمام عدد من الباحثين المختصين في مرحلة ما بعد ثورة تونس، وعلى امتداد ثلاثة أعوام متواصلة، مع تَكَثفه خلال انتخابات

تشرين الأول/ أكتوبر 2011 وانتخابات تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر 2014، ومع اشتداد الاختلاف والصراع السياسِييْن بين حكومة «الترويكا» بقيادة حزب حركة النهضة الإسلامي والمعارضة السياسية والمدنية خلال مراحل كتابة الدستور التونسي وفترات الاغتيالات السياسية المتلاحقة. شملت هذه الاغتيالات، الجديدة على المجتمع التونسي، شكري بلعيد (أمين عام حزب الوطنيين الديمقراطيين المُوَحد والقائد الرمزي لثورة تونس) في شباط/ فبراير 2013، ومحمد البراهمي (عضو المجلس الوطني التأسيسي في تموز/ يوليو 2013) ولطفي نقض (مُنسق حزب نداء تونس خلال عام 2012) ثم شهداء الجيش والأمن والحرس الوطنيين. وكانت شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية، خلال هذه الأزمات والمراحل السياسية، الميدان الحقيقي للصراع السياسي والفكري.

يتيح لنا تناول استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في الصراع السياسي، إمكان الوقوف عند رَقْمَنَة الإشاعة السياسية. فالبُعد اللامادي للافتراضي الرقمي يَسمح بنشر الإشاعة وتَمْريرها عبر العالم، في أي وقت، ومن دون الحاجة إلى آليات مادية يُمكن حجزها وإيقاف نشرها، باعتبار التكنولوجيا الرقمية وسيلة لاختراق الحدود والقيود[13]. فالإشاعة تَجد مجالها في اللامجال الرقمي عبر شبكة الإنترنت من خلال البريد الإلكتروني، وشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية. كما تجد مجالها عبر شبكات الهاتف الجوال من خلال الإرساليات القصيرة النصية، والإرساليات المصورة (إشاعة مصورة). فشخص واحد، على شبكة الإنترنت أو شبكة الهاتف، يمكنه امتلاك كل آليات وإمكانات إطلاق الإشاعات ونشر الأخبار الكاذبة. يجعلنا هذا الأمر نتحدث عن صناعة الإشاعة عبر وسائل الاتصال الحديثة، وعن استفادة الفاعل السياسي من الإشاعة في تَحركه السياسي، وقُدرته على توظيف الوسائل الحديثة للاتصال للتصدي إلى الإشاعة المناوئة له ولاختياراته.

---

(13) خلال الانتخابات الفرنسية في ربيع 2007، مثلًا: ونُشرت تقديرات الانتخابات ساعات قبل غلق المكاتب الانتخابية، وذلك من المدوّنات الخاصة عبر شبكة الإنترنت (Blogs). وجرى الشيء نفسه، في تونس، خلال الانتخابات التشريعية والرئاسية في عام 2014.

يَدفع الواقع السياسي والمجتمعي المدني والتكنولوجي العالمي الجديد الفاعل السياسي إلى القيام بمجموعة من المبادرات الإلكترونية التي تتصل بكل ما يتعلق بمواقع ويب الحركية والمُدَونات الخاصة ومواقع الإنترنت ومُنتديات الحوار والنشريات الإلكترونية والبريد الإلكتروني ومواقع ويب المخالفة والمعارضة والمعادية ومواقع سبر الآراء والاقتراع والإرساليات القصيرة النصية والمصورة عبر الهاتف الجوال والألعاب الإلكترونية... وغيرها. ويُمكن اختصار المبادرات والتدخلات الإلكترونية للفاعل السياسي في جملة من المسائل وآليات الفعل والاحتجاج الافتراضي، التي اعتُمدت خلال الثورات العربية، ولا تزال إلى الآن.

أول هذه المسائل إنشاء مواقع ويب في صيغها المُختلفة، الثابتة والحركية والتفاعُلية (Sitesweb statiques. dynamiques et interactives) التي تمتلك قدرات فنية وتقانية فائقة للتأثير في المستهلك، بحكم اشتغالها في الإبهار والإثارة والإغراء واللذة، من خلال النص والصوت والصورة، وإمكان التفاعُل مع المُستخدِم. بلغ عدد مواقع ويب على الشبكة العالمية في عام 2012 ما يُقارب 555 مليون موقع إلكتروني بلغات العالم المختلفة، مع تصدر اللغة الإنكليزية لهذه اللغات من حيث عدد مستعمليها على الشبكة بنسبة 29 في المئة، تليها الصينية بنسبة 21 في المئة، ثم اللغة العربية في المرتبة السابعة بنسبة 3 في المئة.

ثاني هذه المسائل وآليات الفعل والاحتجاج الافتراضي، إحداث المدونات الخاصة أو مواقع ويب الشخصية للتعبير، والسهر على إثرائها بالمضامين النصية والمصورة. انفجرت هذه الظاهرة ذات التوجه السياسي فولد قرابة 5.4 مليون موقع شخصي أو مدونة خاصة في كانون الأول/ ديسمبر 2004، وأصبحت 63.1 مليون مدونة في [كانون الثاني/ يناير] جانفي 2007، أي بزيادة إحدى عشر مرة في عامين فقط. ويتم يوميًا إحداث 100 ألف موقع شخصي جديد، يقع تحيينها مرة كل ثلاثة شهور على أقل تقدير[14].

---

(14) *Le Journal du Net*, <http://www.journaldunet.com>, Rubriques: chiffres clés, Internet dans le monde, l'usage des blogs, Janvier 2011, pp. 1-3.

ثالث هذه المسائل وآليات الفعل والاحتجاج الافتراضي، إحداث مواقع الإنترنت ومنتديات الحوار (Forums de discussion/Discussion Forums)، على أن يكون الفاعل السياسي فاعلًا فيها بالحضور والرأي والفكرة ومقارنة الحجة بالحجة. فشبكة الإنترنت تضم اليوم 1.6 مليون موقع ويب ومُدَونَة تحوي مضامين سياسية، وقرابة 3.4 مليون موقع يوفر فضاءات افتراضية للنقاشات وتبادل الآراء والمواقف السياسية. من بين هذه المواقع والمدونات، 569 ألف موقع ويب يتضمن فضاءات حوار خفية الاسم، بما يعنيه هذا الإخفاء من رغبة في زعزعة الآخر، ربما يُوظفها الأشخاص أو المؤسسات الجمعياتية والاقتصادية والسياسية وغير ذلك. كما يوجد ضمن هذه المواقع 267 ألف منتدى حوار حر باللغة الفرنسية، و137 ألف منتدى حوار حر باللغة العربية(15).

رابع هذه المسائل وآليات الفعل والاحتجاج الافتراضي، إحداث النشريات الإلكترونية، وإثراؤها بالمحتوى المَكْتوب والمُصَوَر المُحَين باستمرار؛ إذ أخذت الصحافة الإلكترونية في التطور بشكل كبير. وبلغ عدد المواقع الإعلامية قرابة 2.3 مليون موقع باللغة اللاتينية. كما بلغ عدد الصحف والمجلات والمقالات الإلكترونية مليارًا و40 مليون صحيفة ومجلة ومقالة وفضاء إعلامي على الخط في آذار/ مارس 2009، بينها 300 ألف باللغة العربية(16).

خامس هذه المسائل وآليات الفعل والاحتجاج الافتراضي، الاهتمام بالبريد الإلكتروني (e-mail) من خلال تقبل الرسائل الإلكترونية والرد عليها، وتعميم الاستفادة من قائمات التخاطب الإلكتروني (Mailing list)، وإحكام توظيفها لتمرير المعلومات التي تَهُم الحزب السياسي إلى جميع الأشخاص الموجودين ضمن هذه القائمات، من داخل الوطن أم خارجه، وفي أي مكان من القارات الخمس. بلغ حجم تدفق بيانات الإنترنت خلال عام 2013 أكثر

---

(15) <http://www.google.com>, Rubriques: Forum de discussion libre et politique, Janvier 2011, p. 1.

(16) *Le Journal du Net*, <http://www.journaldunet.com>, Rubriques: Chiffres clés, Internet dans le monde, Presse sur Internet, Janvier 2011, p. 1.

من 44 مليون مليار (أو بيتا) بايت[17] (44 million billion or Beta byte). وكان عدد رسائل البريد الإلكتروني الحينية (Messagerie instantanée/Instant Messaging) التي يتم تداولها عبر الإنترنت، خلال عام 2007، لا يتجاوز 1.380 مليار مراسلة يوميًا[18]، مع العلم أن 61 في المئة من رسائل البريد الإلكتروني غير مفيدة. ثم إن جميع مستخدمي الإنترنت في العالم تقريبًا (3 مليار مستخدم) يُوجهون يوميًا رسائل بريد إلكتروني[19]. فـ «بدون حاسوبك الخاص وتكلفة إنترنت شهرية، تستطيع أن تُرسل وتستقبل البريد الإلكتروني، وحتى أن تحصل على صفحة ويب الخاصة بك»[20].

سادس هذه المسائل وآليات الفعل والاحتجاج الافتراضي، متابعة وتأطير مواقع الواب المخالفة في الرأي والمعارضة والمعادية أيضًا لمجتمع الفاعل السياسي ولثقافته واختيارات حزبه السياسي، والانتباه بشكل خاص إلى كل ما يُمكن أنْ يدخل ضمن دائرة الإرهاب السيبراني والإباحية والاعتداء الجنسي على الأطفال (Pédophilie/Pedophilia). فالإباحية صناعة بحد ذاتها، وظاهرة نشر غير مسبوقة في تاريخ العالم. ويوجد اليوم على شبكة الإنترنت 4.2 مليون موقع ذات طابع جنسي، منها أكثر من 100 ألف موقع موجه إلى الأطفال[21].

سابع هذه المسائل وآليات الفعل والاحتجاج الافتراضي، المشاركة الفاعلة، بتوظيف سياسي ذكي يعتمد المرجعيات السياسية والفكرية لحزب الفاعل السياسي، في المواقع والفضاءات المخصصة لسبر الآراء والاقتراع (Vote et sondage d'opinion)؛ إذ تضم شبكة الإنترنت 1.4 مليون موقع من هذا النوع،

---

(17) «تقرير: الإنترنت في 2012 بالأرقام،» تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، موقع *Pingdom* على شبكة الإنترنت: <http://www.pingdom.com>.

(18) *Le Journal du Net*, <http://www.journaldunet.com>, Rubriques: Chiffres clés, Usage de l'e-mail dans le monde, Janvier 2011, p. 2.

(19) «تقرير: الإنترنت في 2012.»

(20) آلان نياور، الإنترنت، ترجمة مركز التعريب والبرمجة (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2000)، ص 8.

(21) <http://www.google.com>, Rubriques: Pédophilie, Janvier 2011, p. 1.

بينها نحو 50 ألف موقع باللغة العربية. وعادة ما تعتمد هذه المواقع موضوعات سياسية بالدرجة الأولى[22].

ثامن هذه المسائل وآليات الفعل والاحتجاج الافتراضي، توظيف الهاتف الجوال باعتماد الإرساليات القصيرة النصية (SMS) والمُصَورة (MMS) ليمرر الفاعل السياسي إلى الآخر، في الداخل والخارج، الرسائل (Les messages) والصور التي تَخدم اختيارات الشخص أو الجمعية أو الحزب السياسي، وتُقدم صورة ناصعة عن إنجازاته وعن بلده بشكل عام، مع تَجَنب الخطاب المباشر. عَوضَتْ هذه التقانة - الوسيلة ما عُرِف في بداية التسعينيات بـ «حرب الفاكسات» (Guerre des fax)، خصوصًا مع تنامي عدد المشتركين في الهاتف الجوال في العالم إلى 7 مليارات مشترك[23]، بنسبة كثافة تتجاوز 100 منخرط لكل 100 ساكن. ومن بين هؤلاء المشتركين في خدمات الهاتف الجوال في العالم أكثر من 1.3 مليار مشترك في خدمة الهاتف الذكي الذي يقدم خدمات اتصالات متطورة جدًا، فبلغ تدفق البيانات في الإنترنت من خلال الهواتف وبواسطتها أكثر من 13 في المئة[24]. هذه المعطيات كلها تجعل هذا الجهاز المطرف الأكثر تداولًا في العالم، ويبوّئه كأفضل وسيلة لتحقيق النفاذ الواسع إلى الإنترنت والخدمات الاتصالية في المجتمعات الأقل تهيؤًا لمجتمع المعرفة والمعلومات.

تاسع هذه المسائل وآليات الفعل والاحتجاج الافتراضي، توظيف الألعاب عبر الإنترنت وعبر الهواتف الجوالة (Les jeux en ligne) سياسيًا من خلال شَحْنِها بمحتويات تَصُب في إطار خدمة التوجهات السياسية لحزب وبلد الفاعل السياسي. كانت مداخيل سوق الألعاب عن بُعد وعبر شبكة الإنترنت، التي تشهد نسقًا تصاعديًا، قرابة 4.5 مليارات دولار في عام 2006. وتَجاوزت 13 مليار دولار في عام 2012[25]. والواضح أن هذه الألعاب تحمل في داخلها محتويات

---

(22) <http://www.google.com>, Rubriques: Vote et sondage libre/virtuel, Janvier 2011, p. 1.

(23) «تقرير: الإنترنت في 2013 بالأرقام،» كانون الثاني/ديسمبر 2014. موقع *Pingdom* على شبكة الإنترنت: <http://www.pingdom.com>.

(24) «تقرير: الإنترنت في 2012».

(25) <http://www.google.com>, Rubriques: Le Marché du jeu en ligne, Janvier 2013, p. 1.

متعددة التوجهات، يُنتظر أن تتطور هي أيضًا بتطور طبيعة تَفكير صانعيها، ومَزيد تَبلور اختياراتهم الثقافية والسياسية والاقتصادية. ولعل أكثر الألعاب الإلكترونية شهرة في العالم هي تلك التي وُظّفت بشكل سياسي صريح، وفي مقدمها الألعاب الإلكترونية عبر الإنترنت التي ركزت على رَشْقِ الصحافي العراقي مُنتظر الزيدي للرئيس الأميركي جورج بوش بحذائه خلال زيارته بغداد في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008. جعلت هذه اللعبة جورج بوش مَحل سُخرية الصغار والكبار في كل بلاد العالم من خلال التسابق على جمع نقاط الفوز مع كل رَمْيَة حذاء تُصيبه مباشرة في وجهه[26].

هكذا، تَتطور آليات الفعل والاحتجاج عبر مراحل تَطور العمل السياسي المختلفة بتطور وسائل الاتصال عبر العصور، وبروز آليات فعل واحتجاج افتراضية ناشئة، تُساهم في إعادة إنتاج القوة وتوزيعها ونشرها وإنتاج الحقائق. ومن خلال هذه الآليات، يَتجدد العمل السياسي، وتُوجَد مساحات وفضاءات جديدة لممارسة هذا العمل، الخاضع بدوره إلى التغير والتجديد بفعل بُروز عناصر جديدة، جَسّمها خصوصًا اقتحام المجتمع المدني العالمي لساحة العمل السياسي بأشكال مُتعددة ومُنوعة، بعضها مُباشر وبعضها الآخر مُقَنع، وباعتماد تكنولوجيا الرقمي التي ما انفكت تتطور باستمرار، وهي مُقْدِمة اليوم على تَغيرات عميقة مع الجيل الآتي للإنترنت.

إن الإصدار الحالي من بروتوكول الإنترنت، ويُسَمى علميًا «الإصدار الرابع»، هو الإصدار الذي يَتعامل به العالم، منذ تأسيس شبكة الإنترنت في سَبعينيات القرن الماضي، كأساس وعصب للشبكات المرتبطة بالإنترنت. لم يَعُدْ هذا الإصدار الرابع مُلائمًا، اليوم، للحراك الذي تَخلقه الإنترنت في مجالات الاقتصاد والصحة والتعليم والعلم والعمل والثقافة والفن والمجتمع المدني والسياسة، ولا يَقدر، مُطْلَقًا، على اسْتِدَامَة خدمة ثورة الإنترنت المُتسارعة والآتية، لأسباب عدة، أهمها: اسْتنفاد الحد الأقصى لعناوين هذا الإصدار، البالغ نحو 4.3 مليارات عنوان حول العالم. أصبحت عناوين الإصدار الرابع كلها

---

(26) انظر الألعاب الإلكترونية عن «جورج بوش» في: <http://www.jeuxflashgratuits.eu>.

مُسْتَنْفَذَة مع التطور الهائل لمُستخدمي الإنترنت في مُعظم البيوت والمؤسسات بقرابة 3 مليارات مُستخدم حاليًا، ومع الازدياد المُستمر لمُستخدمي الهواتف النقالة بقرابة 7 مليارات مُستخدم حاليًا، ولا سيما مع تزايد انتشار النطاق العريض والهواتف الذكية[27]. إن الإنترنت الحالي صُممَ على أساس أنه لا يَستوعب أكثر من 4 مليار جهاز، في الوقت الذي يَرتبط به حاليًا أكثر من 10 مليارات جهاز. ويَتصاعد هذا الرقم، بشكل كبير ومُستمر، من دون القدرة على السيطرة عليه، بسبب كثرة الهواتف النقالة بالذات، ما تَسبب، إلى حد الآن، في تَراجع نوعية الخدمة، مثل التوسع المُتكدس للزبائن، وبُطء التدفق، وتَراجُع السرعة، والاختناقات المُستمرة، ما ساهم بالتالي في نَشأة خُروقات أمنية مُتزايدة ومُعَقدَة من قبل القراصنة «الهاكرز».

أمام هذه المشكلات والتحديات التقانية المُتراكمة كلها، التي تُفرز بدورها إشكاليات واضحة في أداء الاقتصاد والمجتمع المدني المُعتمد أساسًا على تكنولوجيات المعلومات والاتصال، من المُحتم اعتماد حلول جذرية لانتشال الإنترنت من وَضْعها الأفقي الحالي، والاستعداد لـ «تسونامي» الانطلاق الآتي الهائل من الخدمات والتطبيقات في الإنترنت، ولا سيما مع دُخول مليارات الهواتف الذكية (التي فاق عددها حاليًا 4 أضعاف عدد الحواسيب في العالم المُرتبطة بالإنترنت)، بشكل ضَخم، إلى ميدان الاتصال بالإنترنت. ويُضافُ إلى ذلك تَحَد آخر، يَتمثل في كَثرة أنواع المقاييس العلمية لأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية والهواتف الذكية، وتَشَعب خلفياتها التشغيلية المَوْرُوثَة علميًا.

أدرك فريق هندسة الإنترنت الدولي، المعني بمشكلات الإنترنت الفنية والعلمية، الحقائق السلبية للإصدار الرابع مع مَطلع تِسعينيات القرن الماضي. ويدأ العمل، ولمدة سبعة أعوام، على تطوير إصدار جديد، يُسمى علميًا «الإصدار السادس» (ويُسمى أيضًا إصدار الجيل الآتي) من بروتوكول الإنترنت، تم الانتهاء منه واعتماده نهائيًا في نهاية تِسعينيات القرن الماضي كمقياس. وبَدأ العمل به

(27) Le Journal du Net, <http://www.journaldunet.com>, Rubriques: Chiffres clés, Répartition des internautes par continent (Source: Internet Worlds Stats), Décembre 2014, pp. 1 and 3.

بالتدريج، منذ عام 2001، في كوريا الجنوبية واليابان وبلدان الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين وأميركا. ويُعتبر الإصدار السادس الضمانة الوحيدة لتكملة تَوسع الإنترنت بشكل سليم، ولِوَضْع كل الحلول لمشكلات الإصدار الرابع والإنترنت الحالي، وتحقيق فوائد جمة، منها: زيادة عدد العناوين إلى عدد ضخم جدًا (أكثر من 340 مليار مليار مليار عنوان!)، يُقدر بأضعاف عدد ذَرات الرمل التي على وجه الأرض، وذلك كحل وحيد ونهائي لمعالجة النقص الهائل الحاصل في العناوين الحالية، ولاستيعاب ثورة الإنترنت، ولا سيما استيعاب أعداد الهواتف الذكية وربط «إنترنت الأشياء» (تُشْرَحُ لاحقًا)، وبالتالي الاستغناء عن الحلول الوقتية الترقيعية التي اعتمدها مُزودو الإنترنت حتى الآن لمعالجة الأزمة.

بمَسَار مُتواز للإصدار السادس، ومع تسارع ثورة تكنولوجيات المعلومات والاتصال التي أدت إلى تَداخل واندماج الخدمات والتطبيقات بين العالمَيْن التقليديْن: عالم شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية المُصَممَة أساسًا لأغراض الصوت من خلال المقاسم، وعالم الإنترنت المُصَممَة أساسًا لأغراض نقل البيانات من خلال الحواسيب، وهما عالَمان مُنفصلان أساسًا بحسب تَصميمهما ومَرجعيتهما البنيوية، أنتج هذا التداخل بين العالَمَيْن ابتكار الكثير من الحلول الهندسية والمقاييس المُتشعبة للتفاهم بين العالَمَيْن المَذْكورَيْن، وهي كلها بالنتيجة تُضيف، باستمرار، أعباء كثيرة على المُصَممِين في مسيرتهم لإيجاد مَقاييس علمية مُسْتَنْبَطَة جديدة لإنجاح هذا الاندماج.

لهذه الاعتبارات، أصبحت الحاجة ماسة، اليوم، إلى توحيد هذه المقاييس ودمجها، وتقليل عددها قَدر الإمكان، لضمان تَشغيل الجميع بشكل سَلِسٍ، ومن دون تأخير، من خلال الإنترنت عبر شبكة مُوحدة، وهو ما يُسمى علميًا «الجيل الآتي من الشبكات والإنترنت». ولذلك، بَدأ جَهْدٌ هَندسي ومِقياسي حثيث، تَبْذُلُهُ هيئات دولية مُتخصصة عدة، على رأسها الاتحاد الدولي للاتصالات، من أجل تَوحيد عَالَمَيْ الاتصالات والإنترنت المُنْفَصِلَيْن عبر بناء شَبكة مُوَحدَة المقاييس، تَستطيع التعامل مع الصوت والبيانات بشكل سَلِسٍ ومُوَحدٍ، يُسَمى «شبكة الجيل الآتي». هذا مُصطلح واسع لِوَصْفِ بعض التطورات الرئيسة

المُتعلقة بالهندسة البنيوية الأساسية في الوصول إلى جميع شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، التي ستنشر في خلال الفترة المُتراوحة بين الخمسة والعشرة أعوام آتية، والمُستنِدة إلى شبكة واحدة مُندمجة لنقل جميع المعلومات، مثل خدمات الصوت والصورة، والبيانات، وجميع أنواع وسائل الإعلام، ومنها الصور المتحركة وغيرها.

من جديد، إن أساس عمل هذه الشبكة المُوَحدَة المُسْتَنِدَة إلى الإنترنت هو توافر عناوين الإنترنت. وهذا، لن يُوفره إلا بروتوكول إنترنت المُستقبل (الإصدار السادس). ويُحقق التقارب في شبكات الجيل الآتي المُوَحدَة مزايا عدة: إتاحة الفُرص لخفض كُلفة التشغيل، بدَمْج شبكات مُتفرقة عدة في شبكة واحدة مُتعددة الخدمات؛ إمكان خفض تَكاليف الأُصول لأن أجهزة هاتف الرزَم الصوتية هي أقل كُلفة من أجهزة الهاتف التقليدية المَبْنِية على نظام التقسيم؛ إمكان المُحافظة على استثمارات تَجهيزات الاتصالات التقليدية القائمة في شبكات الهاتف الثابت؛ إتاحة الفُرَص لزيادة إيرادات مُقَدمي خدمات الاتصالات عن طريق تَمكينهم من تقديم خدمات حديثة ذات قيمة مُضافة؛ التوافُق والانسجام بين مَنظومات التشغيل المُختلفة للاتصالات. وسادسًا، وأخيرًا، الابتكار والإبداع.

إن قَلب شَبكات الجيل التالي ومحورها هو بروتوكول الإنترنت الآتي (الإصدار السادس)، ولا سيما مع الثورة الآتية التي بدأت فعلًا، وتُسمى علميًا «إنترنت الأشياء»[28]، أو «إنترنت وشبكة كل شيء». إنها ثورة تقنية في مُستقبل الحاسوب والاتصالات المُعتمِدة على مَفهوم رَبط أي شيء، في أي وقت، وفي أي مكان. ومن المُتوقع أن تَربط هذه الشبكة خمسة عشر مليار جهاز في خلال عام 2015. وتَتوقع الصناعة المُتخَصصة أنه سيكون بالإمكان، خلال عام 2020، رَبْط خمسين إلى مئة مليار جهاز، مُتَضَمنَة ربط الهواتف الجوالة، وهو عدد يَزيد عَشرة أَضْعاف على جميع مُضيفات الإنترنت الحالية. ويُقدم هذا العدد للكثير من الأجهزة المُرتبطة فرصًا جديدة لربط الآلات والأجهزة والأنظمة والبشر. إن أساس ربط هذا العدد الهائل من الأجهزة هو توافر عناوين الإنترنت التي سَتَسْتَنِدُ

---

(28) *The Internet of Things Initiative*, <http://www.iot-i.eu/public>, p. 1, 25 January 2015.

حَتْمًا على بروتوكول إنترنت المُستقبل (الإصدار السادس)[29]. وباختصار، سيربط بواسطتها ربط مقتنيات الحياة العصرية الاعتيادية (مثل السيارات والثلاجات والتلفاز...) كلها بالإنترنت، كي تَكون جميع المُدُن «مُدُنًا ذكية». ولعل هذه الميزة الجديدة سَتجعل المجتمع المدني أكثر فاعلية، وأقوى نَفاذًا، وأشَد تأثيرًا في مُحيطه الاجتماعي والسياسي، وأكثر تَناغمًا مع مَفهوم المُدن الذكية.

من الفوائد الأخرى المُنتظَرة من الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت، ضَمان جَودة وكفاءة الخدمة التي يَحتاجها مُجتمع المعرفة والمعلومات في جزئيات حياته اليومية المختلفة. ومنها: تَبسيط وتَسريع نَقل حزم البيانات، وعدم تَجزئتها، وضَمان وُصولها بين جِهَتَيْ الإرسال، واستخدام خاصية تَعَددية الإرسال في مشاهدة الحوادث الحية، مثل التلفزيون عن طريق الإنترنت. ما سيساهم، بالتالي، في فتح مجالات جديدة لمنظمات المجتمع المدني والكيانات الافتراضية في مُمارساتها الاجتماعية والسياسية، وفي تطوير آليات العمل السياسي. كما يُساهم في تَوفير التحسينات الأمنية الكبيرة، وتَعزيز الخصوصية، من خلال تَشفير قَنوات حِزَم البيانات، والتقنيات التي تَهدف إلى منع انتحال تلك الحِزَم، وضمان التراسُل بشكل آمن، وسَد الثغرات أمام القراصنة أو «الهاكرز».

ثالثًا: عَوامل تجديد الفعل السياسي

يَضمن التوجه الجديد للفِعْل السياسي، المُعتمِد على التقنيات الرقمية المتطورة، حضورًا أوسع وامتدادًا أشمل وانتشارًا أعمق عند الفئات الاجتماعية والشرائح العمرية والفكرية المختلفة في مجتمع المعرفة والمعلومات. ويُمكن حصر عوامل تجديد الفعل السياسي في ثلاثة أبعاد: البعد الجغرافي والبعد الزمني والبعد الميداني. هذه الأبعاد الثلاثة، مُنوعة ومُختلفة، لكنها - في الآن ذاته - مُتداخلة ومُترابطة ومُتكاملة، بما تَضُمه من مُعطيات ومُؤشرات فعلية ورمزية، تُبرز عَوْلَمَة السياسة بفعل الافتراضي الرقمي، وتُؤكد تَواصل وتَجدد الفعل السياسي بِنَسَقٍ تَصَاعُدِي. وهذا ما يعمل الفاعل السياسي العربي مابعد الثورات العربية

---

(29) *The Internet of Things*, <http://www.internet-of-things.eu/>, p. 1, 25 January 2015.

على توظيفه عبر الوسائط الإلكترونية خصوصًا، بهدف الانتقال بالافتراضي من «تكنولوجيا السلطة» إلى «سلطة التكنولوجيا» المُنتجة للقوة والنفوذ والسلطة والديمقراطية التشاركية البديلة بيد القوى المدنية، وبهدف إعادة توزيع علاقات القوة بين المجتمع والدولة والفرد والدولة والمؤسسات والجمعيات والقوى المدنية والجماعات الافتراضية، وتحويل الناس العاديين إلى مَصادر فاعلة ومؤثرة في إنتاج الحقيقة، والانتقال من العمل السياسي العمودي ذي الاتجاه الواحد إلى العمل السياسي الأُفُقي المفتوح للجميع.

يَدفعنا هذا الواقع إلى وضع الأسئلة التالية:

- ما هي طبيعة عوامل تجديد الفِعْل السياسي اليوم؟

- ماذا تحمل هذه العوامل معها من إضافات وتَحَولات، يَرتقي بعضها إلى درجة الخطورة والانتقال من سياسة الحوار إلى سياسة العنف، باعتبارهما وجهين لسياسة واحدة؟

- ما هي إرهاصات الإرهاب السياسي السيبراني، باعتباره عامل تَجديد افتراضي للفِعْل السياسي، يَتحكم به المجتمع المدني الافتراضي؟

إن العامل الأول المجدد للفِعْل السياسي هو البُعْد الجغرافي، إذْ إن ما يُميز التطورات التي نعيشها، اليوم، هو عَوْلَمَة الميدان السياسي أو عَوْلَمَة العمل السياسي. فبحكم تطور القنوات الفضائية التلفزيونية وتَكاثرها، وتَنامي نُفوذ مواقع الإنترنت والمدونات، تَدَاعَتْ الحدود الوطنية للنشاط السياسي، وبات هذا النشاط في متناول أطراف أخرى، خارج حدود الوطن الواحد، تَتدخل في كل ما هو مَحلي ضَيق، لتُحوله إلى عالمي شاسع لا مجال فيه لحدود جغرافية. وتَزيد هذه التحولات الجذرية في إشعاع السياسي المحلي على المستوى الدولي، وتفسح المجال - في الوقت نفسه - أمام إمكان تدخل أطراف أجنبية في الشأن السياسي الوطني الداخلي، بما قد يُمثل تَحديًا يَستوجب رفعه، حفاظًا على المكاسب الوطنية واستقلالية الحياة السياسية الوطنية واستقلالية القرار الوطني. فرضت العولمة على الأحزاب السياسية، في هذا السياق، الانصهار ضمن شبكات سياسية

عالمية، لدعم مواقفها عند الأطراف الدولية، ولتكتسب من خلالها مشروعية جديدة ومصداقية، محليًا وعالميًا. إذ لم يَعُدْ بالإمكان، اليوم، التفريق بين العمل السياسي والخطاب السياسي المُوجه إلى الأطراف الفاعلة داخل الوطن الواحد أو مجتمع الداخل، وبين ذاك الذي يستهدف الأطراف الخارجية أو الأجنبية أو مجتمع الخارج. وهذا، رهان جديد يتعين الوعي به ورفع تحدياته.

إن العامل الثاني المُجدد للفِعْل السياسي هو البُعْد الزمني. ويَتمثل هذا البُعْد الزمني أساسًا في تطور التعامل مع الحوادث بصفة حينية لحظية مباشرة، ما يَزيد فضاء النشاط السياسي تَعقيدًا. وتُصبح الأطراف المعنية بالفعل السياسي، في هذه الحالة، خصوصًا الأحزاب، مُطالَبة بالمواكبة السريعة للحوادث المحلية والعالمية، وبتحديد مواقفها من الحوادث بصفة تكاد تكون حينية مباشرة، ثم تَعديل فِعْلها السياسي وتَحركها الميداني وفقًا لهذه المستجدات والمواقف المحلية والدولية المتخذة بشأنها.

إن العامل الثالث المجدد للفِعْل السياسي هو البُعْد الميداني. يَزيد هذا البُعد من تَشَعب الواقع الجديد. ويَتمثل في ما يَعيشه الفضاء السمعي البصري من انفتاح على المستوى الدولي بعد أنْ تعددت الأطراف المتدخلة فيه. فإلى جانب الأطراف الرسمية التقليدية، أصبحت فضاءات الإنترنت والقنوات الإذاعية والتلفزيونية، ولا سيما منها الفضائيات الخاصة، تَرتبط مُباشرة، عَلَنًا وسِرًا، بالجهات والأطراف الممولة لنشاطها، بحكم أن مواقفها وآراءها تَحْكُمُها الاعتبارات الاقتصادية والمصلحة المالية قبل أي اعتبار آخر. ومع تَعَدد الأطراف الإعلامية والاتصالية، التي بإمكانها القيام بدور في المحيط السياسي لبلد ما، أصبح بالإمكان تَفعيل الجانب التحاوري تماشيًا مع الملتيميديا التي تقوم على التفاعلية وتركيب الصور وتوظيفها، بما يتماشى والاختيارات الفكرية السياسية لصاحبها السياسي التقاني أو التكنوقراطي. صار هذا الأمر حقيقة مُجسمَة عبر المُدَونات الإلكترونية في بلدان الثورات العربية، حيث تَضخم الفعل السياسي وصراع الخصوم السياسيين مباشرة بعد الثورات، في سعي كل طرف نحو السلطة السياسية. فالصورة نفسها أو مقاطع الفيديو نفسها تُقدم رسالة مُعينة، وتُؤدي مَوقفًا مُختلفًا تَمامًا عن الآخر

بفعل عمليات التركيب والتقطيع، والمُغالطات المَفضوحة أحيانًا. فلا ضوابط سياسية، ولا ضوابط أخلاقية، ولا قيم، ولا معايير ثابتة، تَحكم المجتمع السياسي في البلدان العربية.

بهذا المعنى، يُوفر الافتراضي الرقمي للنشاط السياسي آليات جديدة، وأنماطًا مُستحدَثة لكيفية مُمارسة الفِعْل السياسي والتحرك الميداني. فبحكم تطور الإنترنت التي تُمثل أكبر شبكة كونية تَفاعلية تعددية الوسائط باعتبار إمكانية جمعها للنص والصوت والصورة معًا، أصبح إنتاج المحتوى تَعددي الوسائط، والنفاذ إليه، أمرًا في مُتناول الجميع أينما كان تَمَوْقُعَهُم جغرافيًا، ومهما كان دورهم في الحياة السياسية والاجتماعية. فكل شخص، بِوسعه أنْ يَنشر ما يُريد، ويُبلغه بصفة تكاد تكون حينية إلى ملايين البشر المرتبطين بالشبكة من دون تَدخل أي طرف آخر، ما دامت الإنترنت مفتوحة للجميع بواسطة البريد الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي.

يَسعى المجتمع السياسي إلى الارتباط بالشبكات العالمية، وتكثيف وتفعيل حضوره على شبكة الإنترنت، وتحديدًا ضمن مُنتديات الحوار (Forums de discussion) وقوائم التخاطب الإلكتروني (Mailing List)، بهدف استقصاء كل ما قد يُنشَر على الشبكة، وما من شأنه أن يُهدد مكاسب الفاعل أو يُشكك فيها، ثم تحليله ونقده والرد عليه. وتَسمح مُواكبة المستجدات النصية والمُصورة، المنشورة على الشبكة، ومُعالجتها، ببلورة المواقف وتطوير المناهج في شأن القضايا الوطنية والعالمية، بما يدفع النشاط السياسي إلى الأفضل تحقيقًا للأهداف المرسومة داخل الأحزاب ذاتها.

يعمل المجتمع السياسي على توظيف الرقمي، لتطوير ممارسته للعمل السياسي، وتكوين كوادره وقيادته السياسية عن بُعد، وإحداث قاعدة اتصالات هاتفية عبر الإرساليات القصيرة النصية والمصورة المعتمدة في الهاتف الجوال، وتركيز وحدات إعلامية متطورة تُعتمد كقاعدة معلومات أو بنك معطيات يستعمل الحواسيب كأنظمة للمساعدة في التوثيق والتحليل السياسي وكشبكة محلية (Intranet) للعمل الجماعي ولتأمين التواصل الحيني بين أعضاء الحزب السياسي

المختلفين، واستعمال التكنولوجيات الحديثة للفِعْل السياسي وتوظيفها لتطوير الممارسة السياسية من حيث التحليل والتوثيق والارتباط بالشبكات العالمية.

كما يعمل المجتمع السياسي على ربط قنوات الاتصال والتواصل مع الفاعلين داخل المجتمع، واستقطاب المُتعاطفين والمُنتمين الجُدُد عبر شبكات الاتصال، وتَحيين مواقع الإنترنت، والإكثار من مواقع المُساندة ومجموعات وصفحات الأصدقاء على الشبكة، وتَركيز وحدات الإنتاج السمعي البصري والإلكتروني، وإنتاج المُحتويات الرقمية الهادفة، وإحداث وتَحيين بُنوك المُعطيات المُتعلقة بالمُنتمين والمُساندين والخُصوم السياسيين والكفاءات والجمعيات بعناوينها وأصنافها ومسؤوليها، إضافة إلى تشجيع النسيج الجمعياتي، القريب من الأحزاب والمُتعاطف معها، ليتخذ موقعًا فاعلًا ومُؤثرًا ضمن شبكة المجتمع المدني العالمي، باعتباره شريكًا للأحزاب والحكومات، وامتدادًا لها، في فِعْلِها السياسي داخل المجتمع. وهذا ما تَحقق فعلًا خلال القمة العالمية في شأن مجتمع المعلومات، التي احتضنت مدينة جنيف السويسرية مرحلتها الأولى في كانون الأول/ ديسمبر 2003، ومدينة تونس مرحلتها الثانية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، مثلما تَحقق أيضًا في مواعيد دولية سابقة ولاحقة لهذا الحدث المعلوماتي العالمي[30].

التقنيات المُتطورة كلها وآليات الفعل الافتراضي التي تَناولناها بشكل مباشر أو غير مباشر في هذه الدراسة، يَستخدمها ويُوظفها المجتمع السياسي والأحزاب من أجل وضع أجندة عمل، تُركز أساسًا على أبرز المحطات والمواعيد الانتخابية، وما يَتعين إعداده من خلال انتقاء المُرَشحين، وإقناع الناخبين. وتُعتبر الإنترنت، بهذا الشكل، أداة القُرب من الناخب، والتعاطف معه، والالتزام نحوه، وهو ما يَقود إلى تَماهي الناخب مع المُرَشح أو المُنتَخَب عبر الإنترنت، التي تُحول الـ «عن بُعد» في هذه الحالة إلى الـ «عن قُرْبٍ».

(30) أشرنا إلى هذه المسألة ضمن المقدمة، باعتبار أهميتها القصوى في مسار التحولات الكبرى لمجتمع المعرفة والمعلومات، ولطبيعة جدلية الافتراضي بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني.

في سياق هذا التطور التكنولوجي، وهذا الإقبال الكبير على استخدام الوسائط وتوظيفها، خصوصًا شبكة الإنترنت، لجأت الأحزاب السياسية في البلدان المتقدمة منذ عام 1999 تقريبًا، ولا سيما في الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وألمانيا، إلى إدارة حملاتها الانتخابية من خلال مواقع ويب الخاصة بالحملة، التي تكون تفاعلية (Interactive/Interactif) في أغلب الأحيان. إذ تحتكر شبكة الإنترنت اليوم التأثير الأعظم في صناديق الاقتراع. وجسّمت ذلك فعليًا في مناسبات عدة، ومنها على سبيل الذكر لا الحصر الدعوات التي قدمها الحزب الديمقراطي الأميركي إلى أعضائه في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 لتشجيعهم على مُواصلة العمل إلى آخر لحظة قبل غلق مَكاتب الاقتراع بهدف حَفْزِ المُتعاطفين معهم على الذهاب إلى هذه المكاتب والتصويت لمُرشحهم باراك أوباما.

يعتمد المُرَشحون للانتخابات السياسية، الرئاسية منها أو البرلمانية أو الجهوية أو البلدية المحلية، الوسائط الإلكترونية فيما يُمكن تَسميته «اللجوء الإلكتروني»، للترويج لأفكارهم السياسية ومشروعاتهم التنموية لإدارة شؤون مَناطقهم وبُلدانهم في صورة كسب ثِقة الناخبين والفوز بكرسي الرئاسة أو مَقعد في مجلس الشعب[31]. وهناك من يَعتقد أن هذه العملية تُمثل استغلالًا وتوظيفًا للرقمي بهدف تَرْويض الناخبين لا غير. وأفرز هذا الواقع السياسي الانتخابي الجديد بَوادر حَرْب سياسية إلكترونية (Guerre politique électronique/E political war) بين المُرَشحين لتولي منصب رئاسة الجمهورية خصوصًا، حيث أصبحت شبكة الإنترنت أداة سياسية فاعلة تَحْسم من خلالها التكنولوجيا مصير السباق نحو قصر الرئاسة[32].

---

(31) البرلمان أو مجلس النواب أو مجلس نواب الشعب أو مجلس الشيوخ أو مجلس المستشارين...، مع مراعاة اختلاف التسمية من بلد إلى آخر.

(32) يمكن العودة إلى المواقع الإلكترونية لكل من هيلاري كليتون وباراك أوباما وجون ماكين المترشحين إلى رئاسة الولايات المتحدة الأميركية، حيث تحولت مواقعهم الإلكترونية في خلال عام 2008 إلى ساحة معركة يتم من خلالها التنافس في عرض الأفكار والمشروعات، وكذلك تبادل التهم وتشكيك كل مترشح في المرشح الآخر، في محاولة لإغراء الناخب السياسي والتأثير فيه لربح صوته يوم الاقتراع خلال الانتخابات الرئاسية التي انتظمت في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008. انظر: OBAMA'08, <www.barackobama.com>, and Hillary for President <http://hillaryclinton.com>.

«شَهدت الإنترنت خلال الحملة الانتخابية الأميركية في عام 2008 حربًا سياسية وساحة مَفتوحة لانتقال المعلومات والأفكار لا مَثيل لها، حيث تَحولت القوة السياسية الناعمة، أول مرة، من التلفزيون لمصلحة الإنترنت... وفي حين لا تَزال قُوة التلفزيون تُسيطر إلى جانب الإنترنت، فإن القُوة الأخيرة تتقدم بسرعة كبيرة»[33].

هذا، وفي السياق نفسه، وتأكيدًا لنجاعة قوة تقدم الإنترنت بسرعة كبيرة، شهدت الإنترنت خلال الحملة الانتخابية التونسية - التشريعية (تشرين الأول/ أكتوبر 2014) والرئاسية (تشرين الثاني/ نوفمبر 2014) - حربًا سياسية إلكترونية، قادها افتراضيون، إما مُستقلون فعلًا، أو مُنتمون إلى أحزاب سياسية يرتدون كساء المستقلين والمحايدين الافتراضيين، أو قراصنة افتراضيون اعتادوا تسريب «وثائق خطرة» في كل مرحلة دقيقة تمر بها تونس. وهي مجموعات تختفي شورًا أو سنوات، ثم تظهر فجأة لتُفجر قنبلة سياسية وإعلامية.

قامت مجموعة القراصنة الإلكترونيون «أنونيموس» أو «المجهولون» عشية الانتخابات الرئاسية في تونس، وتحديدًا قبل 30 ساعة تقريبًا من انطلاق عمليات التصويت على المترشحين للانتخابات الرئاسية في دورتها الأولى في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، بنشر وثائق قُرصنت، سمتها: «عديد ملفات الفساد المالي للرئيس المؤقت التونسي منصف المرزوقي». وقالت «أنونيموس»: إن هذه الوثائق «تحتوي على أدلة دامغة على مدى الفساد المالي، واستغلاله لموارد رئاسة الجمهورية في أغراض شخصية وحزبية». ومن هذه الاتهامات، أو من أهم ما نشرته «أنونيموس» من وثائق: «عندما تتكفل الرئاسة التونسية بسفرات وزير خارجية «الإكوادور»، و«نجد فاتورة بـ10 ملايين استهلاك شهري للرئيس المؤقت من السمك، وفاتورة تصليح سيارة مُستشار الرئاسة سابقًا سمير بن عمر، وفاتورة جلب كُتُب المرزوقي من سويسرا»،

---

(33) باسم الطويسي، «المصادر الإعلامية الجديدة وإعادة توزيع القوة،» ورقة قدمت إلى: ظاهرة ويكيليكس: جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي، تنسيق وتحرير هدى حوا (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 157.

و«وثيقة تكاليف إقامة بنزل 5 نجوم هدية من المرزوقي للرئيس الموريتاني السابق»[34].

خرجت هذه الوثائق[35] كلها إلى عموم التونسيين في فترة «قاتلة زمنيًا»، وتحديدًا عند انطلاق الأربع والعشرين ساعة الأخيرة لـ «الصمت الانتخابي»، المفروض قانونيًا بحسب المجلة الانتخابية التونسية، حيث لم يَبْقَ أي مجال زمني قانوني للمترشح للانتخابات الرئاسية ليرد على اتهامات الفساد المُوجهة إليه، وهذا ما يخدم بالتأكيد خُصومه السياسيين ومُنافسيه في الانتخابات الرئاسية، وما يُجسم فعليًا «سلطة التكنولوجيا» «وقوتها السياسية الناعمة» المُنتجة للقوة والنفوذ والسلطة والإقصاء عند جماعات وأحزاب سياسية، على حساب جماعات وأحزاب أخرى. وتُعيد الإنترنت، بِلا بَراءتها تلك، ترتيب علاقات القوة بين المُتنافسين السياسيين، باعتماد النظُم المعلوماتية والاتصالية والقرصنة الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية والجماعات الافتراضية وقوى المجتمع المدني المنخرطة بشكل مُباغت في سياق تَسريب الوثائق إما عن وعي أو عن غير وعي.

تَحولت الإنترنت إذًا إلى عُنصر مُجددٍ للفعل السياسي، وعامل حَسْم في الانتخابات لمن يُحسن استخدامه وتوظيفه بشكل دقيق ذكي، قد يكون لا أخلاقيًا أحيانًا، ولمن يُتقن تحديد زمن إخراجه لعامة الناس أو الناخبين في الوقت المُناسب و«القاتل سياسيًا». إنها سلطة الافتراضي في المجتمعات العربية بيد الجماعات الافتراضية والمدنية ما بعد الثورات العربية، فإلى أي حد يبقى الافتراضي بريئًا في الصراع السياسي؟

أفرزت الإنترنت عاملًا إلكترونيًا جديدًا في الحملات الانتخابية، يُسَمى:

---

(34) «بالوثائق: «أنانيموس» تنشر حقائق صادمة وخطيرة من الأرشيف الرئاسي!!،» الإخبارية التونسية: <http://alikhbaria.com/index.php/alikhbaria-ettounisia/al-a5bar/41062—qq--------.html>. تاريخ الزيارة: الجمعة 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

(35) <https://www.facebook.com/revolution.tn.2/photos/a.350804594998152.79096.3507969149 98920/713801905365084/?type=1&theater>. تاريخ الزيارة: 22/11/2014.

«الحملة الانتخابية الإلكترونية والافتراضية» (ء. حملة انتخابية e-campagne électorale)، ويَتسم بطابعه التكنولوجي الحركي التفاعلي. وتَتمثل الآليات المستحدثة لـ «ء. حملة»، عمومًا، في: «بَوابة إلكترونية رئيسة للحملة»، «مُدَونَة المترشح للانتخابات» يَعرض من خلالها برنامجه اليومي، «صفحة الحملة الانتخابية» على التطبيقات المعلوماتية المُبَرْمَجَة عبر شبكة الإنترنت مثل «فيسبوك» و«تويتر»، و«تَطبيقات عرض الصور وأشرطة الفيديو على الخط» (مثل، تَطبيقات «يوتيوب» و«فليكر»)، مع تَمكين الزائر من إضافة تَعليقاته على الصور ومقاطع الفيديو وما يَرتبط بها من حوادث.

إن التحولات المهمة في توظيف الرقمي لفائدة السياسي تَجعلنا نَتحدث عن بُروز صِنف جديد من الفاعل السياسي، يُمكن تَسميته - مثلًا- «السياسي الإلكتروني» أو «المُناضل السياسي الإلكتروني» (e-militant politique/e-politique militante). يَتحرك هذا السياسي الجديد ضمن فضاء سياسي مُسْتَجَد تَحْكُمُه تكنولوجيات المعلومات والاتصال، التي تُغير شكل الأحزاب السياسية من أحزاب تقليدية إلى أحزاب إلكترونية. ويُجاري الفعل السياسي هذا النسق، فَتَبْرُزُ على الساحة تنظيمات جديدة، فردية كانت أم جماعية، تَمتلك القدرة على الفعل السياسي وتَحريك الجُمُوع البشرية لغايات اجتماعية واقتصادية وثقافية تَحْكُمُها وتُحركها خلفيات سياسية بالتأكيد[36].

«نَقلت شبكات التواصل الاجتماعي، وتحديدًا تويتر، الانتخابات الإيرانية في عام 2009، والاحتجاجات حولها لحظة بلحظة، الأمر الذي لَفَتَ انتباه الخارجية الأميركية والدوائر الغربية إلى قوة هذه الشبكات وما تُتيحه من فُرصٍ للمشاركة»[37]. وفي عام 2011، أدت شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية

---

(36) يُمكن العودة إلى الصحف المصرية الصادرة خلال النصف الأول من نيسان/ أبريل 2008 للاطلاع على تفصيلات الحوادث التي شهدتها محافظة «المحلّة» في جمهورية مصر العربية، وأدت إلى حالات وفاة وجرحى. وبدأت هذه الحوادث انطلاقًا من دعوة أطلقتها فتاة عبر شبكة الإنترنت للنزول إلى الشارع، والتظاهر احتجاجًا على الزيادات في المواد الغذائية. وجرى تبادل هذه الدعوة للاحتجاج عبر مواقع الواب والمدوّنات الخاصة (Blogs) للشباب المستخدم للإنترنت.

(37) الطويسي، «المصادر الإعلامية،» ص 157.

دور المُنسق والمُنظم في الثورتين التونسية والمصرية، واضعة اللمسات الأخيرة على مَشهد الثورة، ومُنتجة لمراكز قوة جديدة تَتجاوز قُوة السلطة الحاكمة، ليس من حيث انتقال القوة فحسب، بل من حيث انتشارها أيضًا.

ربما تَنْزَلِقُ التنظيمات المدنية الافتراضية الناشئة في الفِعل السياسي ضمن مسار المعارك السياسية الافتراضية العنيفة، والمُسماة بالحروب السيبرانية والإرهاب السيبراني. فالإرهاب السيبراني، باعتباره أيضًا عامل تجديد للعمل السياسي، يَحمل في طياته مَخاطر على المجتمع العربي، ويَبقى تحت سُلطة الجماعات الافتراضية التي تُوظفه لإنتاج القوة وإعادة توزيعها، وبالتالي إنتاج واقع مُجتمعي وسياسي جديد محليًا ودوليًا.

نَحْنُ نَعيش في المجتمعات العربية مابعد الثورات، السياسة الهادئة، والسياسة العنيفة. والافتراضي، له دور في هذا وذاك. يجد الافتراضي مجاله في الهادئ السلمي الحكيم، وفي العنيف المُدمر. ويتراوح الافتراضي بين هذين المُتناقِضَيْن ما دام للعمل السياسي وجهان اثنان: وَجْهٌ حِواري تَحاوري دِبلوماسي وغير عنيف، ووَجْهٌ عنيف يَهدم ويُدمر كل شيء، باعتبار الحرب هي في حقيقتها استمرار للسياسة بوسائل أخرى عنيفة. هنا، يَجد الافتراضي مجاله في الهادئ الرصين، وفي العنف والحرب. وبحسب ابن خلدون في المقدمة[38]، كل ما هو سياسي يَنقسم شيئين اثنين: القلم والسيف. ويَبدأ الافتراضيون المدنيون مَعاركهم السياسية بالترويج لمن يُساندهم الرأي والتوجه، وبالنقد من خلال الكلمة والصورة ونشر الأخبار وتَوزيعها وتَقاسُمها، لِيُنْهوا معاركهم هذه بالادعاءات المغرضة والافتراءات والثلب والشتم وقرصنة مواقع الآخر وقصفها وتدميرها إلكترونيًا.

يَكشف واقع التحولات في المجتمعات العربية مابعد الثورات أن تكنولوجيات المعلومات والاتصال أضحت ساحة قتال افتراضية، وأن الحروب

(38) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، تاريخ العلامة ابن خلدون: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تقديم جمعة شيخة، 2 مج (تونس: الدار التونسية للنشر؛ الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984).

الآتية ستكون سيبرانية، ومن دون أسلحة. فبعد أن كان الفضاء السيبراني حكرًا على الأغراض العسكرية والعلمية الأميركية، وبعد أن كان باهظ التكاليف وبالغ المخاطر، أصبح الآن ضرورة حتمية، تُقاسُ بها درجة تَحَضر الشعوب والأمم، وجُزْءًا لا يَتجزأ من حياة الأفراد والمجتمعات. وصار عدم استخدام الفضاء السيبراني باهظ التكاليف، وبالغ المخاطر.

إن الوصول إلى الإنترنت، والولوج إلى الشبكة، وإمكان الاتصال المُستمر عبر الهواتف المحمولة والأجهزة اللوحية والكفية، إضافة إلى عدد كبير من التقنيات الرقمية الأخرى، تحولت كلها إلى حقوق أساسية للإنسان. فبَحَسَبَ آخر تعديل لميثاق الأمم المتحدة في خلال عام 2012، أصبحت الإنترنت حقًا من حقوق الإنسان الضرورية، كما تَحول الوصول إلى الإنترنت إلى عناصر حتمية لتحسين مستوى المعيشة والعمل والإدارة والتعليم، ولم يَعُدْ تَرَفًا كما كان في الماضي القريب. وصار هذا الحق في يدي القوى المدنية التي تُوظفه في إعادة إنتاج القوة وتوزيعها، وفي فرض ذاتها إنْ بالسلم، أو بالعنف والإرهاب الذي يتطور في اتجاه حروب افتراضية تقودها المجموعات المدنية خارج سياقات مؤسسات الدولة.

وحَيْثُ تَغَيَرَتْ تقنيات الحروب في أُخْرَيَاتِ القرن الماضي، وتَطورت في القرن الحالي إلى حروب من نوع مختلف، يَكفي وجود اتصال بالإنترنت لتحقيق إمكان الوصول إلى الطرف الضحية. الأمر الذي جعل وسائل الاتصال التي تَرتبط عبر شبكات وبنى تحتية عابرة الحدود والقارات، مُستهدَفة بالهجومات الإلكترونية المتواصلة، وتُواجه تهديدات ومخاطر ذات أبعاد عالمية، تَبدأ من ممارسات التصَيد، والبريد غير المرغوب فيه والمُقدر في خلال عام 2012 بحوالى 70 في المئة من نسبة البريد الإلكتروني المُرْسَل يوميًا، والاحتيال الإلكتروني، لتصل إلى سَرِقَةِ الهُوية، والإرهاب السيبراني، والحرب السيبرانية[39]. وهي من المخاطر التي تُهدد البلدان العربية مابعد الثورات، بِسَبَبِ تَنامي استخدام الجميع للمعلوماتية

(39) الأيام العربية الرابعة للسلامة والأمن في الفضاء السيبراني، المرصد العربي للأمن السيبراني، كانون الأول/ ديسمبر 2013، ص 1-2. <https://www.facebook.com/marsadarabi/timeline>.

والتقنيات الرقمية، وتَراجع رَمْزِية مؤسسات الدولة أمام الفرد المواطن قبل الفرد الأجنبي وقبل العدو أيضًا المتربص باستقرار أوطاننا.

تُمثل ظاهرة «الإرهاب»[40] اليوم الحالة القصوى للعنف السياسي المُنَظم الذي يَسعى إلى غرس الخوف والدمار. والإرهاب، بمعناه الحديث، مَشحون بشحنات سياسية وأيديولوجية ومَوازين قوى دولية. هذا يعني، راهنًا، أن علاقات الهيمنة وروابط القوة هي التي تُحدد الإرهاب، وتُلْصِقه بطرف، سواء كان دولة أم حزبًا سياسيًا أم حركة أم جماعة مُعينة أم جماعة افتراضية أم قوة مدنية، وفي المقابل تَرفعه عن طرف آخر. ويُستخدم هذا المفهوم للابتزاز والإخضاع أحيانًا.

تتدخل اليوم وسائط الاتصال الحديثة، ولا سيما تلك التي تعتمد تكنولوجيا الرقمي، لتسريع نسق تشبيك سياسيي العنف أو الإرهابيين في العالم، وإعطاء الإرهاب أبعادًا تقانية وعالمية جديدة. ولعل أبرز تجليات هذه المخاطر شُهرة وانتشارًا في العالم ظاهرة «القرصنة»، أيْ الهجوم على نُظُم المعلومات في القِطَاعَيْن العام والخاص على حد السواء، ومن ثم سرقة المعلومات الشخصية الخاصة والسرية، ثم نشر الفيروسات، وتعطيل الخدمات، ونشر الوعي الإرهابي، والتخطيط للأعمال الإرهابية عن بُعد[41]. وتَنجر عن هذه الهجمات، وعن هذا الوجه الآخر للثورة المعلوماتية، خسائر مادية وبشرية ورمزية هائلة، تعود بَرَيْع عظيم لفائدة الإرهاب السيبراني بمفهومه الواسع والشامل وما يَحمله من أشكال مُتباينة.

إن الإرهاب السيبراني، سوسيولوجيًا، هو تعبير اجتماعي افتراضي جديد، تُحاول أن تَصوغ لغتها الخاصة، وأن تَفتك مساحة من السلطة على حساب

---

(40) توخيًا للدقة العلمية، وبعيدًا عن أي حكم معياري في هذا الاتجاه أو ذاك، نستعمل لفظة «الإرهاب» ونضعها بين ظفرين، إشارة إلى أن البحث لا يدافع عن موقف ما في النظرة إلى الإرهاب، بل يستعمل كلمة متداولة، تتجاذبها الأطراف والاتجاهات، وتتصارع من أجلها الدول. ونحن نعي، هنا، أن النظرة الغالبة في التعريف هي نظرة القوي الذي يَشحن المفهوم عناصر تعريفية بما يُلائم أيدولوجيته ومصلحته الخاصتين.

(41) Jovan Kurbalija, *An Introduction to Internet Governance*, 3rd rev. ed. (Genève: Diplo Fondation, 2009), pp. 93-94.

السلطة القائمة لتُشكل جزءًا من النسيج الاجتماعي المدني. وإن الضعيف، العاجز عن المُواجَهة المباشرة، يلجأ آليًا إلى مواجهة خَفية الاسم عبر وسائط الاتصال الحديثة. ويُمكن التساؤل، في هذا السياق، إنْ كان من بين أسباب انتشار وتَوَسع ظاهرة الإرهاب السيبراني اختناق الفضاء العام في ضوء ضُمور الأحزاب السياسية وتَراجع الإعلام المكتوب في مقابل «فرض سلطة الصورة»[42]، حيث أضحت الصورة «سلاحًا وأداة حرب»[43] في العالم؟ وهل يُمكن أن يُؤيد ذلك بعض الفرضيات التي تُؤكد أنه كلما كانت الدولة شُمولية مُكتسحة للمجتمع كلما انتشر الإرهاب السيبراني، وفي المقابل يَقل الإرهاب السيبراني في الدولة الديمقراطية؟

بِداية، يَنبغي أن نُلاحظ بِحَذَر أن ما تتعمد الأنظمة السياسية والمؤسسات الإعلامية تسميته «إرهابًا» ليس بالضرورة كذلك، إنما قد يكون ترهيبًا مُبَرْمَجًا، يستخدمه السياسيون عن قصد لمحاصرة ما هو بصدد التكَونِ، أو ما بدأ يتكون من فضاء افتراضي عام يُناقش الشأن العام مناقشة عامة حرة فيأتي على نقد وفضح الفساد السياسي دون غيره.

في العصر الحديث، تعددت وسائل نشر «الفكر الإرهابي»، ولا سيما عبر الإنترنت. وخير مثال على ذلك إعادة نشر الفكر النازي والفاشي[44]، أو الجريمة المُنَظمَة، أو تحريض الأشخاص على التطرف والعنف، أو تعليم الأفراد كيفية صنع المتفجرات، أو طريقة التفجير. وبلغ الأمر حد أصبح للجماعات الإرهابية صفحات خاصة على الإنترنت، يُمكنها أن تُرسل منها التهديد والوعيد للخصوم، وتَخلق - بالتالي- الخوف، وتَنشر الرعب. ومع تَطور الوسائط الإلكترونية، وتَعَقد نوعية الخدمات التي تُقدمها، تَزايد عدد المواقع الإلكترونية التي تُديرها

---

(42) مخلوف حميدة، مجتمع الصورة: بين ثقافة الفراغ وفراغ الثقافة، تقديم ألفة يوسف (تونس: شركة ميديا قرافيك؛ الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، 2009)، ص 16-17.

(43) المصدر نفسه، ص 10.

(44) انظر: <http://www.commentcamarche.net.Forum>. ويفيد هذا الموقع بوجود أكثر من أربعة مليون وثلاثمئة وخمسين ألف (4350000) موقع واب ينشر الفكر النازي، 5 تموز/يوليو 2011، ص 3.

«المنظمات الإرهابية» على شبكة الإنترنت، فتجاوز عددها الخمسة آلاف موقع بعد أن كان اثْنَيْ عشر موقعًا في عام 1998.

لعل تناول مسألة آليات الإرهاب وتصنيفاته في ضوء التحولات العالمية الاتصالية والتكنولوجية يَدفعنا إلى التساؤل: كيف أُسقط مفهوم «الإرهاب» من مجال سياسي إلى مجال غير خاضع للمراقبة؟

يَرجع أول تعريف للإرهاب السيبراني إلى عام 1997، حيث عرف باحث بمعهد السلامة والاستخبارات في كاليفورنيا الإرهاب السيبراني من خلال المقاربة بين الإرهاب والعلوم السيبرانية (Cybemitics/Cybernétique). وجرى في مرحلة ثانية، وبصفة عملية، تعريف الإرهاب السيبراني من المُهَيْمِن، سواءً أكان قوى غربية أم أنظمة موالية لها، بكونه هجومًا من الجماعات الإرهابية أو أحد أفرادها، ومن أجل أهداف سياسية، على نُظُم المعلومات وقواعد المعطيات، مُخلفًا بذلك عنفًا ضد أهداف مدنية وضد المجتمع المدني[45]. ودخل الإرهاب السيبراني في أثر ذلك معجم اختصاصيي السلامة المعلوماتية واختصاصيي الإرهاب ووسائل الإعلام والاتصال المختصة. وعرفت الخبيرة في الميدان دوروثي ديمينغ (Dorothy Deming) الإرهاب السيبراني بأنه هجمات غير شرعية، أو مخاطر لهجمات ضد حواسيب وشبكات ومعطيات مُخزنة فيها، تُحاك لتهديد أنظمة أو شعوب لفائدة غايات سياسية أو اجتماعية[46].

تَمنح الإنترنت لظاهرة الإرهاب السياسي الشبكي إمكان اختراق حدود البلدان من دون وثائق سفر أو تفتيش أو قيود، ومن دون تكاليف سفر ونفقات تنفيذ هجمات إلكترونية مُحددة الأهداف وغير محدودة العدد. فحاجات العمل

---

(45) Kannin Dorothy Deming Smith, «Remembring Kannin Dorothy Deming Smith» <http://www.northwestdharma.org/news/Spring11/smith.php>.

(46) Mémorandum sur le droit à la protection des renseignements personnels et la vie privée dans les réseaux sociaux sur l'Internet, en particulier ceux des enfants et des adolescents, Mémorandum de Montevideo, «Considérations générales,» Instituto de Investigación para la Justicia - IIJusticia, IDRC CRDI, Canada, Recherche réalisée grâce à une subvention du Centre de recherches pour le développement international et l'Agence canadienne de développement inernational, Ottawa, Canada, pp. 3-5.

الإرهابي مُنتشرة بين عموم الناس، ولا تتجاوز جهاز حاسوب ونُقطة اتصال بشبكة الإنترنت، إضافة طبعًا إلى المعلومات اللازمة التي تَسمح باقتحام الحيطان الإلكترونية المُحَصنة والمَنيعة.

إن مصادر التهديد ومكان انطلاق العمل الإرهابي وأدواته تُحدد طبيعة الإرهاب السيبراني، الذي قد يَتحول أحيانًا إلى حرب عصابات على الإنترنت أو حرب رقمية (Cyber guerre à long terme/Cyber war far)، تُهدد سلامة الشبكة العالمية وأمن «المجتمع الافتراضي»[47]، وتَخلق مُجتمع مَخاطر (Société de risque/Risk society). وإن الوعي المتنامي بتغير الحروب الآتية، وتَوجهها نحو الرقمي الافتراضي، جعل وكالة الاستخبارات المركزية «سي آي آي» في الولايات المتحدة تُنشئ مجموعة مُنظمة تَتعاطى مع جوانب تَخص الإرهاب الرقمي، أطلقت عليها اسم «مركز حرب المعلومات». كما تَم تَوجيه مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي «أف بي آي» لمُلاحقة المُخترقين الإلكترونيين «هاكرز»[48] (Hackers) بأنواعهم، وتَتبع الإرهاب الرقمي في حالات الصيرفة الإلكترونية والنصب والاحتيال والتنصت، وأدى بسلاح الجو الأميركي إلى تأسيس «فرق هندسة الأمن الإلكتروني» (ESETs) التي تهتم بمحاولة اختراق أنظمة وشبكات عسكرية، ونَجحت فعلًا في اختراق 30 في المئة من شبكات الأجهزة العسكرية في العالم.

ضمن التنوع في مفاهيم الإرهاب السيبراني وأشكاله، هناك شبه إجماع على أن أول عملية إرهابية سيبرانية سياسية تمت في عام 1998، وتمثلت في قيام المتمردين «التامول» (Les Guérilleros tamouls) بإغراق بعثات دبلوماسية

(47) الجمّوسي، المجتمع الافتراضي.

(48) مصطلح «الهاكر» في جذوره الأولى، ليس بالمصطلح السيئ الذي يُطلق على المجرمين الإلكترونيين اليوم. وإنما كانت بدايات هذا المصطلح تُطلق على العلماء. إذ كان «الهاكر» بطلًا أو عبقريًا. وهو المبرمج الذي يقوم بتصميم أسرع برنامج من نوعه. ويُعتبر دنيس ريتشي وكين تومسن أشهر هاكرز على الإطلاق، لأنهما صمّما برنامج «الونكس»، وكان يعتبر الأسرع، وذلك في عام 1960. ويعود الفضل في الكشف عن مصطلح «الهكرة» (Hacking)، ووصف المجرم المعلوماتي به، إلى كاتب الخيال العلمي الكندي/ الأميركي وليم غيبسون (W. Gibson) في مؤلّفه *Neuromancer* الّذي أصدره في عام 1984.

«سري لانكية» في الخارج بمئات الرسائل الإلكترونية والفيروسات الإعلامية على امتداد أسبوعين كاملين.

ربما تكون سبقت هذه العملية السيبرانية حرب سياسية افتراضية اندلعت بين روسيا وجمهورية استونيا المطلة على بحر البلطيق في أواسط تسعينيات القرن الماضي، على خلفية انفصال استونيا عن الاتحاد السوفياتي السابق، بما رافقها من تَوتر عُنصري وُجّه ضد الجالية الروسية المستقرة في الجمهورية. وتمثلت هذه الحرب السياسية الافتراضية البِكْر في تَعرض أستونيا إلى هجوم رقمي مُبرمَج دمر بنيتها التحتية الإلكترونية وموقعها الحكومي على الإنترنت (e-stonia). وحماية لهذه الجمهورية الناشئة في المنظومة الأوروبية بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي في بداية التسعينيات، جَهز هذا الأخير للدولة العضو موقعًا إلكترونيًا جديدًا له مواصفات فنية وتقانية، تَضمن سلامته أمام أشكال الهجمات الإلكترونية كلها التي يُمكن أنْ يَتعرض لها مستقبلًا.

تَمثلت العملية الإرهابية السياسية السيبرانية الموالية في الهجمات المُوَجهة ضد النظُم المعلوماتية الخاصة بـالحلف الأطلسي (L'Otan) في أثناء نزاع كوسوفو في عام 1999. ويُمكن إدراج هذه الهجمات ضمن الإرهاب السيبراني، حتى إنْ لم تَكُنْ نِتاج فِعل أنجزه الإرهابيون، بل أنجزه قراصنة معزولون يُعبرون عن احتجاجهم ضد قصف الحلفاء. كما يُمكن إدراجها أيضًا ضمن الحروب خفية الاسم التي هي في حقيقتها حروب مُعْلَنة بين الدول، لكن بآليات تدميرية جديدة غير الآليات العسكرية التي اعتادتها المجتمعات، وخَبِرَتْهَا لقرون مضت، ويَشنها جيش من المدنيين الافتراضيين المُجَهزين بالحواسيب والإنترنت، وليس جيش من العسكريين حاملي الرشاشات وأنواع الأسلحة المُدمرة كلها.

يُعتبر العالم الافتراضي نوعًا من «الوجود الموازي واللامادي» للحياة الفعلية[49]. وتُعتبر صراعات هذا العالم الافتراضي صدى لنزاعات تستخدم التكنولوجيات الرقمية، مع المحافظة على بواعثها العرقية والأيديولوجية والدينية،

---

(49) Bernard Jolivalt, *La Réalité virtuelle*, 2ᵉ éd. Corrigée, Que sais-je? (Paris: Presses universitaires de France, 1996), p. 21.

ما يَطرح مُفَارَقَة المعادلة والتفريق بين الإرهاب والمُقاومة الشرعية باستخدام الوسائل المُتاحة كلها، ومن بينها تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

في سياق صراع المقاومة وصراع الإرهاب الشبكي السيبراني، يستهدف بعض الدول والمنظمات خصومه على الإنترنت استنادًا إلى اعتبارات عدة، مثل الصراعات الاجتماعية - السياسية كالتي تَخوضها عادة الجماعات المُناهضة للعولمة «المُتوحشة» ورموزها الاقتصادية، مثل «البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي». وكذلك الحال بالنسبة إلى الصراعات الإثنية والعرقية، كتلك المُندلعة في بعض المناطق المُتوترة مثل كوسوفو، والأراضي الفلسطينية المحتلة، وبين الهند وباكستان، وتايوان والصين ... وغيرها. وتَتميز حروب المواقع بين هذه الفئات بالتدمير المتبادَل، وبالاحتلال المُوقت من أحد الخُصوم لموقع الآخر، وبنشر الدعاوي السياسية (البروباغندا) المعادية له[50].

تُعتبر تكنولوجيات المعلومات والاتصال سلاح الإرهاب السيبراني، تَستخدمها الجماعات السياسية والمدنية الإرهابية في تَسهيل أعمالها، وتَيسير الاتصال بين أفرادها في أي مكان من العالم، وإحكام التنسيق بينهم. من أهم هذه الاستخدامات أو الآليات والوسائل المُعْتَمَدَة عبر شبكة المعلومات والاتصال، وتحديدًا الإنترنت، تركيز مواقع ويب خاصة بالمجموعات الإرهابية، واستخدام البريد الإلكتروني وبرامج التخاطب عن بُعد، وتحميل واستعمال البرامج المجانية من الإنترنت للتشفير والتجسس... ويُضاف إلى هذه الاستخدامات عبر الإنترنت، استخدامات أخرى عبر شبكة الهاتف الجوال، منها المكالمات الهاتفية والرسائل القصيرة النصية (SMS) والمصورة (MMS).

تُقَسمُ التقنيات المُستعمَلة تقنيات نفسية وأخرى إلكترونية وثالثة مادية، وذلك بما يُحقق الأهداف الكاملة للإرهاب السيبراني. وتَعتمد التقنيات النفسية بصفة خاصة الضغط السياسي وفقدان الثقة والإعلام الزائف. أما التقنيات الإلكترونية فتعتمد خاصة المُخادعة والفيروسات والقرصنة والإغراق. وتَعتمد

(50) علي الحويلي، في: الحياة (مجلة إلكترونية)، 10/ 7/ 2007، ص 3-4.

التقنيات المادية، من جهتها، المُتفجرات وقطع الأسلاك والأسلحة ذات الذبذبات الإلكترومغناطيسية.

تَستخدم الجماعات الإرهابية التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال لتسهيل أعمالها. ومن أهم هذه الاستخدامات، الاتصال بين الأفراد والتنسيق بينهم ونَشر الدعوة السياسية (البروباغندا) والادعاءات الكاذبة والانتداب والتمويل والجاسوسية واستيقاء المعلومات. ففي إطار السيناريوات الممكنة للإرهاب السياسي السيبراني، تُوَظفُ الإنترنت بشكل مُكثفٍ، باعتبارها الوسيط الاتصالي الأكثر جماهيرية وانتشارًا، ما أفرز مفهوم «الاغتيال السياسي الافتراضي». و«من هنا فقد بات وَقْعُهَا على الفرد عظيمًا. وأصبح الاغتيال السياسي لا يَحدث فحسب بين الخُصوم السياسيين أو قادة الجماعات المعارضة. بل يُمكن القول إن حربًا حقيقية تَحدث بين الخصوم في المجال السيبراني قبل أن تصل على الورق»[51].

يُتَوَقع، باستمرار، استهداف البنية الأساس للمعلومات والاتصال إرهابيًا، بهدف ضرب نظام سياسي يَحكم بلدًا مُعَينًا يَلقى مُعارضة أحزاب سياسية وقوى مدنية وجماعات ومجموعات تنتقل من العمل السياسي السلمي إلى العمل السياسي العنيف العُدواني المُدمر. وشَملت الأعمال الإرهابية السيبرانية قطاعات استراتيجية حساسة، مثل المنظومة العسكرية الأميركية، ووكالة الفضاء (ناسا)، وشبكات الاتصال والنقل الجوي وغيرها. وهو ما يُقيم الدليل على خُطورتها، واتخاذها صبغة الحرب الإلكترونية أحيانًا، وقُدرة الفرد الافتراضي والجماعات الافتراضية على تحويل العمل السياسي إلى أرض صراع وإعادة توزيع القوة بين المجتمع والدولة. فهل يُمكن اعتبار الإرهاب السيبراني إحدى إفرازات اختناق الفضاء العام، ما دام يَتكثف ويَتنامى من سنة إلى أخرى، خصوصًا في بلدان «الثورات» العربية؟

---

(51) محمد باقر النجار، «المجتمع المدني وحماية الشباب في الفضاء السيبرني،» ورقة قُدمت إلى: الشباب في الفضاء السيبرني: الحماية القانونية والحدود الأخلاقية، تقديم جوهر الجمّوسي، فعاليات المنتدى الدولي الأول بقطب الغزالة لتكنولوجيات الاتصال بتونس، الجمعية التونسية لقانون الإنترنت والملتيميديا، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - الألكسو، 24-25 شباط/ فبراير 2010، (تونس، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، 2102)، ص 140.

لإعطاء هذا التساؤل أبعادًا عملية، نَذكر مثالًا حديثًا عن انزلاق التنظيمات المدنية والإرهابية الافتراضية الناشئة في الفِعل السياسي ضمن مسار المعارك السياسية الافتراضية العنيفة التي انتقلت إلى حُروب سيبرانية وإرهاب سيبراني في تونس ما بعد الثورة. إذ وَرَدَ في المجلة الإلكترونية تونس-أفْريكانْ مانَجِرْ[52]، الصادرة في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2014، أن وزارة الداخلية التونسية كشفت أن الوحدات الأمنية المختصة تمكنت من تَفكيك خلية إرهابية مرتبطة بتنظيم «أنصار الشريعة» المحظور، وبكتيبة «عقبة بن نافع»، وهي جماعات تَنشط في المناطق العمرانية وفي الجبال، مثلما تَنشط في الفضاء الافتراضي. واستنادًا إلى ما ذكره الناطق الرسمي لوزارة الداخلية التونسية، خلال اللقاء الصحافي في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2014، فإن عدد العناصر الموقوفة ضمن هذه الخلية 16 عنصرًا، كانوا يستعدون لتنفيذ عدد من العمليات الإرهابية ضد الوحدات الأمنية، مع مُخطط يستهدف شخصية سياسية معروفة باستعمال سيارة مُفخخة. وبَينت البحوث الأولية أن هذه العناصر الإرهابية كانت مرتبطة بالجناح الإعلامي وبالتمويل. كما كانت تُقدم الدعم اللوجستي للخلايا الإرهابية. وما يهمنا هنا هو أن أبرز العناصر الموقوفة التي وصفها المصدر ذاته بالـ «خطرة جدًا»، مُشْرفة على الجناح الإعلامي لتنظيم «أنصار الشريعة» المحظور وكتيبة «عقبة بن نافع»[53]. وكشفت خلال اعترافاتها أن الهدف من الصفحات الإعلامية للتنظيمات المذكورة عبر شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية هو إدخال البلاد في الفوضى، واستقطاب الفئات الشبابية، والتغرير بهم لتوريطهم في العمليات الإرهابية. كما اعترفت بنجاحها في استقطاب عدد من الشباب بواسطة الإنترنت. وكان ضمن مخططاتهم توظيف هؤلاء الشباب المُغَرِر بهم عبر الإنترنت لتنفيذ عملية إرهابية تَستهدف شخصية مهمة بواسطة سيارة مُفَخخَة، ولإيصال شحنات من الأسلحة إلى الإرهابيين المُتحصنين في جبال «الكاف» و«القصرين».

---

(52) المجلة الإلكترونية تونس - أفريكان مانجر،
<http://www.africanmanager.com/site_ar/detail_article.php?art_id=34569>.

(53) تُدْعَى «فاطمة الزّواغي»، وهي طالبة متميزة في كلية الطب بتونس.

رابعًا: الرقمي والضوابط السياسية

صارت المُحددات الاجتماعية التي تَحْكُم طبيعة وأشكال العلاقات بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني والجماعات الافتراضية والأفراد الافتراضيين، مفتوحة أمام احتمالات التجاوز في المجتمعات الرقمية. تحررت هذه المجتمعات فعليًا، في مستوى الواقع وفي مستوى المُمْكن، من القواعد والضوابط التي تَتحكم بالروابط الاجتماعية النمطية وطبيعة العلاقات السياسية، وتُحدد مسارها لدى المجتمعات التقليدية.

أنتجت «ثورة المعلومات» و«معلومات الثورة» مجالات واسعة لإيجاد عالم سياسي افتراضي، مُوَازٍ للواقع، أَتاح إمكان تَجاوز القيود والمحددات كلها، بَلْ وتَمكن من تَعرية الواقع تمامًا، وكَشْف مَكامِنه وخفاياه وأسراره، وهَتْك حُرُمَاتِه (Ses Tabous/Taboos).

ساهم الرقمي الافتراضي، المُتحرر من الضوابط السياسية، في إنتاج القوة وإعادة توزيعها، من خلال توزيع علاقات القوة بين المجتمع والدولة والفرد والدولة والمؤسسات، ومن خلال تحويل الناس العاديين إلى مَصادر فاعلة ومُؤثرة في إنتاج الحقيقة السياسية والإعلامية، والانتقال من الاتصال العمودي ذي الاتجاه الواحد إلى الاتصال الأُفُقي، وبالتالي الانتقال من الفِعْل السياسي العمودي ذي الاتجاه الواحد إلى الفِعْل السياسي الأُفُقي القائم على مبدأ التشارك الشبكي.

يَبدو أن إعادة توزيع القوة، وإعادة توزيع الممارسات السياسية وانتشارها داخل المجتمعات العربية خلال مرحلة «الثورات» وما بعدها بفعل الوسائط الافتراضية، تَجسمت عبر دور الإنترنت في نشأة المجتمع المدني العربي الفاعل في الفعل السياسي والإعلامي والاجتماعي. وهو دَوْرٌ ما زال مُتواصلًا بنسق تصاعدي عبر الجمعيات والقوى المدنية والجماعات الافتراضية، وعبر تَجاوز الشبكات المعلوماتية للحدود الوطنية، وتَحول الإعلام الرقمي المُحَوْسَبِ بالمُدَونات الفردية والشبكات الاجتماعية التفاعلية إلى فضاءات سياسية افتراضية،

تَحْصُلُ فيها حوادث، وتَتَشَكلُ فيها جماعات وتَنظيمات تَتجاوز قُدُرات الأحزاب السياسية المُهَيْكَلَة ذات الرصيد التاريخي المهم.

لعل المتأمل في واقع التفاعلات السياسية الافتراضية يُدرك أنها لا تَرتبط ببِنْيَة أو هُوِية مُحددة، لأنها تَتم من خلال وسيط إلكتروني، هو الإنترنت. إذ انساق الفعل السياسي، بتراجع أدوار الأحزاب السياسية وتنامي دور المجتمع المدني والجماعات الافتراضية من خلال ثورة تونس وغيرها من الثورات العربية، نحو «التشاركية، والانقطاع، وتَجاوز البُعْدَيْن الزماني والمكاني، وخفاء الاسم، والتفكك، والتمرد، والفردية...»[54]. وهذا ما سنحاول تناوله بشكل مُفَصلٍ.

1- التشَارُكِية: الممارسة السياسية التشاركية أو سياسة المشاركة

التشاركية لا تعني المشاركة بمعناها التقليدي، التي بقيت لأمد طويل تُحَددُ داخل أُطُرٍ اجتماعية وسياسية مُعَينَة، بل تعني شكلًا سيبرنيطيقيًا جديدًا في التشارك. كانت الأحزاب هي النواة الأساسية التي تَرْسم هذه الأُطُر، وهي الفضاء الذي يلتقي فيه الأفراد من أجل تلقي تنشئة سياسية بمستوياتها المختلفة، وممارسة الفعل السياسي. اتسمت تلك الممارسة السياسية التقليدية، على مر العصور، بالتقاسم والتشارك والتبادل... لكن، في ظل الواقع الافتراضي أصبح التشارك خارج حدود الأُطُر الاجتماعية والسياسية التقليدية، بل يَتم تَقاسُمَه مع ممارسات مختلفة المعاني ومتعددة الأشكال.

يُشير كاستال، في هذا الصدد، إلى الممارسات الجديدة بقوله: «هي افتراضية، لأنها تَشكلت أساسًا وفق سياق اتصالي افتراضي إلكتروني. فهي، إذًا، واقعية وليست خيالية، لأنها في حقيقة الأمر أساس المادي الذي تَنتظم عليه حياة البشر، وتَتكون أنساقنا وتَمثلاتنا. وعلى أساس ذلك، نَقوم بنشاطنا وأعمالنا اليومية. كما

(54) نزيهة مصباح السّعداوي، «سوسيولوجية المجتمع الافتراضي: نحو مقاربة المفهوم،» ورقة قدمت إلى: الأمن السيبراني والتحولات الاجتماعية في الوطن العربي، مخبر البحث العلمي، الثقافة والتكنولوجيا والمقاربات الفلسفية (تونس: الدار التونسية للكتاب، تحت الطبع).

تُمكننا من تكوين علاقات مع الآخرين، ونكتشف من خلالها عديد المعطيات، وتَتكون آراؤنا...»[55].

لعل ما حملته لنا الثورات العربية، عبر شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية، يُجسم مَقولة كاستال على أرض الواقع، ويُؤكد نشأة مفهوم الممارسة السياسية التشاركية أو سياسة المشاركة (la Politique du partage)، وبمعنى آخر الديمقراطية التشاركية وديمقراطية المشاركة، ورُبما ديمقراطية الشراكة (Démocratie du partenariat) في مرحلة لاحقة.

تَجاوزت وسائل الاتصال الحديثة الأُطُر التقليدية في التشارُك، المرتكزة على قواعد مُتَوَارَثَة ومُتَوَازِنَة مُسْتَمَدة من العيش المشترَك، إلى التشارُك اللامتناهي، واللامحدود بالمكان أو الزمان أو بمحددات ثقافية سياسية بعينها. ويَتحقق ذلك التشارُك اللامتناهي واللامحدود عبر مُنتديات تُوَفر من خلالها المعلومة المنوعة، وتُخَولُ فرصة تبادل المعلومات والمشاركة في فاعليات على الصعيد العالمي من خلال سرعة انتشار المعلومة وتَبادُلَها بتجاوز الحدود كلها وخرق القوانين والموانع.

قادنا هذا التحول النوعي في الممارسة الديمقراطية نحو ديمقراطية التشارُك وتشارُك الديمقراطية إلى حياة سياسية مُشترَكة، أساسها العيش الديمقراطي المشترَك عبر شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية مُمثلَة بمواقع «تويتر» و«فيسبوك» في الثورات العربية. ويَرى فتحي التريكي في كتابه **جمالية العيش المشترك**، إن من «دون الدخول في اعتبارات العلم اللاهوتي السياسي للمدينة الفارابية الفاضلة، نَستطيع كشف شُروط إمكانية العيش المشترك الذي حدده في شكل من «الحكمة» وفن «الحُكم» بصفة عامة من خلال تَعَقل الفيلسوف الحاكم والحفاظ على «حرية المواطنين» بتعبير حديث»[56].

---

(55) «Elle est virtuelle parce qu'elle est élaborée principalement selon des processus de communication virtuels, électroniques. Elle est réelle (et non imaginaire), parce qu'elle est notre réalité fondamentale, la base matérielle à partir de laquelle nous vivons notre vie, construisons nos systèmes de représentation, accomplissons notre travail, entrons en relation avec les autres, trouvons nos informations, élaborons nos opinions,...cette virtualité est notre réalité». *Manuel Castells*, La Galaxie internet (Paris: Fayard, 2001), p. 250.

(56) فتحي التريكي، «مقدمة: فلسفة الغَيْرية والعيش المشترك،» في: **جمالية العيش المشترك**، إشراف فتحي التريكي، إبراز (تونس: دار الوسيطي للنشر، 2012)، ص 8-9.

يَتضاعف وَقْعُ هذه الحرية، اليوم، بفعل الإنترنت وما فعلته في مجتمعاتنا العربية ما قبل الثورات وخلالها وبَعدها، إذْ حَولت المواطن العربي المُسْتكين والمفعول به إلى مواطن فاعل ومُتمرد ومؤثر... مواطن صانع لديمقراطية المشارَكة والتشارُك عبر حياة افتراضية مُشترَكة، تَتجسم من خلالها حياة سياسية يَومية حقيقية بفضل مُنتديات الحوار والمُدونات وتَقاسُم المعلومات النصية والمُصورة، إضافة إلى تقاسم المشاغل والهُموم والآمال والأحلام. يُؤكد فتحي التريكي أن «لا وُجودَ لحياة مُشْتَرَكَة دون تَوافُق ودون تَحاور ودون وَعْي، ولو بنسبة ضئيلة، وذلك في ظل القَرابَة الفَردية والتجمعات المترابطة والهياكل المهنية والمُنشآت الثقافية والفنية، وعلى الصعيد الوطني وعلى الصعيد الإنْسِي»[57]. وتَتمثل هذه التجمعات المُترابطة في الفضاءات الافتراضية الناشئة التي تَحْكُمُها الجماعات الافتراضية المُترابطة عبر شبكة الإنترنت محليًا ووطنيًا وعالميًا. وهو مجتمع سياسي جديد مَرْبُوط افتراضيًا بروابط من القُوة والعُنفُوان والتمْكين، أَثْبَتَ حضوره الحقيقي في المجتمع العربي بِدْءًا من عام 2008 تقريبًا، مرورًا بمرحلة الثورات العربية، ووصولًا إلى ما بعد هذه الثورات.

في سياق هذا المجتمع السياسي الجديد المَرْبُوط افتراضيًا بروابط من القُوة والعُنفُوان والتمْكين، صار المدونون، ولا سيما منهم مُدوني الثورة، يُشكلون قوة ضغط محلية ودولية، ومركز اهتمام ودعم ومُساندة لدى المجتمع المدني، وفي الوقت ذاته مركز قلق وانزعاج ورعب لدى السلطة الحاكمة في البلدان العربية. وهذا ما سجلناه بوضوح من خلال أمثلة عدة، إذ سبق أن وُجهت للمدون سفيان شورابي خلال عام 2012 تُهمة التجاهر بما يُنافي الأخلاق الحميدة في الطريق العام، وتم إيقافه قبل أن يُطلق سراحه في ما بعد تحت ضغط مساندة المجتمع المدني له، الذي اعتبرها قضية مُلَفقَة من الحُكام الجُدُد لتونس. ثم وُجهت للمدون عزيز عمامي[58] تُهمة استهلاك مادة مُخدرة في 12 أيار/ مايو 2014،

---

(57) التريكي، ص 7.

(58) عزيز عمامي، مُدوّن وناشط سياسي شاب، له طابع ثوري، رجل من شباب السياسة الجديدة، ثائر على الظلم والتعسف بالفطرة. وهو واحد من مُنظمي الاحتجاج ضد الرقابة على الإنترنت في تونس «عمّار 404» تحت شعار «سيب عمار». وهو الحدث الذي أُحبط من الشرطة بعد القبض على شركائه ياسين العياري وسليم عمامو.

وتم إيداعه السجن، فتحولت قضيته إلى قضية رأي عام محلي ودولي، تناولها الإعلام من الزوايا المختلفة. فكان منهم من أيد عزيز عمامي تأييدًا مُطلقًا، واعتبر أن سجنه هضم للحريات كونه ناشطًا سياسيًا مُزعجًا للسلطة الحاكمة، ومنهم من شجع على محاكمته بما أن قضيته متعلقة بالمخدرات.

يُعتبر المدون عزيز عمامي شخصية رائدة في المجال الافتراضي، اجتماعيًا وسياسيًا وإعلاميًا. فهو واحد من شخصيات الثورة التي أطاحت نظام زين العابدين بن علي. وشارك في تنظيم الفاعليات المختلفة، وأبرزها الحوادث التي شهدتها تونس في 25 و27 و30 كانون الأول/ ديسمبر 2010 في ساحة محمد علي الحامي، أمام مقر الاتحاد العام التونسي للشغل. وكان يتصدر الصفوف الأمامية في مُواجهة رجال الأمن خلال الاعتصامات. وشكل عزيز عمامي الوجه الآخر للثورة، حيث كان يتلقى المعلومة وينشرها بصفة فورية عبر الإنترنت، خصوصًا خلال الحوادث في المناطق الداخلية، كحوادث منزل بوزيان والمكناسي وقرية الاعتزاز وتالة في بداية تَحركها. وفي 6 [كانون الثاني/ يناير] جانفي 2011، اعتقلت قوات الأمن عمامي وعددًا من الناشطين على الإنترنت، في أثر الهجمات التي شنها مجهولون أو قراصنة على مواقع الإنترنت الرسمية التونسية، ثم أُطلق سراحه في 13 من الشهر نفسه.

في أثر اعتقاله في 12 ايار/ مايو 2014 بتهمة تعاطي المخدرات، كان المدون عزيز عمامي محور اهتمام كثير من الحقوقيين والقوى المدنية والجماعات الافتراضية الذين دافعوا عنه بشراسة من خلال الوقفات الاحتجاجية في العاصمة تونس، وبالحملات الافتراضية على شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية وغيرها. واعتبروا أن اعتقاله جاء على خلفية الحملة التي أطلقها عزيز عمامي باسم «حَتى أنا حْرَقْتْ مَرْكَزْ»، وروجتها مواقع التواصل الاجتماعي أسابيع عدة، فخلقت أزمة مع جهاز الأمن الذي اعتبرها تحريضًا على الفوضى، وتشجيعًا واضحًا من عمامي للشباب على حرق المراكز الأمنية.

اللافت، بشكل خاص، أن قضية عمامي أبرزت أن المدونين الافتراضيين يُمثلون كيانًا مُتحالفًا ومُتضامنًا بقوة بعضه مع بعض، حتى إنْ لم يَلْتَقُوا في الواقع

أصلًا، أو كانوا مُتفرقين في قارات العالم جغرافيًا، فتجمعهم جغرافيا الافتراضي والإنترنت. كما مَست قضية عمامي الرأي العام الدولي بامتياز. وأَطلق الفيلسوف وعالم الاجتماع الفرنسي إدغار موران في 15 أيار/ مايو 2014 عبر جريدة **لونوفيل أوبسرفاتور**[59] صيحة فزع، ونَدد بسجن عمامي، واعتبره هَضْمًا للحريات، وطالب السلطات التونسية بالإفراج عنه، باعتباره من أبرز المُدونين والناشطين السياسيين المُنادين بحرية التعبير وتغيير نظام الحكم في عهد زين العابدين بن علي، الأمر الذي جعله يُسْجَنُ مرات عدة قبل الثورة. وبالفعل، أطلق تحت ضغط المجتمع المحلي وضغط الرأي العام الدولي، بعد أنْ قضت المحكمة ببراءته من تُهْمَة تعاطي المخدرات.

في مرحلة موالية، وتحديدًا في 24 كانون الأول/ ديسمبر 2014، برزت على الساحة التونسية قضية المدون المعروف ياسين العياري[60] الذي سُجن بمقتضى حكم صادر عن المحكمة العسكرية في تونس، ينص على عقوبة ثلاثة أعوام سجنًا نافذًا، بتهمة «المس بكرامة الجيش وإهانة قادة عسكريين»، ونشر أخبار زائفة، وانطلقت حملة واسعة للمطالبة بإطلاق سراحه، استنادًا إلى تَمسك المجتمع المدني بمكسب ومبدأ حرية الرأي والتعبير عبر الإنترنت والمُدَونات، وباعتبار أن جريمته هي جريمة نشر، حيث إن المرسوم رقم 115 لعام 2011 المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر[61] لا يتوفر على حكم بدني لمثل هذه الجرائم، وعلى

(59) «Azyz Amami, C'est Quoi? C'est Qui?,» Direct Info, 17/5/2014, <http://directinfo.webmanagercenter.com/2014/05/17/azyz-amami-cest-quoi-cest-qui/>. le 17 mai 2014 | 22h31min |Mots-clefs: #freeAzyz, Azyz Amami, Drogue, Edgar morin, Justice, la tunisie, Tunisie, zatla.

(60) المُدوِّن ياسين العيّاري، من أبرز المدونين والناشطين السياسيين التونسيين الافتراضيين قبل الثورة التونسية. وهو صاحب مُدوّنة «مالحيط» <http://mel7it3.blogspot.com/»mel7it«>. وواصل على الوتيرة نفسها بعد الثورة. وكان اهتمامه، بشكل خاص، بالمسألة العسكرية، وبكل ما يتصل بأخبار الجيش الوطني التونسي، والقناصة الذين قتلوا عشرات التونسيين في مناطق البلاد المختلفة خلال أيام الثورة. وربما يعود هذا الاهتمام الخاص إلى كونه ابن العقيد الطاهر العيّاري، شهيد الجيش التونسي في مواجهة الإرهابيين في منطقة بئر علي بن خليفة في عام 2012. موقع ياسين العيّاري على «تويتر»: <https://twitter.com/yassayari>.

(61) «مرسوم عدد 115 لسنة 2011 مؤرخ في 2 نوفمبر 2011 يتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر،» الرائد الرسمي للجمهورية التونسية (4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011).

أساس إلغاء قانون الصحافة لعام 1975، ولعدم اعتماد المجلة الجزائية في مثل هذه القضايا، إضافة إلى رفض المجتمع المدني والجماعات الافتراضية محاكمة العياري أمام القضاء العسكري، ومطالبتهم بمثوله أمام القضاء المدني في أقصى الحالات. وتَواصلت هذه الحملة بضغط من منظمات دولية للمجتمع المدني، أهمها منظمة «هيومن رايتس ووتش» الحقوقية الدولية، حتى بعد استئناف الحكم في 20 كانون الثاني/ يناير 2015 ، وتَنزيله إلى سنة سجن نافذ[62].

يَبرز لنا، ضمن هذا المجتمع السياسي الناشئ الذي يَشهد إعادة توزيع روابط القُوة والتمْكين، أن مُدوني الثورة، بشكل خاص، يُشكلون قوة ضغط محلية ودولية، ومَرْكَزَ مُساندة مُتواصلة من المجتمع المدني والجماعات الافتراضية في أرجاء الكون المختلفة، بِقَدْرِ ما يُمثلون - في الوقت ذاته - مركز إزعاج للسلط الحاكمة في البلدان العربية، فوجد عددٌ من المدونين طريقه بشكل آلي نحو السجون بِتُهَمٍ مُنوعة، ووقع عدد آخر موقع تهديد متواصل بالتصفية الجسدية والموت من جماعات إرهابية لا يُعْرَف من يُحَرِكُها فعلًا. فالمدونة لينا بن مهني، مثلًا، تتحرك بمرافقة أمنية متواصلة منذ أعوام، لأنها مُهددة بالاغتيال السياسي.

---

(62) انتقدت منظمة «هيومن رايتس ووتش» الحقوقية الدولية، في بيان أول لها في 6 [كانون الثاني/ يناير] جانفي 2015، محاكمة المدوّن ياسين العياري أمام محكمة عسكرية. وفي بيان بعنوان «لا يليق بتونس الجديدة سجن المدوّن ياسين العياري بتهم المس بكرامة الجيش وإهانة قادة عسكريين»، قالت «هيومن رايتس ووتش»: «إن محاكمة ياسين العيّاري بصفته مدنيًا، أمام محكمة عسكرية، تُعتبر انتهاكًا للمعيار المكفول في القانون الدولي الذي ينص على أن المحاكم العسكرية لا ولاية لها على المدنيين». كما طالبت المنظمة في بيانها، البرلمان بإصلاح جميع القوانين التي تنص على عقوبات بالسجن في الجرائم المتعلقة بالتشهير بمؤسسات الدولة أو إهانتها، وتعديل اختصاص المحاكم العسكرية بإلغاء ولايتها على المتهمين المدنيين. ووفق البيان اعتبر نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة إريك غولدستين، أن محاكمة الأشخاص بسبب التشهير بالجيش وغيره من مؤسسات الدولة متناقضة مع التزام تونس بالمادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وكانت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة قد أصدرت في عام 2011 توجيهات إلى الدول الأعضاء تتعلق بالتزاماتهم بموجب المادة 19. وأكدت القيمة الكبرى التي يوليها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إلى التعبير غير المقيد، مُضيفة أنه «يجب عدم حظر انتقاد المؤسسات، مثل الجيش أو الإدارة». انظر: <http://www.hrw.org/news/2015/01/06/tunisia-blogger-convicted-military-court>، تاريخ الزيارة: 24 كانون الثاني/ يناير 2015.

إن المُدون، من خلال ما أوردناه من حالات وأمثلة على سبيل الذكر لا الحصر، تَجاوز حدود مُدَونَتِهِ، وأعاد توزيع علاقات القوة بينه وبين الحاكم إلى درجة دخوله السجن ومواجهته الموت، واكتسب حصانة مدنية مبدئية تتوازى بين الفضاء الافتراضي العام والفضاء الواقعي العام، وصار مركز اهتمام المُثقفين والنخَب ذاتهم. وهذا مُؤشر تَحول مهم في العلاقة بين النخبة التقليدية ونُخبة الوسائط الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية. وهذا ما يُبرهن على أن الفضاء العام الذي يُنظر إليه الفيلسوف الألماني هابرماس، صار أيضًا تحت سُلطة الفرد الافتراضي، مثلما هو تحت سُلطة النخَب المُثقفة، وتحت سُلطة القوى الحاكمة.

تَرتبط، إذًا، ديمقراطية المشاركة وتَشارُك الديمقراطية بالواقع والنضال والتحالفات الكونية في الفضاء الافتراضي، وليس بالاتصال فحسب مثلما حدده هابرماس. وهذا يَجعلنا نُطلق عليها تسميات عدة، مثل ديمقراطية النضال والديمقراطية الناشطة وديمقراطية الآخرين.

2- الانقطاع

بتراجع أدوار المجتمع السياسي وتنامي أدوار المجتمع المدني والجماعات الافتراضية من خلال ثورة تونس وغيرها من الثورات العربية، انساق الفعل السياسي نحو الانقطاع بمفاهيمه الافتراضية المُسْتَحْدَثَة. فالمُتأمل في حقيقة التجمعات الافتراضية، على تَشكلاتها المختلفة، يُدرك أن الروابط والممارسات السياسية الجديدة، والانخراط المستمر ضمنها، يُؤديان إلى قطيعة على المستوى الاجتماعي والسياسي، وإلى انقطاع عن الواقع أيضًا. فالعلاقات السياسية الافتراضية تُؤدي إلى انقطاع العلاقة مع السياسيين والرفاق والأصدقاء، ومع المسؤول السياسي، بل ومع الحزب السياسي أحيانًا، وتَستهلك وقت الفرد في علاقات تَخرج به عن إطار العلاقات الفيزيقية لتَسبح به في فضاء جديد هو الفضاء الرمزي. إلاأن هذه النظرة التي ربما تُوسَم بالتشاؤم نِسبيًا، تَحدث عندما تَتزايد التفاعلات الافتراضية لتتجاوز تفاعلات الفرد والجماعات الواقعية. وهذا ما تَشهد به واقعة التناحُر السياسي في تونس خلال حُمى الانتخابات التشريعية والرئاسية.

إن الانقطاع في الفضاء الافتراضي مسألة شديدة الدقة بالنسبة إلى الفرد في مجتمع المعرفة والمعلومات. يقول كمال عبد اللطيف: «إن مُواصلة انقطاعنا عن الواقع أمام الشاشة يُمكن أنْ يُؤدي، بالتدريج، إلى الانخراط في واقع الشاشة، الأمر الذي يُوَلدُ فقدان الإحساس بالواقع الفعلي، مُقابل الاقتلاع والانْتِشَاء بواقع الشاشة، أيْ بالصور. وقد يأتي على المُبْحِرين في عوالم الإنترنت لحظة يَعجزون فيها حتى عن التساؤل عن معنى الواقع. ولا بُد من الانتباه هنا، إلى أن الطفرة التكنولوجية الصانعة لجوانب مُهمة مما أصبح يُعْرَفُ بالواقع الافتراضي، تُتيح للذين يَنخرطون فيها، تَمَلك وسائل جديدة للسيطرة على العالَم، لأننا لا نَستطيع أنْ نَفْصِلَ المعرفة عن القُوةِ...»[63].

3- تعدد الفضاء وإلغاء الزمن

بتراجع أدوار المجتمع السياسي وتنامي أدوار المجتمع المدني والجماعات الافتراضية من خلال ثورة تونس وغيرها من الثورات العربية، انْساق الفعل السياسي نحو تَعَدد الفضاء وإلغاء الزمن. فالتفاعلات السياسية، المُرتبطة ضرورة بالتفاعلات الاجتماعية، تَتسم على المستوى الافتراضي بتعددية المراكز وتبادلها. إن العلاقات السياسية الافتراضية الناشئة لا مركز لها. هي علاقات تَخرج عن سياقات السيطرة. «فمن داخل المنتديات (Les forums) أو غُرَف المحادثات، لا تُوجد سُلطة مركزية تُوجه الحديث. كل فرد يستطيع أنْ يكون مركز الجماعة في أحيان كثيرة. وكل فرد يستطيع أنْ يَقود الحوار مرة أو مرات. هذه التفاعلات، لا يَحتكرها شخص يُهيمن أو يَقوم بفرض سيطرة على الحوار. ولكن الجماعات الافتراضية كلها تفاعلات لا مركزية. فتبادل الأدوار وارد في هذه التجمعات، إذْ تَسمح التفاعلات بتعدد المراكز في الوقت ذاته. من هنا، يُمكن أنْ يكون للجماعة الافتراضية أكثر من مركز في موضوع الاهتمام الواحد. وهذا المركز، ليس حِكْرًا على فرد مُهيمن، ولكن يَخضع للتبادل حسب رغبة الداخل في الحوار في معظم الأحوال»[64].

---

(63) كمال عبد اللطيف، المعرفي، الأيديولوجي، الشبكي: تقاطعات ورهانات (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 66.

(64) السعداوي، ص 12-15.

هذا على مستوى الظاهر. أما على مستوى الباطن، فإن الأمر ربما يُخفي ما هو مَخْفِي عن المجتمع الافتراضي المرتبط بالشبكة، والخاضع لأثر الفعل السياسي والمحتوى المستهلَك المَبثوث عبر شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية. كما ربما يُخفي هذا الأمر ما هو مَخْفِي عن الجماعات الافتراضية ذاتها، باعتبارها قد تَدخل في حالة تَفاعُل سياسي، من دون أنْ تُدرك حقيقة من يَقف بقناع «الإِخْفاء» و«خَفَاء الاسم»، أو يَختفي خَلف المواقع «خَفِية الاسم»، كثيرة العدد، ومُتعددة المعنى بِتَعَدد ما تَحمله من رسائل ومعاني قد تَحمل في داخلها أيضًا العنف والحقد والتباغُض والكراهية[65]، وهي المسألة الأخطر، اليوم، في شبكة الإنترنت، وفي الفعل السياسي الافتراضي الناشئ.

4- الإخفاء وخفاء الاسم والمَجْهُولِية

بتنامي أدوار المجتمع المدني والجماعات الافتراضية التي أزاحت المجتمع السياسي إلى حد ما، وأعادت تشكيل «الحقيقة والسلطة والقُوة»، من خلال ثورة تونس وغيرها من الثورات العربية، صارت أغلبية العلاقات السياسية في العالم الافتراضي، والمُرتبطة حكمًا بالعلاقات الاجتماعية، في مُعظمها، تَجَمعات خَفِية، مَجْهولة الهُوية، إلا في القليل النادر منها. «فالفرد الذي يَنخرط ضمن هذه التفاعلات له الحق أنْ يُخفي نفسه تحت مُسَميات مُختلفة، أو يَنفصل عن هُويته. وأحيانًا يَدخل التفاعلات باسم أحد المشاهير، أو بأسماء فُكاهية، أو أسماء إحدى الطيور. وأحيانًا أخرى، يَدخل الذكور بأسماء الإناث، والعكس بالعكس... فَهُوِية الفرد، أو شخصية، تَختفي في ظل هذه التفاعلات، بل وتَتباين في قوالب عديدة»[66].

لا يَستطيع المُنْخَرط ضمن هذه التفاعلات أنْ يَعرف منْ يَتحدث إلى منْ،

---

(65) من الأمثلة الدالة على هذا الفكر العدواني الصدامي الجديد في بلدان العالم المختلفة، يُمكن أن نُشير إلى إحدى المواقع الناشرة للفكر النازي. ومنها موقع .<http://www.commentcamarche.net/forum>، ويفيد هذا الموقع بوجود أكثر من 4350000 موقع واب ينشر الفكر النازي، تاريخ الزيارة: 5 تموز/ يوليو 2011، ص 3.

(66) السعداوي، ص 12-15.

ومنْ يَقود منْ، ما دامت القيادة صَيّروها افتراضية تَحْكُمها الأيْقونة والشبكات خَفِية الاسم. ساعد العالم الافتراضي في ابْتِداع شخصيات فكرية وسياسية مَجْهولة الهُوية، بَعيدة كل البُعد عن الواقع المَعيش، لَكنها مُشِعة وفاعلة ومُؤثرة[67]. ربما تَكون الغاية من ذلك كله تَوسيع دائرة التعارف، وتَكثيف عدد المحيطين بها، من دون الاهتمام بعملية التفاعل الحقيقية بين الأفراد والمجموعات. وربما تكون الغاية منها، أيضًا، التأثير في الرأي العام، وإعادة تشكيل المشهد السياسي المحلي بما يَشهده من تَوتر واضطراب وضبابية بعد الثورات، وِفْقَ ما حددته استراتيجيات «لوبيات» القوى النافذة، ماليًا وافتراضيًا وسياسيًا.

لتأكيد مسألة الفعل السياسي ومعضلة «خفاء الاسم» أو المجهولية، ولمزيد التعَمق فيها، نَستشهد بالمقولة الآتية للمفكرة والباحثة ألفة يوسف، المنشورة على جدارها بصفحتها الخاصة في «فيسبوك»، مُعبرة عن امْتعاض وحَيرة مما يُبْطِنُهُ خفاء الاسم ضمن واقع يومي سياسي ما بعد ثورة تونس. إذ كتبت ما: «البعض يَطلب صداقتي وهو يَحمل اسمًا مُستعارًا. أَتوجه إلى صفحته عَلنِي أَعْثُرُ على بعض المعلومات حوله، فلا أجد شيئًا، لأنه لا يَسمح لغير أصدقائه بالاطلاع على ما يَنشر. بالله قولوا لي: لماذا أَقْبَل صداقة شَبَح أَنَانِي خَوافْ، قَطوسْ في شْكَارَة؟»[68].

نَتعلق، هنا، بتناول إشكالية غير مَسْبُوقة، ربما يعد الخَوْضُ فيها ضَرْبًا من المغامرة المعرفية والسياسية والسوسيولوجية والاتصالية، نظريًا ومنهجيًا؛ إذْ نُحاول أنْ نُلامس عناصر بَحْث يَدْرُسُ فِعْلًا فَاعِله مجهول. فالممارسة السياسية في الفضاء السيبراني تَختلف عن الممارسة السياسية في الفضاء الاجتماعي

---

(67) من الشخصيات والرموز الافتراضية السياسية والفكرية المُشعّة والمؤثرة التي قد تكون خفية الاسم أو بأسماء مُستعارة على شبكة الإنترنت، وعبر شبكة التواصل الاجتماعي الإلكترونية «فيسبوك» تحديدًا، نذكر: «الزّلم الأكبر» <https://www.facebook.com/hatem.ettaieb/about>، «وزير ضغط الدم والسكر» <https://www.facebook.com/worldInfo.TN/info>، و<http://urlz.fr/33Xm>، «اتحاد محرومي تونس» <https://www.facebook.com/ittihadmahroumitounes> و«سلامة حجازي» <https://www.facebook.com/ahmedali2850?fref=ts>.

(68) كتبت المفكرة ألفة يوسف على جدارها في صفحتها «فيسبوك»، في 25 آذار/ مارس 2014. «قطّوس»، تعني باللهجة العامية التونسية قطّ. و«شكارة» ، تعني سلّة مُغلقة.

الواقعي، ويختلف المجتمع السياسي في الفضاء السيبراني عن المجتمع السياسي في الفضاء الاجتماعي الواقعي. مَصْدَر الاختلاف هو مُواجَهة فِعْل يُنجزه الفاعل السياسي الافتراضي، ربما يُجرمه القانون إذا تجاوز ما هو مُباح تشريعيًا واجتماعيًا وأخلاقيًا، غَيْرَ أن فاعله موسوم بـ «خفاء الاسم» (L'Anonymat). ومن هنا صعوبة التعامل مع تجاوزات، وربما جرائم، لا يَترك فاعلها أثرًا لجُرْمِه، بسبب لامادية الفضاء الذي يتحرك فيه وضمنه.

تتحول الإشكالية، هنا، وفي هذا السياق، إلى معضلة، ما دام المجتمع المدني لا يستطيع حماية فضائه الافتراضي الخاص، واختياراته الفكرية، إذا اقتحم الآخر «خَفِي الاسم» الفضاء الافتراضي المائعة حدوده. فالنسق السريع لتبادل المعلومات المكتوبة والمُصَورة والسمعية البصرية عبر الإنترنت لا يُعطي الفرصة لصاحب الفضاء الخاص على الشبكة الاجتماعية الإلكترونية أو عبر البريد الإلكتروني، حتى يَربط المادة المبثوثة والمنشورة بصاحبها الحقيقي. هذا الصاحب الذي قد يكون أيضًا نَكِرَة أو شَبَحًا، يُمرر ما يَشاء من رسائل كيفما شاء ووقتما يَشاء وإلى مَنْ يَشاء، ما دامت الشبكة الإلكترونية تَمنحه فُرصة اقتحام الفضاءات الخاصة لهذا وذاك.

يعود هذا إلى سرعة تداول المعلومات وحركتها القُصْوَى التي لا تُعطي المجال للمُبْحر للتدقيق، بقدر ما تفسح المجال للمُتَخَفين وللقراصنة للانقضاض على ما ليس لهم من فضاءات افتراضية خاصة وعامة، ليبثوا فيها ما شاءوا من رسائل، وربما حتى من «سموم» فكرية وسياسية في زمن اختفت فيه الرقابة، أو تَقلصت بشكل ملحوظ على شبكة الإنترنت في بلدان الثورات العربية، حيث ضَعُف كيان الدولة، المرتبطة تاريخيًا بالرقابة والهيمنة والتسلط والدكتاتورية، لتترك المجال واسعًا لموجة متزايدة من الفكر الحر والممارسات الحرة، تَتجاوز أحيانًا الحدود المدنية قبل القيود القانونية. «في مثل هذا السياق، وفي الفضح المتبادل للسياسيين عبر التسريبات، وما يَسْبقها ويَتلوها من تركيب للوقائع والحقائق (Facts) بما يُلائم السياسات التي تُوضع والخطوات التي تُتخذ، يَنْشَأ الشك في الساسة والسياسيين، ومن مظاهره عزوف الناس عن السياسة واعتبارها

لُعبة قوى ومصالح في أفضل الحالات»[69]. وتُراهن القوى المدنية والجماعات الافتراضية خفية الاسم، وربما تكون نفسها قوى سياسية مُعارضة خَفية الاسم، على تشكيك الناس في السياسي، لتفتك مَواقعه، وتُعيد من خلالها إنتاج السلطة والوقائع والقُوة التي تُحولها إلى حقائق.

يَشهد الفضاء الافتراضي للفرد المدني، والفضاء الفكري والمعلوماتي عمومًا، اليوم عمليات سَطْوٍ فكري وسياسي رهيبة. ومع التطور التصاعدي لعمليات الاقتحام بِمُسَميات «اسْتِعارية» و«مُقَنعَة» و«مَجْهُولَة»، نَتساءل عن سُبُل حماية الفضاء الافتراضي أخلاقيًا وثقافيًا، زيادة على حمايته قانونيًا. ونَتساءل أيضًا عن دَوافع السطو على فضاء الآخر في الفضاء الافتراضي المُشْتَرَك. فَبِقَدْر ما يكون الفرد في العالم الافتراضي مُحترِزًا ومُحَصنًا تقنيًا بمنظومات الحماية والسلامة المعلوماتية، بِقَدْرِ ما يكون المعتدي خَلّاَقًا في الاقتحام والقرصنة والسطو والتشويه. لكأنما بالقُرْصان مُبْدِعٌ أيضًا، لكن في إزعاج الآخر، وفي السطو والتحيل. وهكذا، يَتحول السطو الفكري والسياسي إلى قوة غاشمة في الفضاء الافتراضي، وإلى شكل جديد من الحقيقة والسلطة.

إن بناء القوة، وغير ذلك من مفاهيم التمْكين والعُنْفُوان، بما فيها من طاقة إيجابية، تتحول، اليوم، بِفِعْل ما يُوفره الافتراضي من قُدرة على التخَفي، إلى طاقة سلبية هَدامة للفرد الافتراضي ولفضائه الافتراضي الحميمي الخاص، إذْ تَجعل منه ملكًا مشاعًا، مائعًا، رخوًا، لا أصول له. ثم إن السطو على فضاء الآخر من دون كشف حقيقة الهُوية، يُعتبر غير شرعي بمنطق قانوني حقوقي، ويُعتبر لاأخلاقيًا بمنطق اجتماعي ثقافي أخلاقي.

كيف الحديث، إذًا، عن ملكية فضاء سياسي افتراضي خاص لا يَستطيع مالكه الانفراد بملكه؟ فمن خصائص الملكية طابعها الاحتكاري، على معنى أن تكون حِكْرًا على مالكها. أما هذه الملكية، فيصعب الاستحواذ عليها إذا دخلت

---

(69) عزمي بشارة، «الحقيقة والسلطة وإعادة الاعتبار إلى الحقائق،» ورقة قُدمت إلى: ظاهرة ويكيليكس، ص 53.

المجال الافتراضي، لِتُصبح مِلْكًا مشاعًا قَصْرًا ومن دون إرادة المالك. ربما يَجعل هذا الأمر الحديث عن ملكية الفضاء الفكري في الفضاء السيبراني أمرًا مُعقدًا، ما دام المالك لا يَقْدر على احتكار ملكه. تتحول الملكية الفردية إلى ملكية جماعية في مستوى الاستفادة والتصرف، من دون القُدرة - إلى الآن - على بلورة طريقة تَمنع مشاعيتها بين الناس، ما دام مالكها الحقيقي أَطْلَقَها في الحيز العام الافتراضي قاصدًا التواصل مع الآخر ضمنها ومن خلالها. فالوسائط الافتراضية تُعَرفُ بالفرد وبأفكاره واختياراته السياسية، غير أنها - إلى حد الآن - لا تَستطيع أن تَضع حدودًا صارمة وضوابط قانونية ومعيارية تَحميه من تَعدي الآخر عليه في فضائه الافتراضي الحميمي، وتَحميه من القرصنة أيضًا، فيموت الفرد في مستوى الاستعمال، ولا يَبْقَ إلا نصه وأثره.

هذه هي معضلة مسألتنا، التي تَسأل عن ملكية فضاء سياسي افتراضي، بما يَضُمه من أصدقاء واختيارات سياسية، لا يَستطيع مالكه أن يَتصرف فيه بمفرده، ويَحتكر حق الاستفادة منه. للفضاء، عادة، صاحب أنجزه وأَنْتجه وعُرِف به ونُسِب إليه. أما في الفضاء السيبراني، فَثَمة فضاء بلا صاحب، أو مالك له بالضرورة، أو هو مُفْرَد في صيغة الجمع أحيانًا. يَستطيع كل واحد، إذا سَمح لنفسه بذلك، أن يَتصرف في هذه الملكية من دون التزام الضوابط الأخلاقية والقانونية. يَستهدف الوسيط الافتراضي في بعض الحالات قَدَاسَة ملكية الفضاء السياسي الخاص لما امتلك وأنتج، إذا جرى نشر فكره في هذا الوسيط المترامية أطرافه، والمائعة حدوده. ما يُسَمى حقًا ذاتيًا، أصبح مَحَل سؤال، ما دام افْتَقَد أدبيات التعامل المعروفة التي يَضبطها القانون.

لا شك في أن في الأمر بعض الفائدة، من جهة أن وِجْهة النظر الخاصة لصاحب الفضاء الافتراضي الخاص تَتجول وتَنتشر بين الأفراد الافتراضيين والجماعات الافتراضية من دون كوابح تَصُدها وتَجعلها حِكْرًا على فئة دون أخرى. لكنها وِجْهَة نَظَرِ بلا هُوية، وبلا تاريخ، وفاقدة لأصولها، ما دامت ملكًا للناس جميعًا، أَيْ لا أحد في نهاية الأمر.

نحنُ إزاء معضلة حقيقية. فالفضاء السياسي الافتراضي الخاص واضح

ومُسْتَهْلَكٌ من الجميع في الفضاء الافتراضي المُشْتَرَك. وصاحب الفضاء أو الفرد الافتراضي، من المفروض أن يكون معروفًا، سواءً أكان الصاحب المالك الحقيقي أم الصاحب المالك- المُتحيل - المُتخفي - القُرْصَان. هذا الأخير قد يكون في رُكن من العالم، قد يكون في الطرف الأقصى من الفرد الافتراضي الأصلي، ومع ذلك يَتمكن من قرصنة ما لا أَنْجَزَ أو مَلَكَ. ويبقى المالك الأصلي للفضاء الافتراضي الخاص «خَفِي الاسم». أما سيد «خفاء الاسم»، أو رُبما المجرم الافتراضي أصلًا، فَحَمالُ أَوْجُهٍ، يَصْعُبُ اقْتِفَاءَ أَثَرِهِ، ورَدّهِ مَعْلُومًا.

هنا إشكالية جديدة تَحمل وَجْهَيْن: أولهما، انْبِناء للمجهول؛ وثانيهما، انْبِناء للمعلوم في مستوى المُمْكن.

هنا بالذات تُطرح إشكالية أخرى، قوامها «خَفاء الاسم» في الإزعاج والتشنيع والافتراء والسطو والتحريف، وتَدفع باتجاه إحداث فاصل بين صاحب الفضاء الافتراضي وفضائه أصلًا. ويَتعلق الأمر فيها بمعضلة قانونية وسوسيولوجية وثقافية وسياسية غير مَسْبُوقة. فكيف يُمكن التعامل تاريخيًا وفلسفيًا واجتماعيًا مع «خفاء الاسم» في العالم السياسي ومع المجتمع السياسي؟ كيف التعامل مع قرصنة الفضاء الافتراضي الخاص في القانون وفقه القانون؟ هل نُعاقب جريمةً الفاعل فيها مفقود؟ كيف يَتعامل القانوني مع «خفاء الاسم» في الفضاء السياسي الافتراضي؟ وكيف نَفتحه على مجالات أخرى ثقافية وسوسيولوجية وتاريخية؟

أسئلة عدة تقودنا - بالضرورة - إلى اعتماد تَشريعات مُتعددة لمُجابهة «خفاء الاسم» في الجريمة الإلكترونية التي تتعلق بالتعدي على الآخر الافتراضي تحديدًا في فضائه السياسي الافتراضي المفتوح. ومن هذه التشريعات، قوانين السلامة المعلوماتية وحماية المعطيات الشخصية والصحافة والإعلام والملكية الفكرية والتشفير الإلكتروني، زيادة على قانون الإرهاب، والقوانين الجزائية... لكن، هل تملك هذه القوانين قدرة حقيقية وفعلية على مُجابهة ظاهرة «خفاء الاسم»، وظاهرة القرصنة الإلكترونية، وظاهرة «المصدر المفتوح»[70] التي لا حدود لها

---

(70) بشارة، «الحقيقة والسلطة،» ص 57-67.

افتراضيًا فيزيائيًا وفكريًا وجغرافيًا بما جعلها تَتجاوز قُدُرات الأنظمة الحاكمة على المراقبة والمنع والحجب؟

يسبب عجز الدولة عن مراقبة السطو على الفضاء الافتراضي الخاص تراجعًا في قيمة مجتمع المعرفة والمعلومات. وكلما تقلصت مساحة التعبير الحر، وضَيقَتْ الدولة مساحة الفضاء العام، كان ذلك دافعًا في اتجاه تَراجع القرصنة الافتراضية وحماية الفضاءات الخاصة.

مع انطلاق الإبحار عبر الإنترنت، وفرض واقع «المصدر المفتوح» الواقع خارج قُدرة الحكومات على التحكم، وتَقلص نُفوذ الأنظمة الحاكمة على الفضاء الافتراضي، تَنَامَتْ قوافل القراصنة الإلكترونيين الذين باتوا يَغْزُونَ ثُغور الشبكة ومواقعها، للتعدي على الفضاءات الخاصة ومواقع الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ومواقع السياسيين وصفحاتهم، وللتشويه والابتزاز أو التخريب[71]. وأمام هذه الهجمة المستمرة، يَتوجه المُبَرْمِجون إلى حماية البيانات والعروض بتطوير نُظم الترميز والشيفرات التي يَصعب فَك رُموزها، حتى إنْ كان ذلك ضمن المواقع والصفحات الخاصة على شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية. ولا تعتقد أغلبية مُستخدمي الإنترنت الذين يَعْتَدُون مواقع الآخر بأنهم قراصنة بالفعل، بل تعتبر نفسها مشارِكة «حرة» في المعلومات لا أكثر ولا أقل. وتُعتبر الولايات المتحدة الأميركية أشد الدول صرامة في محاربة القرصنة، عبر ما تعتمده من إجراءات حمائية معلوماتية وقوانين زجرية.

5- التفكك

يَتواصل تِعدادنا لاحتمالات التجاوز في المجتمع السياسي الرقمي، المُتحرر من الضوابط والقواعد. فبتراجع أدوار المجتمع السياسي وتنامي أدوار المجتمع المدني والجماعات الافتراضية من خلال ثورة تونس وغيرها من الثورات العربية بفعل الافتراضي، وبعد أن عرضنا انسياق الفعل السياسي نحو التشاركية

(71) تم في تونس خلال في عام 2013، مثلًا، وفي أكثر من مناسبة نَشْب حوارات شخصية بين سياسيين وفتيات. من بينها حديث عبر الفيسبوك بين سياسي مشهور في حزب كبير وصحفية شابة. وتبيّن في ما بعد أن كل الحديث بينهما مُختلقٌ من أجل التشويه لا غير.

والانقطاع وتَجاوز البُعْدَيْن الزماني والمكاني وخفاء الاسم، نقف عند مسألة «التفكك»، حيث تتفكك العلاقات الفيزيائية بين الأفراد في الفضاء السياسي الجديد وضمن الروابط التي تَجمع المواطنين قبل أن يكونوا أفرادًا افتراضيين أو مواطنين افتراضيين. يقودنا هذا الأمر، في مرحلة لاحقة، إلى مَسألتَيْ التمرد والفردية (الفردانية) في الفعل السياسي الافتراضي الناشئ.

أشار غراي كروج، في فصله المُعَنْوَن «التكنولوجيا كثقافة»[72] (Technology as Culture) ، إلى أن ابتكار الواقع الافتراضي وعوالمه الإلكترونية أدى إلى تفكيك العلاقات الفيزيائية بين الأفراد. ويَقصد بذلك أن تفاعلات الواقع الافتراضي التي تَتِم في إطار الإنترنت أثرت بدورها في تَفكيك العلاقة بين التفاعلات التي تَقوم على أساس الـ «وجه لوجه» (Face to face)، أيْ تَفكيك العلاقة المباشرة بلا حواجز ولا وسائط. فَتَشَكل الفضاء الرمزي، بهذا الإيقاع، أدى إلى تَفَككٍ في العلاقات الفيزيقية بين الأفراد، وتَشَكل نوع جديد من أنواع العلاقات الاجتماعية والسياسية على المستوى الافتراضي.

تُشير الدلائل الواقعية أن هناك مَزيدًا من الاتجاه نحو التفاعلات الافتراضية، خصوصًا في ظل التحديات الطارئة على الواقع المَعيش. تجسم هذا الأمر بوضوح من خلال الثورات العربية التي كَشفت لنا ملامح تَفَكك الأحزاب السياسية العريقة، وانهيار رَمْزية القيادة السياسية في مُقابل نَشأة رَمْزيات جديدة يَطغى عليها البُعد الرمزي أكثر من البُعد الحقيقي الواقعي، مثل الأَيْقُونَة والصورة وخَفِي الاسم (L'Anonyme). لكن هذا التفَكك جعل هذا البُعد الرمزي، أيضًا، واقعًا مُجسمًا في الفعل الافتراضي السياسي، وله أثر مباشر وقوي في تَشَكل المشهد السياسي الجديد عبر سُقوط ما كان رَمْزيًا شِبْهَ مُقَدسٍ في السياسة، لِيَحُل محله ما أفرزته الرقميات بإبهاراتها التقانية المُرْبكة، وإغراءاتها الاتصالية المفاجئة.

طرح ألبرت بورغمان فكرةً في سياق تنامي التفاعلات الافتراضية، مُؤَداها «أن

(72) Gary Krug, *Communication, Technology and Culture Change* (London; Thousand Oaks; New Delhi: SAGE Publications, 2005), p. 2.

حاسبتنا تُبعدنا عن عالمنا، حيث تؤدي الإنترنت دورًا في التأثير في الأشخاص، إذ أتاحت فرصة تكوين علاقات اجتماعية سهلة عبر فضائها. وساهمت هذه العلاقات في تَفَكك ما هو تقليدي من العلاقات الاجتماعية، وتَشَكل ما هو افتراضي على المستوى العالمي. هذه الجماعات، لا تَرتبط بهُوية بذاتها، أو قومية مُعَينَة. لكنها تَجمع بين أفراد يَنتمون إلى هُويات مُختلفة وقوميات مُتعددة. وكل ما يَجمعهم هو فقط اهتمامات مُشتركة»[73]. صارت هذه الاهتمامات الكَوْنية الفاعل الأساسي في الحراك السياسي العربي ما قبل الثورات العربية، وما بعدها بشكل خاص. فسهولة العلاقات السياسية الافتراضية فَككَتْ منظومة علائقية وسياسية مُتماسكة وقائمة وقديمة، وخَلَقَتْ أخرى واسعة مُتشابكة ومُتشعبة، شَديدة الوضوح والشفافية بِقَدْر شِدة غُموضها وتَعقدها وعُسْرِ المَسْك بها وبمنابعها.

يعتمد هذا الواقع الناشئ، وِفْقَ منظور فلسفي، أكثر «ما أفرزته العولمة من نَمط عيش يَقترب كثيرًا من بعض مُعطيات التوحش. وكما يُؤكد على ذلك جاك دريدا قد يَدفع تَغَلب التكنوقراطي العلمي على مَجرى الحياة في حاضرنا كل فردٍ من الأفراد الموجودة داخل المجموعة التي تفتقد للروابط الاجتماعية إلى نوع من الوحشة والكآبة، وإلى الوحدة التي قد تَتحول إلى الهمجية والعنف. كما يُمكن أيضًا التنويه بما أفرزته الثورة التونسية، ونحن ما زلنا نَعيش مَسارها المُتواصل، من جمالية العيش المُشْترك بواسطة التنَوع والتحَرر والتآنُس في كَنَف الكرامة»[74]. اعتمدت جماهير الثورة مبادئ فلسفة التنوع والتعقل والتحرر والتعايُش والتآنُس والحقوق والكرامة. «وحققت فَرَادَةً لتونس وشعبها، وانفتحت على كونية جديدة قد تُقوضُ الصبغة الاستبدادية للعولمة. يَطرح هذا التعايُش مسألتين هامتين: مُعضلة القُرْب، وإشكالية التآلُف»[75]. وهي مسألة قائمة أساسًا في الفضاء السياسي الافتراضي، المُعتمد على معادلة القُرب والبُعد عبر الإنترنت، وما يُخلفه من تآلُف أو اختلاف ضمن مُنتديات الحوار وشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية.

---

(73) السعداوي، ص 12-15.

(74) التريكي، ص 6-7.

(75) المصدر نفسه، ص 7.

6- التمرد

أَلَا يُمكن أن نَتساءل، في سياق تَفَكك العلاقات الفيزيائية بين الأفراد في الفضاء السياسي الافتراضي الناشئ داخل بلدان الثورات العربية من خلال تَراجع أدوار المجتمع السياسي وتنامي أدوار المجتمع المدني والجماعات الافتراضية، عما قد يَقود إليه هذا التفَكك من رَفْض للواقع، وتَمَرد على السائد بعد أن انْساق الفعل السياسي نحو التشاركية والانقطاع وتَجاوز البُعْدَيْن الزماني والمكاني وخفاء الاسم؟

فتح الفضاء السيبراني مجالًا جديدًا للتمرد وللحركات الثورية والتحررية، إذْ من ضمن تشكيلة التفاعلات الافتراضية تَفَاعُلات تَمَردِية، تَتجسم خصوصًا في المجالين السياسي والاجتماعي. «فالفرد يَستطيع أن يَقول ما يُريد خارج الضوابط التقليدية للمجتمعات، وخاصة في المجتمعات السلطوية. لقد فتحت الإنترنت مجالًا جديدًا للتفاعلات، تَقوم على الحرية، وتَخرج عن سيطرة الدولة. فالمجال مفتوح في الفضاء الرمزي للاتفاق على الثورات أو التظاهرات من دون قيود المكان. ويُدرك المُتأمل لحركات التمرد على المستويات القومية أو العالمية أن الإنترنت وتَجمعاتها الافتراضية تُشكل آلية رئيسية، تُساهم في تَقارُب المسافات والاهتمامات، والاتفاق على مناهضة بعض القضايا أو المطالبة ببعض الحقوق»[76].

تَحققت هذه النزعة التمَردِية الافتراضية على أرض الواقع من خلال ما حصل في بعض الدول العربية التي عاشت «ثورات»، أدت في أثنائها وسائل الاتصال الحديثة الدور الأهم في تَأجج الثورات، وفي تنظيم وقيادة وتطوير إيقاع ونسق حركة التمرد الجماهيري على أنظمتها السياسية القائمة، وبالتالي تَوَسع رُقْعَة انتشارها من التخوم إلى المركز، ومنها وقبلها إلى خارج حدود البلد. وهذا ما حدث تمامًا حين انطلقت ثورة تونس من مدينة سيدي بوزيد، لتتجه عبر مدينتي القصرين وتالة وغيرهما، في اتجاه مدينة صفاقس، المدينة الثانية في

(76) السعداوي، ص 12-15.

تونس اقتصاديًا وديموغرافيًا، قبل أن يصل صداها إلى الخارج، لتعود أكثر قوة في تونس العاصمة يوم هروب رئيس الجمهورية في 14 [كانون الثاني/ يناير] جانفي 2011، رافعة جميعها شعار التمرد والحرية، شعار الثورة: «الشعب يُريد إسقاط النظام»، و«ديغاج» (Dégage).

وجد هذا الشعار السياسي مجال نَشره وتَرويجه في الشارع بشكل مُعَينٍ ومحدود نسبيًا، وبشكل أوسع انتشارًا عبر المُدونات والمواقع الإلكترونية غير المُمَأْسَسَة والمُعتمِدة على المصدر المفتوح، بما يَمتلكه من قُدرات تَتحكم بها قوى المجتمع المدني والفرد الافتراضي والجماعات الافتراضية، وتَتجاوز نُفوذ النظام الحاكم بآلياته الأمنية والاستخبارية والعسكرية. وهو مصدر مفتوح عبر الإنترنت، يُساهم - بشكل ملموس - في تحقيق تَمَلص الفرد من السائد، وتَمَردِه على القائم، وتَحَررِه من القيود والضوابط كلها، التي تَفرضها سيطرة الدولة والمجتمع والمؤسسة الدينية وغيرها، من أجل مناهضة بعض القضايا أو المُطَالَبَة بحقوق أو التظاهر أو الثورة. ويُمكن الربط، في هذا السياق، بين «المصدر المفتوح والتمرد»، باعتبارها ثُنائية تَفرض حضورها اليوم ضمن المجتمع المدني العربي الناهض من شبكات الإنترنت، والنابت داخل واقعنا.

يرى عزمي بشارة، في كتاب **ظاهرة ويكيليكس جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي**[77]، أن المصدر المفتوح ظهر «خارج سياق الصحافة، بما في ذلك الصحافة الإلكترونية، مع دخول فاعل جديد هو المواطن، أو مجموعة المواطنين الذين يمتلكون أداة نشر خارج المؤسسات الإعلامية، من دون أن تربطها علاقة بحقوق الطباعة وحقوق البث، ويختلف المصدر المفتوح عن الصحافة المكتوبة والمرئية والمسموعة بأنه يقع خارج قدرة الحكومات على التحكم من حيث قدرتها على منع الطباعة والتوزيع والبث. حتى في حالة حجب موقع، فإن مواقع أخرى كثيرة قادرة على نشر المادة، ما يُجبر الدولة على توسيع نطاق المنع والحجب إلى درجة يصعب احتمالها في دولة غير شمولية، وحتى في هذا النوع الأخير صار الحجب عِبئًا ثقيلًا على الدولة. ويختلف المصدر المفتوح حتى عن

---

(77) بشارة، «الحقيقة والسلطة،» ص 47-74.

الصحافة الإلكترونية في أنه لا يخضع لتحكم المؤسسة الصحافية. بهذا المعنى، فهو يَتحدى المؤسستين السياسية والإعلامية، ولا يَخضع لقوانينهما، لذلك يُثير غَضَب المُؤَسسَتَيْن. هو يُضيف الكثير حتى إلى المدونات والمواقع الإلكترونية غير المُمَأْسَسَة؛ فهذه المُدَونات والمواقع تتميز بأنها لا تكتفي بالتلقي، كما تمتاز بتفاعليتها وقدرتها على إنتاج العالم الافتراضي والجماعات البشرية العابرة للحدود، المعيقة للتواصل داخل المجتمعات، وبين المجتمعات في الواقع غير الافتراضي. لكنها، في أفضل حالاتها، تعتمد كثيرًا على المصادر الصحافية المهنية المعروفة وتُقوّمها نقديًا، وفي أَسْوَأ حالاتها تُنتج شائعات ومعلومات مغلوطة وتَنشر الجهل، ويَمدها المصدر المفتوح بمعلومات غير مُراقَبة من المؤسسة الصحافية، ليصبح مصدر المعلومات الخام وأداة النشر والتفاعل والانتشار خارج آليات السيطرة والتحكم»[78].

تتأكد، بهذا، قراءتنا بأن «المصدر المفتوح» في الإنترنت هو مصدر التمرد ومنبعه، وبأن المجتمع المدني تَوَفقَ إلى إيجاد واكتساب الآلية الافتراضية الرقمية التي تَجعله يَخرج من جلباب الأنظمة الحاكمة، ويتمرد عليها وعلى الأحزاب السياسية الحاكمة عبر عقود طويلة من الزمان. الإنترنت، إذًا، أداة تَمرد المجتمع المدني، بل أداة نشأته الحقيقية خارج سياقات النشأة الصورية الشكلية وتوظيف الجمعيات أحيانًا لخدمة «أجندات» الأنظمة وأهداف الأحزاب السياسية. إنها مرحلة التمرد على السائد، والتملص من مُسْتَتْبَعاته ومَفْروضاته.

7- الفردية

يَقودنا التمرد في الفعل السياسي الذي تُحركه الجماعات المدنية الافتراضية إلى حقيقة الفردية (L'Individualisme) أو الفردانية (Le Cybersolipsisme/The Cybersolipsisme) في السياسة. وهذا ما يَتناقض ظاهريًا، ربما، مع فِعْلِ السياسة مُتعدد الأطراف، وشاسع الامتداد الجماهيري. نُسجل، اليوم، نُزوعًا واضحًا في المجتمع الافتراضي وتفاعلاته الناشئة نحو الفردية. ونَقصد بفكرة الفردية،

(78) بشارة، «الحقيقة والسلطة،» ص 57-58.

الانعزال عن السياق الاجتماعي والسياسي المحيط بالفرد. فالفرد المنخرط في التفاعلات الافتراضية، حتى وإنْ كانت تفاعلات جماعية، يَدخلها بوصفه فردًا من أمام شاشة حاسوب خاص أو جهاز هاتف ذكي، تأخذه من عالمه الواقعي إلى عالم افتراضي. «يُؤدي ذلك إلى ما يُمكن تَسْميته عند التجاوز في هذه التفاعلات إلى نوع من أنواع الاغتراب الاجتماعي والسياسي، وذلك في حال انفصاله عن واقعه الحقيقي»[79]. ويُحَذرُ كمال عبد اللطيف من هذا الأمر بالقول: «ولعل الأمر يَقتضي أن نُواصل الحذر في علاقتنا بالتقنية لإنجاز عمليات في الترتيب الجديد لعلاقتنا بذاتنا، وبوسائطنا الجديدة في عالم نحن صانعوه، إلا أن إيقاعه يَتجاوز سُرعة تَمَثلِنَا، فَنُصْبِحُ من ضحاياه، وخاصة عندما لا نَتَدَبرُ أُمورنا بما يَقْتَضيه الأمر من يَقَضَة وحِكْمَة وَحُسْنِ تَبَصرٍ»[80].

نَتَساءَلُ في هذا السياق: هل المُمارس السياسي الافتراضي الناشئ، وهو عادة المُدون والصحافي المواطن والمُستهلك الافتراضي، مُنعزلٌ اجتماعيًا ومُغتربٌ سياسيًا؟

إنْ كان الأمر كذلك، فكيف يُمكن لمُنْعَزِلٍ ومُغْتَرِبٍ سياسي أن يَقود الجماهير، ويُنجز ثورة جماهيرية أطاحت بأنظمة دكتاتورية صَلْبة؟

هل يكون هذا الفاعل السياسي الافتراضي الناشئ شَبَحًا أو فاعلًا مَخْفيًا خَفِي الاسم، مَفْعُولًا به، تَختفي ضمنه افتراضيًا قُوى جَبارة، تُدير منظومة الإنترنت والوسائط في العالم، وقادرة على فعل الثورة وإسقاط الأنظمة؟

أكد كاستال البُعْد العلائقي المُرَكب، مُشيرًا إلى مدى تَغَلْغُلِهِ في مجتمع المعلوماتية، من خلال مقولته التالية: «... بَعْدَ أن عاشَتْ الإنسانية هَيْمَنَة العلاقات الأولية (العائلية منها أو المجتمعية)، ومن بعدها الثنائية (المتمثلة في الجمعيات)، ها نَحْنُ نَعيش نظامًا علائقيًا جديدًا أفرزته شبكات التواصل المحيطة بالإنسان المعاصر من كل الاتجاهات... نَحْنُ نَعيش ما يُسَمى

(79) السعداوي، ص 12-15.

(80) عبد اللطيف، ص 67.

بـ «شَخْصَنَة الاجتماعي...»[81]. فهل وصلنا فعلًا في المجتمع العربي الثائر على أنظمته السياسية إلى مرحلة «شَخْصَنَة السياسي»، أم ما زلنا نَتخبط في ارْتِدَادَاتِ زلزال الافتراضي على مجتمعاتنا العربية من دون أن نَقْتَحِم بَعْدُ «مجتمع المعرفة» المُتسم بإنتاج المعرفة افتراضيًا ما دام كثير منا لم يَصل بَعْدُ إلى مرحلة «مجتمع المعلومات» المستهلك للمعلومات من دون إنتاجها؟

---

(81) «Après l'hégémonie des relations primaires (les familles, les communautés), puis secondaires (les associations), nous voici dotés d'un nouveau système dominant qui parait construit sur les relations tertiaires...les réseaux centrés autour du moi. on assiste, en fait, à une véritable privatisation de la sociabilité», *Castells*, pp. 161-162.

خاتمة

قادنا تناول مسائل «الافتراضي والثورة؛ الإنترنت ونشأة المجتمع المدني العربي» في هذه الدراسة إلى الحديث ليس عن «المجتمع المُشَبك» (Société réseautée/Networked Society) فحسب، بل أيضًا وأكثر من ذلك عن «المجتمع الشبكة» (Société réseau/Network Associations)، و«الجمعيات الشبكة» (Associations réseaux/Associations Networks)، و«المجتمع العنكبوت» (Société de la toile d'araignée/Spider Society)، والجمعيات العنكبوت[1] (Associations la toile d'araignée/Spider Associations)، والجماعات الافتراضية، وزحف القوى المدنية والجمعيات والمنظمات الأهلية والتجمعات الافتراضية على الإنترنت، على غرار ما تَحقق في بلدان الثورات العربية قُبَيْل الثورات وفي أثنائها وما بعدها.

وظف المجتمع المدني العربي وسائط الاتصال أفضل توظيف خلال الثورات العربية، وشَكل حركات جديدة أساسها الجمعيات والجماعات المرتبطة والمتواصلة إلكترونيًا «عن بُعد»، وإيجاد مساحات وفضاءات بديلة للتحرك الميداني والسياسي يحكُمُها الافتراضي الرقمي في الإنترنت والفضائيات التلفزيونية والهواتف الجوالة المتطورة. فاستفاد الثوار من الرقمي «كقوة طبيعية لها أربع خاصيات أساسية تُمكنها من الانتصار: فهي كقوة لا مُمَرْكَزَة، قوة مُعَوْلَمَة،

(1) جوهر الجمّوسي، «مفهوم «مجتمع افتراضي»،» في: الموسوعة العربية لعلم الاجتماع: نُخبة من علماء العرب في علم الاجتماع (تونس؛ طرابس؛ القاهرة: الدار العربية للكتاب، 2010)، ص 712.

قوة مُنسقَة، وأخيرًا قوة مُنْتِجَة للسلطة»[2]. وهذا ما أوصلنا، ربما، إلى مجتمع مدني عربي، مُمتد بشكل لا مركزي - بالضرورة - بين المركز والهامش والتخوم، مجتمع مُعَوْلَم وليس مَحليًا فحسب، مجتمع مُنَسق، مجتمع قوي ومُنْتِج للسلطة، وربما مُدَمر لسلطات أخرى.

يُمثل التحرك الثوري الافتراضي في المجتمعات العربية، اليوم، فضاءً جديدًا للعمل الجمعياتي والمدني، سواءً أكان عن طريق البريد الإلكتروني أم الهاتف الجوال؛ إذْ يُتيح المشاركة اليومية المُباشرة في الحياة السياسية والاجتماعية[3]. فهل سنتحدث قريبًا في المجتمعات العربية عن الجمعيات الإلكترونية (e-associations)، وعن الجمعيات الجوالة[4] (m.associations) التي تستعمل التكنولوجيات الحديثة عبر الهاتف الجوال، وذلك على إيقاع التجارة الجوالة ((m.commerce، والأعمال الجوالة m.business))، بعد أن تحدثنا عن الجمعيات المُعَوْلَمَة (Associations mondialisées/Globalized Associations)؟

اتضح من خلال دراستنا الافتراضي والثورة؛ الإنترنت ونشأة المجتمع

---

(2) Nicholas Negroponte, *L'Homme numérique*, Trad. de l'américain par Michèle Garène (Paris: R. Laffont, 1995), p. 281.

(3) إن الواقع الاتصالي العالمي الجديد، وما صار منتظرًا من المجتمع المدني في تحديد أطوار التاريخ الانتقالي للمجتمع العربي، يفرض تطوير القوانين المستَنَد إليها في إنشاء الجمعيات، وتصنيفها، وتحديد مجالات تحركها الإنساني والسياسي. ويُعيد هذا الأمر إثارة إشكالية انْتِساب الأحزاب السياسية للمجتمع المدني، ويدعو إلى إعادة النظر في القوانين التأسيسيّة التي فصلت في بلدان كثيرة بين الأحزاب والجمعيات، وحددت الهامش الضيق للنشاط السياسي في صلب الجمعيات. فالقمة العالمية في شأن مجتمع المعلومات، في مرحلتيها جنيف 2003 وتونس 2005، مثلًا، حسمت الأمر بإخراج الأحزاب والجمعيات البرلمانية من دائرة المشاركة في فاعلياتها. فهل تعود الأحزاب إلى حلبة السباق في قمة عالمية أخرى، على الرغم مما تشهده هذه التنظيمات السياسية التقليدية من انكماش وتراجع ملحوظ في حضورها وتأثيرها أمام زحف القوى المدنيّة والجمعيات والمنظمات الأهلية والتجمعات الافتراضية على الإنترنت، على غرار ما تحقق في بلدان الثورات العربية قُبَيْل الثورات وفي أثنائها وما بعدها؟

(4) يعود هذا المصطلح إلى استعمال الهاتف الجوّال في العمل الجمعياتي، وفي مجالات الحياة المختلفة. والمعلوم أن متلقي الخدمة الجمعياتية عبر الهاتف الجوّال يتعرّف مباشرة إلى منبع صدور المكالمة، في حين لا يمكن لمتلقّي البريد الإلكتروني معرفة مصدر الرسالة الإلكترونيّة عندما يكون عنوانها عابر للقارات على غرار yahoo.com مثلًا.

المدني العربي، أن ما هو سائد على الساحة السياسية يُكرس دائمًا فكرة الصراع بين السياسي والمدني، وإنْ بأشكال تختلف عما كان سائدًا ضمن الأطروحات السابقة. فكل من الحقل المدني والحقل السياسي يُحاول أن يَفتك مساحة من السلطة على حساب سلطة الطرف الآخر، على الرغم من هيمنة الوسائط التقانية للاتصال التي حلت الصراع بتداخُل عميق بين العالَمَيْن، استطاع فيها المجتمع المدني أن يَوجد مَجاله العام في اللامجال (Le non lieu)، مثلما يُسَميه مارك أوجي، الذي هو المجال الافتراضي الرقمي. واللامجال الرقمي، مثلما ذكرنا في مقدمة دراستنا، هو المساحة الافتراضية التي ليس لها واقع عَيني، ولا هُوية ثابتة، ولا بُعد علائقي مُباشر.

أصبحت السياسة في أثناء الثورات العربية، وبعدها، مشاعة للجميع، ومن فعل الجميع، من خلال الجمعيات والقوى المدنية التي تَستعمل الإنترنت في تَحركاتها الجماهيرية، وانتفاضها على السائد، وثورتها على الأنظمة السياسية القائمة بما تَكتنزه من استبداد ودكتاتورية. أوجدت تكنولوجيات الاتصال الثوري مؤسسة سياسية جديدة لم تَكُنْ قائمة قبل هذا، وهي مُؤسسة الافتراضي، مُؤسسة الفرد الافتراضي، ومُؤسسة الجماعات الافتراضية التي تَتجاوز المُؤسسة السياسية التقليدية مُمَثلَة في الأحزاب السياسية ومَجالس نُواب الشعب. ويُنذر هذا التحول الثوري لما هو جمعياتي ومدني في العالم السياسي بنهاية السياسي العربي التقليدي، فيُسْتَبْدَلُ بالمجتمع المدني، وبديمقراطية مُسْتَحْدَثَة ومُسْتَجَدة مدارها تكنولوجيات الاتصال والافتراضي الرقمي.

انتهينا في هذه الدراسة إلى أن قوة اقتحام القوى المدنية والجمعيات والمنظمات والجماعات الافتراضية لما هو مجتمعي وسياسي أدت إلى تَشَكل جديد للفعل السياسي، يَنْزَعُ نحو إيجاد منظومة سياسية جديدة قوامها المجتمع المدني، الفاعل في المجال الافتراضي أساسًا. كما أدت قوة الاقتحام هذه إلى انكماش الأحزاب السياسية التقليدية وانهيار الأحزاب السياسية التاريخية في تونس ومصر وغيرها، حيث تراجعت أحزاب عريقة، واختفت أخرى[5].

---

(5) وقع في تونس، وبقرار قضائي صدر في آذار/ مارس 2011، حل حزب «التجمع الدستوري =

ما كانت الثورات العربية لتتحقق لو لا الدور المهم الذي قام به الإعلام البديل في التعريف بانتفاضة الجماهير على حكامها المستبدين. ومثل هذا الإعلام البديل، عبر شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية («فيسبوك» و«تويتر» و«يوتيوب» وغيرها) بديلًا من الإعلام العربي المُكَمم، سواء منه الإعلام الحكومي الرسمي أم الإعلام الخاص غير الرسمي. فصار المدون والصحافي - المواطن، خلال الثورة، آلية دفع للحراك الجماهيري الاحتجاجي عبر ما تنشره المواقع الإعلامية الإلكترونية والمواقع الشخصية للتعبير أو المُدَونات (Blogs). هدمت الوسائط الجديدة أسطورة الاحتكار الإعلامي الرسمي، وكسرت قيود المنع والحظر والانتقاء والتلاعب بالأخبار من وكالات الأنباء الرسمية والخاصة التي تَحْكُمُهَا الحكومات الرسمية أو «اللوبيات» (مجموعات الضغط) السياسية والمالية في العالم.

تَأكد، بذلك، خلال ثورتَيْ تونس ومصر تحديدًا، تنامي الوعي بنشأة فعل سياسي وسائطي جماهيري، وبتغير مفاهيم الإعلام، وانفراط سلطة التكبيل. وإن التطلع لمعرفة مآل الثورات العربية مع الانفجار الإعلامي المتتابع يقودنا إلى استنتاجات أساسية، مفادها أنه لم يَعُد مُمْكنًا مُطْلَقا عودة المجتمعات العربية إلى ما قبل الثورات، والتخلي عن حرية التعبير وحق الكلمة والإعلام وما تبع ذلك، إضافة إلى أن مستقبل الثورات العربية رهين الوعي الخلاق لأبناء المجتمع، وحمايتها من الانحراف داخليًا، مع الحرص على أن يَبقى للافتراضي وللإعلام الإلكتروني الجماهيري دورٌ حاسمٌ في تحقيق أهداف الثورات العربية التي رسمها أبناؤها بدمائهم وأرواحهم.

هنا، يَتدخل دور النخبة والمثقفين و«الأنتليجنسيا» والمجتمع المدني والمنظمات الأهلية في قيادة المجتمع العربي نحو تغيير مجتمعي وسياسي حقيقي، يَتجاوز البُعد المظهري للثورة، بما ربما تُخفيه من عودة القوى الحاكمة

= الديمقراطي»، الحاكم حتى 14 كانون الثاني/يناير 2011، على الرغم من أن هذا الحزب أُسس في عام 1917 على يد عبد العزيز الثعالبي، ثم تغيرت تسميته على يد الحبيب بورقيبة في عام 1934، وبعدها شهد عدّة تغيّرات في تسميته كانت في عام 1988 على يد زين العابدين بن علي.

السابقة والقديمة في شكل ومظهر مُتَجَددَيْن، إلى البُعد الجوهري المبدئي العميق. وهو البُعد الذي يَحفظ العلاقة التاريخية بين المواطن والدولة، حتى لا تَسقط الدولة بمكانتها السامية الرمز في المخيال الجماعي، على الرغم من عُمق الهزات الاجتماعية والسياسية التي يُمكن أن تُسقط الحكومة تِلْوَ الأخرى. وبذلك، يَنطبق، فعليًا، شعار الثورة: «الشعب يُريد إسقاط النظام». فيسقط النظام الحاكم، ولا تسقط الدولة القائمة. أما الإشكال، ففي المجتمعات العربية التي يَضعف فيها كيان الدولة، مثل المجتمع الليبي، حين تَتحول الثورة إلى ما يُشْبِهُ انهيار الدولة واندلاع حرب أهلية.

انتهى المُستجوَبون في هذه الدراسة إلى أن حجم التحولات التي حدثت في الميدان الاتصالي الرقمي في أثناء صيرورة الثورات، وحجم العلاقة بين الارتباك السياسي في التحولات الراهنة وتوظيف الاتصالي، يتراوح مُناصفة بين ما هو كبير، وما هو متوسط، وما هو غير ظاهر. كما انتهوا إلى مواقف مُتباينة في شأن مآل الثورات العربية، أغلبيتها مُتشائمة. وهناك من عبّر عن استبشاره بمآل هذه الثورات على الرغم من ضبابية الموقف في المرحلة التي تَمر بها المنطقة العربية. ولعل أهم مَكْسَب تَحقق بفضل هذه الثورات هي الحرية، غير أن انتفاء السلطة السياسية التي كانت تُمارس الضغط على تلك الحرية وعلى الداعين إليها لا يَعني أنها لم تَعُدْ مُهددة بتاتًا. فهناك قوى دينية و«لوبيات» مالية وجزء مُحافظ من المجتمع، يَترصدون الفرصة للتقليص من الهامش الواسع من الحريات. ومن هنا، يَبرز دور المجتمع المدني بشكل خاص في الذود عن الحريات، والدفاع عنها.

كما انتهينا، في هذه الدراسة، إلى أن مُكونات المجتمع المدني العربي ستتحول إلى شريك أساس في صناعة سياسات التنمية الدولية، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، في إطار ما أصبح يُعرَف بالمشاركة في إدارة شؤون العالم (Gouvernance internationale/International Governance). إذ انساق الفعل السياسي، بتراجع أدوار الأحزاب السياسية وتنامي أدوار المجتمع المدني والجماعات الافتراضية من خلال ثورة تونس وغيرها من الثورات العربية، نحو التشاركية والانقطاع وتَجاوز البُعْدَيْن الزماني والمكاني وخفاء الاسم والتفكك والتمرد والفردية.

في هذا السياق، ربما يكون دور المجتمع المدني في أطوار التاريخ الانتقالي للمجتمعات العربية أساسيًا إنْ لم نَقُلْ رئيسًا. فانحسار دور الدولة بعد الثورات العربية ترك هامشًا كبيرًا للمجتمع المدني والجماعات الافتراضية للتحرك وبسط آلياتهم. يكون هذا التحول العميق بصدد إفراز مفهوم جديد للديمقراطية، يؤسس على «الديمقراطية التشارُكية عبر الشبكات الاجتماعية الإلكترونية»، أو ديمقراطية المشاركة وتَشارُك الديمقراطية (La Democratie du partage/Democracy Charing)، ورُبما ديمقراطية الشراكة (Démocratie du partenariat/Democracy Partnership) في مرحلة لاحقة، ما يُحيلنا، ربما، إلى تسميات أخرى، منها ديمقراطية النضال، والديمقراطية الناشطة، وديمقراطية الآخرين.

يَتعاظم دور الافتراضي في مجتمعاتنا المعاصرة، ويَتزايد تَخَوف الأنظمة الحاكمة من وَقْعِهِ وأثره في إنتاج القوة، وإعادة توزيع علاقاتها بين المجتمع المدني والدولة، والفرد والدولة والمؤسسات، وتَقلص دور «دولة الرعاية»، خصوصًا بعد انكشاف دور الافتراضي في الثورات العربية وما قبلها أيضًا. استعدت الأنظمة الحاكمة، الممسكة بخيوط اللعبة الدولية، لمواجهة الافتراضي، حتى يَبقى هذا الافتراضي «تكنولوجيا السلطة»، ولا يَتحول إلى «سلطة التكنولوجيا» المُنتجة للقوة والنفوذ والسلطة والديمقراطية التشَارُكِية البديلة بيد القوى المدنية. فبفضل وسائط الاتصال الحديثة، ومَصادرها المفتوحة والمصادر الإعلامية الجديدة، يَتحول الناس العاديون إلى مصادر فاعلة ومُؤثرة في إنتاج الحقيقة، ونَنْتَقِلُ من الاتصال العمودي ذي الاتجاه الواحد إلى الاتصال الأفقي القائم على مبدأ التشبيك.

يَبْدُو أن نَقْل القوة وإعادة توزيعها وانتشارها داخل المجتمعات العربية خلال مرحلة «الثورات»، وما بَعْدَهَا، بِفِعْلِ الافتراضي، تَجسم عبر دور الإنترنت، أو «الشابكة»، في نشأة المجتمع المدني العربي الفاعل في الفِعْلِ السياسي والإعلامي والاجتماعي. وهو دور مَا زال مُتواصلًا عبر الجمعيات والقوى المدنية والجماعات الافتراضية والكيانات الافتراضية التي فرضت حضورها في المواقع والنشاط والفاعليات والمنابر المختلفة، واعتمدت التسريب للرأي العام

بمنطق القرصنة المُسَيسَة (Hacktivism) التي تَعتبر القرصنة الرقمية فِعْلًا سياسيًا قائمًا على الاقتناع بأن المرافق العامة ملك للجمهور. إذ صارت المُدَونات الفردية والشبكات الاجتماعية التفاعلية مكانًا افتراضيًا، أيْ مكان لقاء تَحْصُلُ فيه حوادث، وتَتَشَكلُ فيه جماعات وتنظيمات. وتُؤسس هذه الفضاءات الناشئة، «الحيز العام» أو «المجال العام» عبر «أُسطورة الفيسبوك» العربية.

تَتجلى القيمة التغييرية للوسائط الرقمية في دور الإنترنت في فِعْلِ الثورة، وفي نشأة المجتمع المدني العربي، وفي بلورة مُمارسات سياسية مُغايِرة تَعتمد التشارُكية، عبر جعل «المجال العام» تحت سَيطرة عُموم المواطنين بقيادة الجماعات الافتراضية والقوى المدنية. ويَهدف نَجاح الجماعات الافتراضية والقوى المدنية في توظيف الوسائط الرقمية، بشكل مُكَثفٍ، إلى إيجاد مَجالٍ عام جديد، تَتَمَوْقَعُ فيه الجماعات الافتراضية والجمعيات النابتة بشكل إيجابي، فيُعيد المجتمع المدني إلى الواجهة، ويَصنع التقاطُع بين المجتمع والدولة.

قادنا هذا الأمر إلى إبراز دور الجماعات الافتراضية كَكِيَاناتٍ وهياكل تَنظيمية مَدنية ناشئة ونابتة في المجتمع، ودور الإنترنت كوسيلة تَواصلية ومُؤسسة احتجاجية جديدة في الثورات العربية وفي نشأة المجتمع المدني العربي. تَحولت القوة بفضل الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية، من خلال مُعَدلات أعمار مُستخدميها، إلى القوى المدنية، وتَحديدًا إلى الشباب الذي يُنتج القوة ويُعيد توزيع القوة والنفوذ بينه وبين الجمعيات وبين الأحزاب السياسية والمؤسسات الحاكمة في البلدان العربية، كما في كل بلدان العالم.

تَحولت الإنترنت إلى عُنصرٍ مُجددٍ للفعل السياسي، وعامل حسم في الانتخابات لمن يُحسن استخدامه وتوظيفه بشكل قد يكون لاأخلاقيًا أحيانًا. وربما تَنْزَلِقُ التنظيمات المدنية الافتراضية الناشئة في الفِعل السياسي ضمن مَسار المعارك السياسية الافتراضية العنيفة، والمُسماة بالحروب السيبرانية والإرهاب السيبراني، حيث نَعيش في المجتمعات العربية مابعد الثورات، السياسة الهادئة، والسياسة العنيفة. وللافتراضي دوره في هذا وذاك. فظاهرة «الإرهاب» تُمثل اليوم الحالة القصوى للعنف السياسي المُنَظم الذي يَسعى إلى غرس الخوف والدمار

عبر وسائط الاتصال الرقمية، لتسريع نَسَقِ تَشْبيك سياسيي العنف أو الإرهابيين في العالم، وإعطاء الإرهاب أبعادًا تقانية وعالمية جديدة.

أنتجت «ثورة المعلومات» و«معلومات الثورة» مجالات واسعة لإيجاد عالم سياسي افتراضي، مُوَازٍ للواقع، أَتاح إمكان تَعرية الواقع، وكَشْف مَكامِنه وخفاياه وأسراره، وهَتْك حُرُمَاته. ولعل المتأمل في واقع التفاعلات السياسية الافتراضية يُدرك أنها لا تَرتبط بِبِنْيَة أو هُوِية مُحَددَة، لأنها تَتم من خلال وسيط إلكتروني، هو الإنترنت. وتُراهن القوى المدنية والجماعات الافتراضية خفية الاسم، وقد تكون نفسها قوى سياسية مُعارضة خفية الاسم، على تَشكيك الناس في السياسي، لتفتك مَواقعه، وتُعيد من خلالها إنتاج السلطة والوقائع والقوة التي تُحولها إلى حقائق. وقد تَوَفقَ المجتمع المدني إلى إيجاد واكتساب الآلية الافتراضية الرقمية، التي تَجعله يَخرج من جلباب الأنظمة الحاكمة، ويَتمرد عليها وعلى الأحزاب السياسية الحاكمة عبر عُقود طويلة من الزمان، اعتمادًا على «المصدر المفتوح» في الإنترنت الذي يُعتبر مَصْدَر التمَرد ومَنْبَعه.

إن ما أنجزه الفاعل الاجتماعي الافتراضي العربي، الماسك بزمام وسائط الاتصال، في بلدان الثورات العربية، يُنْبِئُ بمعادلة جديدة لتَشَكل القوى المدنية المؤثرة في المشهد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لبلدانها. وهو ما يَتواصل بنسق تَصاعدي، ساهم في إرباك مسار هذه الثورات، وما لَحقها من تحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية، جعلِ البعض يُشكك في الثورات بذاتها، وفي صُناعها، وفي مآلها، باعتبار طابعها الفُجائي المباغت للجميع، وغياب ثورة ثقافية تُنظر لها وتَسْنُدُها وتُوجِدُ الفاعلين لقيادتها. وإنْ كانت الثورات العربية تُبرز قيمة الافتراضي في إنجازها، فإن قراءات أخرى تُشكك في الأمر، لتجعل من وسائط الاتصال مُجَردَ آليات، تم التحكم بها عن بُعد، وتَوظيفها لخدمة «أجندات» سياسية خارجية ودولية في الأساس. فبهذا الشكل من القراءات المُشككة في قيام الثورات أصلًا، وعندما نقول: «الثورات العربية والافتراضي» لتأكيد قيمة هذا المعطى الجديد في فعل المجتمع المدني العربي، ربما نَجد أنفسنا أمام صيغة أخرى تُسقط «واو العطف»، فتصبح النتيجة «الثورات العربية الافتراضية». فهل هي ثورات

حقيقية واقعية، أم ثورات افتراضية خيالية غير واقعية؟ ومتى يُمكن الإقرار بوجود «واو العطف»، أو غيابها، في مَسار هذه الثورات لِنُدرك حقيقة مَآلها؟

بقطع النظر عن هذه القراءات المتباينة، أفرز الواقع الافتراضي الرقمي السياسي المدني المُسْتَجَد، وليد الثورات العربية، مَفهومًا جديدًا، يُمكن تَسميته «النضال المدني» و«النضال المدني الإلكتروني» الذي ما انفك يَتبلور ليحُل محل السياسي التقليدي السائد. بينما يَسير السائد نحو التقَلص والضمور والاختفاء، بفعل تَكثف تَحرك الجمعيات غير الحكومية والجماعات الافتراضية، وتَحرك الأشخاص إلكترونيًا عبر المُدَوَنات والمواقع الشخصية للتعبير وصفحات شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية. وهي فضاءات ناشئة، تَحولت، في كثير من الحالات، من مُجرد فضاءات إلكترونية للتعبير إلى حركات اجتماعية سياسية مَوجودة افتراضيًا، وقائمة فعليًا، ومُؤثرة ميدانيًا[6].

إن المُدونين الذين أفرزهم التطور الرقمي في الحراك الثوري العربي، هم جزء من المجتمع المدني النابت، أفرزوا بدورهم أشكالًا جديدة من التنظيم، من خلال تسجيلهم بالكلمة والصورة كل ما يَحدث في أثناء التحركات العمالية والاجتماعية والمواعيد السياسية، ما سمح لهم، بالتالي وأساسًا، بقيادة الحراك الاجتماعي العربي باسم القوى المَدنية، المُتحكمة اليوم، إلكترونيًا وماديًا أيضًا، في «الفضاء العام» أو «المجال العام» (Public Sphere/Espace public)، الذي تَحدث عنه الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس الذي أكد «أن وسائل الإعلام الإلكترونية تَخلُق حالة من الجدل بين الجمهور، تُتيح تأثيرًا كبيرًا في القضايا العامة، وتُؤَثر في

(6) مثلًا مدوّنة «شايفنكم» <http://www.chaifencom.com> في جمهورية مصر العربية التي ظهرت بداية في عام 2007 ثم في عام 2008 في الانتخابات المحلية، تحولت في ما بعد إلى حركة «شايفنكم». كما ظهرت في تونس المدوّنات المعروفة، كمدوّنة «لينا بن مهنّي» «بنيّة تونسيّة» Tunisian Girl، ومدوّنة «صحفي تونسي» <http://journaliste-tunisien-110.blogspot.com> للصحافي زياد الهاني التي تعرضت للحجب 110 مرات خلال الفترة الممتدة بين 16 نيسان/ أبريل 2008 و13 كانون الثاني/ يناير 2011، تاريخ فرار الرئيس التونسي الأسبق تحت وقع الثورة الشعبية. ويشغل زياد الهاني خطّة رئيس تحرير في جريدة الصحافة التونسية. وهو عضو المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، وعضو الهيئة المديرة للاتحاد الأفريقي للصحفيين.

النخبة والنخبة الحاكمة والجمهور»[7]. هذا المجال العام افتكه المجتمع المدني العربي، اليوم، من قبضة السلطة العربية التقليدية الحاكمة، ليُنتج عبر جغرافية الحرية مَعاني جديدة للسلطة، والتأثير في العامة، وصناعة الرأي العام، وقيادة الجماهير.

بقي الافتراضي، أعوامًا طويلة، مَدارَ صراع كبير بين السلطة الحاكمة والمجتمع المدني، ما يُفسر، ربما، تَراجع دور الافتراضي في المجتمعات العربية بعد الثورات، كلما تَقلصت الحاجة إلى المعلومة، واسْتَبَد الأمن العام. إذ حُسم الصراع لفائدة المجتمع المدني الذي جَعل الافتراضي تحت سُلطة حُكمه المدني. وبذلك، وبعد أن كان الافتراضي مجال صراع، ربما يَتحول لاحقًا مجالًا علميًا، وربما يُصبح في مَرحلة مُوالية مَجال استشراف.

يَبدو أن الأمر يَتباين من مجتمع عربي إلى آخر، أو من مجتمعات عربية شهدت ثورات في بداية عام 2010، ومجتمعات عربية أخرى لم تشهد حراكًا جماهيريًا. فالافتراضي كانت له وظيفة «تثوير» أنظمة حُكْم في بلدان مُعَينَة، وبقي إلى اليوم بلا وظيفة سياسية في بلدان أخرى مُستقرة سياسيًا، على الأقل في ظاهر الأشياء.

ربما يدعونا هذا الأمر، من ناحية سوسيولوجية، إلى تَنْسيب كل الذي ذكرناه، باعتبار أن فاعلية الافتراضي بَدَتْ نَاشطة جدًا في بلدان «الحراك العربي»، وفقدت تلك الفاعلية، بل أُصيبت بالعُقم في بلدان «الاستقرار العربي». إلا أن مثل هذه الملاحظة، على أهميتها المنهجية، لا تُقلص من الفرص الكامنة والطاقة المُتخفية التي يَتضمنها الافتراضي، والقابلة للظهور والنشاط في دول «الاستقرار العربي» نفسها، في حال توافر الشروط الموضوعية الأخرى كلها للحراك الثوري. فعدم قيام الافتراضي بالوظائف الثورية نفسها في جميع الدول العربية لا يَعكس عَطالة في داخله، بِقدر ما يَكشف عن حاجته إلى تَوافر شروط مَوضوعية تُعاضده كَيْ يبدأ

---

(7) Jürgen Habermas, *L'Espace public: Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise*, traduit de l'allemand par Marc B. de Launay, Critique de la politique (Paris: Payot, 1978).

بالعمل وبتغيير الساحات العمومية التي يَتَسَيّدُهَا اليوم. وإذا كانت دول «الاستقرار العربي»، على سبيل المُمْكِن، مُعَرضَة إلى الهزات الثورية نفسها التي تَعرضت لها دول «الحراك» بالنظر إلى بقاء الشروط الموضوعية العامة نفسها قائمة، فإنه بإمكاننا أن نَتخيل معًا أن هذا الحراك الآتي ستكون أسلحته - الأولى على الأقل - الحواسيب والهواتف الذكية.

إذا كان للافتراضي، إذًا، وظيفة «تَثْوير» أنظمة حُكْمٍ في بلدان معينة، وبقي إلى اليوم بلا وظيفة سياسية في بلدان أخرى مُستقرة سياسيًا، على الأقل في ظاهر الأشياء، سيبقى هذا الافتراضي أيضًا مَحل تَساؤل عن مَكانته وطبيعة دوره في الثورات العربية غير السلمية، مثلما هو الشأن في ليبيا. فحين تَنطق آلة الحرب في مجتمع عربي، كيف يَصير معنى الافتراضي؟ وهل يبقى له من معنى؟

صار الافتراضي مُرتبطًا في كُنه وجوده، وفلسفته، بالمجتمع المدني وطبيعة الحراك السياسي في المجتمع. وهذا ما أكدته بلدان الثورات العربية. أما المجتمعات العربية غير المتحركة، فلا معنى للافتراضي فيها.

يُحيلنا هذا التحليل إلى سُلطة الافتراضي، وإلى كيفية تحول الافتراضي سُلطةً. ففي البلدان المتقدمة، علاقة الافتراضي وطيدة بالرأي العام، وبتشكيل رأي عام وإيجاده وصنعه وبنائه، ما دامت السلطة تُساوي الرأي العام، وإيجاد مجموعات الضغط (اللوبيات) التي تُمارس من خلالها نُفوذها في المجتمع. أما في مجتمعاتنا العربية، وتحديدًا مجتمعات بلدان الثورات، فيكاد يَقتصر توظيف الافتراضي في المجال الاحتجاجي، ليُؤسس ثقافة المطلبية والاحتجاج، كل بحسب اتجاهاته واختياراته. فالجميع يُوظف الافتراضي كما يشاء، خدمة لأغراضه السياسية والاجتماعية والدينية، وربما الإرهابية أيضًا. وهذا ما سجلناه في المجتمع التونسي بعد الثورة، من خلال ظُهور إرهاصات ثقافة التكفير عبر الإنترنت والاغتيالات السياسية والموت[8].

(8) تجسمت الاغتيالات السياسية في تونس، بصفة خاصة، باغتيال القائد السياسي اليساري شكري بلعيد رَمْيًا بالرّصاص في 6 [شباط/ فبراير] فيفري 2013 على يد مجموعة دينيّة إرهابيّة متشدّدة، انطلقت بتكفيره عبر خطب «دينية» وسياسيّة نشرت على صفحات الإنترنت. ولحقها في 25 تموز/ يوليو =

إنْ تَم التنصيص على مَنْعِ التكفير في الدستور التونسي، المصادق عليه والموقع بتاريخ 27 [كانون الثاني/ يناير] جانفي 2014، وإنْ نَص فصله الحادي والثلاثون تحديدًا على أن «تَضمن الدولة الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة. تَسعى الدولة إلى ضمان الحق في النفاذ إلى شبكات الاتصال»[9]، فإن الافتراضي، وعلى الرغم من دوره المحوري في إنجاز ثورة تونس، لم يُذْكَر ولو مرة واحدة، بشكل مباشر وصريح، وكأن لا مَحل له من الإعراب. فلا مكان للافتراضي في دستور تونس مابعد الثورة، وإنْ كان آخر دستور يُوضع على المستوى الدولي، في زمن يَتضاعف خلاله دور تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجتمعاتنا المعاصرة. وربما يكون هذا التغييب للافتراضي الرقمي ضمن الدستور ناتجًا من عدم وعي المُشرع بأهميته الحالية والمُستقبلية، وعدم تَمكنه من هذا المجال الاستراتيجي الحيوي. فهو مجال خارج عن سياقات اهتمامات من انتخبهم الشعب لكتابة دستوره بعد ثورة أنجزها أساسًا باعتماد الافتراضي الرقمي وشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية. كما ربما يكون هذا التغييب بسبب اعتماد واضعي الدستور التونسي على استنساخ ما هو مكتوب في دساتير باقي بلدان العالم، من دون اجتهاد واستيعاب للتطورات التكنولوجية والمُتغيرات الدولية. فحتى دساتير عدد من بلدان العالم التي سَبقت تونس تاريخيًا، خلال الأعوام الأخيرة، لا مكان فيها للافتراضي الذي يَبقى مَحل تَجادُل بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني.

= 2013 اغتيال سياسي آخر لعضو المجلس الوطني التأسيسي محمّد البراهمي. وقبلهما، سُحِل لطفي نقّض منسّق حزب «نداء تونس» بمدينة تطاوين في الجنوب التّونسي.

(9) دستور الجمهورية التونسية، المصادق عليه والموقع بتاريخ 27 [كانون الثاني/ يناير] جانفي 2014، الفصل الحادي والثلاثون (31).

المراجع

1 - العربية

كتب

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. **تاريخ العلامة ابن خلدون: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**. تقديم جمعة شيخة. تونس: الدار التونسية للنشر؛ الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، 2 مج.

إدريس، علي. **مدخل إلى مناهج البحث العلمي لكتابة الرسائل الجامعية**. تونس؛ طرابلس: الدار العربية للكتاب، 1985.

الأسود، شعبان الطاهر. **علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة**. ط 2. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003.

الأمن السيبراني والتحولات الاجتماعية في الوطن العربي. مخبر البحث العلمي، الثقافة والتكنولوجيا والمقاربات الفلسفية. تونس: الدار التونسية للكتاب، تحت الطبع.

بشارة، عزمي. **المجتمع المدني: دراسة نقدية**. ط 6. بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

بن عثمان، حاتم. **بؤس العولمة**. تونس: مركز النشر الجامعي، 2003.

بودبوس، رجب. **محاضرات في علم الثورة**. القاهرة: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2011.

البوعزيزي، محسن. **فرضيات في الثورة التونسية**. تونس: دار محمد علي الحامي للنشر، 2011. (كراس الأنوار. مفاهيم؛ 1)

التيمومي، الهادي. تونس في التاريخ من جديد: 14 جانفي 2011. تونس: دار محمد علي الحامي للنشر، 2011. (كراس الأنوار. أحداث؛ 9)

جمالية العيش المشترك. إشراف فتحي التريكي. تونس: دار الوسيطي للنشر، 2012. (إبراز)

الجمّوسي، جوهر. الثقافة الافتراضية. تونس: جوهر الجمّوسي، 2006.

______. الصحافة المكتوبة: محمل الهويات. تونس: مطبعة إيتيغراف، 1998.

______. المجتمع الافتراضي. تقديم محسن بوعزيزي. تونس: نوفا برنت، 2007.

حسن، عبد الباسط محمد. أصول البحث الاجتماعي. ط 6. القاهرة: مكتبة وهبة، 1977.

حميدة، مخلوف. سلطة الصورة: بحث في أيديولوجيا الصورة وصورة الأيديولوجيا. تونس: دار سحر للنشر، 2004.

______. مجتمع الصورة: بين ثقافة الفراغ وفراغ الثقافة. تقديم ألفة يوسف. تونس: شركة ميديا قرافيك؛ الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، 2009.

خماخم، رضا. الجمعيات في تونس: دراسة حول الجوانب القانونية للنشاط الجمعياتي. تونس: شركة أوربيس للطباعة، 1999.

زايد، محمد بن عبد الله. شبكات تراسل المعطيات: تراسل المعطيات، الشبكات الطويلة، الشبكات المحلية، الأنترنات والأنترانات. تونس: [د. ن.]، 1999.

الشايب، سامي الشريف. الإعلام وسفينة التايتنيك: خريطة طريق للثورة الإعلامية. تونس: المغاربية لطباعة وإشهار الكتاب، 2013.

الشباب في القضاء السيبرني: الحماية القانونية والحدود الأخلاقية. تقديم جوهر الجمّوسي. فعاليات المنتدى الدولي الأول بقطب الغزالة تكنولوجيات الاتصال بتونس، الجمعية التونسية لقانون الإنترنت والملتميديا، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - الألسكو، 24-25 شباط/ فبراير 2010. تونس: الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، 2012.

شيللر، هربرت أ. المتلاعبون بالعقول: كيف يجذب محركو الدمى الكبار في السياسة والإعلان ووسائل الاتصال الجماهيري خيوط الرأي العام؟. ترجمة عبد السلام رضوان. ط 2. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999. (عالم المعرفة؛ 243)

صغير، عميرة علية [وآخ.]. الثورة في تونس من خلال الوثائق. تونس: جامعة منوبة، المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، 2012.

ظاهرة ويكيليكس: جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي. تنسيق وتحرير هدى حوا. بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

عبد الحميد، محمد. المدوَّنات: الإعلام البديل. القاهرة: عالم الكتب، 2009.

عبد اللطيف، كمال. المعرفي، الأيديولوجي، الشبكي: تقاطعات ورهانات. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

غنيم، وائل. الثورة 2.0: إذا الشعب يومًا أراد الحياة.... القاهرة: دار الشروق، 2012.

كامل، مجدي. ثورة الياسمين؛ بن علي.. ليلى.. بوعزيزي: 3 شخصيات تبحث عن مؤلف!! قصة بائع متجول يشعل ثورة وديكتاتور يهرب بملابس النساء وكوافيرة أصبحت حاكمة قرطاج. القاهرة: دار الكتاب العربي، 2011.

كرازين، يوري. علم الثورة في النظرية الماركسية. ترجمة سمير كرم. بيروت: دار الطليعة، 1975.

المازقي، صالح. الثورة والدولة. تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2011.

المصطفى، حمزة مصطفى. المجال العام الافتراضي في الثورة السورية: الخصائص - الاتجاهات - آليات صنع الرأي العام. بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

المصمودي، مصطفى. المجتمع المدني العربي في زمن الثورة الرقمية. تونس: مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات [إفادة]؛ دار البستان للنشر، 2009.

الموسوعة العربية لعلم الاجتماع: نُخبة من علماء العرب في علم الاجتماع. تونس؛ طرابس؛ القاهرة: الدار العربية للكتاب، 2010.

نجاحي، محمد العزيز. البحوث والرسائل الجامعية: قواعد ومناهج وتقنيات. تونس: دار إسهامات في أدبيات المؤسسة، 1993.

نيباور، آلان. الإنترنت. ترجمة مركز التعريب والبرمجة. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2000.

دوريات

الجمّوسي، جوهر. «تقنين السياسة وتسييس التقانة.» **إضافات**: العددان 3-4، صيف - خريف 2008.

______. «رقمنة السياسي وتسييس التكنولوجي.» **المجلة التونسية لعلوم الاتصال**: العددان 51-52، كانون الثاني/ يناير - حزيران/ يونيو 2009.

حجازي، مصطفى. «ثورة الشباب وتحولاتها الثقافية.» **الآخر**: العدد 2، خريف 2011.

عبد الله، إسماعيل صبري. «الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية.» **الطريق** (بيروت): السنة 56، العدد 4، تموز/ يوليو - آب/ أغسطس 1997.

عز الدين، ناهد. «خريطة محدودة: ثبات الفاعلين وتغير الأدوار بعد الثورات العربية.» **السياسة الدولية**: العدد 188، نيسان/ إبريل 2012.

العظم، صادق جلال. «ما هي العولمة؟.» **الطريق** (بيروت): السنة 56، العدد 4، تموز/ يوليو - آب/ أغسطس 1997.

«مرسوم عدد 115 لسنة 2011 مؤرخ في 2 نوفمبر 2011 يتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر.» **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية**: 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

«مرسوم عدد 116 لسنة 2011 مؤرخ في 2 نوفمبر 2011 يتعلق بحرية الاتصال السمعي والبصري وبإحداث هيئة عليا مستقلة للاتصال السمعي والبصري.» **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية**: 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

مشري، مرسي. «شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية: نظرة في الوظائف.» **المستقبل العربي**: السنة 34، العدد 395، كانون الثاني/ يناير 2012.

نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي آسيا: العدد 17، 2012.

تقارير ودراسات

الجمهورية التونسية، الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال. «التقرير العام.» نيسان/ أبريل 2012.

______، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، الإدارة العامة للاقتصاد الرقمي والاستثمار والإحصاء. «تطور أبرز المؤشرات

الإحصائية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال (معطيات شهر جانفي 2014).» آذار/ مارس 2014.

حمدان، محمد. «دور المجتمع المدني في إرساء مجتمع المعلومات، تونس.» وثائق معهد الصحافة وعلوم الإخبار، جامعة منوبة، أيار/ مايو 2008.

سعدي، محمد. «الحراك العربي: أزمة الوسائط وبُزوغ ثقافة جديدة للتغيير.» ورقة قُدمت إلى: المؤتمر الدولي السابع عشر في موضوع: ثقافة التغيير، الأبعاد الفكرية والعوامل والتمثلات، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 6-8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

مؤتمرات وندوات

اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية (CNUCED)، جنيف، نيسان/ أبريل - حزيران/ يونيو 2008؛ أيار/ مايو 2009؛ 2010؛ 2011؛ 2012 و2013.

الأيام العربية الرابعة للسلامة والأمن في الفضاء السيبراني، المرصد العربي للأمن السيبراني، كانون الأول/ ديسمبر 2013، ص 1-2.
.<https://www.facebook.com/marsadarabi/timeline>

القمة العالمية لمجتمع المعلومات، جنيف 2003 - تونس 2005. «أجندة تونس لمجتمع المعلومات.» تونس، تشرين الثاني/ نوفمبر 2005.

______. «إعلان مبادئ جنيف - جنيف 3: بناء مجتمع المعلومات: تحد عالمي في الألفية الجديدة.» الوثيقة 12، WSIS-03/GENEVA/DOC/4-A. جنيف، كانون الأول/ ديسمبر 2003.

______. برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات - تونس 2005.» الوثيقة 15، WSIS-II/TUNIS/DOC/6 (rev.1)-A. تونس، تشرين الثاني/ نوفمبر 2005.

______. «خطة العمل.» الوثيقة 12، WSIS-03/GENEVA/DOC/5-A. جنيف، 12 كانون الأول/ ديسمبر 2003.

القمة العالمية لمجتمع المعلومات، تونس 2005. «فضاء المجتمع المدني.» أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر 2005.

مجالس حقوق الإنسان بمنظمة الأمم المتحدة بجنيف، خلال الفترة الممتدة من شهر نيسان/ أبريل إلى شهر حزيران/ يونيو من سنوات 2008 و2009 و2010 و2011 و2012 و2013.

«المنتدى الدولي لحوكمة الإنترنت» (Internet Governance Forum/IGF)، تُنظمه منظمة الأمم المتحدة سنويًا، بداية من سنة 2006 وإلى غاية سنة 2015. وينتقل هذا المنتدى في كل سنة إلى بلد آخر يُعبر عن رغبته في احتضانه. وقد انتظمت هذه المنتديات الدولية لحوكمة الإنترنت (IGF)، مثلًا، بشرم الشيخ بمصر سنة 2009، وفيلنيوس بلثوانيا سنة 2010، وكينيا سنة 2011، واسطمبول بتركيا سنة 2014...

2- الأجنبية

Books

Aubert, Aurélie. *La Société civile et ses médias: Quand le public prend la parole.* [Lormont]: Le Bord de l'eau; [Paris]: Institut national de l'audiovisuel, 2009. (Penser les médias)

Bateson, G. [et al.]. *La Nouvelle communication: Textes recueillis et présentés par Yves Winkin.* Traduction de l'anglais de D. Bansard [et al.]. Paris: Éd. du Seuil, 1981. (Le Temps qui viendra)

Baudrillard, Jean. *Simulacres et simulation.* Paris: Galilée, 1981. (Débats)

Beau, Nicolas et Catherine Graciet. *La Régente de Carthage: Main basse sur la Tunisie.* Paris: La Découverte, 2002.

_______ et Jean-Pierre Tuquoi. *Notre ami Ben Ali: L'Envers du miracle tunisien.* Préf. de Gilles Perrault. Paris: Éd. la Découverte, 1999. (Cahiers libres)

Bourdieu, Pierre. *Raisons pratiques sur la théorie de l'action.* Paris: Éditions du Seuil, 1994.

Castells, Manuel. La Galaxie internet. Paris: Fayard, 2001.

Durkheim, Émile. *L'Éducation morale.* Avertissement de Paul Fauconnet; Préface de Serge Paugam. 2e ed. Paris: Presses universitaires de France, 2012. (Quadrige. Grands textes)

Gagnon, Eric. *What's on the Web.* Fairfax, VA: Internet Media, 1995.

Cahiers de prison. 3, Cahiers 10, 11, 12 et 13, Paris: Gallimard, 1978. (Bibliothèque de philosophie)

Habermas, Jürgen. *L'Espace public: Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise*. Traduit de l'allemand par Marc B. de Launay. Paris: Payot, 1978. (Critique de la politique)

Haddad, Mezri. *La Face cachée de la révolution tunisienne: Islamisme et occident, Une alliance à haut risque*. [Nouvelle] éd. complétée et enrichie. [La Courneuve]: Éd. Apopsix, impr. 2011.

Hegel, G. W. F. *Principes de la philosophie du droit: Texte intégral, accompagné d'annotations manuscrites et d'extraits de cours de Hegel*. Présenté, révisé, trad. et annoté par Jean-François Kervégan. Paris: Presses universitaires de France, 1998. (Fondements de la politique. Série Textes)

Hall, Edward Twitchell. *La Dimension cachée*. Traduit de l'américain par Amélie Petita; Postface de Françoise Choay. Paris: Éditions du Seuil, 1971. (Intuitions; 3)

______. ______. ______. 2ème ed. Paris: Éditions du Seuil, 1978. (Points: Civilisation; 9)

______. *The Hidden Dimension*. Garden City, NY: Doubleday, 1966.

______. *Le Langage silencieux*. Traduit de l'américain par Jean Mesrie et Barbara Niceall. Paris: Éditions du Seuil, 1984. (Points; 160. Anthropologie-sciences humaines)

______. *The Silent Language*. Garden City, NY: Doubleday, 1959.

Jolivalt, Bernard. *La Réalité virtuelle*. 2e éd. Corrigée. Paris: Presses universitaires de France, 1996. (Que sais-je?)

Krug, Gary. *Communication, Technology and Culture Change*. London; Thousand Oaks; New Delhi: SAGE Publications, 2005.

Kurbalija, Jovan. *An Introduction to Internet Governance*. 3rd rev. ed. Genève: Diplo Fondation, 2009.

Marcuse, Hebert. *L'Homme unidimensionnel: Essai sur l'idéologie de la société industrielle avancée*. Traduit de l'anglais par Monique Uritting et l'auteur. Paris: Éd. de Minuit, 1968.

Negroponte, Nicholas. *L'Homme numérique*. Trad. de l'américain par Michèle Garène. Paris: R. Laffont, 1995.

Ramonet, Ignacio. *La Tyrannie de la communication*. Paris: Galilée, 1999. (Collection L'espace critique)

Le Sommet mondial sur la société de l'information et après?: Perspectives sur la cité globale: Actes du colloque de Strasbourg, 18-19 Mai 2006. Sous la direction de Michel Mathien; Avec la collaboration de Rocio Amador-Bautista [et al.].

Colloque organisé par le CERIME. Bruxelles: Bruylant, 2007. (Médias, sociétés et relations internationales; 6)

Virilio, Paul. *La Bombe informatique*. Paris: Galilée, 1998. (Collection l'espace critique)

Weber, Max. *Economie et société*. Trad. de l'allemand par Julien Freund [et al.]; Sous la dir. de Jacques Chavy et d'Eric de Dampierre. Paris: Librairie Plon, 1995. 2 vols.

Vol. 1: *Les Catégories de la sociologie*.

_______. *Le Savant et le politique*. Trad. de l'allemand par Julien Freund; Révisé par E. Fleischmann et Éric de Dampierre; Pref. de Raymond Aron. Paris: Librairie Plon, 1994. (10-18; 134)

Periodical

Schiller, Dan. «Internet happé par les spéculateurs.» *Le Monde diplomatique*. no. 551, Février 2000.

Conferences

Mémorandum sur le droit à la protection des renseignements personnels et la vie privée dans les réseaux sociaux sur l'Internet, en particulier ceux des enfants et des adolescents, Mémorandum de Montevideo. «Considérations générales.» Instituto de Investigación para la Justicia - IIJusticia, IDRC CRDI, Canada, Recherche réalisée grâce à une subvention du Centre de recherches pour le développement international et l'Agence canadienne de développement inernational, Ottawa, Canada, 28 Juillet 2009.

Masmoudi, Mustapha. «Les Sphères théoriques de la communication au sommet mondial sur la société de l'information.» Papier Présenté à: Communication et changement social: Les Sphères théoriques, médiatiques et francophones, Pré-conférence de l'International communication Association (l'ICA) organisée par Christian Agbobli, Montréal, 22 Mai 2008.

المواقع والصفحات والمدونات الإلكترونية:

«بالوثائق: «أنانيموس» تنشر حقائق صادمة وخطيرة من الأرشيف الرئاسي!!.»
الإخبارية التونسية:

<http://alikhbaria.com/index.php/alikhbaria-ettounisia/al-a5bar/41062---qq--------html>

تاريخ الزيارة: الجمعة 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014.

«تقرير: الإنترنت في 2012 بالأرقام.» تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، موقع *Pingdom* على شبكة الإنترنت: <http://www.pingdom.com>.

تونس - أفريكان مانجر، مجلة إلكترونية: <http://www.africanmanager.com/site_ar/detail_article.php?art_id=34569>

الحياة، مجلة إلكترونية: 10/ 7/ 2007.

المُدون والناشط الحقوقي التونسي «سليم عمامو» على شبكة «تويتر»: <https://twitter.com/slim404>

مدونة «بْنَيّة تونسية» (bnaya tounsya/Tunisian Girl) للينا بن مهني من سنة 2010 إلى سنة 2014. <http://fr.wikipedia.org/wiki/Lina_Ben_Mhenni>, and <http://fr.wikipedia.org/wiki/lina_ben_mhenni>.

مدونة «شايفنكم» <http://www.chaifencom.com> في جمهورية مصر العربية، التي ظهرت بداية من سنة 2007 ثم سنة 2008 في الانتخابات المحلية، تحولت في ما بعد إلى حركة «شايفنكم».

مدونة «صحفي تونسي» لزياد الهاني: <http://journaliste-tunisien-110.blogspot.com>

منظمة «هيومن رايتس ووتش» الحقوقية الدولية (Human Rights Watch), <http://www.hrw.org/news/2015/01/06/tunisia-blogger-convicted-military-court>

موقع الاتحاد الدولي للاتصالات: <http://www.itu.int/net/wsis/>.

«Azyz Amami, C'est Quoi? C'est Qui?,» *Direct Info*: 17/5/2014. <http://directinfo.webmanagercenter.com/2014/05/17/azyz-amami-cest-quoi-cest-qui/>. le 17 mai 2014 | 22h31min | Mots-clefs: #freeAzyz, Azyz Amami, Drogue, Edgar morin, Justice, la tunisie, Tunisie, zatla.

Le Journal du Net: <http://www.journaldunet.com>. Rubriques: Chiffres clés, Internet dans le monde, l'usage des blogs, Janvier 2011.

Le Journal du Net: <http://www.journaldunet.com>. Rubriques: Chiffres clés, Internet dans le monde, Presse sur Internet, Janvier 2011.

Le Journal du Net: <http://www.journaldunet.com>. Rubriques: Chiffres clés, Répartition des internautes par continent (Source: Internet worlds stats), Octobre 2013.

Le Journal du Net: <http://www.journaldunet.com>. Rubriques: Chiffres clés, Répartition des internautes par continent (source: Internet Worlds Stats), Décembre 2014.

Le Journal du Net: <http://www.journaldunet.com>. Rubriques: Chiffres clés, Usage de l'e-mail dans le monde, Janvier 2011.

The Internet of Things: <http://www.internet-of-things.eu/>, p. 1, 25 January 2015.

The Internet of Things Initiative: <http://www.iot-i,eu/public>, p. 1, 25 January 2015.

<http://www.google.com>: Rubriques: Forum de discussion libre et politique, Janvier 2011.

<http://www.google.com>: Rubriques: Pédophilie, Janvier 2011.

<http://www.google.com>: Rubriques: Vote et sondage libre/virtuel, Janvier 2011.

<http://www.google.com>: Rubriques: Le Marché du jeu en ligne, Janvier 2013, p. 1.

<http://www.commentcamarche.net>: Forum, 5 juillet 2011.

<http://www.barackobama.com>.

<http://www.hillaryclinton.com>.

«Fondation Internationale Kadhafi pour la charité et le développement.» 4 Janvier 2012. <https://fr.wikipedia.org/wiki/Fondation_internationale_Kadhafi_pour_la_charit%C3%A9_et_le_d%C3%A9veloppement>.

Smith, Kannin Dorothy Deming. «Remembring Kannin Dorothy Deming Smith.» <http://www.northwestdharma.org/news/Spring11/smith.php>.

<https://www.facebook.com/revolution.tn.2/photos/a.350804594998152.79096.350796914998920/713801905365084/?type=1&theater>,
تاريخ الزيارة: 22/ 11/ 2014.

Les Pages Facebook les plus populaires supportant la révolution en Tunisie, d'une manière ou d'une autre:

<http://www.facebook.com/MaTunisie> (Tunisie Tunisia تونس).

<http://www.facebook.com/touwenssa> (Tunisia _ تونس _ Tunisie).

<http://www.facebook.com/MoochNormal> (الشارع السياسي التونسي).

<http://www.facebook.com/mayfootekchay> (www.mayfootekchay.com).

<http://www.facebook.com/Revolution.Tunisie>. (La Révolution Tunisienne | الثورة التونسية).

<http://www.facebook.com/ebtasem> (ابتسم كثيرًا فأنت لست من سيدي بوزيد).

<http://www.facebook.com/koooratunisie> (kooora Tunisie).

<https://www.facebook.com/ba7dhek.fi.devoir> (ba7dhek fi devoir).

<https://www.facebook.com/TuNisiE-%E2%84%82-%D8%AA%D9%88%D9%86%D9%80%D9%80%D9%80%D8%B3-%E2%84%82TuNisiA-118423148189891/> (TuNisiE * تونــس*TuNisiA).

<http://www.facebook.com/Revolution.Verite./?fref=ts> (معًا لنكتشف الحقائق الخفيه).

<http://www.pingdom.com>, Novembre 2013.

فهرس عام

هذا الكتاب

يُعاد اليوم توزيع علاقات القوة بين المجتمع والدولة بتأثير وسائط الاتصال الحديثة ومصادرها المفتوحة، وتنتقل القوة، بالتدريج، من الدولة إلى الكيانات الاجتماعية الجديدة التي تؤلف في مجموعها المجتمعَ المدني. وهكذا يتعاظم شأن الافتراضي في مجتمع المعرفة حتى في البلدان الأقل تطورًا. وفي هذا السياق يتساءل الكاتب: هل بقي معنى للفعل السياسي التقليدي مع تفتت الهويات الاجتماعية ونكوص الأفراد إلى هوياتهم العقائدية؟ وما الذي بقي صالحًا اليوم لفهم آليات التأثير في الأفراد ووسائط التوجيه والسيطرة التي تمارسها المؤسسات المختلفة؟ وفي ميدان الإجابة يدرس الكاتب علاقة تلك الوسائط بالممارسات الاجتماعية وارتباطها بالحياة السياسية والحياة المدنية، ويلاحظ أن "الشبكة" قضت على مفهوم الزعامة في السياسة والمجتمع، وحولت المجتمع نفسه إلى فضاء شبكي. ويشير الكاتب إلى أن التجربة التونسية كشفت مفارقة لافتة هي تعطيل السياسة على الرغم من توالد الأحزاب التي بلغ عددها 217 حزبًا ظهرت كلها بعد ثورة 2010، ويؤكد أن النظم المسيطرة تحاول أن تجعل "الافتراضي" مجرد "تكنولوجيا السلطة" كي لا يتحول إلى "سلطة التكنولوجيا" التي ستنتج، بدورها، القوة والنفوذ والسلطة التشاركية الجديدة.

جوهر الجمّوسي

ولد في تونس عام 1963، ونال الدكتوراه في علم الاجتماع. عمل أستاذًا محاضرًا في المعهد العالي لفنون الملتيميديا في جامعة منّوبة التونسية. رئيس الجمعية التونسية لقانون الإنترنت، وعضو في المجلس العلمي لمخبر البحث في "الثقافات والتكنولوجيا والمقاربات الفلسفية" في جامعة تونس. أصدر عدة كتب منها: **الثقافة الافتراضية** (2006)؛ **المجتمع الافتراضي** (2007)؛ **مدخل إلى قانون الإنترنت والملتيميديا** (2010).

السعر: 8 دولارات

ISBN 978-614-445-087-1



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies